الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (283)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	49
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	66
قضية سيول جدة	192
حقوق الإنسان في العالم	214

العيسى: الحقوق العدلية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة الوطن الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=41234&CategoryID=5

الرياض :واس 2011-02-10 2:51 AM

أوضح وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، أن الحقوق العدلية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية التي تطبقها في مادتها الموضوعية كما تحميها الأنظمة التي تطبقها في مادتها الإجرائية، مبينا أن ضمانات العدالة متوافرة، وأن نظام السلطة القضائية وأنظمة مرافعاتها وإجراءاتها جاءت وفق أحدث ما توصلت إليه أنظمة السلطة القضائية في شقها الإيجابي، وأن الوزارة ترحب بأي استفسار أو استطلاع يتعلق بالشؤون العدلية.

جاء ذلك خلال استقباله أمس بمكتبه بديوان الوزارة وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية - معهد راؤول فالنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.-

وقال الدكتور العيسى، إنه لا يمكن أن يكون هناك مبدأ من المبادئ الإسلامية يختلف مع أي مبدأ دستوري أو قانوني صحيح، وإن الوثائق العلمية تشهد بأن المادة الفقهية الإسلامية بثرائها الحقوقي كانت رافداً مهماً من روافد الثقافة الحقوقية.

وأطلع الوزير الوفد على نماذج علمية وعملية فيما يتعاطاه النص الشرعي مع الزمان والمكان والأحوال والعادات بكل مرونة، كما أطلع الوفد على معالم مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، واستعرض أبرز ملامح النظام القضائي الجديد، مشيرا إلى أن التدريب من أهم أجندة مشاريع قطاع العدالة .

وثمن الدكتور العيسى، الدور الكبير الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان في المملكة بإمكاناتها ورجالاتها، وقال "إن الهيئة تعد من أبرز مؤسسات مجتمعنا المدني المتحضر مع وصيفتها الأهلية المتمثلة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان."

من جانبه، أبدى الوفد سعادته بما دار في اللقاء من حوار ونقاش وتبادل للرأي، في بعض القضايا الحقوقية، وفي الشأن التدريبي للقضاة وأعوانهم، وفي الجوانب الإجرائية وإمكانية تبادل الخبرات على ضوء مناشط المعهد العلمية والبحثية والاستطلاعية.

استقبل وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية أمس في الوزارة
وزير العدل: الحقوق العدلية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://www.aleqt.com/10/02/2011/article_502370.html

الرياض – واس:
استقبل الدكتور محمد العيسى وزير العدل أمس في مكتبه في ديوان الوزارة، وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية معهد راؤول فالنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني .
وأوضح للوفد أن الحقوق العدلية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية التي تطبقها في مادتها الموضوعية كما تحميها الأنظمة التي تطبقها في مادتها الإجرائية، مبينا أن ضمانات العدالة متوافرة، وأن نظام السلطة القضائية وأنظمة مرافعاتها وإجراءاتها جاءت وفق أحدث ما توصلت إليه أنظمة السلطة القضائية في شقها الإيجابي، وأن الوزارة ترحب بأي استفسار أو استطلاع يتعلق بالشؤون العدلية .
وأضاف أن التدريب من أهم أجندة مشاريع قطاع العدالة، مشيرا إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك مبدأ من المبادئ الإسلامية يختلف مع أي مبدأ دستوري أو قانوني صحيح، وأن الوثائق العلمية تشهد بأن المادة الفقهية الإسلامية بثرائها الحقوقي كانت رافداً مهماً من روافد الثقافة الحقوقية .
وأطلع الوفد على نماذج علمية وعملية فيما يتعاطاه النص الشرعي مع الزمان والمكان والأحوال والعادات بكل مرونة، كما أطلع الوفد على معالم مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، واستعرض النظام القضائي الجديد .
وأبدى الوفد سعادته بما دار في اللقاء من حوار ونقاش وتبادل للرأي، في بعض القضايا الحقوقية، وفي الشأن التدريبي للقضاة وأعوانهم، في الجوانب الإجرائية وإمكانية تبادل الخبرات في ضوء مناشط المعهد العلمية والبحثية والاستطلاعية .
وثمن الدكتور العيسى الدور الكبير الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان في المملكة بإمكاناتها ورجالاتها، وقال: "إن الهيئة تعد من أبرز مؤسسات مجتمعنا المدني المتحضر مع وصيفتها الأهلية المتمثلة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان."

وزير العدل خلال استقباله وفداً إسبانياً لحقوق الإنسان:
ضمانات العدالة متوافرة في المملكة وحقوقنا العدلية تحميها الشريعة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110210/ln1.htm

الرياض - واس

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أمس بمكتبه بديوان الوزارة وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية معهد راؤول فالنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وأوضح معاليه للوفد أن الحقوق العدلية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية التي تطبقها في مادتها الموضوعية كما تحميها الأنظمة التي تطبقها في مادتها الإجرائية، مبينا أن ضمانات العدالة متوافرة، وأن نظام السلطة القضائية وأنظمة مرافعاتها وإجراءاتها جاءت وفق أحدث ما توصلت إليه أنظمة السلطة القضائية في شقها الإيجابي، وأن الوزارة ترحب بأي استفسار أو استطلاع يتعلق بالشؤون العدلية.

وأضاف معاليه أن التدريب من أهم أجندة مشاريع قطاع العدالة، مشيرا إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك مبدأ من المبادئ الإسلامية يختلف مع أي مبدأ دستوري أو قانوني صحيح، وأن الوثائق العلمية تشهد بأن المادة الفقهية الإسلامية بثرائها الحقوقي كانت رافداً مهماً من روافد الثقافة الحقوقية.

وأطلع معاليه الوفد على نماذج علمية وعملية فيما يتعاطاه النص الشرعي مع الزمان والمكان والأحوال والعادات بكل مرونة، كما أطلع الوفد على معالم مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، واستعرض أبرز النظام القضائي الجديد.

وأبدى الوفد سعادته بما دار في اللقاء من حوار ونقاش وتبادل للرأي، في بعض القضايا الحقوقية، وفي الشأن التدريبي للقضاة وأعوانهم، في الجوانب الإجرائية وإمكانية تبادل الخبرات على ضوء مناشط المعهد العلمية والبحثية والاستطلاعية.

وثمن معالي الدكتور العيسى الدور الكبير الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان في المملكة بإمكاناتها ورجالاتها، وقال:» إن الهيئة تعد من أبرز مؤسسات مجتمعنا المدني المتحضر مع وصيفتها الأهلية المتمثلة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان».

حضر اللقاء مدير عام مكتب معالي وزير العدل عبد العزيز محمد المفلح ومدير الإدارة العامة للتعاون الدولي أحمد اليوسف ومدير إدارة العلاقات العامة سعود البابطين ومدير إدارة الإعلام والنشر إبراهيم الطيار.

حقوق الإنسان تطالب عمد الأحياء بتلمس حاجة المواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 3530
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110210/Con20110210399706.htm

محمد سميح ـ مكة المكرمة

طالبت جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة عمد الأحياء في مركزية مكة المكرمة برصد احتياجات المواطنين من المساعدات والإعانات، والعمل على توظيف أبناء الإحياء في الفنادق القريبة من المسجد الحرام، والمطالبة بتسيير الدوريات من قبل إدارة مكافحة المخدرات لتخليص الأحياء من آفة المخدرات، جاء ذلك في جولة تعريفية بأعمال الجمعية أخيرا.

وبين لـ «عكاظ» كل من عمدة حي الهجلة محمود البيطار، عمدة حي شعب عامر هيزع الشريف، عمدة حي البياري ناجي المولد، وعمدة حي الحجون محمد خضري أنه جرى توظيف أكثر من ألف شخص، معظمهم من أهالي الأحياء المجاورة لمكاتب العمد في الفنادق المجاورة للحرم، مشيرين إلى بعض المشاكل التي تواجه عملهم بسبب المرضى النفسيين الذين يتسببون في أذى أهالي أحياء المنطقة المركزية وقاصدي بيت الله الحرام من زوار ومعتمرين، وطالبوا بتقديم العلاج المناسب لهم قبل توظيفهم، وأضافوا: «تقدمنا بعدة بلاغات للجهات المعنية دون أن تلقي نداءاتنا الاستجابة».

وطالب عمد أحياء المنطقة المركزية إدارة المخدرات بمعالجة المتعاطين وتسليمهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ اللازم، تلافيا لما يشكلونه من خطر كبير على أبناء أهالي الحي، بنشرهم عادة التعاطي بين الشباب.

من جهته، طالب عضو جمعية حقوق الإنسان محمد كلنتن الجهات المعنية بالاهتمام ومعالجة المرضى النفسيين ومتعاطي المخدرات بالتنسيق مع عمد الأحياء، ومخاطبة الشؤون الاجتماعية لتقديم العون والمساعدة وتوفير السكن اللائق بالتنسيق مع ذويهم، تفاديا للصورة غير الإنسانية والحضارية الناتجة عن الوضع.

الشرطة: لم نهمل البلاغ .. حقوق الإنسان: نتقصى الواقعة

مواطن ينتقد شرطة المدينة بالتباطؤ في التعامل مع بلاغ عنف ضد شقيقته

المصدر: جريدة عكاظ الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 3530
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110210/Con20110210399884.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

انتقد مواطن الشرطة ولجنة العنف الأسري بالتهاون في التعامل مع بلاغ تقدم به للجهتين عن تعرض شقيقته للضرب والاعتداء من قبل زوجها ما نتج عنه ثقب في طبلة الأذن. وذكر المواطن أن شقيقته (41 عاما أم لسبعة من الأبناء) تعرضت لاعتداء على يد زوجها ليل الخميس الماضي، على خلفية مشادة كلامية حول إعداد وجبة عشاء، فنقلها ابنها إلى المستشفى، وبعد أن خضعت لفحوصات طبية صدر تقرير طبي تضمن إصابتها بـ «ثقب في طبلة الأذن اليسرى نتيجة صدمة في الأذن، وتحتاج لمتابعة وفحص من قبل الأخصائي في العيادة»، كما أظهر التقرير بأن مدة الشفاء أسبوعان ما لم تحدث مضاعفات. وأوضح شقيق المعنفة أنه قدم بلاغا إلى الشرطة طالبا إحضار الزوج المعتدي ومجازاته وتعويض شقيقته عن إصابتها، ولكن الشرطة اكتفت بإبلاغ الزوج بالحضور هاتفيا، محملا الشرطة تبعات ما قد ينتج عن ما عده «التعامل البطيء مع الحادثة». وأشار المواطن إلى أنه اتصل هاتفيا بالرقم المخصص للجنة استقبال حالات العنف الأسري «ولكن الموظف المختص أبلغني بأن دورهم يكمن في الإصلاح بين الزوجين المتخاصمين»، ما دفعه لإنهاء المكالمة والتمسك بحق شقيقته المعتدى عليها.

من جهته، نفى الناطق الإعلامي في شرطة منطقة المدينة المنورة المقدم فهد الغنام، التباطؤ أو الإهمال في مباشرة بلاغ أي مواطن، وقال «الشرطة تحكمها إجراءات منها قيد محضر عن الواقعة، وحيازة التقرير الطبي في مثل حالة هذه المواطنة المعتدى عليها، وإبلاغ المعتدي بالحضور مرتين حتى لو كان زوجها، وفي حال عدم استجابته لطلب الحضور لمركز الشرطة مستقبل البلاغ، يتم حينها تقديم عرض بلاغ إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للقبض على المدعى عليه لعدم تجاوبه مع بلاغاتنا»، وأشار بأن ما يهم الشرطة في المقام الأول ضمان وجود المعتدى عليها في مكان آمن، «وما دامت انتقلت إلى بيت ذويها، فليس هناك محاذير من تعرضها للاعتداء مجددا».

ورفضت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الباحثة والأخصائية الاجتماعية شرف القرافي التعليق على حصر دور لجنة الحماية من العنف الأسري على الإصلاح بين الزوجين، ووعدت بتقصي الحالة المعتدى عليها بعد تلقي البلاغ والتأكد من وقوع حالة العنف ضد الزوجة، وقالت إنه يحق للمعتدى عليها تدوين كل الاتهامات في شكواها بما فيها تباطؤ الشرطة في التعامل مع حالتها، وسيتولى فرع الجمعية متابعة القضية مع الجهة المختصة، فيما أكدت لـ «عكاظ» رئيسة لجنة الحماية من العنف الأسري في المدينة المنورة الدكتورة فاطمة داود عبد الحميد، أنه لا يحق للجنة إجبار صاحب الحالة «المعنف» على الصلح، وأضافت أن ما يهم اللجنة في المقام الأول ضمان حماية المعتدى عليها، وأضافت أن الرقم المخصص لتلقي البلاغات يتولى استقبالها مركزيا من الرياض، وتوثيقها، ومن ثم تمرير البلاغ للجنة الفرعية في المنطقة أو المدينة التي تقع فيها حالة العنف الأسري.

وزير العدل يطلع وفداً حقوقياً سويدياً على مشروع الملك عبد الله لتطوير

القضاء العيسى: الوثائق العلمية تشهد برفادة الفقه الإسلامي للثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 3530
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110210/Con20110210399698.htm

عبدالله الداني – جدة

أكد وزير العدل الدكتور محمد العيسى أن الحقوق العدلية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية التي تطبقها في مادتها الموضوعية كما تحميها الأنظمة التي تطبقها في مادتها الإجرائية. مبينا أن ضمانات العدالة متوافرة، وأن نظام السلطة القضائية وأنظمة مرافعاتها وإجراءاتها جاءت وفق أحدث ما توصلت إليه أنظمة السلطة القضائية في شقها الإيجابي، وأن الوزارة ترحب بأي استفسار أواستطلاع يتعلق بالشؤون العدلية.

وقال وزير العدل لوفد المؤسسة الأكاديمية السويدية معهد راؤول فالنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الذي التقاه في مكتبه أمس في الرياض: إن التدريب يعد من أهم أجندة مشاريع قطاع العدالة، مشيرا إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك مبدأ من المبادئ الإسلامية يختلف مع أي مبدأ دستوري أو قانوني صحيح، وأن الوثائق العلمية تشهد بأن المادة الفقهية الإسلامية بثرائها الحقوقي كانت رافدا مهما من روافد الثقافة الحقوقية.

وأطلع العيسى الوفد على نماذج علمية وعملية فيما يتعاطاه النص الشرعي مع الزمان والمكان والأحوال والعادات بكل مرونة، وشرح للوفد معالم مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، واستعرض النظام القضائي الجديد.

وأبدى الوفد الحقوقي سعادته بما دار في اللقاء من حوار ونقاش وتبادل للرأي، في بعض القضايا الحقوقية، الشأن التدريبي للقضاة وأعوانهم، الجوانب الإجرائية، وإمكانية تبادل الخبرات على ضوء مناشط المعهد العلمية، البحثية، الاستطلاعية.

وثمن العيسى الدور الكبير الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان في المملكة بإمكاناتها ورجالاتها، وقال: «إن الهيئة تعد من أبرز مؤسسات مجتمعنا المدني المتحضر مع وصيفتها الأهلية المتمثلة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان».

وزير العدل: ضمانات العدالة متوافرة في المملكة

المصدر: جريدة شمس الخميس 7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 1856
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=124604

الرياض.راكان المغيري

أكد وزير العدل الدكتور محمد العيسى، أن الحقوق العدلية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية التي تطبقها في مادتها الموضوعية كما تحميها الأنظمة التي تطبقها في مادتها الإجرائية، مبينا أن ضمانات العدالة متوافرة، وأن نظام السلطة القضائية وأنظمة مرافعاتها وإجراءاتها جاءت وفق أحدث ما توصلت إليه أنظمة السلطة القضائية في شقها الإيجابي.

وأعلن خلال استقباله في مكتبه بديوان الوزارة، أمس، بحضور المدير العام لمكتب وزير العدل عبدالعزيز المفلح، ومدير الإدارة العامة للتعاون الدولي أحمد اليوسف، ومدير إدارة العلاقات العامة سعود البابطين، ومدير إدارة الإعلام والنشر إبراهيم الطيار، وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية «معهد راؤول فالنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني»، ترحيب الوزارة بأي استفسار أو استطلاع يتعلق بالشؤون العدلية، مشيرا إلى أن التدريب من أهم أجندة مشاريع قطاع العدالة.

وذكر العيسى أنه لا يمكن أن يكون هناك مبدأ من المبادئ الإسلامية يختلف مع أي مبدأ دستوري أو قانوني صحيح، وأن الوثائق العلمية تشهد أن المادة الفقهية الإسلامية بثرائها الحقوقي كانت رافدا مهما من روافد الثقافة الحقوقية، مثمنا الدور الكبير الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان في المملكة بإمكانياتها ورجالاتها «الهيئة تعد من أبرز مؤسسات مجتمعنا المدني المتحضر مع وصيفتها الأهلية المتمثلة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان».

وأطلع وزير العدل الوفد على نماذج علمية وعملية فيما يتعاطاه النص الشرعي مع الزمان والمكان والأحوال والعادات بكل مرونة، وكذلك على معالم مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، واستعرض أبرز النظام القضائي الجديد.

من جهة أخرى، أبدى الوفد سعادته بما دار في اللقاء من حوار ونقاش وتبادل للرأي، في بعض القضايا الحقوقية، وفي الشأن التدريبي للقضاة وأعوانهم، وفي الجوانب الإجرائية، وإمكانية تبادل الخبرات على ضوء مناشط المعهد العلمية والبحثية والاستطلاعية.

التسيب الوظيفي .. وباء اجتماعي يعززه غياب الرقابة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 3531
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110211/Con20110211400023.htm

إبراهيم القربي، هاني باحسن ـ جدة، حسن النجراني ـ المدينة المنورة، سطام الجميعة ـ حائل، عبد العزيز الثبيتي ـ الطائف

موظفون يخرجون أثناء وقت الدوام لإحضار أولادهم من المدارس أو لإنهاء بعض أعمالهم الخاصة، وآخرون يغادرون قبل نهاية الدوام، وهناك بعض الموظفين لاهم لهم سوى قراءة الصحف والحديث عبر الهاتف والثرثرة مع الزملاء طوال ساعات الدوام، فيما البعض الآخر يأتي متأخرا إلى الدوام أو يتغيب بدون عذر، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة لمعهد الإدارة العامة التي أظهرت أن نصف موظفي الأجهزة الحكومية يتأخرون عن أعمالهم، ما يؤثر على سير المعاملات وتعطيل المراجعين وإهدار ساعات العمل وخفض الإنتاجية.

إذن نحن أمام ظاهرة تنخر في جسد القطاعات الخدمية، وأكدها رئيس هيئة الرقابة والتحقيق السابق محمد النافع، معترفا بوجود تسيب وظيفي في بعض القطاعات الحكومية، بل إن هناك أجهزة حكومية معروفة بزيادة نسبة التسيب فيها، علما بأنه لم يتم فصل أي موظف لتسيبه بسبب التسامح في تطبيق الأنظمة.

ما حجم هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن معالجتها وصولا إلى معدلات إنتاجية عالية وانضباط وظيفي؟ وهل يكمن حل المشكلات التي يواجهها مراجعو القطاعات الخدمية لإنجاز معاملاتهم في تطبيق التعاملات الإلكترونية؟

جولة «عكاظ» رصدت أداء بعض الأجهزة الحكومية للكشف عن أي تقصير فيها، فيما تحدث عدد من المراجعين عن معاناتهم من الروتين والإجراءات المعقدة في مختلف القطاعات، مؤكدين أن التأخير يضر بمصالحهم، خصوصا أن فترة تسليم معاملاتهم تطول أكثر من اللازم.

يقول هاني السلمي من جدة: راجعت مكتب العمل منذ الصباح لإنهاء أوراق تخص إخلاء طرف من المؤسسة التي كنت أعمل لديها، وكنت أعتقد أنني لن أواجه صعوبات، ولكنني وجدت الزحام سيد الموقف والوضع يسوده الروتين، والموظف بعيدا عن أوضاع المراجعين ومصالحهم دونما اهتمام، علما بأن معاملتي لا تستغرق سوى دقائق!.

ويتفق معه مصيبيح العضياني الذي ظل يراجع مكتب العمل في جدة طوال شهرين دون إنجاز معاملته، يقول العضياني: لدي مؤسسة مقاولات في قويزة شرق الخط السريع، وحتى يخرج معي المساح للوقوف على المحل، وجدت ألوانا من المعاناة والمماطلة، مرة بوعود للخروج والوقوف على المحل، ومرة بعدم وجود الموظف أو أنه مشغول، فضلا عن الزحام وتكدس المعاملات التي يطول النظر فيها بينما أنا أبحث عن مسؤول ينهي مشكلتي.

ويشير جمعان المالكي موظف قطاع خاص في جدة أن تأخير المعاملات من أبرز سلبيات مكتب العمل، فهناك معاملات لا تنجز إلا نهاية الدوام رغم أننا نقدمها منذ الصباح الباكر ومعاملات أخرى لا تنجز إلا بعد أسبوعين وأخرى بعد ثلاثة أسابيع، إضافة إلى عدم جدية بعض الموظفين في تسيير آلية العمل واستقبال المراجعين، بل إن هناك مكاتب خالية بلا موظفين.

زحام الجوازات

أما العم عبدالرحيم يونس الذي كان في طريقه إلى إدارة الجوازات القريبة من مكتب العمل في جدة لتجديد إقامات بعض العمال الذين يعملون لديه، فيشير إلى وقوعها داخل مبنى حان تغييره والانتقال إلى مبنى آخر.

ولم يكن سليمان المورقي من جدة راضيا عن أداء بعض الإدارات الحكومية، حيث وصفها بأنها تحتاج إلى مراقبة ومتابعة لأداء موظفيها من التسيب والأعذار التي تضر بمصالح المراجعين ويصعب إنجاز معاملاتهم في وقت مبكر.

ويعرج عبد الله كريم من جدة قائلا: أكثر مشكلاتنا مع الإدارات الخدمية سيما مكتب العمل والضمان الاجتماعي الذي انتقل إلى مبنى حديث أخيرا، وقلة أعداد الموظفين وعدم إنجاز المعاملات في الوقت المطلوب، كما نعاني من تعامل بعض الموظفين الذين يشعرونك بأنك متسول لا طالب خدمة!.

راجعنا بكرة

ويقول علي أبو حسين، الذي كان يراجع فرع وزارة التجارة في جدة وجدت تعقيدا من الموظفين الذين يواجهونك بنظرة تجعلك تفكر أكثر من مرة في مراجعتهم مرة أخرى، فعبارة «راجعنا بكرة» تسمعها كثيرا تخرج من أفواههم!.
ويزيد محمد علي الحكمي على ما ذكره سابقوه أن بعض الموظفين يتعالون على المراجعين، ويروي الحكمي قصة الموظف الذي ذهب إلى الصلاة ولم يعد إلا في اليوم التالي، ويضيف كنت أتردد عليه طوال اليوم، ويقول لي انتظر قليلا حتى جاء موعد الصلاة ثم اختفى!.
ويعاني جبران الصبياني في جدة من كثرة المراجعات التي لا تنتهي «أنا متقاعد وقد حضرت قبل أسبوعين إلى مكتب الضمان الاجتماعي من أجل الحصول على مساعدة، ولكنني كلما راجعتهم يفيدونني بأن علي أن أحضر في اليوم التالي».
وفهد الحارثي من الطائف أمضى أكثر من اسبوعين يتردد على الأمانة لتعديل رخصة بناء منزله وفي كل مرة يأتي لا يجد الموظف الذي يعمل لينهي معاملته.
وفي رأي طلال الثبيتي، أن قلة أعداد الموظفين أفضى لكثرة التسيب الوظيفي في أغلب الجهات والدوائر الحكومية.
ويقول عبد الله الحربي الموظف في إحدى الجامعات في المدينة المنورة: إن التسيب الوظيفي مرده للاختبارات الوظيفية التي يتم التقدم إليها سنويا ليس بمعايير الأهلية والخبرة ومدى قدرة الموظف على التعامل بجدية مع العمل، بل هي اختبارات تحريرية ثم مقابلة شخصية وأسئلة تم إعدادها بطريقة غير احترافية مما يتسبب في توظيف غير المؤهلين!
وقال رامي عبد العزيز شربيب من المدينة المنورة: إن التسيب يعود إلى كون الرقابة غائبة ولا يوجد رئيس يحصي إنجازات مرؤوسيه ويحاسبهم عليها، بل إن الرئيس لا يستطيع فصل الموظف في القطاع الحكومي وإن أقصى ما يمكن فعله هو نقل الموظف لإدارة أخرى، ما يسهم في تفاقم المشكلة وانتقال العدوى.
أما زميله بندر عبد العزيز الصاعدي من المدينة المنورة، فيجمل القول في غياب مبدأ التميز داخل الإدارات الحكومية، حيث إن الجميع سواسية في العمل والإنتاج، وهذا ما يسهم في إحباط المتميزين في العمل ودفعهم للتكاسل وقتل الطموح في داخلهم.
من جانبها، قالت أسماء السناني الموظفة في إحدى الدوائر الحكومية في المدينة المنورة: إن النساء أكثر إنتاجية من الرجال وقليل من الموظفات من يتسيبن ويعمدن لقضاء يومهن في الحديث وشرب القهوة وتجاهل المراجعات بسبب التجمعات غير الصحية.
ويشير أحمد المخلف الذي كان يراجع إدارة الأحوال المدنية في حائل لإصدار بطاقة جديدة أن أكثر حالات التسيب في بعض الدوائر الخدمية عادة ما تكون عقب صلاة الظهر وقبل إنتهاء ساعات الدوام الرسمي في كل يوم، فيما أشار بندر التميمي إلى الزحام الكبير الذي تشهده المستشفيات في حائل خصوصا على شبابيك مكتب المواعيد والصيدليات وأبواب العيادات الخارجية.
وفيما أشار سالم الشمري إلى النقص في أعداد الموظفين وعدم اهتمام بعضهم بإنجاز معاملات قد تطيل إجراءات معامله لا تستغرق طويلا لإنهائها، وأشار ثامر عيد إلى أن المعاملات تسير ببطء شديد داخل إدارة مكتب العمل في حائل.
وفي سياق ذلك قال خالد الرشيدي أصابنا الملل من هذا الوضع وأن المراجعين في حائل يتحدثون باستياء عن تأخر إنجاز معاملاتهم في إجازة في الصيف ورمضان والأعياد.
جامعة طيبة إلكترونيا
كانت تلك آراء فردية لعدد من المواطنين في المناطق عن ملاحظاتهم على أداء بعض القطاعات الخدمية وتسيب الموظفين فيها، وعلى صعيد المؤسسات حدد مدير جامعة طيبة الدكتور منصور النزهة في اجتماعه خلال هذا الأسبوع بموظفيه الإداريين أبرز مظاهر التسيب في الخروج أثناء الدوام والإفطار، مؤكدا حرص الجامعة على تحديث أنظمتها وتطوير أعمالها الإدارية للدخول في الحكومة الإلكترونية والارتباط مع الجهات الحكومية حرصا منها على الحصول على شهادة الجودة «الآيزو» في الأعمال الإدارية وتمهيدا لحصولها على الاعتماد الأكاديمي، موضحا أن الجامعة قد بدأت جديا في التعاملات الإلكترونية عبر بوابتها الإلكترونية مع المراجعين، حيث طوّرت خدمات القبول والتسجيل ونشر أسماء المقبولين والمقبولات وفرز وإعلان النتائج والحذف والإضافة والإفادة إلكترونيا، كما تقدم الجامعة خدمات أخرى للمواطنين وأعضاء هيئة التدريس والمتقدمين على الوظائف عبر البوابة الإلكترونية، ما يؤكد مدى الجدية التي تتعامل بها إدارة الجامعة للتحول للحكومة الإلكترونية، مؤكدا على أهمية الإنجاز وسرعته مع جودة العمل وترقية الخدمات المقدمة، منوها بأهمية العمل بروح الفريق الواحد كمطلب ضروري للوصول إلى ما تخطط له إدارة الجامعة من خلال العمل بكفاءة عالية لتطوير مهارات العمل والاتصال.
10 آلاف معاملة جوازات

ومن جانبه، يوضح المتحدث الرسمي لإدارة الجوازات في منطقة مكة المكرمة، الرائد محمد الحسن أن آلية العمل في إدارة جوازات محافظة جدة تسير وفق نظام واضح وصريح، إذ أصبح إنجازها إلكترونيا، والإدارة والعاملون فيها على استعداد لاستقبال المراجعين دون تعقيد أو تأخير، مبينا أن المعاملات التي يتم إنجازها يوميا لصالح الوافدين تصل إلى 10 آلاف معاملة، مشيرا إلى وجود خطة عمل خلال الفترات التي تحتاج بعض أقسام الجوازات فيها إلى دعم، لاسيما في أوقات ما قبل السفر إذ تشهد الإدارة زحاما كبيرا، وبالتالي يتم الدعم من أجل تسريع وتيرة العمل، مؤكدا أنه مهما كثر أعداد المراجعين، فإنه يتم إنهاء معاملاتهم في نفس اليوم.

ومن جانبه، أرجع وكيل كلية العلوم المالية والإدارية في جامعة طيبة الدكتور جريبة سالم الحارثي أسباب التسيب الإداري لغياب الرقابة الذاتية التي تنبع من داخل الشخص وضميره، وضعف الرقابة الخارجية، وقد يجتمع السببان وقد يختفي أحدهما: ففي بعض المؤسسات تجد رقابة حازمة قوية في مقابل رقابة ذاتية ضعيفة، فيتحايل عليها الموظف ويتجاوز النظام، والعكس صحيح فقد تكون الرقابة الخارجية ضعيفة لكن الشخص يعمل بوحي من ضميره حتى لو عمل في فرع بعيد، مشيرا أن التسيب يتمثل في خروج الموظف من الدوام أو أن يتأخر في المجيء ويسرع في الإنصراف أو يبصم ثم يغادر، أو أن يكون موجودا طوال الدوام ولكن بلا إنجاز حيث يقضي معظم الوقت في اتصالات شخصية وأشياء جانبية أخرى، مطالبا بأهمية توعية الموظف بأن حضوره ودوامه واجب شرعي نظامي لا اختياري، وأن عدم الالتزام بالوظيفة عمل غير أخلاقي، لافتا أن القضاء على التسيب يتم من خلال إيجاد نظام رقابي مناسب، وتقوية الرقابة الذاتية لدي الموظفين، ووضع الحوافز والعقوبات بدلا من الوظيفة الجامدة والتعامل بنفس الأسلوب، حيث إن التعامل بالتساوي يؤدي إلى المزيد من التسيب.

التعاملات الإلكترونية

ومن منظور عضو لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس الشورى الدكتور جبريل بن حسن العريشي، أن من شأن التعامل الإلكتروني القضاء على شكوى البعض من عدم قدرتهم على إنجاز معاملاتهم في الدوائر الحكومية نتيجة ارتباطهم بوظائفهم أو بعدهم عن موقع الإدارة المعنية، وحتى يطمئن المواطن على تعاملاته الإلكترونية لابد أن يشعر الموظف بقيمة وأهمية المعلومة والحفاظ على سرية البيانات، مطالبا بتأهيل أكبر لهؤلاء الموظفين خاصة أن أكثرهم مؤهل فقط في الدعم الفني، مع أهمية توظيف الكفاءات السعودية، وتثقيف المواطن بحيث يكون مؤهلا للتعامل مع هذه التقنية وكيفية استخدامها خصوصا في القرى والهجر البعيدة، ما يجنبهم مشقة السفر والتنقل.

تعطيل المعاملات

ولا يبتعد عضو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى عازب آل مسبل كثيرا عن هذا الطرح، وذلك عندما يؤكد وجود التسيب الوظيفي في بعض الجهات، وإن كان هذا التسيب لا يرقى لمستوى الظاهرة، إلا أنه يتسبب في تعطيل معاملات كثير من المراجعين، فيما الموظف شخص أجير ومؤتمن على إنجاز المعاملات التي هي من صميم عمله المكلف به من قبل الجهة التي يعمل لديها، وفي المقابل للمواطن كامل الحق في عدم تعطيل معاملته بأي شكل من الأشكال، مشيرا إلى أن ذلك لايعفي الرؤساء في بعض الجهات المعنية من تحمل جزء كبير من المسؤولية تجاه موظفيهم، وعدم التساهل معهم خاصة عندما يتقدم مراجع بشكوى ضد موظف يعطل معاملته أو يكلفه بأمور تعجيزية خارجة عن إطار العمل، لافتا أن المراجع لايأتي لأي جهة عبثا أو لتضييع الوقت، بل لديه أعمال أخرى، فضلا عن التهاون والاستهتار الناجم عن غياب الموظف دون إشعار رئيسه المباشر، ما يندرج تحت خيانة الأمانة والمسؤولية.

الرأي القانوني

ومن وجة نظر قانونية يؤكد الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون والمستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان أن التسيب الوظيفي ظاهرة موجودة ومشكلة يعاني منها كثير من المراجعين، ولكن في المقابل يستطيع المراجع في حالة تعطل مصالحه أن يشتكي الموظف لدى رئيسه المباشر، فإن لم تفلح محاولاته بإمكانه تقديم شكواه لهيئة الرقابة والتحقيق لكي ينهي معاملته، فهي الكفيلة بإنهاء معاناته إذا استمرت.

المحامي والمستشار القانوني عبيد السهيمي قال: أوجد نظام الخدمة المدنية قانونا لتأديب الموظفين وقسم النظام إلى أربعة أقسام هي هيئة الرقابة والتحقيق، هيئة التأديب، القسم الثالث في أصول التحقيق والتأديب والرابع في الأحكام العامة.

وجهة الاختصاص في تأديب الموظف يكون في نفس الجهة التي يعمل فيها وفي حال ثبت إرتكابه لجريمة معاقب عليها يحال إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وإن كانت الجريمة جنائية تحال إلى جهات أخرى مع عدم الإخلال بحق الوزير التابع له الموظف في إتخاذ ما يراه ضده، وفقا لما هو منسوب إليه من أحكام وعليه يمكن للشخص المتضرر، أن يحرر شكوى ويستند في ذلك على بينة للرئيس المباشر ومن ثم للمدير، وفي حالة عدم جدواها أن يتقدم بشكوى للوزير المختص مع مراعاة الإجراءات الشكلية في ذلك وبعد الإحالة إلى الجهات المختصة وفقا للأنظمة وبعد التحقيق مع الموظف وثبوت المخالفة يعاقب الموظف وفقا لنص المادة 31 من نظام تأديب الموظفين التي نصت أن يعاقب تأديبيا كل موظف ثبت

ارتكابه مخالفة مالية أو إدارية، وذلك مع عدم الإخلال برفع الدعوى العامة أو دعوى التعويض، وفقاً لنص المادة 32 التي نصت على العقوبات التأديبية التي يجوز أن توقع على الموظف، وهي: أولا: بالنسبة لموظفي المرتبة العاشرة فما دون أو ما يعادلها: الانذار، اللوم، الحسم من الراتب بما لا يتجاوز صافي راتب ثلاثة أشهر على ألا يتجاوز المحسوم شهريا ثلث صافي الراتب الشهري، الحرمان من علاوة دورية واحدة، أو الفصل.

آثار اجتماعية سلبية

وعن الآثار السلبية للتسيب الوظيفي، ألمح أحمد سعيد الغامدي الأخصائي الاجتماعي في الطائف إلى فقدان المواطن الثقة بالأجهزة الحكومية والنظرة الدونية لموظفيها، والتحفظ على أدائها في المجالس والمنتديات، فيما تصل الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التسيب الوظيفي إلى الروابط الأسرية بسبب الإنشغال بالمراجعات.

حقوق الإنسان: ملاحظات في تعطيل المعاملات

إلا أن المشرف على حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف ينفي ورود أي شكاوى أو قضايا فيما يخص التسيب الوظيفي في القطاعات الخدمية، وإن كانت هناك بعض الملاحظات فيما يخص تعطيل المعاملات، فهي قليلة لاتكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، لافتا أن تعطيل المعاملات دائما ما يحدث بسبب الروتين وإما لظروف خاصة أو مشاحنات تحدث بسبب الأمزجة الصعبة لبعض المراجعين، ما يجعل الموظف عرضة للتهكم أو الخروج عن طوره، مؤكدا أن أبواب حقوق الإنسان مفتوحة لأي مواطن لديه معاملات معطلة في أي جهة والوقوف إلى جانبه، موضحا أن هيئات الرقابة والتحقيق هي الجهة المسؤولة أولا وأخيرا عن التسيب الوظيفي ،مطالبا إياها بتكثيف الرقابة على القطاعات الخدمية ما من شأنه التسريع بإنجاز معاملات المراجعين.

تأخير الرواتب يحفز 21 عاملا لرفع شكواهم ضد كفيلهم لإمارة مكة

المصدر: جريدة المدينة الجمعه8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 17457
http://www.al-madina.com/node/287843

عبدالله راجح العبدلي - جدة

تتابع جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الشكوى المقدمة من 21 عاملا من جنسية عربية إلى مقام الإمارة بسبب تعمد صاحب المؤسسة -على حد قولهم- تأخير رواتبهم لمدة فاقت الـ 7 أشهر وقال المحامي سلطان الحارثي وكيل العمال "للمدينة": إن العمال قد أخذوا حكما على كفيلهم بسبب التقاعس في تسليمهم رواتب سبعة أشهر ووافقوا على ترحيلهم من البلاد شريطة أنهم يستلموا رواتبهم المتأخرة وأضاف أن الكفيل حاول الالتفاف على مطلب العمال بزعم أن اثنين من العمال اعتدوا عليه وتم تحويلهم إلى مركز الشرطة ومن ثم إلى هيئة التحقيق والدعاء العام حيث أودعا لتوقيف على ذمة القضية وأشار الحارثي إلى أن الكفيل بدأ يساوم العمال الباقين للتنازل عن المستحقات مقابل إخراج زميليهما من التوقيف الأمر الذي دعا العمال للجوء لحقوق الإنسان التي بدورها رفعت الأمر إلى مقام إمارة منطقة مكة.

ضوابط الجنسية تدفع سعوديات متزوجات من أجانب لتسجيل أبنائهن خدم وسائقين!!

المصدر: جريدة المدينة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 17457
http://www.al-madina.com/node/287855

فاطمة مشهور - جدة

قال محامون وناشطون في حقوق الإنسان: إن ضوابط منح الجنسية لأبناء السعوديات المتزوجات من أجانب دفعت بعض الأمهات إلى تسجيلهن كخدم وسائقين حتى يظلوا على كفالتهن، ولا يتعرض الذكور على وجه الخصوص إلى الترحيل.

جاء ذلك بعد الصعوبات التي واجهتها بعض الأمهات السعوديات في الحصول على الجنسية لأبنائهم في حين يقر النظام بحصول الشاب وفق ضوابط على الجنسية عند بلوغ الثامنة عشرة فيما الفتاة لا يحق لها ذلك إلا إذا تزوجت من سعودي.

وفيما طالب عضو في مجلس الشورى بالمساواة بين الفتيات والشباب في الحصول على الجنسية، فإن الأنظمة من جهة أخرى لا تمنع أبناء المرأة السعودية من استلام نصيبهم في معاش أمهم التقاعدي.

الفتاة وجنسية الأب والزوج

يقول د. عدلي حماد المحامي والمستشار القانوني عضو لجنة المحامين بجدة : لا تمنع الأنظمة أبناء وبنات المرأة السعودية من استلام نصيبهم من معاشها التقاعدي أو مخصصات التأمينات الاجتماعية، ويخضع الحصول على الجنسة السعودية لاعتبارات متعددة أهمها أن يكون الابن مولود على أراض المملكة ولم يغادرها حتى بلوغه سن 16 سنة، وفيما يتعلق بحق الفتاة المولودة لأم سعودية وأب أجنبي فإن الأنظمة ترى أن الفتاة ستتبع جنسية زوجها أو والدها وبالتالي لا تتمتع باستقلالية أسرية بل تكون في حماية أسرتها، أما بشأن انتهاء إقامة أبناء وبنات المرأة السعودية بعد وفاتها فالصحيح أن وفاة الكفيل يستلزم تصحيح الوضع القانوني للمكفولين بنقل كفالتهم إلى كفيل سعودي آخر من الورثة أو غيرهم من السعوديين وهو الوضع المتبع في حق أي مكفول يتوفى كفيله السعودي.

ومن جهة أخرى يقول المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الحوشاني: "حسب النظام السعودي فالمرأة المتزوجة من أجنبي لا يحصل أبنائها على الجنسية السعودية عند ولادتهم من الناحية القانونية، ويجب على الزوجين قبل اتخاذ القرار أن يتأكد وأن يكونا على علم مسبق من عدم منح الجنسية لأبنائهم إلا عند بلوغهم السن القانوني بالنسبة للذكور، وهذا الأمر موجود في كثير من الدول العربية. ودعا إلى تعديل النظام ليكون المرأة والرجل سواسية في ارتباطهم بشخص أجنبي وألا يفتح الباب على مصراعيه ليكون الزواج تجارة للحصول على جنسية بلد معين.

الحصول على راتب تقاعدي

وقال المحامي والمستشار القانوني عبدالله باوارث: إن أبناء السعودية المتزوجة من أجنبي يحصلون على راتب والدتهم التقاعدي لأنه يعتبر من التركة والورث وبالتالي يحصلون عليه سواء كانوا أجانب أم سعوديون. وحول صحة ما يقال عن ترحيل أبناء السعوديات من أزواج أجانب بعد رحيلها قال: ترحيلهم خارج البلد شيء غير صحيح لأنهم مرتبطون بعلاقات أخرى عن طريق والدتهم ويفترض بشكل ما أن تصرف لهم إقامات حرة أو يحصلون على الجنسية السعودية بأحقية والدتهم، والنظام هنا لم يفرق بين الذكر والأنثى في الحصول على الجنسية.

وأضاف رأيي الشخصي أنه من المفترض حصول أبناء السعودية المتزوجة من إجنبي الحصول على الجنسية منذ والدته ويخير والديه بين الجنسيتين لابنهم أو ابنتهم وبمقتضاها يحصل على الجنسية السعودية وهذا هو المتعارف عليه بالعالم أجمع.

ونوه بأن هؤلاء الأبناء لهم جميع الحقوق التي تمنح للسعودين سواء في التعليم والصحة وجميع الحقوق الأخرى ولكن ينقصها التفعيل والتوجيه القوي وعلى مؤسسات الدولة أن تساعد هؤلاء بشكل خاص. وأضاف: لم يفرق شرعنا بين الرجل والمرأة في المعاملة ولكن فرق بهم في التعامل والقوامة والأجنبية تزوجت سعودي بأمر من ولاة الأمر مثل السعودية التي تزوجت من أجنبي وبالتالي الحقوق يجب أن تكون متساوية بل تزاد.

ويقول المحامي والمستشار القانوني د. محمود بخاري: إن المادة 4 من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية أجازت للمرأة المتزوجة من أجنبي التقدم بطلب للحصول على الجنسية السعودية لأولادها بحيث تقدم طلبات الحصول على الجنسية بموجب المادة (8) من النظام لإدارات الأحوال المدنية خلال سنة متناريخ بلوغ سن الرشد على أن يتم احتساب السنة التي يشترط التقدم خلالها بطلب الحصول على الجنسية ابتداء من اليوم التالي لبلوغ سن الرشد. ويضاف إلى طالب التجنس إذا كانت الأم سعودية نقطتين لمحاولة الحصول على مامجموعه 23 نقطة للمضي في دراسة الطلب، وتوثيق زواج المولودات في المملكة من أمهات سعوديات وآباء غير سعوديين في المحاكم الشرعية في المملكة بشرط ألا يكون راغب الزواج من الفئات المشمولة بالمنع، وتتحمل الدولة رسوم نقل كفالة أبناء وبنات المرأة السعودية إليها من زوج أجنبي ولا يشمل ذلك من يتم نقل كفالته للعمل، وعدم الإبعاد عن البلاد طالما ظل مرتبطاً بالأم وعلى كفالتها. وفيما يخص الراتب التقاعدي قال د. بخاري: إن هذا الراتب يحق للأم السعودية أن تتصرف فيه حال حياتها بكافة أنواع التصرفات أما بعد وفاتها فإنه ينتقل بالميراث الشرعي إلى أولادها ويسقط حال زواج البنت وبلوغ الإبن سن الرشد ما لم يكن في مراحل دراسية فيعان بنصيبه إلى أن ينتهي.

عضو بمجلس الشورى : الفتاة أحق بالجنسية لأنها قد لا تتزوج

قال عضو مجلس الشورى خليل بن إبراهيم ال إبراهيم: إن النظام يحكم حصول الأبناء من أم سعودية على الجنسية مشيرا إلى أنهم لا يستطيعون الحصول على الجنسية إلا بتجنس والدهم وأما بالنسبة للأطفال الذين يحصل طلاق بين والديهم أو يتوفى الأب ويعيشون مع والدتهم السعودية أشار: "بأن في ذلك إشكالية كبيرة أيضا ويجب أن تعالج من قبل لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب.

ودعا إلى إعادة النظر في إمكانية تعديل نظام الجنسية أو في وضع إجراء خاص يعالج أوضاع هؤلاء الأبناء لأم سعودية لأنهم في الغالب ولدوا ونشؤوا في هذا البلد ولا يعرفون مكانا آخر غيره. وأضاف: نظرا لأن النظام يسمح للأبناء الذكور الحصول على الجنسية بعد 18سنة فمن باب أولى أن تحصل الفتيات على الجنسية السعودية خاصة أن بعض هؤلاء قد لا يتزوجن من سعوديين.

حقوق الإنسان : لا جنسية للابنة بدون الزواج من سعودي .. والأبناء معرضون للترحيل

قالت الناشطة الاجتماعية وعضوة جمعية حقوق الإنسان سهيلة زين العابدين: حسب النظام الحالي فإن الشاب الأجنبي من أم سعودية يحصل على الجنسية عندما يبلغ عمره الـ 18سنة بشرط أن يكون مقيم إقامة دائمة في المملكة ومولود فيها بينما الفتاة لا تحصل على الجنسية أبدا إلا إذا تزوجت بسعودي بمعنى أن زواجها من سعودي هو من يعطيها الجنسية وليس لأن والدتها سعودية. كما يشترط أن تنجب ذكرا حتى تحصل على الجنسية معتبرة ذلك بمثابة تمييز ضد المرأة.

وكشفت زين العابدين عن وجود عدد كبير من الشباب أمهاتهم سعوديات معرضون للترحيل بسبب عدم تسوية وضعهم.

وأوضحت أن الجنسية من حقوق المواطنة للرجل وللمرأة. وتساءلت : لماذا الرجل المتزوج من أجنبية يمنح الجنسية لأولاده من أم غير سعودية ولزوجته، بينما المرأة السعودية ليس لها الحق بأن تمنح الجنسية لأولادها ولا لزوجها.

وأوضحت أن الزوجة السعودية تتحمل عبء كبيرا لأن من أولادها غير سعوديون ليس لهم الحق بالالتحاق بالجامعات والتعليم والعلاج موضحة أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قدمت مشروع لمجلس الشورى فيما يتعلق بوضع السعوديات المتزوجات من غير سعودين. وتساءلت لماذا تحرم ابنة السعودية من الجنسية وحتى ابنها عندما يبلغ السن القانوني يحصل على الجنسية بصعوبة كبيرة وأضافت أن الفتاة من أم سعودية عند حصولها على بطاقة لتعامل معاملة السعوديين للأسف يكتب في إقامتها غير مصرح لها بالعمل مشيرة إلى أن الأم تضطر أحيانا أن تسجل ابنتها كخادمة وابنها كسائق حتى يستمر في بطاقتها ويكونون على كفالتها.

وأشارت عندما يكون أفراد الأسرة حاملون جنسيات مختلفة يؤدى ذلك إلى إشكالية كبيرة بمجرد أن يحدث اختلاف بين رب الأسرة وكفيله يلجأ إلى ترحيله هو وأبنائه والأم هنا تصبح مشتتة. وأوضحت أن زوجة السعودي الأجنبية يحق لها الحصول على معاش زوجها التقاعدي ويرسل إلى بلدها إن لم تحمل الجنسية السعودية. وتساءلت : كيف تم إعطاء الأجنبية من زوج سعودي والتي لم تحصل على الجنسية السعودية بينما أولاد السعودية الذين ليس لديهم أحد غير والدتهم والتي توفيت لا يحصلوا على المعاش عدا عن ذلك لا يحق لهم أن يرثوها إلا إذا بيعت جميع العقارات ووزعت الأموال لأنه ليس لديهم حق الملكية.

نظام الجنسية يشترط الإقامة الدائمة وحسن الأخلاق
بموجب المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية فإن أبناء المرأة السعودية يحق لهم عند بلوغ سن الرشد طلب الحصول على الجنسية بشرط لإقامة المستمرة والتي تثبت برخصة الإقامة أو شهادات أو قيود أو الشهادات الدراسية أو قيود الجوازات. واشتراط كمال أهلية طالب التجنس وهي 18 سنة، وألا يكون طالب الجنسية مجنونا أو معتوها، ويعتبر شرط الإقامة المستمرة لاغيا إذا تغيب أكثر من ستة أشهر، وهناك حالات خاصة تعطي تسعة أشهر للدارسين خارج المملكة هذا فضلا عن اشتراط حسن الأخلاق وإجادة اللغة العربية. ويتعين في طلبات الحصول على الجنسية بموجب المادة (8) من النظام اتخاذ الإجراءات التالية:
- قيد الطلب في سجل قيد الوارد التسلسلي وقت تقديمه ويعطى صاحب الطلب قسيمة توضح رقم وتاريخ قيد طلبه.
- تعبئة نموذج طلب الجنسية رقم (74) وتوقيعه من قبل صاحب الطلب مع وضع صورته الشخصية عليه وختمها من قبل الإدارة.
- تعبئة نموذج المعلومات رقم (76) من ثلاث نسخ.
- تقديم صورة طبق الأصل من جميع الوثائق التي يحملها صاحب الطلب.
- إفهام صاحب الطلب بما تقضي به المواد (11، 22، 26) من النظام وأخذ توقيعه بالعلم بما ورد فيها.

النويصر: المملكة تخطو خطوات إيجابية في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 17457
http://www.al-madina.com/node/287875

المدينة - جدة
بحث نخبة من المفكرين والحقوقيين ومسؤولين وخبراء استراتيجيين وأساتذة القانون الدولي ونخبة من كبار القضاة الأعضاء في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام الدولي إلى جانب كبار المحامين، على مدى ثلاثة أيام مؤخراً خلال المؤتمر القانوني العربي بمدينة لاهاي الهولندية المسائل المتصلة بقضايا حقوق الإنسان وأبعادها والإرهاب في العالم وعلى وجه الخصوص في المنطقة العربية. وهدف المؤتمر إلى ترسيخ فكرة دولة القانون وتلازمها لمبادئ العدالة والحرية والاستقرار والمساءلة، وقد شكّل موضوع حقوق الإنسان وتعريف جريمة الإرهاب محور مداولات ونقاشات المؤتمرين وشكل المؤتمر حدثاً متميزاً لانعقاده بمعقل العدالة الدولية المرموق بلاهاي، ووصل عدد المتحدثين فيه إلى نحو 40 متحدثاً موزعين على مدار 18 جلسة.
وشارك المحامي الدكتور خالد النويصر ببحث في المؤتمر بعنوان (حماية حقوق الإنسان في مجلس الأمن الدولي) وأوضح أن المملكة قامت بخطوات إيجابية في بناء المؤسسات الخاصة بحقوق الإنسان في المملكة حيث تم إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ثم صدر قرار خادم الحرمين الشريفين رقم 207 في 2005/09/12م بإنشاء هيئة حقوق الإنسان في المملكة إلى جانب قراراه (حفظه الله) المؤرخ في 2009/11/02م بالموافقة على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان طبقاً لما تضمنتها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وذكر انه لا يمكن القول بأن هنالك دولة وصلت إلى حد الكمال في هذا المجال، إلا ان ما تم خلال الفترة القصيرة الماضية يحسب إليها على هذا الصعيد، مشيراً إلى أنه لا يمكن لموضوع حقوق الإنسان أن يحقق النتائج المرجوة والمتوقعة منه ما لم تقم نخب المجتمع من مفكرين وحقوقيين ومهنيين بدورهم الإيجابي والمساند للحكومات والدول لرفد مسيرة الإصلاح وإعلاء مفهوم حقوق الإنسان وحمايته والحفاظ عليه.

زواج المسيار يرغم أبًا على الهرب 16 عاماً

المصدر: جريدة عكاظ السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 3532
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110212/Con20110212400216.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

اكتشفت مواطنة أن حبال زواج المسيار قصيرة، وأن عشه أوهن من بيت العنكبوت بعد أن أثمرت حصيلة زواجها طفلا بلغ الآن الـ 16 من العمر دون هوية، إذ أن والده ولى هاربا بعد عام ابنها الثاني.

وتقدمت المواطنة عائشة علي إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشكوى تطلب فيها إثبات نسب ابنها بعد أن هجرها زوجها إلى مكان غير معلوم تاركا خلفه فلذة كبده الذي تنكر له، على حد تعبيرها.

وعلقت عضو فرع حقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي على القضية قائلة «تلقت الجمعية شكوى المواطنة وتم إعداد تقرير متكامل عن القضية رفع للمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية في المدينة الدكتور محمد سالم شديد العوفي للتوجيه».

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ما قبل 15 عاما حين تزوجت عائشة من رجل وأثبت زواجهما على ورقة عادية عليها إمضاءة الشهود، تقول «بعد أن قدم عصام إلى الدنيا بعامين هرب والده إلى جهة غير معلومة وغير أرقام هاتفه وترك لي إرثا يسفك دمعي كلما نظرت إليه».

وتشير أم عصام إلى أن زوجها الهارب لم يكلف نفسه تصحيح وضع ابنه وحين راجعت الجهات الرسمية لم تجد من يستجيب لها، إذ أن عقد الزواج بينها وبين والد عصام كان على ورقة بيضاء موقعة من شاهدين.

وتضيف «يعيش ابني أوضاعا نفسية مؤلمة في ظل عدم قدرته على الالتحاق بركب التعليم فقد اختفى والده دون أن يصحح وضعه، تاركا إياه للجهل والفقر وربما الانحراف خصوصا أنه في سن خطرة يحتاج فيها لرعاية الأب».

مواطن يترك أبناءه الأربعة دون هوية أو تعليم ويطردهم من المسكن

الزوجة: الأب مدمن ولا ينفق على أسرته وأراهم شتى أنواع التعذيب

المصدر: جريدة الوطن السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=41431&CategoryID=3

مكة المكرمة : نجوى عواش 2011-02-12 12:14 AM

تعيش أسرة سعودية مكونة من خمسة أشخاص أوضاعا مأساوية فالأم غير السعودية وأبناؤها الأربعة يعيشون دون هويات تثبيت جنسيتهم. وتقول الأم وهي مقيمة مولودة في مكة المكرمة لـ"الوطن" إنها تزوجت من مواطن قبل عشرين عاما وأنجبت منه ثلاثة أولاد وبنتا خلال عشرين عاماً ويعيشون جميعاً دون إثبات هوية مع حرمانهم من الدراسة وحقوقهم المعيشية...وتؤكد أنها عانت من زوجها المدمن أصناف العذاب فقد كان يتعاطى الخمور والمخدرات وينهال عليها ضربا وربطا وحبسا هي وأبناؤها ووصل به الأمر إلى طعنها بالسكين ولم تستطع علاج هذه الطعنات بسبب عدم وجود إثبات لجنسيتها وتركت جرحها مفتوحا إلى أن أصبح حفرة غائرة في جسدها مبينة أنه كان يضع الملاعق أو المفكات على النار ليحرقها بها بعد حبسها وربطها بالحبال وكتمان صوتها باللاصق ويرفع صوت الأغاني في البيت لكي لا يسمع أحد صراخها مشيرة إلى أنها في إحدى المرات فرت منه من نافذة المطبخ ولجأت لجيرانها وأبلغت الشرطة لإنقاذ أبنائها من وحشيته...وقالت: كنت أهرب منه دائما إلى بيت أهلي وكانت أمه هي التي تقف بجانبي دائما وتعطيني أنا وأولادي الطعام والشراب إذا توفر لديها كي نسكت عما نقاسيه من ألم وعذاب ولا نشكو ولدها المدمن إلى أحد. وفي أحد الأيام قبض عليه في قضية سطو وسجن بسببها أربع سنوات وكنت آمل أن يتغير بعد هذا السجن ولكنه رجع أسوأ من ذي قبل فأصبح يتعاطى أكثر من السابق ويجلب إلى البيت أصحاب السوء ولا يرحم فينا أحدا من العذاب بالضرب والتعذيب وفي ذلك الوقت كان أبي قد توفي وهو ملجئي الوحيد الذي كنت أهرب إليه من هذا العذاب. ومع ذلك فقد كسر سني وطردني من بيتي ومعي أطفالي في الشارع وأجر البيت لمقيم. وعندها تقدمت إلى الشرطة ببلاغ وشكوته بسبب ضربه لي وكسره لسني وقبض عليه وبحوزته الحشيش المخدر وحبس لمدة أسبوع. وبينت المقيمة أن ابنها الأكبر بلغ من العمر تسعة عشر عاما ولم يدرس سوى الابتدائية وأخرج من المدرسة حسب النظام لعدم وجود ما يثبت هويته وهو الآن يتمنى أن يمتلك سيارة يشتغل عليها ويؤمن لأمه وإخوته ما يحتاجونه. أما ابنتها الثانية فقد حرمها من التعليم وقال إن البنات ليس لهن تعليم وهي الآن تبلغ الثامنة عشرة وحلمها الذي يراودها دوماً هو أن ترى نور العلم والتعليم وأن تعيش حياةً آمنة مستقرة لا خوف فيها ولا هلع، فهي أمية لا تكتب ولاتقرأ، مشيرة إلى أن لها ابنا في الصف الأول المتوسط دخل المدرسة بورقة تصريح إلى أن يتم تصحيح وضعه وإثبات جنسيته وقد نجح بتقدير امتياز والخوف من أن يلاقي مصير إخوته الذين سبقوه أما الصغير فهو كأخته حرم من التعليم...وأكدت المقيمة أن أعمام أولادها عندما عرفوا بحالها مع زوجها كل هذه المدة طلبوا منها أن تسعى لتصحيح أوضاع أطفالها وإثبات هوياتهم وبعدها سيقفون بجانبهم في البحث لهم عن وظائف تعينهم على توفير احتياجاتهم المعيشية ...وكشفت أنها كانت تدخل أبناءها إلى المستشفى بأسماء أبناء وبنات أخواتها السعوديات. وأضافت أن اعتداءه عليهم لا يتوقف حتى عندما يكون بعيداً عن المنزل فيقوم بإرسال رسائل تهديد لها على الجوال. وقالت إنها لجأت لحقوق الإنسان ولم تجد منهم أي تجاوب مع معاناتها.

فيما أكد المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان الزايدي أنه ستتم دراسة وضعها والتنسيق مع الجهات المختصة لتصحيح وضعها ووضع أبنائها ومساعدتهم في إكمال الدراسة والحصول على عمل مناسب.

العمل تعلق الاستقدام عن 80 شركة مشاكل

المصدر: جريدة شمس السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 1858
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=124869

الرياض. علي بلال وسعود السلطان
علقت وزارة العمل معاملات 80 منشأة خلال عام 2010، لعدم تعاونها في حل القضايا العمالية المرفوعة ضدها، فيما منحت تصاريح عمل مؤقتة لأكثر من 800 عامل في مختلف مناطق المملكة.
وكشف تقرير خاص حصلت «شمس» على نسخة منه أن مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل حلت أكثر من 16 ألف قضية عمالية وديا منها 14500 قضية نزاع و 1600 قضية إصابات عمل، وأن الهيئات الابتدائية تلقت سبعة آلاف قضية، فيما كان نصيب الهيئة العليا لتسوية الخلافات 1800 قضية.
وأكد التقرير أن لجنة رعاية العمالة الوافدة أنهت 15 قضية بشكل ودي بين أطرافها، وأن عدد الزيارات التفتيشية بأنواعها بلغ أكثر من 55 ألف زيارة، وعدد القضايا التي تولاها التفتيش 1700 قضية، وأن القضايا التفتيشية التي تناولتها إدارات وأقسام التفتيش بمكاتب العمل التي حكمت فيها الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية بلغت 700 قضية وبلغت مبالغ الغرامات ما يقارب مليوني ريال.
وأوضح التقرير أن عدد العمالة التي قدمت للعمل لدى الجهات الحكومية بلغ أكثر من 70 ألف عامل.
وفى تعليقه على التقرير قال المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي إنه في حالة صدور تقرير رسمي من الوزارة فإنها تحرص على توثيق معلوماته، مؤكدا حرص الوزارة على حل المشكلات العمالية وتحقيق كل الجوانب القانونية بين طرفي العلاقة التعاقدية «العامل وصاحب العمل».
ونفى رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام بمجلس الغرف السعودية سعد البداح مسؤولية لجنته من حل القضايا العمالية، وقال إنها من مسؤولية وزارة العمل، مشيرا إلى أن اللجنة لم ترد إليها أي مشكلة من مشكلات العمالة وإنما ترد جميعها لوزارة العمل للبت فيها.
وكشف مصدر مطلع بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أن نسبة 12 % من القضايا التي ترد للجمعية تتعلق بالقضايا العمالة سنويا وتتمثل في شكاوى تأخر دفع المستحقات، وشكاوى عدم السماح بنقل الكفالة إلى صاحب عمل آخر، وشكاوى من تكليف بعمل غير العمل المتفق عليه في العقد، وشكاوى من عدم دفع الرسوم المقررة لتجديد الإقامة أو الإجراءات الأخرى، وأحيانا عندما يحدث خلاف بين العامل وصاحب العمل شكاوى من طول الإجراءات الفاصلة في هذا الخلاف، وشكاوى من عدم السماح بنقل الكفالة خلال مدة الخلاف المنظور أمام القضاء العمالي وبقاء العامل وأحيانا تكون معه أسرته دون دخل خلال تلك المدة الطويلة التي تنظر القضية أمام قضاء العمال.
وأكد المصدر أن تعليق الإجراءات وقفل الحاسب الآلي من وزارة العمل على المنشأة تعد عقوبة قد تكون مناسبة لهذه المنشأة لكن يترتب عليها أضرار كبيرة بالنسبة إلى العمال الذين على كفالة هذه المنشأة، حيث يصبحون غير قادرين على تجديد إقاماتهم أو نقل كفالتهم فيتضررون رغم أن المشكلة بين المنشأة ووزارة العمل: «وفي أغلب الأحيان، إغلاق الحاسب الآلي يترتب عليه إضرار للعمال».
وأكد المصدر على أنه يصل إلى الجمعية العديد من الشكاوى بسبب إغلاق الحاسب الآلي للمنشأة كونه يترك وضع العمالة دون حل لأمرهم:«فلا يستطيع العمال المغادرة أو تجديد الإقامة أو نقل الكفالة» داعيا إلى مراجعة أحكام نظام الكفالة وحصر العلاقة فيما بين صاحب العمل والعامل في العقد الموقع بينهما، أما العلاقة الإدارية فيما يتعلق بتجديد وضع العامل النظامي في البلد وتجديد إقامته والسماح بسفره وعلاقته بأسرته فينبغي أن تكون هذه العلاقة محصورة بين العامل والدولة

تحديد مهلة تنفيذ الأحكام ومعاقبة المماطلين بالسجن

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400282.htm

تحقيق: عبد الله الداني

اختلفت آراء المهتمين بالشأن القضائي حيال الوسائل المثالية لحل إشكالية تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية، فمنهم من ألقى باللائمة على نظام ديوان المظالم نفسه وآخرون طالبوا بنظام خاص لتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، فيما استقر البعض على التأكيد بضرورة وجود الثقافة الحقوقية التي تكرس أهمية الأحكام القضائية.

واستقصت «عكاظ» آراء قانونيين ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو في مجلس الشورى، إذ أكدوا أن تنفيذ الأحكام القضائية القطعية تحقيق للعدالة وإنصاف لأصحاب الحقوق، معتبرين أن عدم تنفيذها تعطيل للمصالح يتسبب في الإضرار بالمحكوم لهم.

وتفاوتت المقترحات ما بين تكريس الثقافة الحقوقية وإصدار نظام خاص يجرم تعطيل تنفيذ الأحكام القطعية، في حين طالب البعض بتنفيذ عقوبات صارمة ضد المتهاونين في التنفيذ تصل إلى سجن المتسببين.

وفيما يتعلق بالأحكام الصادرة من المحاكم العامة والجزائية فإن مسؤولا في وزارة العدل يكشف عن منح الوزير صلاحيات أوسع لإدارة الحجز والتنفيذ تخول قاضي التنفيذ الاستقصاء التام عن أموال المتأخرين عن سداد الديون.

وأفاد المسؤول بأن الوزارة ستكثف تنسيقها مع مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أو البنوك المعتمدة لدى المحاكم العامة لفتح حسابات جارية تختص بدوائر الحجز والتنفيذ، وربطها بالنظام الآلي في المحاكم وكتابات العدل والأنظمة الآلية في الجهات ذات العلاقة كوزارة الداخلية، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي، البنوك والمصارف؛ بهدف تسريع الحجز آليا على الأسهم والسندات والأرصدة وتسهيل إجراءات الحجز والتنفيذ وفق الإجراءات النظامية.

ويترجم تفعيل دور إدارة الحجز والتنفيذ مستوى التقدير والاحترام الذي تحظى به الأحكام القضائية من خلال المبادرة الفورية بتنفيذها، كما تسهم في قطع الطريق على مبطلي الدعاوى الذين يحاولون الاستفادة من طول فترة تنفيذ الحكم حال إفلاتهم من القضاء.

لكن اختصاصيين يؤكدون استحالة إنشاء أقسام مماثلة في المحاكم الإدارية، مشيرين إلى أن دور المحاكم ينتهي عند إصدار الحكم والنطق به بشكل قطعي، إلا أنهم يرون أن النظام الخاص بمحاسبة المتأخرين عن التنفيذ سيحل هذه الإشكالية ويغني عن وجود إدارة تنفيذ.

ولتشخيص الإشكالية بشكل أكبر، يوضح المحامي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي، أنه يوجد عدد غير يسير من الأحكام النهائية التي تمتنع الجهات الحكومية المحكوم عليها من تنفيذها، مشيرا إلى أن إحدى الجهات باتت معتلية الصدارة في قائمة الممتنعين عن تنفيذ أحكام القضاء.

ويضيف «الواقع أن مثل هذا العمل يمثل جريمة في الدول الأخرى ويسمى إهانة العدالة، الأمر الذي يوجب معاقبة مرتكبها (وهو المسؤول المختص) بعقوبات تصل إلى السجن مدة ثلاث سنوات».

لكن الخولي يرى أن المشكلة تكمن في عدم تجريم مثل هذا العمل، موضحا «لذلك يمكن للمسؤول أن يمتنع عن تنفيذ حكم القضاء بوسائل متعددة»، مشيرا إلى أن «مثل هذا العمل يفرغ القضاء الإداري من محتواه».

وشدد أستاذ القانون على ضرورة «صدور تشريع جنائي مستقل يجرم أو يعاقب المسؤول الإداري الذي يمتنع أو يتراخى في تنفيذ الحكم القضائي واجب النفاذ».

فراغ تشريعي

ويرى الخولي أنه يوجد «فراغ تشريعي يرتبط بهذه الجزئية، إذ إنه توجد أحكام تصدر ضد جهات معينة لا يتم تنفيذها، فيما يظل المحكوم عليه يجوب الإدارات الحكومية متسولا تنفيذ حقه المحكوم به دون أي حراك من الجهة المحكوم عليها».

وألقى بالمسؤولية عن التعطيل على«المسؤول عن تنفيذ الحكم أو المسؤول المباشر أو رئيس المؤسسة العامة المستقلة».

وأبدى المحامي أستاذ القانون استغرابه الشديد من استنكاف إحدى الجهات عن تنفيذ قطعي صدر ضدها، مشيرا إلى أن

«هذه الجهة تتزعم عملية إهانة العدالة وعدم تنفيذ الأحكام»، مضيفا «يساعدها على ذلك بعض المحامين المتعاقدين معها».

شكاوى وتظلمات

وبالتوجه لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أكد تلقيه شكاوى وتظلمات من مواطنين تضرروا من تعطيل أحكام قضائية قطعية صدرت لصالحهم، مؤكدا مماطلة جهات حكومية في تنفيذ أحكام صدرت ضدها.

وأهاب القحطاني بالأجهزة الحكومية بالوفاء بالتزاماتها في إنجاز معاملات المواطنين وتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، معتبرا أن تعطيل التنفيذ «يقلل من هيبة القضاء ويحرم المحكوم لهم حقوقهم».

وطالب رئيس الجمعية بمعاقبة أي مسؤول لا ينفذ حكما نهائيا صدر ضد إدارته.

وأوضح القحطاني أن الأحكام القطعية المعطلة لم تعد قليلة، مشيرا إلى تلقي الجمعية شكاوى من مواطنين تتعلق بعدم البت في قضاياهم، سواء في تلك الأجهزة أو القضاء، فضلا عن الشكاوى المتعلقة بإخلال الأجهزة الحكومية بالتزاماتها أمام المواطنين.

وأكد رئيس الجمعية أن تعطيل المعاملات مخالف للتوجيهات السامية، مضيفا «رصدنا أيضا شكوى أخرى ضد تلك الجهات تتمثل في تداخل الاختصاصات»، موضحا أن ذلك يستوجب «إعادة النظر في الإجراءات المتبعة».

وأفاد القحطاني بأن «الجمعية ماضية في زياراتها ومتابعتها للمسؤولين من أجل إيجاد حلول لهذه الإشكاليات»، مضيفا «زرنا والتقينا بقيادات ومسؤولين وغيرهم للحث على إنجاز المعاملات وتنفيذ الأحكام الصادرة بحق الجهات الحكومية».

لا يوجد تعطيل

وللمحامي المستشار القانوني مطلق الفغم وجهة نظر أخرى حيال القضية، إذ نفى تعطيل الجهات تنفيذ الأحكام القضائية القطعية الصادرة ضدها، مشيرا إلى أن «المعاناة تكمن في تأخير التنفيذ دون التعطيل النهائي».

وشدد على ضرورة تنفيذ أي حكم إداري قطعي، مؤكدا أن الأحكام القطعية واجبة النفاذ.

ورأى الفغم أهمية إصدار نظام خاص أو نص يلحق بالنظام، يكفل لصاحب الحكم حقه ويحميه من تأخر تنفيذ الحكم، موضحا أن المفترض في النظام إلزام كل جهة إدارية بتنفيذ الأحكام القطعية خلال 30 يوما.

كما اقترح منح صاحب الحكم مقاضاة رئيس الجهة أمام ديوان المظالم حال تأخره عن المدة المحددة وتعريضه للعقوبة، مبينا أن «هذا هو الموجود في كل دول العالم».

وفيما يتعلق باعتبار التأخر استغلالا للسلطة، أوضح المحامي الفغم أن «الديوان أثناء النظر في القضية ومثول المسؤول أمامه يحدد ما إذا كان كذلك أم لا استنادا على الوقائع الثابتة».

وتساءل الفغم «لماذا لا يعاقب المتسبب في تأخير الحكم، سواء كان مسؤولا أم موظفا؟»، مؤكدا أن المسؤول الأول عن التأخير هو مسؤول الجهة.

وقال«أصبحنا في حاجة ماسة إلى نظام يكفل هذه الحقوق في ظل كثرة القضايا الإدارية المتأخرة ومماطلة جهات حكومية عن حضور جلسات التقاضي».

وطالب الفغم بإصدار أقسى العقوبات التي تكفل الالتزام بتنفيذ الأحكام مباشرة دون تردد أو تأخر، مشيرا إلى أن إصدار عقوبات كالسجن يجب تضمينها في نص النظام المقترح لضبط هذه الإشكالية، مضيفا «أتمنى أن يوجد نظام خاص بتنفيذ الأحكام وتكون هيئة الرقابة هي المسؤولة عن متابعة هذه الملفات».

مراسلة المسؤولين

ولأهمية دور لجنة العرائض وحقوق الإنسان في مجلس الشورى؛ كونها الجهة التي تشكل همزة الوصل بين المواطنين والأجهزة الحكومية، سألنا عضو اللجنة سليمان بن عواض الزايدي عن الخطوات التي قدمها المجلس لحل هذه الإشكالية، فأوضح أن «المجلس يناقش هذه الإشكاليات عند الاجتماع بالمسؤولين المعنيين، كما يتولى مراسلة المسؤولين عن الجهات الحكومية المعطلة لتنفيذ الأحكام القضائية ضدها».

وأضاف «اللجنة تكتب للمسؤول المختص بهدف تعديل أنظمة قواعد العمل أو تعديل الإجراءات الخاصة لكن المجلس ليس تنفيذيا».

وكشف الزايدي عن أن اللجنة ناقشت هذه الإشكاليات إبان لقائها بوزير العدل، موضحا أن اللجنة وجدت من الوزير تجاوبا كبيرا حيال إيجاد حل لهذه المعضلة.

وأفاد بأن اللجنة ستزور قريبا رئيس ديوان المظالم إبراهيم بن شايع الحقيل لعرض مرئياتها حيال هذه القضايا، خصوصا

بحث وسائل جادة لتحريك الأحكام المتعثرة الصادرة ضد الجهات الحكومية.
وأكد أن المجلس لا يقبل بتعطيل الجهات للأحكام القضائية الصادرة ضدها، موضحا أنه يتابع مع المعنيين وسائل تسريع تنفيذها ورد الحقوق إلى أصحابها.
وأشار إلى أن اللجنة استقبلت عرائض من المواطنين تتعلق بهذه الإشكالية وغيرها، موضحا أنهم طرحوا أفكارا وأطروحات جيدة ستكون في عين الاعتبار وتأخذ طريقها للدراسة الجادة.
قاضي تنفيذ
وبين المحامي ياسين الخطيب، الحاجة الماسة لتفعيل الأنظمة الداعمة لحل إشكالية تأخير تنفيذ الأحكام القضائية أو تعطيلها، لكنه يوضح استحالة تنفيذ حق خاص من الحكومة وهو المعمول به دوليا.
وأضاف «من المناسب الدعوة لإيجاد أكثر من قاضي تنفيذ في المدن الكبرى مع الإسراع بإصدار نظام القضاء التنفيذي المستقل عن نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية». وأكد أن تعطيل تنفيذ الأحكام الإدارية حاصل من الجميع، سواء كانت جهات حكومية أو مؤسسات عامة أو شركات خاصة.
وأوضح الخطيب أن التأخر وعدم التزام بعض الجهات الحكومية في تنفيذ أحكام التعويضات القطعية الصادرة ضدها يكمن في ضرورة رجوعها لوزارة المالية؛ نظرا لعدم وجود بند مخصص في ميزانيتها لصرف مبلغ التعويض، مشيرا إلى أن ذلك يسهم في تأخير تنفيذ الحكم سنتين أو ثلاث سنوات.
ورأى أن الحل يكمن في توعية المسؤولين بأهمية الأحكام الشرعية التي أعطت أحقية مواجهة صاحب الحق للجهة وألزمت الجهة بالتنفيذ، سواء كانت إدارية أو غير ذلك؛ فالحكم نافذ على الجميع، سواء كان قطاعا عاما أو خاصا.
وشدد المحامي الخطيب على ضرورة تكريس الثقافة الحقوقية مجاراة لبعض الدول المجاورة فضلا عن المتقدمة، مشيرا إلى أن هذه الثقافة تجعل القطاع أو الأفراد يدركون أهمية وجود قانون وتطبيقه.
وقال «على الرغم من أن لدينا كم كبير من القوانين إلا أن الناس لا يعرفون ولا يعون أهمية تفعيلها»، مضيفا «المفترض أن تكون تلك الجهات الحكومية هي من تتولى التثقيف بهذه الثقافة لا العكس».
ضوابط وإجراءات
المحامي عبيد العيافي يعتبر أن «رفض تنفيذ الأحكام القضائية القطعية اغتيال للعدالة»، مضيفا «لذا كان من الأهمية بمكان أن توجد ضوابط وإجراءات صارمة لإلزام جميع الجهات على تنفيذ أحكام القضاء فورا من دون اشتراطات أو مماطلة مع وجود رقابة صارمة على جميع الجهات ذات العلاقة بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الجهات الحكومية».
ورأى العيافي«أن يتم البدء في دراسة سن نظام يبين آليات التنفيذ ضد الجهات الحكومية ومدته وتعويض كل من صدر لصالحه حكم قضائي دون تنفيذ، فضلا عن مجازاة كل من تثبت عرقلته تنفيذ حكم قضائي».

المشرف على حقوق الإنسان:

زيارة وفد تعليمي للمتضررين دلالة على الاهتمام بالطلاب نفسياً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400410.htm

معتوق الشريف ـ جدة

رأى المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف زيارة وفد من مكتب التربية والتعليم في النسيم في جدة للمتضررين جراء الأمطار والذين تم نقلهم إلى مراكز الإيواء في المحافظة أمس، دلالة على الاهتمام بحقوق الطالب التربوية والنفسية.

وأوضح الشريف أن هذه الخطوة تعبر عن مدى الاهتمام بالطلاب المتضررين للرفع من معنوياتهم النفسية وتوفير الأجواء التربوية لهم للعودة للمدارس متخطين أضرار السيول والفاجعة التي عايشوها، مضيفا «الزيارة تؤكد الاهتمام بحقوق الطالب وتلمس احتياجاته التربوية والتعليمية، ونتطلع إلى استمرار مثل هذه الجهود لتكون منهجا ثابتا للتعامل مع كافة الطلاب وخصوصا في ظل الظروف الاستثنائية».

وزار مدير مكتب التربية والتعليم في النسيم الدكتور عثمان السهيمي أمس، الطلاب المتضررين القاطنين مراكز الإيواء التابعة، بهدف تلمس احتياجاتهم، وشارحا لهم كيفية أداء الاختبارات للطلاب غير المستعدين نفسيا.

وأوضح الدكتور السهيمي أن الطالب غير المستعد لأداء الاختبارات يمكنه أن يؤجل اختباره إلى نهاية الشهر الجاري، موجها مشرف الإرشاد والتوجيه في المكتب حسن فيومي بمتابعة حالات الطلاب النفسية وتهيئتهم لأداء الاختبارات بعيدا عن الضغوط التي قد تنعكس عليهم مستقبلا.

رافق السهيمي في زيارته، رئيس لجنة التطوع في المكتب المشرف التربوي خالد السفري، ومشرف الإرشاد والتوجيه حسن فيومي، والمنسق الإعلامي في مكتب الإشراف صالح شبرق.

حقوق الإنسان لـ عكاظ:

رصدنا وزارات وإدارات حكومية وهيئات عامة تؤخر المعاملات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 3534
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110214/Con20110214400446.htm

عبد العزيز الربيعي - جازان

كشف لـ «عكاظ» المشرف على جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان الدكتور أحمد البهكلي، بأن هناك أكثر من ثلاثة آلاف قضية لا زالت عالقة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، نسعى لإيجاد حلول لها. وقال «بعض هذه القضايا حساسة وتتعلق ببعض الأسر، ونحرص على عدم تفاقمها، بينما هناك قضايا أخرى بسبب الإجراءات المطولة التي نواجهها مع بعض الجهات التي نحترم تعليماتها وإجراءاتها إلا أنها تؤثر على المتضرر»، مستشهدا بقضية لا زالت في جوازات جازان منذ سبعة شهور، مطالبا الجهات ذات الاختصاص بأن تتعاون مع الجمعية بتسريع الإجراءات.

إلى ذلك، أكد لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية رصدت تأخيرا وتراخيا في إنجاز بعض المعاملات في عدد من الجهات الحكومية والوزارات، ما ترتب عليه تعطيل للمصالح.

وقال «إن الجمعية رصدت ذلك من خلال جولاتها الميدانية وما يصلها من شكاوى وما نلاحظه من خلال معايشة يومية، ويعود ذلك لعدم كفاءة بعض الموظفين، عدم الرفع للجهات الأخرى حول الموضوع، عدم التنسيق مع بعض الجهات التي يقتضي الرفع لها في مثل تلك القضايا، وعدم الفصل في القضايا والمطالب التي يتقدم بها المواطن والمقيم.

وبين أن هذه من المشكلات التي تأخذ وقتا طويلا حتى تنتهي، يضاف إلى ذلك التداخلات بين كثير من الجهات والوزارات، مضيفا أنه رغم أن هناك محاولات من قبل القيادات في الوزارات لحث إداراتهم بالتسريع في إنهاء المعاملات، إلا أنه لا زلنا نرصد التأخير والتراخي في إنجازات بعض المعاملات، إضافة لرصد وجود بعض الموظفين الذين يؤخرون ويعرقلون المعاملات بسبب ما نسمعه من شكاوى البعض، مطالبا بمحاسبة أولئك الموظفين الذين يتجاهلون الأمر السامي الكريم، والذي ينص على سرعة الفصل في المعاملات، مؤكدا أن مراقبة المعاملات من تاريخ دخولها للجهاز والإدارة وحتى الانتهاء منها ومعاقبة المتسبب في تأخيرها سيؤدي إلى التسريع في القضايا؛ كون هذا التأخير يترتب عليه ضياع لحقوق المتضررين، مشيرا إلى أن الجمعية تتابع وترصد وتخاطب القيادات وتنسق معهم لإنهاء إجراءات معاملات المواطنين بأقصى سرعة.

وأكد بأن هناك جهات مختلفة تتراخى في إنجاز المعاملات منها وزارات، إدارات حكومية، وهيئات عامة، مضيفا أن هذه التجاوزات ستنتهي مع الرقابة الداخلية لأداء وسير المعاملات في الإدارات المختلفة، ومتابعة الموظفين الذين يثبت تورطهم في تأخير المعاملات لديهم لأوقات طويلة، وقال «توجد شكاوى لدى الجمعية ضد عدد من الجهات القضائية».

وأرجع المشرف على جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان الدكتور أحمد البهكلي أسباب تأخير البت في العديد من القضايا التي تباشرها الجمعية إلى مماطلة بعض الجهات الحكومية المتعلقة بالقضية والتي لها طرف، مضيفا الأمر يحتاج إلى متابعة دقيقة وضغط على تلك الجهات باستمرار.

د.المقيد: علينا أن نختبر وعي المجتمع أمام احتياجات المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/14/02/2011/article604556.html

الرياض - فاطمة الغامدي

أكد مدير التعاون الدولي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية "د.صقر بن محمد المقيد" على أنّ الشرطة النسائية مطلب ملح، مشيراً إلى أنّ المملكة أدركت هذه الحاجة، ففتحت المجال للعمل النسائي الأمني فمنهن من يعملن في المديرية العامة للسجون، والمديرية العامة للدفاع المدني، ومنهن من يتدرب في هيئة الهلال الأحمر السعودي، وفي أمن الحرمين الشريفين، والأجهزة الأمنية الأخرى .

وأوضح أنّ الشرطة النسائية ليست ظاهرة أمام العيان إنما تقوم بواجبها على الوجه الأمثل، وتضاهي نظرائها في الأجهزة الأمنية الأخرى، والحاجة إلى القيام بالأعمال النسائية الأمنية أحد أدوارها الرئيسة، فالمرأة أقرب إلى فهم المرأة وسبر أغوارها وأكثر حناناً في التعامل مع الحدث والطفل .

وقد وجه صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية إلى الاهتمام بهذا الشأن، والمملكة كعادتها لا تُقدم على مشروع إلاّ بعد الاطلاع على التجارب العربية والإسلامية والدولية؛ التي تراعي خصائص المجتمع السعودي ومدى تهيئته لمثل هذا العمل خاصة، وأنها طرقت الميادين كافة وأصبح يشار لها بالبنان سواء في مجال العمل الدولي أو العمل الطوعي، فالمرأة السعودية أثبتت قدرة وكفاءة فيما أوكل إليها من أعمال ومنها المجال الأمني .

ما المانع أن تتولى مهمة التوعية الأمنية وتجديد جوازات النساء وتلقي البلاغات؟

تنظيم عمل الشرطة النسائية

ونوّه إلى أنه سيفتح مجالاً جديداً من مجالات العمل للنساء، وهذا ما يؤكد عليه المسؤولون حيث تحظى المرأة، وقضايا المرأة باهتمام خاص من كافة أطياف المجتمع وعلى الأخص من قادة هذه البلاد، فتاريخ الشرط النسائية حافل بالإنجازات في البلدان العربية حيث اعتمدت إدارات للشرطة النسائية، وقد خطت هذه الدول خطوات مقدرة للارتقاء بها، وأسست معاهد خاصة بالشرطة النسائية .

وشدد "د.المقيد" على ضرورة تنظيم عمل الشرطة النسائية، قائلاً: "لابد من تحديد مهام الشرطة ومن ثم تحديد الاحتياج التدريبي والسياسات العامة وهما يتحكمان في خطة تدريب الشرطة ووجود العنصر النسائي فيها، وتتحدد هذه المنطلقات بالارتكاز على الإرث الحضاري الإسلامي وما يتضمنه من قيم روحية وإنسانية واجتماعية، وتتمثل البرامج التدريبية للمرأة الشرطية في تحقيق رغبات المتدربات بما يؤدي إلى رفع قدراتهن والشعور بأهمية العمل الشرطي وبما يحقق زيادة الكفاءة والكفاية الإنتاجية، وكذا إعدادهن إعداداً يمكنهن من حل مشكلات العمل الشرطي .

مرحلة التدريب

وأوضح أنّ نجاح تدريب الشرطة النسائية يتحقق من خلال التدريب والاختيار السليم ثم التوعية بأهمية دور المرأة الشرطية وكذا تطبيق مناهج تدريبية جادة ومتطورة تقوم على احتياجات فعلية إضافة إلى تنفيذ البرامج التدريبية من خلال مدربات ذوات كفاءة عالية؛ والشرطيات كثيراً ما يعهد إليهن بعض الواجبات التي يقتضيها العرف مثل استجواب القُصَّر، وكذلك اكتشاف الأحداث الذين تتهددهم أخطار معنوية أو مادية، أو الأحداث المشاكسين أو الذين أهملهم آباؤهم وكذلك تعليم التلاميذ قواعد المرور وقواعد السلامة، والبحث عن الصغار الهاربين، ورعاية وسائل نقل التلاميذ، والتنسيق مع الهيئات الاجتماعية والطبية المدرسية، وتعليم التلاميذ طرق السلامة .

وأشار إلى أنّ الشرطية النسائية موجودة في كافة الدول العربية ومن بينها دول الخليج العربية، والمملكة ليست استثناءً إذا ما كانت الشرطة النسائية تعمل في الإطار الموضوعي الذي يتماشى والموروثات الدينية والاجتماعية، مؤكداً على أنّ الدراسات سبق أن أجريت على العاملات في الشرطة النسائية، وتضمنت شرائح من العاملات في الأردن ومثلت هذه الشريحة بلاد الشام، والعاملات في البحرين ومثلت هذه الشريحة دول مجلس التعاون الخليجي، والعاملات في السودان،

وتمثل هذه الشريحة دول حوض النيل، إضافة إلى شريحة من العاملات في الجمهورية التونسية حيث يمثلن العاملات في سلك الشرطة النسائية بدول المغرب العربي .

مجالات العمل

وأكد "د.المقيد" على أنّ العاملات أجمعن على أنّ العمل المكتبي هو أنسب مجال لعمل الشرطة النسائية، كما أجمعن على تفضيل العمل النهاري وليس العمل الليلي للشرطة النسائية، كما فضلن جميعاً اللباس المحتشم، وهذا في مجمله لا يختلف عن العمل في التعليم والتمريض، وقد يتصور الكثيرون أن الشرطة النسائية هي أن تقوم الشرطية بتنظيم حركة السير أو القيام بالمداهمات وقيادة سيارات النجدة، ولكن الأمر يسير وهو أنّ المرأة بإمكانها العمل داخل أقسام لإصدار الرخص دون أن تخالط الرجال، وبإمكانها العمل في الإصلاحيات ودور الرعاية الاجتماعية، كما تتولى التحقيق مع النساء في القضايا اللاتي هن طرف فيها إضافة إلى قضاياالأطفال والخادمات .

وقال "د.المقيد": "لدينا الآن مراكز كثيرة لمكافحة العنف الأسري مثل برنامج الأمان الأسري الوطني الذي يتولى متابعة قضايا العنف الأسري بغية خلق ثقافة وطنية في هذا الاتجاه، ويمكن لهذا البرنامج على سبيل المثال لا الحصر الاعتماد على عناصر من الشرطة النسائية فضلاً عن جمعية حقوق الإنسان"، مشيراً إلى أنّ الشرطة النسائية قادرة على إجراء البحوث الاجتماعية ومن ثم تقديم صورة صادقة للمسؤولين عن مشاكل المواطنين وأحوالهم اليومية، فضلاً عن عملية الإرشاد الاجتماعي ومهام العلاقات العامة، والرعاية اللاحقة؛ ولا شك أنّ هذه المهام لا ولن تتعارض مع الدين والعرف الاجتماعي .

حقوق الإنسان تدعو إلى التدخل والشرطة تحمل المالك مسؤوليته

سوق شهيرة تتحول إلى مرتع للمدمنين واللصوص

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 3534
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110214/Con20110214400615.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

تحولت سوق شهيرة تتكون من أربعة طوابق في حي المسفلة جنوبي مكة المكرمة إلى وكر يقصده متعاطو المخدرات والسارقون الهاربيون ومخالفو أنظمة الإقامة والعمل، إذ تصطدم عند دخولك السوق برائحة كريهة، وتفزع حين ترى أعمال التكسير والخراب التي طالت المحال التجارية داخله.

ودعت جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة الجهات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإغلاق بوابات السوق بعد أن أصبح بؤرة للفساد.

وأوضح عضو جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة الدكتور محمد السهلي، أن هذه السوق تعد خطرا يحدق بالمجتمع لما يشكل هاجسا لأهالي مكة المكرمة بصفة عامة، وسكان حي المسفلة بصفة خاصة، كونها مأوى مهيأ لضعفاء النفوس بعيدا عن أعين الرقابة.

وقال الدكتور محمد السهلي: إن ما بداخل السوق من آلات حادة وأمور أخرى تدل أن ما يدخله غرضه الاختباء جراء إقدامه على أفعال خاطئة، أو اقترافه عملية يعاقب عليها القانون، مشيرا إلى عزم الجمعية مخاطبة الجهات ذات الاختصاص ليتم إغلاق مداخل السوق، ومنع أصحاب القلوب المريضة من دخوله.

ورصدت جولة «عكاظ» داخل السوق المكونة من أربعة طوابق ما بين أسواق تجارية ومواقف سيارات انتشار علب السجائر داخله ما يدل على وجود من يتردد عليه بصفة دائمة، إضافة إلى وجود حجم كبير من النفايات.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان، أن المبنى مسؤولية مالكة في الدرجة الأولى الذي كان يتوجب عليه إغلاق أبوابة بإحكام، كما أن دور الشرطة يكمن في الحفاظ على الأمن و الاستقرار «إلا أننا لم نتلق أي بلاغ عن هذا المبنى».

و أضاف الميمان «فور علمنا بأي مشكلة فإننا نتدخل على الفور، واتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بحفظ الأمن، كما أن أصحاب المباني، أو المنازل، أو المحال التجارية يجب أن يكونوا حريصين على إغلاق أبوابهم بإحكام لكي لاتكون عرضة للسرقة أو لضعفاء النفوس».

قانونيون لـالحياة: يحق للوافد مقاضاة ساهر... وتغريمه مخالف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234239

الرياض – محمد الجمعي ووليد الأحمد

في الوقت الذي احتفل فيه مسؤولو الإدارة العامة للمرور بالنتائج الأولية لنظام المرور «ساهر»، لتفنيدها الصورة السائدة عن كون السعوديون هم الأكثر انتهاكاً لأنظمة المرور، خصوصاً في ما يتعلق بعدم احترام السرعات المحددة، أكد أول إحصاءات ساهر، أن 70 في المئة من متجاوزي السرعة المحددة وافدون.

ودعا مسؤول بارز في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى التأكد من حقيقة هذه النسبة، إذ إنه في حال صحتها، فإنه يحق للوافدين الاعتراض على مخالفات السرعة، التي سجلت ضدهم ليتم إسقاطها.

وقال المسؤول الحقوقي (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»: «يجب أن تطور اللوحات الإرشادية بلغات أخرى غير العربية، بحيث تكفل لجميع الوافدين فهمها، خصوصاً في ما يتعلق بالسرعات، التي تضم غالبيتها أرقاماً عربية فقط.«

وأضاف: «إذا صحت النسبة الكبيرة من المقيمين، الذين سجل ساهر ضدهم مخالفات، بسبب عدم فهمهم للوحات الإرشادية، فمن حقهم الاعتراض على المخالفات المسجلة ضدهم وإسقاطها، ومن الواجب على المرور زيادة التوعية»، مطالباً الإدارة العامة للمرور بمراجعة السرعات المحددة حالياً، لتكون متوافقة مع مساحة الشارع، ولا تسبب عرقلة السير، أو حدوث تصادمات في الطريق، بسبب محاولة السائق تجنب المخالفة، وعدم القيادة أثناء اللون البرتقالي، ما يسبب مخالفة أكبر.

وذكر أنه يجب على المتضرر مخاطبة إدارة المرور، والاعتراض على أي ضرر لحق به، وفي حال عدم إنصافه، عليه اللجوء للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وسيجد منا مساندة، ودعماً لتمكينه من حقوقه، سواء كان مواطناً أو مقيماً، وبمقتضى العدالة المعمول بها في السعودية، ولا يمكن معاقبة شخص بسبب أمر يجهله.

وأيد المحامي خالد بن سعيد حديث المسؤول الحقوقي بقوله: «اللوحات المرورية تضعها الأمانة بالتعاون مع المرور، لكن يجب ألا يعاقب الشخص على انتهاكه لقانون يجهله «، لافتاً إلى وجود عدد من المآخذ على نظام ساهر، منها غياب التوعية للوافدين، وتعريفهم بحقيقة النظام ومقتضياته، من خلال وسائل الإعلام باللغة التي يتحدثونها أو بلغة عالمية يفهمونها.

وشدد ابن سعيد على أنه بإمكان المقيمين المتضررين الاعتراض أمام الإدارة العامة للمرور، لعدم إلزامهم بدفع المخالفة طالما أن اللوحات بغير لغتهم، ولا يستطيعون قراءتها أو فهمها، وإذا لم تنصفهم فعليهم الاتجاه إلى ديوان المظالم، وتقديم شكوى رسمية. وأكد المحامي جمال العتيبي أنه لا عقوبة إلا بنص، وبما أن الشوارع ليست فيها لوحات واضحة، فمن حق المقيم أو المواطن أن يطلب تنظيمها بالشكل الذي يضمن معرفته بالسرعة المسموح بها في الشارع، الذي يقود فيه سيارته قبل إيقاع العقوبة عليه.

واستغرب أستاذ القانون في إحدى الجامعات البريطانية ماجد الجعيد في حديث لـ«الحياة»، عدم وضع لوحات إرشادية يمكن فهمها بالنسبة للوافدين، على رغم مرور أشهر عدة على انطلاق نظام ساهر.

وقال: «أعتقد أن معظم الوافدين الذين شكلوا بحسب إحصاء ساهر نسبة 70 في المئة من متجاوزي السرعة المحددة هم من السائقين الذين استقدمتهم الأسر السعودية حديثاً، والطريف في الأمر أن المرور يختبرهم خلال تقدمهم للحصول على رخصة قيادة سعودية بلغة بلدهم، وبعد حصولهم على الرخصة يفاجأون بلوحات تحدد سرعات لا يستطيعون تمييز ما سجل عليها إذا ما كان رقماً أو رسماً.«

وأكد أن إدارة المرور والجهات المعنية عليها وضع أرقام يفهمها الوافدون، خصوصاً الجدد، أو تجبرهم على اجتياز دورة في الأرقام التي تستخدمها إدارة المرور قبل منحهم رخص القيادة، لافتاً إلى أنه من حق الوافدين مقاضاة ساهر، كون معظم السائقين الجدد الذين يصطادهم ساهر بسبب جهلهم لفحوى لوحاته، يقوم كفلاؤهم بتسديد الغرامة عنهم.

معنفات يطالبن بقوانين صارمة لمعاقبة كل من يسيء التعامل مع أسرته

المصدر: جريدة المدينة الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 17463
http://al-madina.com/node/288271

نوف الهدباني- جدة

طالب عدد من الزوجات اللاتي تعرّضن للعنف من أزواجهن بوضع قوانين صارمة لمعاقبة من يتعامل بالعنف مع زوجته وأولاده أو إحدى مولياته ، حيث تكررت في الآونة الأخيرة حوادث الإعتداء ضد الزوجات بالضرب أو الشتم أمام الأولاد أو الأهل أو حتى في الشارع العام!!. وأكد الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن قضايا العنف لعام 1431هـ بلغ عددها 608 حالات عنف، مشددا على أن الخط الساخن الذي استحدثته وزارة الشؤون الاجتماعية أثبت فعاليته في التعامل مع شكاوى العنف. وبدوره أوضح عبدالله آل طاوي مدير الشؤون الاجتماعية أنه لا يجب أن تكون دور الحماية مأوى للمعنفات إلى الأبد، بل لابد من تفعيل دور الشؤون الاجتماعية في إيجاد أسر بديلة تأويهن. من جانبه أوضح العقيد مسفر الجعيد الناطق الرسمي لشرطة جدة أن طبيعة هذه القضايا أن تكون من اختصاص المؤسسات الاجتماعية، أما الشرطة فلا تتدخل إلا في حال ثبوت العنف بتقرير طبي لمعاقبة الجاني بما يستحق. وأشار عدد من المختصين إلى أن التربية هي الأساس، وأرجعوا سبب إحساس الزوج بالسيطرة والتملك، ومن ثم الاعتداء على زوجته أو أبنائه غير مبالٍ أحيانا بأضرار ما يفعله، إلى طبيعة المجتمع الذكوري.

قصص من الواقع

"المدينة" التقت عددا من السيدات اللاتي تعرضن للعنف من قبل الأزواج واستمعت إلى معاناتهن ومطالبهن. بداية تقول (م . أ) وهي أم لخمسة أبناء: أصعب شيء على أي أم هو أن تكون أداة لتدمير نفسيات وسلوكيات أبنائها بالسب والشتم والضرب، فعندما كان زوجي يضربني كنت أتوسل إليه أن لا يكون ذلك أمام أبنائي، الأمر الذي جعله يتمادى في ذلك بسبب علمه بخوفي على أبنائي وشعورهم من رؤية والدتهم وهي تتوسل للكف عن ضربها. وأضافت: دائما يصفني زوجي بعبارات اعلم أن تأثيرها على أبنائي سيظل إلى الأبد، وهذا أكثر ما يجعلني أشعر بالأسى فأنا اعمل بإحدى المدارس "مستخدمة"، وهذا الأمر يزعج زوجي مع انه مصدر الدخل الوحيد للبيت، فهو كان يعمل بالتجارة وخسر كل ما لديه، الأمر الذي جعله يشعر بالفشل مفرغا تلك الشحنات بضربي وشتمي على أتفه الأسباب!!. وأمام هذا الواقع تؤكد على ضرورة أن تكون هناك قوانين حازمة تجاه الزوج الذي يعنف زوجته وأولاده، حتى لا تتكرر هذه التصرفات وتشعر الزوجات بالأمن في بيوتهن وهذا ابسط حقوقهن.

لم احصل على ابني رغم حكم "الحضانة"

(أم محمد ، غ) تقول: تزوجت من ابن عمي وحين استحالت الحياة بيننا اخذ ابني وطلقني فلجأت للقاضي لعدم مقدرتي على العيش بعيدا عن فلذة كبدي، فحكم لي القاضي بالحضانة وذلك بعد 8 سنوات من رفع القضية وحين خروجي من باب المحكمة تهجم عليّ طليقي بالضرب أمام الناس ولم يتجرأ احد لينقذني منه، وفي النهاية لم احصل على ابني رغم حكم القاضي، وهي تتساءل (من يرفع الأذى عنا نحن "الضعيفات" في ظل تمرد وسيطرة الرجل في سبيل إذلال وإهانة زوجته، ليس هذا شرعنا ولا عرْفنا)!!.

تركت وظيفتي من أجل أبنائي

بدورها تقول (خ . م) وهي معلمة: لم يتوقف زوجي عن التنغيص عليّ كل صباح حين استعدادي للذهاب للعمل مع أني لم أقصر معه بكافة واجباتي الزوجية وتجاه أبنائي حتى أني أتكفل بمصاريف البيت، قبل أن يخيّرني بين تقديم استقالتي أو مغادرة المنزل، كان يعاملني بقسوة ويضربني أمام أولادي وخوفا عليهم من العذاب النفسي والجحيم الذي يتّهمني زوجي

بأنني سببه بإصراري على العمل، تركت وظيفتي ولم يزل يعاملني بنفس القسوة بل أنه زاد في ضربي، ولانعدام حيلتي لم يكن أمامي إلا الصبر لأجل أبنائي.

التربية الذكورية أساس المشكلة

وتؤكد هيفاء فوزي كبرة أستاذ مساعد في جامعة الملك عبد العزيز تخصص علم اجتماع أن المرأة السعودية ليست مستكينة، ولكنها لا تتمتع بكامل حقوقها وتتعرض للعنف والتهميش الذي ينفي شخصيتها وكيانها، وذلك بسبب بعض الممارسات الخاطئة وعلى رأسها التربية، فلابد من التنشئة الاجتماعية السليمة منذ الصغر بحيث يتعلم الطفل احترام أخته وأمه والمعاملة الحسنة بينهما وتوعية الفتاة بحقها وألا تتعوّد على الاستسلام والتنازل لان ذلك قد تترتب عليه نتائج سلبية تعزز تسلط الرجل. وإذا كانت التنشئة غير سليمة للرجل فيجب إن تتم توعيته، فمثلا الجامعة تنظم دورات تأهيلية للرجال والفتيات، ليتعلم الرجل حقوقه وبالمقابل واجباته تجاه زوجته، ويتم توجيهه لو كان هناك خلل في تربيته، والاهم القوانين القضائية التي هي حق مشروع للمرأة، ويجب أن تُحترم القوانين التي تُعطيها حقوقها وتنفذ وتتخذ إجراءات حاسمة ضد من يتعدى على هذه القوانين. وتشير هيفاء إلى أن هناك قوانين كثيرة للأحوال الشخصية تُترك لاجتهاد العلماء وليس هناك حق ثابت للمرأة مما زاد في تهميش وجودها وهذا يجب أن يؤخذ بالحسبان.

حقوق ضائعة

من جهتها ترى الدكتورة الهام باجنيد أستاذة مساعد في قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز أن تعدد حوادث العنف بسبب جهل المرأة بحقوقها، وهناك الكثير من حقوق المرأة مغيبة أما بسبب عدم وعيها أو عدم استحثاث نفسها لتتعلم حقوقها من جديد، ولا يجوز أن تستكين المرأة في حال تعرضت للعنف وأبسط ما يمكن أن تفعله هو رفض هذا السلوك في حقها. كما يجب إعادة صياغة المجتمع ليتناسب مع الاعتبارات المتاحة في الشرع، فغالبية الحقوق في المجتمع تتمحور حول الرجل مما أدى إلى تغييب بعض حقوق المرأة التي هي بدورها لا تعلمها، لذا يجب توعيتها بحقها من غير غلو ولا تطرف ولا تعنت، بحيث تنطلق الأحكام الشرعية من نظرة اجتماعية واعية وأن تعتبر هذه الحقوق كثقافة للمجتمع وتكون سائدة ومعروفة ولا يتم تجاهلها.

****

د. الشريف: الحاجة ملحة لإصدار قانون تجريم العنف ضد المرأة والطفل

أكد الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن القضايا التي تمت إحالتها للفرع بشكل عام بلغ عددها 608 قضايا، أتت حصة العنف الأسري منها 68 حالة، والعنف ضد الاطفال (30).

وأوضح « أن آلية التعامل مع قضايا العنف الأسري تكون عبر كشف كافة طرق التواصل مع المعنفين من خلال استقبال الشكاوى عبر البريد الالكتروني أو الفاكس أو الهاتف أو الحضور الشخصي، وبعد ذلك يتم فتح ملف ونتعامل مع الحالة حسب وضعها في حالات تتطلب التدخل العاجل وذلك من خلال التواصل مع اقرب مركز شرطة كما وتحاط الشؤون الاجتماعية بالحالة ومن ثم متابعتها والتأكد من حمايتها واتخاذ الإجراءات النظامية نحو إحالة المعنّف إلى الشرطة ثم إلى هيئة الادعاء العام ثم إلى المحاكمة، و في حالات يكون وضعها آمن ولكن تحتاج لأخذ حقها من خلال الإجراءات النظامية بالتقدم لأقرب مركز شرطة والحصول على تقرير طبي ثم استكمال متابعة حالتها مع الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام وأيضا الشؤون الاجتماعية في حالات يتم تحويلها إليها مباشرة إذا كانت تملك القدرة على متابعة حالتها بالتنسيق مع الشؤون الاجتماعية، وفي حالات أخرى يتم تكليف محامون متطوعون في الجمعية لمتابعة قضيتها.

وأضاف د. الشريف: «خلال الفترة السابقة تأكد لنا مدى الحاجة الملحة إلى الإسراع بإصدار قانون تجريم العنف ضد المرأة والطفل الذي لم يصدر حتى هذه اللحظة رغم مرور فترة زمنية طويلة، وكلنا أمل أن يرى النور في أقرب وقت ممكن.

وزاد: «هناك خطوات إيجابية وإن كنا نرى بأنها غير كافية تحتاج لمزيد من العمل من قبل الشؤون الاجتماعية كإيجاد الخط الساخن وهو (1919) فهو جيد ولكنه يحتاج إلى التوسع في دور الحماية وأن تكون الآليات في استقبال الحالات واضحة وأن يتم التعامل مع قضايا العنف بشكل جدي، إضافة إلى برنامج الأمن الأسري هو خطوة متقدمة في الوقوف ضد العنف الذي يمارس سواء على المرأة أو على الأطفال.

واستطرد: «هذه الإجراءات ما هي إلى خطوات علاجية أي أنه بعد وقوع العنف وبعد حدوث المشكلة ونحن نأمل أيضا أن تكون هناك خطوات وقائية لعدم وجود العنف بالأصل أو الحد منه، وهذه الخطوات الوقاية تكمن في البحث عن أسباب العنف الأسري وعادة تتركز في الحالة الاجتماعية والوضع الاقتصادي للأسرة، المخدرات، قلة الوازع الديني، والخلط في الكثير من المفاهيم مابين الحقوق الدينية لأرباب الأسر مع العادات والتقاليد، لذلك هناك أدوار أخرى يجب على كثير من الجهات أن تعمل من اجلها لتصحيح كثير من المفاهيم، ومن هذه الجهات التعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، وكذلك على وزارة الشؤون الإسلامية أن تحث خطباء المساجد على تناول هذه القضية خصوصا وأنها مجرمة شرعا، إضافة إلى

المناشط الثقافية في الأندية الأدبية وخلافها، كما أن الإعلام له دور كبير في المساعدة على توعية الناس بمخاطر وسلبيات العنف الأسري، لان أي حالة معنفة سوف تنتج بالتأكيد حالة عنف أخرى ولا شك أن وجود العنف سوف يؤثر على الاستقرار المجتمعي والأسري، وبالنهاية هي منظومة متكاملة يجب أن نعمل من أجلها لنجد نتائج ايجابية على ارض الواقع، كما أن الدورات التي نقوم بها هنا بالجمعية هي دورات تثقيفية، كما أطلقنا حملة «أصول الرحمة» مع برنامج الأمان الأسري ما زالت مستمرة تحت إشراف الجوهرة العنقري عضوة الجمعية، كما عملنا على أن تكون هناك «كليبات» تعرض في القنوات الفضائية تناقش هذه المواضيع.

****

العقيد الجعيد: الشرطة تتدخل في حالات العنف الواضحة

أوضح العقيد مسفر الجعيد الناطق الرسمي لشرطة جدة أن هذه الحالات من العنف غالبا ما ترد لأقسام الشرطة ولكن الجهة المسؤولة عنها هي دار الحماية، وتتدخل الشرطة في حال وجود علامات للعنف والضرب، ويطلب من المعنفة إحضار تقرير طبي من المستشفى لتقوم الشرطة بعمل الإجراء اللازم من خلال هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأضاف: مثل هذه الحالات يكون فيها تحفظ في نشر إحصائية أو رصد للحالات لأن طبيعة هذه القضايا أنه لا يجوز التدخل بها، وتكون من شأن المؤسسات الاجتماعية التي تعالج مثل هذه القضايا.

****

آل طاوي:ندرس حالات المعنفات ونحاول حل المشكلة

أوضح عبد الله آل طاوي مديرا لشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أن دور الحماية تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية ولكن لو أتت إحدى المعنفات لا بد أن يدرس وضعها إذا كانت معنفة بتقرير طبي أو جهات أمنية يتطلب بقاءها بالدار، ولكن نحن نبحث عن الأسر البديلة، نبحث عن أهلها (والدها، أخوها، عمها، أو احد أبنائها)، فهذه الدور ليست إيوائية، ولكن لابد أن تدرس الحالة ونحن نستقبل جميع الاتصالات ونتعامل معها بحرفية، ويوجد لدينا أخصائيون وأخصائيات دورهم تقريب وجهات النظر أو البحث عن أسرة بديلة، فإذا كان التعنيف واضحا بتقرير طبي أو من جهة أمنية يتم إيواء المعنفة بالدار بشرط ألا تكون الدار مأوى مستمرا وإنما لفترة بسيطة حتى تحل المشكلة.

حقوق الإنسان تتحرى تعنيف مواطن لزوجته

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 3535
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110215/Con20110215400827.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

أبلغ «عكاظ» مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي، تلقي الجمعية شكوى من أسرة «الزوجة المعنفة»، وقال إن الجمعية طلبت الالتقاء بالمعنفة التي تتهم زوجها بالاعتداء عليها ما نتج عنه ثقب في أذنها اليسرى، مبينا أن مندوبة الجمعية تولت إعداد تقرير بالحالة بناء على شكوى تقدم بها للجمعية شقيق المعنفة، وأرفق في ملف القضية تقريرا طبيا عن حالتها، لحين استكمال المستندات النظامية والالتقاء بالمرأة المعنفة وستتولى الجمعية مخاطبة الجهات المختصة بعد توثق الحالة وتكوين رأي تجاهها.

من جانبه، تمسك (خ. ج) شقيق المعنفة باتهامه لشرطة المدينة بالتقصير في متابعة حالة شقيقته، وقال ردا على حديث الناطق الإعلامي في شرطة المدينة، إنه قدم شكواه لمركز الشرطة بعد مضي أربعة أيام على حدوث واقعة الاعتداء، بأن شقيقته حضرت للمستشفى وتم تحرير محضر الحالة من قبل مكتب الشرطة داخل المستشفى الذي كان يجدر به متابعة الحالة، إلا أن تأخر اتخاذ الشرطة لإجراء رسمي دفعه للقدوم من مقر عمله في تبوك، وتقديم شكوى في مركز الشرطة لإحضار المعتدي «الزوج» ومحاسبته.

يذكر أن الدعوى أحيلت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام طبقا لما ذكره لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي في شرطة المدينة العميد محسن الردادي، وتم استدعاء الزوج وإطلاقه لاحقا.

جعفر الشايب: من الخطأ ربط التشيّع بالقومية الفارسية مع أنه دخل إيران متأخراً!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234506

القطيف – خالد الباتلي

المجتمع السعودي يشهد تحولات عدة، ومنذ إنشاء الدولة السعودية كان للتعددية والتسامح حضور قوي في المشهد السعودي، وبسبب توترات وظروف معينة استطاعت تيارات أن تنفرد بالملعب وحدها، وتمارس دورها الاقصائي للتيارات الأخرى...ولكن القيادة السعودية دأبت على ردم أي تصدع في الكيان الاجتماعي وسمحت وأطلقت مبادرات كثيرة في ذلك لتفتيت المذهبية والإيمان بالآخر...

جعفر الشايب من الناشطين في الميدان، ويمثل الطائفة الشيعية خير تمثيل، يتذكر أنه سعودي قبل أنه مذهبي ويمد يده للكل... يمتدح التغيرات ويدفع بوتيرة التطور في المنظومة السياسية المحلية، له منتدى يحمل في طياته كل طيف ولا تحتكره طائفة عن طائفة،... فإلى تفاصيل الحوار :

<فترة ولادتك ونشأتك كانت فترة المخاضات القومية والفكرية... كيف كان إبحارك في خضمها؟

-ولدت في بيئة دينية تقليدية في جزيرة تاروت التاريخية والتابعة لمحافظة القطيف، وعشت أجواء البرامج والفعاليات الدينية المختلفة التي تزخر بها منطقتنا طوال أيام السنة، وصرت أتمثل الخطباء وأردد بعض ما أسمعه وأحفظ الكثير من الشعر والقصص التاريخية والأدبية. كما درست في تلك المرحلة على أيدي معلمين من فلسطين والأردن وسورية زرعوا فينا مفاهيم وطنية وقومية، وربطونا بقضايا الصراع العربي -الإسرائيلي منذ الصغر، وتفاعلت مع هذه القضايا حماسة وكتابة ودعماً ومساندة.

كنت أقضي أيضاً جل إجازتي الصيفية في البحرين حيث كان الوالد - رحمه الله - يعمل في التجارة بين المملكة والبحرين، وهناك كانت الأجواء أكثر انفتاحاً من الناحية السياسية في الستينات، والحراك القومي كان قوياً ونشطاً... لقاءات الناس لم تكن تخلو من أحاديث السياسة ومتابعتها، وخطابات عبدالناصر كانت سيدة الموقف، فحينها كنت تمشي في شوارع المنامة وكل أصحاب المحال التجارية يتسمّرون حول المذياع لمتابعتها .في هذه الأجواء تحديداً بدأت تنغرس في ذهني مفاهيم الصراع والمطالبة بالحرية والعدالة وبذور العمل السياسي والرغبة الشديدة لمقاومة القمع والتنكيل.

<درست الهندسة وسرقك الاقتصاد وانشغلت بالتنمية والمجتمع المدني والحقوق، ألا تجد في ذلك قفزاً للحواجز وتعدداً للوجهات؟

-دراستي الجامعية بدأت بالهندسة لشغفي وولعي بها منذ المرحلة المتوسطة، وتوافقت مع متطلبات البعثة الدراسية التي حصلت عليها، كما درست تخصصاً ثانياً في الرياضيات في المرحلة الجامعية. وفي مرحلة الدراسات العليا حيث عشت وقتها نشاطاً حقوقياً وسياسياً رأيت نفسي منشداً للدراسات الإنسانية والاجتماعية التي شعرت فيها ملامسة لاهتماماتي وتوجهاتي أكثر من المجالات العلمية .

ولأنه لم يشدني العمل الوظيفي كثيراً فقد عشت حراً في اختيار المجالات التي أراها تتلاءم مع دوري وتطلعاتي، ولذا فقد درست مواد كثيرة في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والتحولات الاجتماعية والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان والقانون.

الشأن السياسي والثمانينات

<الشأن السياسي لماذا تملكك واستولى على مناشطك في فترة الثمانينات؟

-هنالك أسباب ذاتية أشرت إليها سابقاً، وهنالك ظروف محلية وإقليمية ساهمت في انشغالي بالعمل السياسي، إضافة إلى الأجواء التي عشتها وقت الدراسة في الخارج، حيث إنها أتاحت لي بكل تأكيد فرصة للتحرر من كل القيود والانخراط في

مختلف المناشط والفعاليات الطلابية، فترأست عدداً من المنظمات والاتحادات الطلابية وتفاعلت معها بقوة طوال فترة الدراسة الجامعية، وأجواء الحرية التي عشتها في أميركا دفعتني للمزيد من النشاط والتواصل مع مختلف الأطراف الفاعلة حول قضايا عدة تفاعلت معها كثيراً، كما أتاحت لي هذه الفرصة العمل مع مؤسسات ومنظمات طلابية وحقوقية ومدنية متنوعة لم تكن مقتصرة على قضايانا العربية بل مختلف الهموم والقضايا.

<أنت عضو مشارك في الحوار الوطني... ولعل الحوار عبارة عن تكتيكات ومشروع فيه استعداد ثم انسحاب... فعلى أيهما تعتمد في إيقاع ضربتك الأشد؟

-مبدأ الحوار بحد ذاته أمر مطلوب في كل الأحوال وعلى مختلف المستويات، والحوار الوطني واجب حتمي والعودة لإحيائه ومؤسساته كانت مبادرة في غاية الأهمية بالنسبة لنا في المملكة خصوصاً في الوقت الذي ضاقت سبل التواصل بين أبناء الوطن الواحد، وساد تيار أحادي وإقصائي ليبرز وكأنه الممثل الشرعي والوحيد لهذا المجتمع المتنوع والمتعدد بأطيافه الفكرية والمذهبية والسياسية، فكان لا بد من الحوار الوطني لخلق أرضية مناسبة للقبول بالرأي الآخر والإقرار بحقه في الوجود والتعبير عن رأيه.

لابد وأن تواجه جولات الحوار الوطني المختلفة في مثل أوضاعنا إرهاصات كبيرة وشديدة بسبب حال التشدد والتزمت السائدين، ولغياب هذه المفاهيم في الثقافة السائدة، شاركت في لقاءات عدة للحوار الوطني سادتها أجواء من التشنج والصراحة والشفافية، وطرحت فيها قضايا ومواضيع في غاية الأهمية على المستوى الوطني. والخطوات الاستراتيجية التي تتخذ في هذا المجال تسهم بكل تأكيد في إيجاد بيئة أكثر اعتدالاً وتفهماً وقبولاً للآخر المختلف.

<في الحوار المتعلق بالوطن، هل يعد قبول فكر الآخر استسلاماً؟

-في قضايا الوطن الواحد والجامع لا توجد هناك أي شروط مسبقة للحوار بين مواطنيه، والحوار لا يعني مطلقاً التنازل عن فكر أو موقف معين، بل يقتضي في حدوده الدنيا القبول بحق الآخر في إبداء رأيه وفكره والتعبير عنه، وإتاحة الوسائل المناسبة لذلك. يتصور الكثيرون أن قبولهم بالحوار ينقص من حقوقهم، ولا يرون أن في ذلك مكاسب حقيقية كبيرة لهم أيضاً وإضافة حقيقية لما لديهم، فالحوار يفتح آفاق التعارف والتواصل الفعلي ويحقق فرص اكتشاف الآخر ومعرفة ما لديه، ويمكنه أن يسهم في حال كونه موضوعياً في تنمية المشتركات وتعزيزها.

<كنت ناشطاً في الثمانينات خارج البلاد، ثم حدث أن انتقل العمل للداخل... هل عودتك فيها استجابة لدعوة الملك فهد للحوار؟

-كتب حول هذا الموضوع كثيراً في مختلف وسائل الإعلام ومن الباحثين المتابعين للشأن السعودي، ففي فترة الثمانينات لم تكن الفرص متاحة للنشاط الحقوقي والمطلبي في داخل المملكة بالصورة التي هي عليه الآن، لذا فإن العمل الحقوقي والإعلامي في الخارج كان هو المجال المتاح حينها خصوصاً مع وجود جماعة سياسية نشطة وفاعلة.

وجاءت فرصة التواصل المباشر مع المسؤولين في المملكة والتي أفضت إلى لقاء مع الملك فهد - رحمه الله - عام 1993 للتوصل لمعالجة لبعض المطالب الحقوقية في ظل أجواء تحولات سياسية كبيرة كانت تمر بها المنطقة حينها، وعندما بدأت ملامح فرص العمل في الداخل تتبلور بصورة أوضح، كان خيار العودة هو الأنسب لمعظم من كانوا في الخارج، والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والثقافية ضمن المجالات المتاحة لغرض تنمية المجتمع وتعزيز اتجاه الاعتدال على الصعيد الوطني وتجاوز حال القطيعة والتهميش والانزواء.

<ما ردك على من وصمك بالمداهنة آنذاك؟

-قرار العودة لأرض الوطن كان خياراً جماعياً واستراتيجياً ضمن معطيات وظروف تلك المرحلة، وعاد بمكاسب اجتماعية ووطنية كبيرة على الجميع، وكل يوم تزداد قناعتي بصحة هذا القرار، وللعلم فإنه استغرق وقتاً ليس بالقصير للوصول إليه وبلورة قناعة اجتماعية به.

وما دام أنه من الطبيعي أن يكون لكل خيار ثمن، فكان ثمن اتخاذ قرار بهذا الحجم سيلاً من الاتهامات وتشكيك في النوايا والأهداف، مع أن الأيام أثبتت كما قلت صحة هذا المسار.

<كيف تقوّم حركات المعارضة الآن من منظور رجل الـ50؟

-ينبغي أن نقر بداية بأن المعارضة والاختلاف في الرأي حق مشروع للجميع وألا يسبب ذلك لأي منا قلقاً، بل يتوجب أن تتاح الفرص المناسبة لضمان الحق للتعبير عن الرأي مهما كان مخالفاً سواء كان على الصعيد الفكري أو السياسي .

لقد انقضت تلك المراحل التي كان يشكك في نوايا كل من يختلف مع نظام سياسي معين ووصمه بالعمالة والتآمر، وتبدلت الأوضاع في ظل الانفتاح الإعلامي، وأصبح من الصعب بل من الاستحالة بمكان تقييد الحريات العامة للناس وقمعها. لذا فأنا أرى أنه من الضروري أن تكون هنالك استراتيجية واضحة لإطلاق الحريات العامة وأبرزها حرية التعبير عن الرأي واستيعاب هذه الحال ضمن أطر مدنية وأهلية، فالجماعات السياسية النشطة حالياً والتي تعتمد الوسائل السلمية منهجاً لها، لا يبتعد خطابها الحالي عما يكتب في صحافتنا المحلية والتي تطور هامش الحرية فيها بشكل كبير.

الحوار بين المذاهب
<تقول في لقاء لك: «لم يكن هناك وجود لحوار بين المذاهب الإسلامية؛ لهيمنة فكر أحادي لم يكن ليتعاطى مع أتباع بقية المذاهب بإيجابية واعتدال»... هل مازال التيار السلفي عندنا قامعاً لما سواه؟
-خلال السنوات الماضية حدث تطور كبير وملحوظ لدى التيار السلفي في المملكة، ولعل الظروف الخارجية ساهمت بصورة أو بأخرى في أحداث مثل هذا التحول. والنتائج الكارثية التي أوصلتنا إليها حال التشدد والتطرف من أضرار بالمصالح الوطنية، وتهديد السلم الأهلي، وتهميش القوى والتيارات الأخرى كلها كانت عوامل مؤثرة لمراجعات فكرية وسياسية لمواقف هذا التيار .
وأشد هنا على أيدي بعض الرموز السلفية الذين استطاعوا أن يكونوا رواداً في التصحيح والمراجعة والعمل على شق طرق الانفتاح والتواصل والإقرار بالآخر، على رغم المصاعب والتحديات الكبيرة. ومع كل هذه التحولات، إلا أنني أرى بأن حال التشدد والقمع لا تزال قوية وشديدة لدى التيار السلفي وهي بحاجة إلى معالجة فكرية وسياسية.
<ترى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان في حضور غير كاف ووجود أعرج... أين طوق النجاة في نظر رجل مثلك مهتم بقضايا المجتمع؟
-شكّل قرار إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبعدها هيئة حقوق الإنسان تحولاً حقيقياً في العمل الحقوقي في المملكة، وحصلت الجمعيتان على دعم ومساندة رسمية كبيرة، وكان يتوقع أن تسهم هاتان المؤسستان في إطلاق فعاليات وبرامج حقوقية عدة وتبني قضايا الانتهاكات التي تجري من بعض الأجهزة الرسمية والعمل على معالجتها.
ومع أن الجمعية عملت على إصدار تقارير وبيانات مهمة، فإنه لا يزال أمام هاتين المؤسستين مسؤوليات وطنية كبيرة ينبغي عليهما العمل بجدية لتحقيقها، خصوصاً في ما يتعلق بالدفاع عن الموقوفين دون محاكمة ومعتقلي الرأي.
وأنا أرى ضرورة إفساح المجال لإعطاء تراخيص لجمعيات ومؤسسات حقوقية أخرى والإسراع في إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية لكون قضايا حقوق الإنسان متشعبة ومتعددة وتحتاج لجهات حقوقية متخصصة.
<كيف تقوّم وضع الشيعة اليوم، أهم أقرب إلى المذهبية الإسلامية أم المظلة الفارسية؟
-من الأخطاء الشائعة لدى الكثيرين منا نحن العرب، ربط التشيع كمذهب بالقومية الفارسية، مع أن التشيع دخل إيران متأخراً. هنالك حال نهوض واضحة في المجتمعات الشيعية في المنطقة العربية وترافقها مراجعات فكرية وثقافية جادة ومهمة، وكنتيجة للتصعيد والشحن المذهبي في منطقتنا العربية، فإن هنالك حالاً من التشنج القائم بين اتباع المذاهب الإسلامية ينبغي العمل على معالجتها. لا شك أن القيادات السياسية والدينية - بما في ذلك الأنظمة الحاكمة - تتحمل مسؤولية كبيرة لتجاوز هذه التشنجات التي أصبحت من أكثر التحديات التي تهدد أمن المجتمعات.
الرقابة والحريات
<هل الرقابة هي مزيج من إخفاء المعلومات لتسيير الأذهان تحقيقاً لغايات مختلفة؟
-كل أشكال الرقابة الرسمية فقدت مبرراتها، بمعنى أن الحاجة تكمن فقط في تقنين آليات واضحة للحد من أي اعتداء أو تجاوز على حقوق الآخرين وليس تشديد إجراءات الرقابة التي تهدف إلى الحد من الحريات، والحق في الحصول على المعلومات أصبح مقراً به دولياً، ولا ينبغي التحفظ عليها أو إخفائها، ولم تعد الحكومات قادرة على التحكم في المعلومات كما كانت في السابق، ولعل نشر وثائق «ويكيليكس» أحد مصاديق هذا العجز.
<أيهما أشد، انتماؤك المذهبي لمسقط رأسك أم انتماؤك الوطني لأرضك الأم؟
-عادة ما يتم التفريق بين الانتماء الذي لا خيار للفرد فيه، وبين الولاء الذي هو ناتج من تطور وعي الفرد وتفاعله مع محيطه إيجاباً أو سلباً، فكل إنسان ينتمي لمعتقد أو عائلة أو منطقة بصورة طبيعية وهي مؤثرات يرثها بصورة طبيعية من بيئته التي عاش فيها، بينما تتطور ولاءاته بناء على معايشته وتفاعله مع مستجدات ظروفه، وبين هذين المسارين يكون هنالك في الغالب انسجام وتوافق بحيث أنه لا ينبغي حدوث التعارض بينهما في العادة.
ولكن الظروف السياسية أو الاجتماعية في مكان ما قد تسبب في شد الفرد إلى انتماءاته التقليدية لاعتقاده بأنها تشكل له حماية أفضل في ظل قناعته بضعف ارتباطه العام، أو أن النظام الاجتماعي لم يعد يشكل له حماية قانونية كافية. وبالنسبة لي فقد عشت مهموماً بالشأن الوطني طوال مراحل حياتي، وأشعر بفخر كبير أنني سخرت كل جهودي وما أزال للتفاعل مع مجمل القضايا الوطنية المختلفة.
<هل القبول بالأفكار الجديدة من الآخر هو تفريط في المقابل بأفكارك؟
-الأفكار الأخرى ينبغي الاستماع إليها واستخلاص المناسب والجيد منها، «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه»، ولا مانع من أن يرى الإنسان فكرة جديدة وحسنة ويتبناها ويتلقفها، فلا يوجد من يمتلك كل الحقيقة، بل إن الإنسان بطبعه

شغوف لمعرفة ما لدى غيره والتعلم منه، ولذا فإن الإصرار على مواقف فكرية محددة والبقاء عليها لا تقدم الشخص أو تجعله مجدداً، وهذه مشكلة وقع فيها المؤدلجون الذين وقفوا على قناعات فكرية محددة ولم يتمكنوا من مراجعتها أو تطويرها.

) <أبو هادي) هل تتم إدارة ناديك الثقافي بهدوء؟ وهل هناك كرسي فارغ تضعه جانباً لاحترازات الحكومة في جلسات الصالون الأدبي؟

-منتدى الثلثاء الثقافي هو أول منتدى من نوعه في المنطقة تأسس قبل 11 سنة تقريباً، وواصل دوره التنويري من خلال محاضرات وندوات حوارية أسبوعية، وشارك فيه المئات من المثقفين من داخل المملكة وخارجها تناولوا العديد من القضايا والمواضيع المهمة والمثيرة للجدل حول الفكر الإسلامي، السلم الاجتماعي، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، مناهج التعليم، الخطاب الديني، الإصلاح السياسي، مشكلات الشباب، الحوار الوطني، وغيرها من المواضيع.

ويحضر فيه أسبوعياً عشرات المثقفين من مختلف مدن المنطقة الشرقية، وتدور فيه حوارات ونقاشات غاية في الجدية والصراحة، ولعب المنتدى دوراً كبيراً في تعزيز التواصل بين المثقفين على مستوى المملكة، خصوصاً أنه يصدر تقريراً أسبوعياً عن كل ندوة يتم نشرها في الموقع الإلكتروني للمنتدى، كما تم تكريم المنتدى العام الماضي من وزير الثقافة والإعلام خلال افتتاح معرض الرياض الدولي للكتاب، وألقيت محاضرة حول المنتدى فيه.

هذا الإنجاز لم يمر بالطبع بهدوء، فقد جرت هنالك إثارات من البعض لغرض الوشاية ونقل معلومات غير دقيقة للجهات الرقابية عن حوارات المنتدى، ولكن وعي المسؤولين وتفهمهم، خصوصاً نائب أمير المنطقة الشرقية الأمير جلوي بن عبدالعزيز ساعد في تجاوز هذه المصاعب التي مر بها المنتدى، وقد أدى ذلك بالطبع إلى تزايد عدد المنتديات الثقافية في منطقتنا بالصورة التي أصبحت تشكل رافداً مهماً في مجمل العمل الثقافي في المملكة .

<المركز الثقافي خاصتك يستضيف كوكبة من ذوي الخلفيات الثقافية المتنوعة ...هل التيار السلفي يحق له الوجود؟

-لم تتحفظ اللجنة المنظمة أبداً على استضافة أي شخصية ثقافية مهما كان توجهها، وكان للتيار السلفي حضور طوال مواسم المنتدى الماضية، على رغم التحفظات الاجتماعية وتردد بعض الضيوف من المشاركة.

في اعتقادي أن منظومة العمل الثقافي في المملكة خصوصاً الأهلية منها بحاجة إلى أن تسهم في كسر الحواجز القائمة بين مختلف التوجهات الفكرية والثقافية، وأن تكون منبراً حراً يستوعب كل هذه الاتجاهات ورموزها، وفي محافظة القطيف بشكل عام تجري مبادرات مهمة على هذا الصعيد ينبغي رصدها وتقديرها حيث من المؤكد أنها ساهمت في لجم حال التشنج والشحن المذهبي في المملكة، وأنتجت حوارات ولقاءات جديدة انعكس معظمها في الصحافة المحلية.

المرأة والتهميش الحضاري

<المتأمل لكتاب الله عز وجل يراه سبحانه لا يفرق بين ذكر وأنثى... فكيف ترى الدونية التي ألصقها المجتمع بالمرأة؟

-موضوع المرأة من المواضيع المهمة جداً في بعض مجتمعاتنا الشرقية، ليس لكونها تشكل نصف المجتمع فقط، بل لأنها إنسان له كامل الحقوق، ولأن هنالك تمييزاً حقيقياً وكبيراً يقع عليها، كما أشرتم فإن هيمنة المجتمع الذكوري فرض مفاهيم وأعراف وتقاليد تحط من دور المرأة ومكانتها، وأعطى تبريرات لذلك دينية وثقافية غاية في التعقيد.

ومع أن المرأة في معظم دول العامل قد تجاوزت التمييز الواقع عليها بشكل أو بآخر ودفعت ثمناً كبيراً لذلك، إلا أنه في مجتمعاتنا لا تزال المرأة تعيش حالاً من التهميش والاضطهاد كبيرة جداً مع أنها خطت خطوات كبيرة في مجالات تعليمية ومهنية عدة، إننا في أمس الحاجة إلى نشر ثقافة جديدة في قضايا المرأة، وأن تتناول مناهج التعليم ووسائل الإعلام هذه القضية بكل ايجابية وحيادية لغرض معالجة الفهم القاصر لدور المرأة وموقعها .

<أنت راع لمنتدى الثلثاء في القطيف، ولك عدد من المشاركات الاجتماعية والثقافية والندوات والمؤتمرات... كيف ترى نفسك شخصية عامة تجيد الحضور وحيازة الظهور...؟

-أهتم كثيراً بالعمل الإيجابي الفاعل ودعم ومساندة مختلف الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والوطنية، ولذا فأنا دائم الحضور في معظم الفعاليات الفنية والثقافية والاجتماعية مسانداً وداعماً ومشجعاً، وغرضي هو تنمية المجتمع من خلال تكثيف هذه الأنشطة والفعاليات التي يمكنها أن تستقطب مجاميع مختلفة من أبناء الوطن، خصوصاً الشباب منهم، وقبل فترة انطلقت مبادرة رائعة في المنطقة تحت اسم «لجنة التواصل الوطني» رأيت فيها نموذجاً جميلاً يتجاوز من خلاله مجتمعنا حال الانغلاق والتقوقع، حيث تتم استضافة شخصيات معروفة من مختلف مناطق المملكة لقضاء أيام عدة بين لقاءات وزيارات وتعريف بتاريخ وتراث المنطقة وثقافتها وشخصياتها. كما أن هنالك مبادرة أخرى تحت مسمى «شبكة النشطاء الحقوقيين» تهدف إلى إيجاد أرضية للتواصل والتنسيق بين المهتمين في العمل الحقوقي من مختلف مناطق المملكة لغرض تعميم الثقافة الحقوقية بينهم.

أبو شطة ينظم حركة المرور

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 3535
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110215/Con20110215400797.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

ينتشر في شوارع العاصمة المقدسة معتلون نفسيا الذين أوصت جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة في تقرير صادر بضرورة تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية لدراسة حالتهم والبحث عن الأسباب التي حولت أوضاعهم إلى ظاهرة متنامية في المجتمع المكي على حد وصف التوصية.

وقال عضو جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور محمد السهلي «نعايش واقعا مؤلما في تفشي ظاهرة انتشار المرضى النفسيين في شوارع مكة بصورة خاصة وهم في وضع إنساني مؤلم وفي حالة صحية خطرة إضافة إلى تصرفاتهم التي تلحق الضرر بهم و بالآخرين».

وزاد الدكتور السهلي «يعيش أحدهم حالة نفسية سيئة نتج عنها إصابته بأمراض في صدره وحالة اكتئاب وانطواء على نفسه، إذ رأيت هيكلا عظميا يشكو بلسان حاله قبل لسان مقاله إهمالا وتقصيرا من جهات رسمية وغير رسمية حتى تفاقمت حالته وأصبح فريسة للأمراض والعلل وقد نجده بين وقت وآخر من جملة الأموات لأن الرجل في ظروف صحية بالغة السوء».

وأضاف عضو جمعية حقوق الإنسان «نناشد وزارة الشؤون الاجتماعية بدراسة جدية لهذه الظاهرة المتنامية التي أصبحت حديث المجالس فلا يكاد يخلو شارع من الشوارع إلا نجد حالة من الحالات إذ أن الحالات المنتشرة من مهمات الوزارة ومسؤولياتها، إذ يتوجب عليهم انتشالهم وإيواؤهم في مناطق تحفظ حقهم كبشر».

وأكد الدكتور السهلي أن مكتب حقوق الإنسان في مكة المكرمة وقف على حالات كثيرة لمرضى نفسيين وتم الرفع لإمارة منطقة مكة المكرمة التي خاطبت بدورها الجهات المعنية.

وسجلت جولات جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة العديد من حالات المرضى النفسيين الهائمين في الشوارع إذ رصدت حالتين في حي المسفلة إحداها لمواطن سعودي لقب بـ«أبو ليمونة» وآخر يلقب بـ«أبو شطة» حيث عرف عنه شربه للشطة ونزوله لتنظيم حركة المرور.

حملة نسائية لمكافحة المخدرات تعرض تجارب مدمنات متعافيات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234792

الدمام – رحمة ذياب

تترقب الأوساط النسائية في المنطقة الشرقية، إطلاق حملة تطوعية نسائية، بعنوان » هلا بالأمل«، تنظمها سيدات من قطاعات اجتماعية مختلفة، قررن تدشينها في شهر آذار) مارس) المقبل، في «غرفة الشرقية». وتتضمن محاضرات وورش عمل، تُقام في مركز «الأمير سلطان بن عبد العزيز للعلوم والتقنية» (سايتك).وقالت مشرفة قسم التوعية والتثقيف الصحي في مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام ابتسام الدوسري، لـ «الحياة»: «إن الحملة تستهدف النساء، وستطلق بحضور حرم أمير المنطقة الشرقية الأميرة جواهر بنت نايف»، مبينة أنها ستقام سنوياً، «لما تتركه من آثار ايجابية ونتائج ملموسة .«وأوضحت ان الحملة «تُركز على المرأة، لدورها الكبير في الأسرة، فهي نواتها، والعنصر الذي يمكن ان يكتشف وجود مدمن في المنزل، وإبعاد الأبناء عن براثن المخدرات، التي تؤدي إلى التهلكة». وتشارك في الحملة عاملات في القطاع الصحي، إضافة إلى الجمعيات الخيرية، للاستفادة من الأفكار التي ستطرح خلال الحملة، في التعامل مع الأسر التي ترعاها. وأضافت الدوسري، «وجهنا دعوات إلى الجمعية الوطنية وهيئة حقوق الإنسان «، مشيرة الى أن الحملة «تسعى إلى معالجة العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الإنسان إلى عالم المخدرات، إضافة إلى تحويل المدمنين إلى العلاج، بدلاً من السجن، إذ سيتضمن البرنامج الافتتاحي عرض قصص متعافيات يروين تجاربهن، والأسباب التي قادتهن إلى الإدمان، وظروف التجربة، وحياتهن بعد التخلص منه، والأثر الايجابي على مسارات حياتهن.«

وأشارت إلى انه خلال اليوم الافتتاحي، سيُطلق «برنامج إرشاد ونصح، وستعلن إحصاءات جديدة، وهي مؤشرات تدل على أهمية محاربة المخدرات. كما سيكون هناك تركيز على أهمية التوعية في المستشفيات والمدارس والجامعات، والتركيز على التربية الأسرية، وتقديم برامج تتوافق مع الفئات العمرية للمستهدفين، وتراعي متطلبات العصر .وسيكون التركيز على بعض المفاهيم لما تتركه من أثر في نفوس الناشئة»، مضيفة أن » المرأة هي العنصر الوحيد القادر على التصدي للإدمان، واكتشافه من بداياته، بحكم علاقتها مع أبنائها وزوجها، وبعقلها وتفهمها لاحتياجات من حولها، تتمكن من ذلك، لذا نحرص على أن تكون الحملة نسائية». ويقام خلال الحملة برنامج علمي تدريبي، يهدف إلى » تأهيل المتطوعات للقيام بنشر الوعي الصحي في مختلف مؤسسات المجتمع المدني، عن أضرار المخدرات، وفق أسس علمية ومهنية، لضمان وصول رسالة التوعية والتثقيف الصحي في شكل أكثر فعالية وتأثير. كما يحوي البرنامج محاضرات تثقيفية للمتدربات عن المخدرات والمشكلات الجسدية والنفسية والاجتماعية التي تنتج من التعاطي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. إضافة إلى ورش عمل تركز على العمل التطوعي. وسيجرى قبل نهاية البرنامج التدريبي، تقييماً للمتدربات، لمعرفة النتائج وكيفية صوغهن المعلومات ودمجها في مجال تخصصهن». وأبانت ان اختيار المتطوعات سيتم من طريق «عقد اجتماعات مع المتقدمات، ووضع آلية تحدد كيفية قيامهن بالعمل التطوعي التوعوي بأضرار المخدرات، وكيفية الوقاية منها، كما ستقام برامج علمية وفعاليات متعددة، للوصول إلى أكبر شريحة من المستفيدين. كما ستتم طباعة آلاف الكتيبات والنشرات التثقيفية.«

12عاماً... وبس

المصدر: جريدة الحياة الجمعه8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233262

سوزان المشهدي

ذكرت الصحف المحلية خبراً كارثياً بكل المقاييس مهما حاولنا التخفيف منه، والإسراع بالقول بأنها حال فردية كالعادة عن عاملة احتجزها كفيلها لمدة 12 عاماً بالتمام والكمال، لم يسمح لها خلالها بالتحدث مع أسرتها، ولا تسلم رواتبها، ولا السفر إلى أهلها بعد انتهاء فترة عقدها بالطبع، حتى تم تبليغ جمعية حقوق الإنسان، فتم تحريرها وإجباره على دفع رواتبها، والبحث في إجراءات سفرها، التي أتمنى ألا تطول أكثر من هذا العمر الطويل، كما ذكر الخبر أن الرجل المحتجز الذي أتصوّر أنه يؤمن إيماناً راسخاً بزمن العبيد (رهن التحقيقات)، واحترت فعلاً كلما فكرت في العقوبة المناسبة له، وأخشى أن تتم ترضيتها بكم ريال، وتتنازل عن حقها الخاص، رغبة في اللحاق بأسرتها في أسرع فرصة، وأتمنى من كل قلبي أن يتم سجنه 12 عاماً بالتمام والكمال، ويحرم من تسلم رواتبه، والتحدث مع أسرته كما فعل معها.

سؤالي بعد شكري الجزيل للجمعية للتصرف الذي قامت به مع «العاملة» المسكينة للتنازل عن الحق الخاص في مثل هذه الأمور المسيئة، ألا يشجع الكثيرين على الاستهتار بحقوق الناس؟ سؤالي الآخر لو كان رب الأسرة ظالماً، ويعتقد أنه اشتراها بآلاف عدة دفعها ثمناً لتذكرتها وتأشيرتها في زمن انتهى فيه العبيد أين بقية أهله وأسرته وأولاده وإخوانه؟، لماذا لم يتحرك أحدهم ليستغيث بالمسؤولين؟

بعد قراءتي للخبر المشين الذي نسارع لنفي أخبار لا تقل سوءاً عنه، ويكتب بعض الكتّاب كلمات تعبّر عن الفوقية مرددين «لن نعتذر»، ويرسخون لمبدأ المؤامرة التي تريد أن تلطخ سمعة بعض أفرادنا. تذكرت أحد الاختصاصيين الاجتماعيين، الذي جمعني به نقاش حاد حول حقوق العاملات، بعدما استمع لمداخلتي في برنامج «من الرياض» مع المتألقة إيمان المنديل على ضرورة منح العاملات إجازة، أو تحديد ساعات العمل، فغضب من مداخلتي، ورأى وصرح بأن عاملته لم تر الشارع، ولن تراه إلا بعد عامين من وصولها، وعندما سألته هل رأت الكعبة؟ وهل سمحت لها بأداء العمرة معك ومع أهلك؟ أجاب باستهزاء: «ماني مكلف بها تشوف الكعبة في التلفزيون!«

بعد نقاشي معه تمنيت لو تطبق عليه الخدمة الاجتماعية نظام إخضاع المتقدمين لكل الاختبارات النفسية، التي تسهل معرفة الشخصيات السكيوباتية والمريضة والمغرمة بتعذيب الآخرين، قبل أن نضعهم في أماكن خدمة عامة.

أعلم أن هناك العديد من الأسر الكريمة، التي تحسن معاملة العاملات، وتمثّل الدين الصحيح الذي يدعو بشدة لحسن المعاملة، ويعاقب على استغلال الظروف، ولكن الأمر يستوجب تدخلاً عاجلاً من المسؤولين يحدد العلاقة بين الخادم والمخدوم، مع فريق تدخل سريع له صلاحية دخول المنازل والكشف الدوري والعشوائي بعد ازدياد حالات الانتحار، التي نسارع لندعي أن العاملة سمعت خبراً غير سار، أو تعاني من أمراض نفسية، وأن الأسرة كانت تعاملها معاملة حسنة وممتازة 7 نجوم، وبعدها لم تقدر النعمة وقامت بالانتحار!

بلايين مكافحة الفقر

المصدر: جريدة عكاظ السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 3532
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110212/Con20110212400160.htm

عبدالله عمر خياط

لمكافحة الفقر، وتوفير الأمن الغذائي والسكني لمن يعيشون تحت خط الفقر كانت الدولة قد اعتمدت عشرة آلاف مليون ريال، ولكن الجهات المسؤولة لم تتخذ حتى الآن أي خطوة لتنفيذ أي برنامج يتم من خلاله مكافحة الفقر، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، ولذا فسأكتفي بحالة يمكن القياس عليها، إذ نشرت «عكاظ» بعدد يوم الأربعاء 1432/2/22هـ تحت عنوان: ((17 أسرة تعيش تحت خط الفقر في حي شعبي بمكة المكرمة)) وقد جاء في ثنايا الخبر أن باحثا اجتماعيا متطوعا كشف في تقرير عن وجود 17 أسرة سعودية تعيش تحت خط الفقر في حي منطقة العمرة الشعبي في مكة المكرمة.

كما أوضح التقرير أن منازل الأسر بدائية حيث شيدت من أسقف خشبية وبعضها مغطى بالصفيح مما حال دون مقاومتها للأمطار الأخيرة وعرض ما بها من أثاث متواضع للتلف.

كما تضمن التقرير لجوء ربات المنازل إلى الحطب لاعداد وجبات الطعام جراء عدم قدرتهن على توفير أجرة أنبوبة الغاز.

هذا بعض ما حمله الخبر عن الأسر التي تعيش تحت خط مستوى الفقر في حي واحد من أحياء مكة المكرمة، وقد سبق لي أن شاهدت مثل هذه البيوت في ينبع البحر في قلب المدينة، وفي أطراف المدينة المنورة، وهو ما يثير سؤالا عن حال الأحياء الأخرى في مكة المكرمة وفي غيرها من المدن والقرى خاصة إذا أضفنا إلى خبر الأسر التي تعيش تحت خط الفقر ما نشرته «عكاظ» في عدد يوم الأحد أول أمس 1432/3/3هـ وقد جاء في مطلعه: «نزح سكان قرى جنوب مكة المكرمة إلى البر، ناصبين خيامهم بعد أن تأخر تنفيذ مشروع المدينة الخيرية فآثروا الإقامة في الأكواخ والخيام»، وذلك بالإضافة إلى ما نشر في عدد يوم الأربعاء 1432/2/22هـ تحت عنوان: «حقوق الإنسان ترصد ضعف الخدمات في قرى جنوب مكة» وقد جاء فيه:

وقف فريق حقوقي ميداني على الأوضاع الإنسانية في أربع قرى جنوب مكة المكرمة، ورصد غياب الرعاية الصحية، التعليم، انتشار الأمية، غياب وعي السكان بحقوقهم في العيش الكريم.

وكشف تقرير حقوق الإنسان أحوال قرى أم الراكة، الحميدية، البيضاء، والصهوة، إثر جولة ميدانية استمرت قرابة الست ساعات أمس، ورصد خلالها العديد من المخالفات الخدمية جراء الإهمال وغياب الرقابة من مسؤولي القطاعات الخدمية.

ووقف فريق جمعية حقوق الإنسان على تعثر تشغيل مركزين صحيين رغم انتهاء تنفيذ مشروعهما بتكلفة اجمالية بلغت مليونا و 600 ألف ريال، مجهزة بأجهزة طبية وأنشئت على أراض مقدمة من سكان القرى.

هذا وقد أوضح عضو مجلس الشورى وجمعية حقوق الإنسان الأستاذ سليمان الزايدي أن الفريق سيعد تقريرا مفصلا عن الجولة التي تمت في تلك القرى التي تفتقر لأقل الخدمات، ومن ثم توجيهها إلى الجهات المسؤولة، مشيرا إلى أنه لابد من الالتفات والنظر لمتطلبات القرى وبشكل سريع وإيجابي حتى يضمن الأهالي عيشا هنيئا وتحفهم الخدمات من كل مكان.

وأيضا .. إذا كان هذا الوضع الذي تنعدم فيه الخدمات الأساسية في جنوب مكة .. فكيف هو يا ترى بالقرى والمدن والهجر النائية؟

إنني وأنا أعرض الحالتين أو أن أطرح سؤالين:

الأول هو: كيف صرفت العشرة آلاف مليون ريال التي اعتمدتها الدولة لمكافحة الفقر؟

والثاني: أين هو إسهام البنوك أو رجال الأعمال وأصحاب الثراء من واجب المواطنة في دعم المشاريع والأعمال الإنسانية التي يمكن أن تخدم الفقراء ليس الصدقة واللقمة واللقمتين وإنما بما يوفر لهم حياة كريمة من خلال جمعيات تضع خططا لاحتياجات إخوانهم المواطنين الذين يعيشون البؤس والجهل والفقر؟

جمعية لحقوق الطلاب والطالبات الجامعيين

المصدر: جريدة المدينة السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 17461
http://www.al-madina.com/node/287980

فادية بخاري

عندما أُنشئت جمعية» حقوق الإنسان» بالمملكة العربية السعودية عام 2004م، كان هنالك سؤال مُلـِّح : ما الذيّ ستنجزه الجمعية ؟!وبالرغم أنه بالفعل لم تقم الجمعية -حتى الآن - بإنصاف قضايا كُبرى مثل(زواج القاصرات) ، إلا أن تواجدها البسيط أنصف الكثير من الفئات جزئياً .

اليوم ، ما يزال يُعاني الكثير من(الطلاب والطالبات) في المدارس والجامعات والكليات السعودية ، من مشاكل كثيرة لا يتم فيها أنصافهم حيث ترجح كفة الميزان عادةً لصالح(أعضاء هيئة التدريس). وربما تقوم» وزارة التربية والتعليم» بحسم الكثير من القضايا الأساسية كالعنف المدرسي لـ(طلاب وطالبات) المدارس ، لكن يَبقى هنالك استفهام كبير عن حقوق (الطلاب والطالبات الجامعيين) في ظل غياب» وزارة التعليم العالي» عن القضايا الصغيرة والمهمّشة .

فكل (طالب وطالبة جامعية) يعانون من مُشكِلات كثيرة مثل : التعامل الرديء في الفصول الدراسية وخارجها من قِبل بعض الأساتذة ، صعوبات تنظيم الجدول لبعض(الطلاب) في مقابل سهولتها لأبناء المسئولين ، تأخير أو عدم صرف المكافآت الجامعية بانتظام . ولعل المشكلة الكُبرى والتي تتكرر باستمرار هي عدم حصول(الطالب) على حقه في (العلامة النهائية) ، بل الكثير من(الطلاب) يرددون بمنع(أساتذتهم) لهم من الإطلاع على أوراق اختباراتهم بعد تصحيحها.

الاقتراح هنا ، هو أن يتم إنشاء جمعية (حقوق الطلاب والطالبات) وأن يكون هنالك عريضة أساسية ومواثيق تتضمن مواد منصفة ، على أن يتم اختيار(طلاب وطالبات) داخل اللجان الجامعية للجمعية، وأن يتم إنشاء فروع لهذه الجمعية في كل المؤسسات التعليمية التابعة لـ»وزارة التعليم العالي» . فقد حان الوقت لتأسيس جهة رسمية لتبني قضايا (الطلاب والطالبات الجامعيين). .

اعتداء على الإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 3532
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110212/Con20110212400171.htm

عبدالله ابو السمح

رغم كل الجهود المبذولة لتثقيف أعضاء هيئة الأمر بالمعروف فإن تصرفات بعضهم ما زالت عنيفة ومعارضة لأبسط حقوق الإنسان، ومنافية لما يحض عليه الإسلام من الرحمة والاعتدال والتوجيه الهادئ، يأمرنا ربنا سبحانه وتعالى بقوله: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» ويقول «لو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك» إن أسوأ شيء وأكثر تنفيرا هي الغلظة في المعاملة وإهانة الإنسان، ولكن بعض رجال هيئة الأمر بالمعروف يخالفون كل هذه التوجيهات الإلهية ويتصرفون بعنف بل وبوحشية مخالفين كل توجيهات الحكومة، وما حدث منهم في مدينة تبوك ونشرت خبره الصحف في الأسبوع الماضي عن اعتداء رجال الهيئة بالضرب على فتاة ضعيفة بتهمة وجودها فيما زعموه خلوة غير شرعية في سيارة مع شاب ولجوءها إلى صالة أفراح للاختباء منهم، لم يتركوها سترا لها كما هو المطلوب منهم والاكتفاء بما تم من ترويعها بل لاحقوها إلى داخل صالة الأفراح التي تغص بالنساء وأخرجوها من حمام النساء بالشد والجذب وإطاحة عباءتها وإفراغ شنطة يدها تفتيشا وإرهابا وضربها وأخذها عنوة إلى (الجمس) إياه رغم صراخها وبكائها، كما ذكر بعض شهود العيان وتحفظت الهيئة على ما قالوه، ألم يكن يكفيهم أخذ الشاب فقط، ثم يقولون للستر عليها، وهل فضيحة أكبر من هذه في بلدة صغيرة، لقد وقع كل هذا أمام عيون أشهاد لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا ومنهم حارسات أمن الصالة.

أين هيئة حقوق الإنسان وأين الجمعية؟ إننا نرجو من إمارة تبوك ووزارة الداخلية أن تكفا هذا الأذى عن المواطنين، وأن يفصل المعتدون حتى يرعوي غيرهم.

حقوقك الضائعة!!..

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://www.aleqt.com/14/02/2011/article_503927.html

عبد الله باجبير

يقال ما ضاع حق وراءه مطالب .. هل تعرف حقوقك ..؟ هل سبق وضيعت حقوقك لأنك تكاسلت أو تقاعست عن المطالبة بها..؟ أم لجهلك بهذه الحقوق؟ !

الدراسة الميدانية أثبتت أن هناك ضعفاً كبيراً في الثقافة الحقوقية لدى المجتمع .. بل أظهرت الصورة الذهنية الخاطئة لحقوق الإنسان في "السعودية"، وأفرزت نقصاً معرفياً بكل ما له علاقة بحقوق الإنسان .

"الجمعية السعودية لحقوق الإنسان" أخذت على عاتقها هذه المسؤولية لتعريفك بهذه الحقوق من خلال رسائل نصية تصلك عبر موبايلك .

في خطوة رائدة على صعيد المؤسسات الحقوقية في "السعودية"، أدرجت الجمعية السعودية لحقوق الإنسان "خدمة جوال حقوق الإنسان"، التي تعول عليها الجمعية في رفع مستوى المعرفة الحقوقية في البلاد .. وتخول الجمعية معرفة القوانين الحقوقية التي تعمل في ظلها الجمعية عبر قناتين.. الأولى تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان تكفلها رسائل نصية تصل للمتابع بشكل يومي .. بينما تأتي الثانية بمثابة جرس إنذار .. بحيث يمكن رصد أي مخالفة حقوقية يتم رصدها لتقوم الجمعية بعد التحقق من صدق المخالفة بوقف التعدي أو التجاوز المرصود .

أكد الدكتور "مفلح القحطاني" رئيس الجمعية أن هذه الخدمة ستسهم في ضبط سلوك المجتمع إلى جانب رفع مستوى المعرفة الحقوقية للمواطنين والمقيمين .

هذه الرسائل ستتطرق إلى تفصيلات لبعض الأنظمة السارية.. ومنها ما يتعلق بحماية الحق .. بالإضافة إلى نظام الإجراءات الجزائية للمتهمين الموقوفين ومن في حكمهم .. وكذلك تتناول هذه الرسائل المواضيع الحقوقية المستقاة من الأنظمة السعودية كحقوق التعليم والعمل والصحة والأمن وحرمة المسكن إلى جانب حق الضمان الاجتماعي .

الدكتور "القحطاني" دعا إلى إنشاء مكاتب قضائية متصلة بالسجون، تتيح للسجين أو الموقوف الوصول بسهولة إلى القضاء .. وكذلك طالب بتفعيل جانب المراكز الصحية داخل السجون لتوفير خدمة صحية للسجناء .. للقضاء على طريقة مراجعة السجناء في المستشفيات العامة، حيث يتم تكبيلهم بالسلاسل خلال وجودهم في المستشفى، ما يعد تشهيراً بهم في الأماكن العامة .

نذكر أن خدمة "جوال حقوق الإنسان" هي الأولى من نوعها على المستويات: المحلي والإقليمي والعربي .. تطلقها إحدى الشركات المخصصة في مجال التقنية والاتصالات .

أخيراً .. حوّل جوالك من أداة للتسلية وإرسال رسائل التهنئة والنكات وو ... لجهاز مفيد يعرفك بحقوقك!!..

ضاعت !

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 3535
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110215/Con20110215400757.htm

حمود أبو طالب

تعليقا على ما أدلى به المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان بأن « 3 آلاف قضية حكومية وقضائية معلقة في جازان وحدها» قال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ «عكاظ» يوم أمس إن ذلك يعود لعدم كفاءة بعض الموظفين، عدم الرفع للجهات الأخرى حول الموضوع، عدم التنسيق مع بعض الجهات التي يقتضي الرفع لها في مثل تلك القضايا، وعدم الفصل في القضايا والمطالب التي يتقدم بها المواطن والمقيم وماذا بعد؟

يضيف رئيس الجمعية أن من الأسباب أيضا وجود بعض الموظفين الذين «يؤخرون ويعرقلون» المعاملات، وتراخي بعض الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات العامة في إنجاز المعاملات.

إذا المسألة: عدم كفاءة، عدم تواصل، عدم تنسيق، عدم فصل، تأخير وعرقلة، تراخي.. كل هذا بحسب رأي مسؤول واحد هو رئيس جمعية حقوق الإنسان بناء على المعلومات المتوافرة لدى الجمعية، فكيف لو أضفنا إلى هذا الرأي ما يعرفه الناس الذين يراجعون بعض الدوائر الحكومية مما لن تتسع له كل صفحات هذه الجريدة من كل أساليب التعسف والإهمال والفساد؟

في إحدى المرات كانت لي معاملة في واحدة من الإدارات الحكومية، وبعد أن تابعتها بنفسي إلى انتهاء كل إجراءات إصدارها إلى إدارة أخرى ذهبت مطمئنا أنني سأجدها بعد أيام في تلك الإدارة، لكنها لم تصل رغم أن المسافة بين الإدارتين لا تزيد على شارعين. وبعد عدة مراجعات تيقنت أنها لم تصل فعلا وحين عدت إلى الإدارة التي أصدرتها لم أجد لها أثرا.. بحثت وسألت فكان الجواب البارد الباهت: ربما ضاعت.. وما الحل أيها السادة؟ جهز أوراقا جديدة لنبدأ معاملة جديدة! هكذا وبكل بساطة.

هذا هو الأداء الإداري الذي سيدخلنا العالم الأول، وهذا هو الأداء الإداري الذي سيجعلنا نتقدم الحكومات الإلكترونية.

إن أسوأ شيء وأثقل شيء على الإنسان أن يتابع معاملة في إحدى الوزارات أو الإدارات لدينا، لأنه سوف يصطدم برؤوس متكلسة وفكر عقيم وذمم فاسدة، والأسوأ من ذلك أنهم مستمرون في تعطيل الوطن وحقوق ومصالح المواطنين.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

مأكل.. ماء.. لحف.. ملابس.. طرقات.!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 3535
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110215/Con20110215400761.htm

أسماء المحمد

هل نستعيب أن نقول إن أحياء جدة تصنف لدى البعض وأنا واحدة منهم «أنها منطقة منكوبة»؟، وهل يعفينا أن بعض الأحياء «غير متضررة»؟. ما تضرر يستحق وقفة أكثر حزما على مستوى جهود الإغاثة، وربما نحتاج الصوت الحياني لنؤكد على أن قائمة الجمعيات المعمدة لتكريس جهود الإغاثة تستصرخ في طلب أساسيات الحياة اليومية لإغاثة الأسر المنكوبة وهي «مأكل.. ماء.. لحف.. ملابس، وأضيف إليها مستلزمات المدارس»!.

رصدت جمعية حقوق الإنسان أسراً متضررة لم تقدم لها خدمات إنسانية من مأوى ومأكل وملبس في حي البغدادية الشرقية جنوبي جدة، وغيابا ملموسا للدفاع المدني والعمدة عن الحي، وعن تلبية احتياجات السكان، وشوهدت منازل طمرتها السيول، وأخرى انهارت أجزاء منها، وأكثر المتضررين لا يجدون ملابس لأطفالهم بعد أن قضى السيل على كل شيء (الخبر منشور بتاريخ 2 – فبراير).

فلاشات

** أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبو راس أفاد أن حي البغدادية الذي تعرض لأضرار كثيرة جراء الأمطار وصل إلى مرحلة (جيدة بعد رفع الأضرار) التي لحقت بالمنازل والعقارات والمحال التجارية (الخبر منشور بتاريخ3 – فبراير)..!!

وتعليقي: وقت جولة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتاريخ (1 – فبراير)؛ إذن الفاصل الزمني يومان ومع ذلك وفي شكل شخصي تؤكد الاتصالات التي تردني حتى اليوم على أن الفوضى تعم، والأمور تزداد تعقيدا وتصعيبا على الناس من أصبح يرمز لهم بكلمة (متضررين)، وما زال الاحتياج ماسا لأبسط تفاصيل الحياة اليومية. أما تلوث المياه، واختلاط مياه الشرب في المنازل بمياه الصرف الصحي، والعجز عن السيطرة على التلوث البيئي فحدث ولا حرج وسط تأخر في صرف التعويضات!.

** بتاريخ 11 فبراير رصد اختفاء عمليات إعادة تأهيل ميادين وطرقات وأحياء دون معرفة الأسباب، وكان وكيل أمين جدة للخدمات المهندس علي القحطاني أكد لـ«عكاظ» أن العمل سيستمر 24 ساعة دون توقف حتى يعاد تأهيل الطرق والأحياء المتضررة مع مضاعفة فرق الطوارئ وتزويد جميع البلديات الفرعية بفرق إضافية (24 فرقة).!

** رصدت «عكاظ» تحركات واسعة لإعادة الطبقات المتآكلة في الطرق في شوارع رئيسة أبرزها «طريق المدينة النازل الذي يعد شريانا رئيسا يربط جدة من جنوبها حتى المدينة المنورة، وتسلكه آلاف المركبات يومياً.. والشوارع والطرقات الرئيسة مثل طريق المدينة، الملك فهد، الأمير ماجد»، لن يعاد تأهيلها أوقات الذروة (نظراً لأهميتها في ربط أطراف المدينة) حتى لا يتم شل الحركة المرورية عليها.. (أليس ما بين السطور يسفر عن رسم ملامح المدينة المنكوبة)؟.. لماذا نكابر ولا تعلن التفاصيل ويوضح للمواطنين حجم الكارثة حتى يقدم الدعم كما هو مأمول..؟!.. وأين ذهبت الفرق الـ 24 التي تعمل 24 ساعة..؟! هل كانت متواجدة لتوثيق تواجدها فوتوغرافيا ثم انفض السامر!.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في جامعة أهلية تمييز في جودة التعليم..

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://www.aleqt.com/16/02/2011/article_504713html

د. عبد العزيز الغدير

مجموعة من الطالبات في جامعة أهلية تقع شمال الرياض يعانين من سوء في جودة التعليم مقارنة بزملائهن الطلبة رغم أنهن يدفعن تكاليف الدراسة نفسها "بالهللة "، حيث ينعم الطلاب بالتدريس المباشر الذي يمكنهم من الاستيعاب والفهم والتفاعل مع عضو هيئة التدريس، في حين أنهن وبعد مرحلة التعلم في الدور الثاني بينما يتعلم الطلبة في الدور الأول المباشر، أصبحن يتعلمن من خلال الدوائر التعليمية المغلقة وهو بكل ما تعنيه الكلمة "تعليم عن بعد" يستطعن أن يتلقينه في بيوتهن بتكاليف أقل بكثير بدل الذهاب للجامعة لمشاهدة هذه المحاضرات البائسة .

والد إحداهن يقول إن ابنته وهي متفوقة متذمرة جدا من هذا النوع من التعليم الذي لا يُمكِنها من فهم المواد خصوصا مواد التخرج الأكثر صعوبة، حيث يتطلب فهم هذه المواد واستيعابها بالشكل المنشود عضوة هيئة تدريس ذات كفاءة عالية تدرس المادة بشكل مباشر يُمكِن الطالبات من التفاعل معها والسؤال في حالة عدم الفهم أو للمزيد من الفهم والاستيعاب، وليس من خلال دوائر مغلقة رغم أن تكاليف دارسة الطالبات لا تقل عن تكاليف دراسة الطلبة، ويتساءل ما الحل أمام تعسف الجامعة والاستهتار بحقوق الطالبات .

الجامعة تعتذر للطالبات بأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تمنع دراسة الطالبات مع الطلبة في صالة واحدة بحاجز يفصل بينهما أو بدورين منفصلين أسفل للطلبة وأعلى للطالبات، وهو عذر مقبول من جهة ضرورة فصل الدراسة بين الطلبة والطالبات تطبيقا لتعليمات الهيئة ولكنه غير مقبول بتاتا للتحول إلى التعليم من خلال الدوائر المغلقة، حيث يجب على الجامعة أن توفر "عضوات هيئة تدريس" لتعليم الطالبات بشكل منفصل، خصوصا أن الجامعة رفعت تكاليف الدراسة للضعف من أكثر من ثلاث سنوات بعذر توفير أعضاء هيئة تدريس ذوي كفاءة للطلبة والطالبات .

نعم لا يجوز بتاتا التمييز في التعليم على أساس الجنس حيث ينعم الطالب الذكر بتعليم أعلى جودة من الطالبة الأنثى رغم تساوي التكاليف فهذا ظلم بواح لا يُرضي الله ولا يُرضي عباده، وهو تمييز حاصل في هذه الجامعة إذا عرفنا أن التمييز على أساس الجنس يحدث عندما يتم التعامل مع شخص ما أو مجموعة من الناس بطريقة غير عادلة على أساس الجنس، والتمييز في حالتنا هذه هو تمييز مباشر، حيث تقوم الجامعة بالتعامل بطريقة غير متساوية مع الطالبات على أساس الجنس الأمر الذي يترتب عليه ضرر على مستوى التعليم الذي يتلقينه مقارنة مع الطلبة، وهو تمييز يشكل انتهاكا لمبادئ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة ،على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلادنا بكل أبعادها، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلادها من كل المواقع المتاحة لها بما في ذلك الموقع الأساسي وهو المنزل، حيث تقوم بإعداد وتنشئة الأجيال الواعية .

في أكثر من مقالة تطرقت إلى موضوع الدور التربوي للجامعات الذي يجب أن تلعبه، إضافة للدور التعليمي وبينت أن طلبة الجامعات هم مسؤولي المستقبل وعلينا أن نزرع في أنفسهم منظومة قيم ومفاهيم ومبادئ تجعلهم مسؤولين فاعلين يحترمون الآخر ويستمعون إليه ويقدرونه ويحترمون حقوقه وكرامته ومتطلبات نجاحه وإطلاق قدراته والتعبير عن جدارته، ولكن وبكل أسف ما زالت الجامعات خصوصا الأهلية التي لجأ إليها المقتدرون بحثا عن التعليم المتميز من باب الاستثمار في أبنائهم ليكونوا سواعد بناء مبدعة، أقول ما زالت تهمل الجانب التربوي بشكل كبير، بل إنها تفعل العكس تماما، حيث تزرع في نفوسهم ازدراء الآخر وحيل التلاعب عليه لسلب حقوقه أو انتقاصها لتحقيق مكاسب ضيقة ومؤقتة .

أي مستقبل ينتظر بلادنا إذا كانت جامعاتنا تخرج طلبة يعانون من ضعف واختلال في منظومة القيم والمفاهيم والمبادئ الحاكمة لمواقفهم والحاكمة بالمحصلة لسلوكياتهم وتصرفاتهم تجاه الآخر وقضاياه، سواء كان رئيسا أو مرؤوساً أو زميلا أو مراجعا، نعم هناك أمل على من ابتعثوا للخارج أن تتطور ثقافتهم، ولكن هؤلاء لا يكفون فكل من ابتعث حتى الآن نحو 80 ألفا في حين يدرس في جامعاتنا الحكومية والأهلية مئات الآلاف سنويا .

أعتقد ولمعالجة موضوع التمييز الحاصل في هذه الجامعة في حال عدم معالجته فورا من قبل الجامعة بفتح فصول مخصصة لتعليم الطالبات من قبل عضوات هيئة تدريس بشكل مباشرة لا من خلال الدوائر الإلكترونية المغلقة أو تخفيض تكاليف دراسة الطالبات بما يتناسب وهذا النوع الرديء من التدريس، أعتقد أنه على الطالبات التوجه لوزارة التعليم العالي للتدخل في تحقيق العدل بين الطلبة والطالبات من جهة جودة التعليم المباشر ومن جهة تكاليف التعليم، وفي حال عدم الحصول على حل التوجه لهيئة أو جمعية حقوق الإنسان لمعالجة هذا الموضوع الذي لا يتخيله أحد من جامعة أهلية في القرن الحادي والعشرين .

أيضا أتوقع تحركا من وزارة التعليم العالي دون الحاجة لشكوى لمعالجة هذا التمييز في مستوى التعليم بين الطلبة والطالبات في الجامعات الأهلية وخصوصا في هذه الجامعة التي أحتفظ باسمها لتحقيق العدالة وترسيخها في نفوس أبنائنا الطلبة، كما أتوقع تحركا سريعا من الجامعة والجامعات التي تقوم بتدريس مماثل لطالباتنا أن تعالج هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن .

ختاما، أود أن أؤكد أنه حان الوقت في ظل الوعي المتنامي بالحقوق وما يشهد العالم من تغيرات أن نسارع للتطور بمرونة عالية بما يتناسب وسقف التوقعات الناشئ عن درجات الوعي المتنامية كنتيجة حتمية لثورة تقنية المعلومات والمعرفة، وبكل تأكيد يجب أن تكون الجامعات وخصوصا الجامعات الأهلية الأكثر تطورا وبمرونة عالية لتلبية توقعات الطلبة بإعطائهم حقوقهم وتحقيق العدالة وتسليحهم بالعلم والقيم والمبادئ والمفاهيم على أكمل وجه دون تمييز بين طالب وطالبة.

الحياة
AL HAYAT

ساهر للوافدين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234852

عبدالعزيز السويد

أعادت جمعية حقوق الإنسان السعودية نظام ساهر المروي للواجهة، بعد ما قال مصدر مسؤول فيها لصحيفة «الحياة» إن السائقين الوافدين «من غير العرب» يحق لهم الاعتراض على المخالفات المرورية، لأن اللوحات الإرشادية للمرور لم تكتب بلغة مفهومة لهم .يقصد هنا لوحات السرعة التي تكتب بالأرقام العربية» لا ننسى رأياً يقول إنها هندية الأصل»!
وزادت جمعية حقوق الإنسان بأنها على استعداد لتلقي شكاواهم إذا لم تنصفهم إدارة المرور. هذا تقدُّم في «ثقافة» حقوق الإنسان، لكن هل تستطيع الجمعية فعل شيء سوى إرسال خطابات؟ لا يذكر أنها فعلت شيئاً في اعتراضات مواطنين على أسلوب تطبيق نظام ساهر، وهي اعتراضات في معظمها معقولة ويسهل الدفاع عنها. إذ تم تطبيقه في الرياض على سبيل المثال من دون جاهزية واضحة المعالم في الطرقات، فتم العمل بطريقة التجربة وكانت من حظ رؤوس أو «محافظ» سكان الرياض ولم تفعل الجمعية شيئاً، حتى في آلية الاعتراض التي أعلنتها إدارة المرور، وهي آلية بيروقراطية تحتم على المعترض الشخوص إلى إدارتها بنفسه، ومثلها رسالة التنبيه عن المخالفة المبهمة، ومدى منطقية مبلغ المخالفة، مقابل متوسط الدخل.
خذ مثلاً، إدارة المرور تقوم بتطبيق نظام ساهر على مراحل، فلا نعرف متى تطبق كل مرحلة إلا قبلها بأيام، فإذا هناك خطة واضحة مرحلية لديها لتطبيق نظامه كاملاً من خلال كاميرات ساهر.. فلماذا لا تعلن المراحل دفعة واحدة مع تواريخ تطبيقها؟ أيضاً إدارة المرور لم تستطع معالجة سلوكيات لدى سائقين برزت بعد التطبيق نتج منها حوادث مثل تخفيف السرعة فجأة - خوفاً من ساهر - حتى أمام إشارات مرور خضراء.
من الطبيعي أن يكون 70 في المئة من المخالفين هم سائقون وافدون لا يجيدون اللغة العربية، فهم الأكثر شيوعاً في مهنة قيادة السيارة، وفي النهاية المواطن هو من سيدفع المخالفة. والحقيقة أن نظام ساهر فُرض كأمر واقع ولم يلتفت إلى آراء وملاحظات واعتراضات الناس، فهو - وإن حدّ من السرعة في بعض نقاط - لم يحقق حضوراً فعلياً لرجال المرور في الميدان، فلا تزال نقاط الازدحام هي نفسها، وفي الأوقات عينها، والمخالفات الأخرى لا يلتفت إليها وهي في درجة الخطورة نفسها، فإذا قال إن الطاقة الاستيعابية للطرقات فاضت نقول: أليس له رأي في ضخ السيارات في البلد خاصة من شركات التأجير .
إدارة المرور لا أثر لها حتى في تزايد ظاهرة السيارة «المهكعة»، وهي ظاهرة فريدة فيها سر. الله أعلم به، كأن «التشليح» تحول إلى وكالة، وهو ما يدفع إلى اقتراح نظام يخصص لها نسميه نظام «زاحف.«

نساء معنفات يجددن النداء والشكوى:

بعض دور الحماية الاجتماعية لاتحمينا

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110210/th1.htm

الدمام - هيا العبيد

تتلعثم أدوات الاستفهام في الشفاه وترتسم في مخيلتنا صورة لسيناريو وأحداث تتعلق بحالة «هدية» يغلفها الحزن وتبللها الدموع وتنكسر العبرات في حنجرتها وكأن صوت آهاتها بركان تتلاحق انفجاراته، وذلك لحظة اتصالنا بها... لتحكي عن واقعها المرير، عندما قالت: أبدأ بجرحي الذي يمزقني إلى الأبد مخلفا وراءه آلاما ترافقني ما دمت على قيد الحياة، بسبب الظلم الذي لحق بي وشقيقتي ووالدتي من أشقائي واعتدائهم عليَّ المتكرر بعد وفاة والدي، مما جعلني أعيش في رعب وجحيم الحياة الذي لا يطاق وأنا في سن الثانية عشرة من العمر، ذقت من أشد أصناف العذاب.. فلم يكن أمامي غير البحث عن الملاذ الآمن لتداوي جروحنا ونحاول استعادة الثقة وبناء الأمل من جديد.. والشعور بالأمان في دور الحماية الاجتماعية التي لجأنا إليها بعد معاناة يائسة...

معاناة داخل دار الحماية

وتستوقف عن الاسترسال في الحديث وفي داخلها صمت يلف الجميع فيخشى كل واحد يتطلع إلى عيون الآخرين لكيلا يقرأ فيها المصير المجهول والنهاية المبهمة... لتواصل حديثها قائلة: عندما دخلت دار الحماية الاجتماعية.. لتبدأ سلسلة من معاناة الألم والحسرة والآهات.. من خلال التعامل السيئ وابتزاز الموظفات للنزيلات وإصدار قرارات غير منطقية يترتب عليها إلحاق الأذى بنا، ناهيك عن الألفاظ البذيئة التي لا تنم إلا عن نقص الوعي من منسوبات الدار وعدم السعي لحل مشاكلنا، وفرض مبدأ التسلط والتهديد بالطرد وخلق الادعاءات والافتراءات على النزيلة وتخويفها بأساليب وطرق ملتوية تجعلها في غير مأمن على حياتها، وكأننا في سجن، بسبب العاملات وتصرفاتهن الغير إنسانية والتي نطمح من وزارة الشؤون الاجتماعية بأن تقوم بمتابعة حالة النزيلات داخل الدور التي أصبحت مستودعا للمعنفات وتوفير الجو الآمن لنا لكون المسؤولية ملقاة على عاتقهم.

هذه معاناة إحدى ضحايا الدور الاجتماعية نقلتها ل»الجزيرة» من خلال متابعتها لمعاناة النزيلات داخل دور الحماية الاجتماعية وما تعانيه النزيلات من ظلم وإهانة من المشرفات والعاملات...

أرغموني على دخول الصحة النفسية

وتشاطرها المعاناة التي رفضت ذكر اسمها واكتفت بالإشارة إلى (ن، ل) قائلة: كم نشقى وتأخذنا الحياة بتلابيبنا لتسومنا صنوف العذاب ؟ لقد سحقت عجلات الزمن بكل قسوة قلوبنا، فأحالتها إلى هشيم ودوي صوتها مجلجلا شامخا في الفضاء مسجلا انتصاره.. وهذا حال ما تفعله معنا منسوبات دور الحماية الاجتماعية عندما تجردت مشاعرهن من الإنسانية لنذوق أصناف العذاب داخل الدار عندما تقوم المشرفات بالضرب المبرح للنزيلة لخطأ فعلته لجهل منها مما يجعلها تنهال عليها بالضرب، ناهيك عن الاتهامات الباطلة والتقارير المزيفة التي تقوم برفعها المشرفات للمسئولات واتهامنا بالسرقة والتعدي عليهن ظلماً وبهتانا، كما اتهمنا بالتمرد وعدم الالتزام بالنظام والقوانين والضغط علينا بالمعاملة السيئة،حيث لم يجدن وسيلة للتخلص من النزيلة سوى استخدامهن طرق ملتوية من خلال كتابة تقارير واتهامها بإصابتها بمرض نفسي وهذا ما حصل معي عندما قامت إحداهن بإعداد تقرير يفيد بنقلي لمستشفى الصحة النفسية نتيجة لسلوكي النفسي الخاطئ على حد زعمها، مما استدعى تنويمي في المستشفى شهرين كنوع من العقاب والتأديب دون ذنب اقترفته، وفي النهاية الكلمة مسموعة ومصدقة لهن عند الإدارة دون التحقق من النزيلات.

وتساءلت (ن، ل) عن غياب وزارة الشئون الاجتماعية لمراقبة الدور وما يحدث في داخلها من ظلم واضطهاد بسبب سوء المعاملة والتحقيق في قضايا المعنفات.

دور الحماية حديثة العهد:

الجوهرة الوابلي رئيسة مجلس إدارة «دار عون للاستضافة النسائية» التابعة لجمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية والتابعة للجنة برنامج الأمان الأسري بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة القصيم، أشارت إلى أن ظاهرة العنف داخل دور الرعاية الاجتماعية يرجع إلى عدم تأهيل الكوادر العاملة داخل الدور وكيفية التعامل مع الحالات من خلال إيجاد مشرفات سعوديات ذوات خبرة وشهادة تستطيع من خلالها التعامل مع المرأة عامة والمعنفة خاصة بأساليب وطرق تحتويهن وتعزز من قيمهن الاجتماعية، حيث إن وجود دور الحماية الاجتماعية لم تظهر على السطح إلا خلال الفترات الأخيرة التي بدأت فيها المرأة تطالب بحقوقها الشرعية الذي واكب خروج المعنفات للدور والتي تحتاج إلى الأمان والاستقرار النفسي وتوفير كافة الخدمات حتى يتمكن من مواجهة المجتمع وحمايتهن من الاعتداءات وسلب لحقوقهن، مطالبة بأن يكون هناك تقييم من قبل العميلات لمستوى الخدمات المقدمة للمعنفة في ظل تعليم ديننا وقيمنا وحفظ حقوقها الشرعية.

وبينت بأنه ليس هناك خبرات وأطلع دوما على واقع دور المعنفات على مستوى المملكة، مناشدة بضرورة متابعة قضاياهن مع الجهات الأمنية وذلك لعدم وضوح بعض البلاغات المسندة تجاه النزيلة مما يساهم في تأخيرها.

ونوّهت بضرورة متابعة دور الحماية من أجل توفير الأمان والاستقرار لطالبات الحماية، مشيدةً بدور دار عون التي استطاعت تحقيق حل مشاكل المعنفات إما بالزواج أو إصلاح ذات البين وحرصها على معالجة قضايا العنف الأسري في ظل الرعاية الشاملة للمعنفات.

وعن منع المعنفات من خروجهن خارج الدار وحرمانهن من الأماكن الترفيهية بينت بأن الوزارة سمحت لقاطنات الدار الخروج برفقة المسئولات لقضاء مستلزماتهن الشخصية وإعطائهن الفرصة للترويح عن أنفسهن تحت المتابعة والمراقبة التي لا تحتكر المعنفة داخل الدار، ولم تصدر أي قوانين أو أنظمة تمنع من خروجهن.

630 نزيلة

ومن جانبها نقلت الناشطة الحقوقية بقضايا المرأة فوزية العيوني حسب التقارير التي أفاد بها الدكتور خليل بن عبد الله الخليل عضو مجلس الشورى السابق وعضو لجنة العلاقات الإنسانية الإسلامية (أن حوالي ثلاثة آلاف امرأة وفتاة يهربن من منازل أسرهن سنويا، وذلك لأسباب مختلفة)، مشيرة إلى ما تناولته الصحف بأن منطقة مكة المكرمة ضمت دور الحماية فيها حتى شهر مارس الفائت 630 نزيلة، وهذا الرقم المخيف قابل للزيادة في ظل عدم صدور أنظمة وقوانين صارمة لحماية المرأة من كل أشكال العنف المؤدي بها للهروب من جحيمه.وبينت العيوني بأن العنف والهروب أضحيا ظاهرتين معترف بهما ولا مجال لإنكارهما، وناشدت وزارة الشئون الاجتماعية أن ترضخ لهذا الواقع وتضعه على طاولة التشريح بدلاً من الترقيع والمماطلة في إيجاد أساليب مهترئة وغير جادة لحماية اللاجئة لهذه الدور، وأوضحت بأن جميع الحالات التي تواصلت معنا تؤكد أن النظرة إليهن يشعرهن كأنهن هاربات من العدالة، فلا يتم تقديم أي نصيحة أو مشورة قانونية لهن ولا يتم توفير محاميات رغم كثرتهن وبطالتهن واستعدادهن للتطوع من أجل التمرن على العمل بل أحياناً لا يتم توفير الخدمات الطبية العاجلة لهن.

وانتقدت العيوني دور لجان التكافل الأسري المشكلة في إمارات المدن بأن لا يجب ترك هذه اللجان بأيدي الرجال ولا بد من إشراك العنصر النسائي.

وأوضحت المحامية القانونية هدى اليساري بهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية بأن الهيئة تتدخل في حل مشاكل المعنفات داخل الدور قانونيا من خلال تفعيل الإجراءات مع الجهات الحكومية من خلال قيامها بالتدخل والمتابعة ورصد المعاملات.

وعن مدى تدخل الهيئة في قضايا المعنفات أوضحت بأن الهيئة لم تسجل حالات عنف داخل الدور حسب ما ظهر خلال القيام بزيارات للدور، وإنما في المعاملات القانونية التي يتم من خلالها رصد للمخالفات ومن ثم رفعها لوزارة الشؤون الاجتماعية.

الدوريات الأمنية تستعين بهيئة حقوق الإنسان بالشرقية لعقد دورات تثقيفية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110210/ln40.htm

الدمام سلمان الشثري

ناقش مدير إدارة الدوريات الأمنية بالمنطقة الشرقية العقيد صالح الشهراني، ومشرف فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إبراهيم العسيري، آلية تفعيل العلاقة بين الهيئة والدوريات الأمنية بالشرقية، وكيفية تفعيل دور الهيئة في تثقيف أفراد الدوريات المتواجدة في الميدان والتي دائماً ما تكون مقابلة للجمهور.. كان ذلك خلال زيارة العقيد صالح الشهراني لفرع الهيئة بالمنطقة.

ورحّب مشرف فرع هيئة حقوق الإنسان بتعاون الهيئة في هذا المجال والذي يهدف إلى نشر الوعي الحقوقي لجميع أفراد المجتمع وتعتبر من الأساسيات التي وجّه بها رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان في إطار برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان. ومن جهته ثمّن العقيد الشهراني الجهود الإنسانية المبذولة من قبل الهيئة، ومتابعتها الدائمة من خلال الاتصالات المستمرة مع الجهات الحكومية كافة لتبادل وجهات النظر وللتباحث حول قضايا وشكاوى المواطنين والمقيمين.

العقوبات بحق الولي الشرعي هل ستحد من العضل في المجتمع السعودي؟

المعضولات: العوائق تضيق أبواب الحلال

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110211/fd1.htm

الجزيرة - القسم النسائي

«العضل» إحدى أخطر المشاكل التي تواجه المرأة وتحرمها من حقوقها المشروعة وتهدد كيان المجتمع السعودي، هيئة حقوق الإنسان أعدت خطة لمعالجة مشكلة «العضل» كما تعمل على إدراج هذه الجريمة ضمن جرائم الإتجار بالأشخاص والتي تصل عقوباتها إلى السجن خمسة عشر عاما.....

تجارب مريرة مرت بها العديد من الفتيات سطرهن على موقع الجزيرة الإلكتروني وسطرن ظلم أوليائهن بدموعهن وظلم من استنجدن به من القضاة الذين حولوا قضايا العضل إلى قضايا عقوق ليحصلن على صك عقوق بدلا من نزع الولاية التي انتظرنها للزواج وممارسة حقهن الطبيعي.

ويرى غالبية المشاركين أن تطبيق العقوبة على الولي العاضل للحد من هذه الظاهرة التي تصادر حق المرأة في الزواج والحياة السليمة هو الحل المنتظر، بل أكد البعض أن القصاص هو الحل الأمثل والأسرع لمعالجة العضل، بينما رأى آخرون أن العضل لم يصل إلى حد الظاهرة ويمكن معالجته من خلال الأقرباء أو اللجوء للقاضي لنزع الولاية.

حالات واقعية

تحكي إحدى المشاركات التي رمزت لاسمها ب(الله يعوضني خير بس) تجربتها للجزيرة: أنا فتاة معضولة وعمري (36) عاما، وتقدمت بشكوى للمحكمة ورد الشيخ دعواي وقال: هذا تمرد منك على أبوك وطردني بقوله (انقلعي)، وبينت أنها ما زالت تدعو على ذلك الشيخ ووالدها « لكن ما أقول إلا يا رب يا قاضي السماء والأرض إنك تقتص لي من أبوي ومن الشيخ وحسبي الله ونعم الوكيل، والله ما أبيعهم الاثنين ليوم الدين في حقي الشرعي وكل هذا من أجل أمور تتعلق بالقبلية.

(معضولة ومظلومة) تؤكد أن الحلال حاليا أصبح أصعب منالاً من الحرام، وتتساءل لماذا العضل؟. لماذا لم تطبق العقوبات؟.ومتى تطبق ؟!

قارئة رمزت لاسمها (تكفون وش الحل) ترى أن الهرب هو الطريق الوحيد الذي ستسلكه في ظل الظروف وتحويل قضايا العضل في مجتمعنا إلى قضايا عقوق « لم يؤد بعض الآباء الأمانة ونسوا أنهم سيحاسبون عن ظلم بناتهم يوم القيامة، لذا عاقبوا الولي بسرعة، لأني معضولة ولا أدري إلى من ألتجئ، كل يوم أقرأ في الصحف عن تحويل قضايا العضل إلى قضايا عقوق، وتراودني فكرة الهرب ليأسي من حل هذه المشكلة «.

(أنا ضحية عضل أخرى) رفعت قضية عضل وأحضرت شهود من الناس الذين تقدموا لي بالزواج عند القاضي ولكن القاضي - حسبي الله عليه- ما أنصفني، ومن واقع تجربة قضايا العضل هنا في السعودية قضايا فاشلة، وأنا أحد ضحاياها.

فجر فتاة يتيمة ومعضولة تقول: المشكلة في أهلي والدي يهددني بالسجن لوما سمعت كلامه وذهبت للمحكمة والشكوى للقاضي من عقوقي له، فمن أين أحصل على حقي ؟! كلما تقدم لي عريس يثقل والدي عليه بالمهر من أجل إشباع شهوته وشهوة زوجته وأولاده بامتلاك أكبر قدر من المال، فلا يوجد حل سوى الهرب لكن لا أستطيع أن أفعل ذلك لأن الهرب فضيحة وعيب لا أرضاها لنفسي.

وتشاطرها الحزن المشاركة (فاقدة الأمل) «للأسف العضل موجود وأنا أحد ضحاياه، والله نعيش ظلما حقيقيا من الرجال، لذا أتمنى أن تنزع السلطة من كل أب ظالم وتصبح الفتاة هي المسئولة عن نفسها.

ويتعجب المشارك خالد محمد أبابطين من عدم تحرك فاقدة الأمل في سبيل الحصول على حقها الشرعي بالزواج « ما الذي يمنعك من أن تأخذي حقك الشرعي وأن تذهبي للمحكمة وتطلبي منهم نزع الولاية عن والدك وتزوجك المحكمة، الشرع أباح لك هذا ولم يتركك، أنتي تركتي نفسك ولم تمارسي حقك الشرعي، إما أن تذهبي للمحكمة أو أن تصبري ولك الأجر العظيم، ويرى أن توسيط الأقارب في الموضوع قد يثمر عن نتيجة طيبة.

وليّ لولية أمري!

إياد شاب يبلغ من العمر (19) عاما يتعجب من الوضع الحالي للمرأة في بلادنا ويضرب مثلا بأخته الطبيبة « أختي الكبرى عمرها 32 عاما وهي تعمل طبيبة وتصرف على تعليمي وتعطيني مصروفي بعد وفاة والدي منذ أربع سنوات، لا أفهم كيف سأكون أنا ولي أمرها ولا تستطيع أن تسافر للمؤتمرات أو تختار زوجها إلا بموافقتي؟ أنا أتعجب كيف سأكون وليها وهي بمثابة ولي أمري بعد وفاة والدي، وسأكون وليها بعد أن أبلغ شط الأمان».

استغلال للولاية

ويرى عاقل بقوة أن العضل معضلة تواجه المجتمع السعودي» سلبنا المرأة حقوقها باسم الدين، سلبناها لأننا نحن المتحكمون في مصيرها وفي حياتها، كم نحن ضعفاء عندما نستغل ولايتنا على المرأة بدلاً من حمايتها ومساعدتها على أخذ كافة حقوقها»، ويؤكد أن ولي الأمر هو الحل «معاقبة ولي الأمر كان يجب أن تطبق منذ زمن بعيد، لأن أمثال هؤلاء شوهوا الإسلام..بعد تطبيق هذه العقوبات ستحصل المرأة على جزء من حقوقها المهدرة».

أمة الله ترى أن العضل تشويه للإسلام «من المؤسف أن نجد مثل هذه الأمور تحدث في الأرض الطاهرة السعودية المركز الأساسي للدين الإسلامي، هذا الأمر من شأنه تشويه الإسلام وتكريس الصورة السلبية بأن المرأة هي متعة الرجل فقط يلهو بها كما يشاء «.

ويبين (الشيخ) أن عضل المرأة عمل من أعمال الجاهلية التي كانت تحتقر المرأة وتصادر حقوقها، فالعاضل ظالم وصاحب قسوة في القلب منزوع الرحمة، وأرى أن خمسة عشرة سنة قليلة جدا في حق العاضل، لذا أرى أن تكون العقوبة بالسجن المؤبد أو القصاص.

القارىء الذي رمز لاسمه ب(لا بد من العقاب) يرى أن الظلمة يستغلون حياء المرأة وخجلها، وبراءتها، وحسن ظنها، وسلامة نيتها، وما ذلك إلا لعصبية جاهلية، أوحمية قبلية، أو طمع في مزيد من المال، أو أنانية في الحبس من أجل الخدمة.

حق المرأة في الزواج

يوضح القارئ (سبيل) حق المرأة في الاختيار مستشهدا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قائلة: إن أبي زوّجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسة وأنا كارهة، فدعا رسول الله أباها، وجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي، ولكني أردت أن تعلم النساء أنْ ليس للآباء من الأمر شيئا.. يعني العاضل ينكر كلام الحبيب إذا يجب محاسبته وعقابه أشد العقوبات.

المشارك (ضيعوا الإسلام والله) يستشهد بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم:»إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوِّجوه إن لم تفعلوا تكن فتنة وفساد كبير» ويقول عليه الصلاة والسلام: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن»، فأين هؤلاء من هذا التشريع الإلهي والتوجيه النبوي الذي يحرص كل الحرص على حفظ كرامة المرأة وصيانتها وعفتها وإعطائها حقها في الحياة؟!.. فكيف تمنع الفتاة من الحياة التي أباحها الله لها بسبب تحكم الولي وتعصبه وقبليته؟!.

القبلية أبرز الأسباب

ويرجع أبو عبد الله الصقعوب من عيون الجواء أسباب العضل إلى التمسك بالقبلية في الزواج، واصفا القبلية بالصنم الجاهلي الذي تعلق به كثيرون لتزويج الفتاة من نفس القبيلة، مستشهدا بالرسول صلى الله عليه وسلم في تزويج ابنة عمته بمولى وهو زيد ابن حارثة، وقريبة الرسول هي خير من مدعي زمننا هذا نسبا. لذا يجب القضاء على هذه الظاهرة وقتل صنمها الذي تسبب في عضل كثير من الفتيات عن الزواج لسلامة مجتمعنا وتماسكه.

الولي والفتاة السبب

عثمان سليمان أبا الخيل يرى أن العضل يرجع للولي نفسه لمال أو لنسب أوغير ذلك من الأعذار الواهية. الأمر الثاني للبنت وللمجتمع لأنه مازال في المجتمع من يرى طاعة الوالدين واجبة في كل شيء حتى في هذا الأمر، ولو فرضنا أن المتضررة اشتكت استنكر عليها الأقربون والأبعدون أن تشتكي وليها وما علموا أن الحق لها ومعها ولو كان أباها، وللأسف ما زال العاضلون موجودين لأنهم يعلمون أن القانون معهم، ولا يوجد من يردعهم حتى الآن. وأذكر شيخاً عندنا وهو القاضي في المحافظة دعا من على منبر الجمعة من عضلت بأن يحل أمرها هو بنفسه. فلله دره.

وترجع (إفادة) أسباب العضل إلى التعصب للقبيلة أوالعشيرة أوالعائلة بتزويج الولي ابنته من أحد القبائل أوالعوائل

المعروفة لديهم وهذا موجود بكثرة في المجتمعات العربية، بالإضافة إلى طمع الولي ورغبته في الحصول على مهر مغالى فيه يفوق قدرة الخاطب، و رغبة الولي في الاستفادة من راتب ابنته إذا كانت تعمل. وقد يكون تعنتا وعنادا ومكابرة من الولي، أواشمئزازا من الخاطب.

ويرى أبو ساري أن المسألة عملية طردية، كلما ابتعدنا عن تطبيق شرائع الدين الإسلامي كلما زادت مشاكلنا وتشعبت، وكلما كنا أكثر تطبيقا لأحكام الدين وابتعدنا عن التعصب القبلي وعادات الجاهلية كنا أقرب إلى الكمال والحياة السعيدة.

ويؤكد (طالب عفو ربه) أن العادات الجاهلية ما زالت هي المتحكمة بمصير الفتيات «ما زالت رواسبُ الجاهلية موجودة في بعض العادات التي تمنع البنت البالغة من الزواج، حتى لوكان من يتقدم للزَّواج منها كفؤا لها وتريد هي الزواج منه.

ويستمر هذا العضل أوالظلم حتى يفوتها قطار الزواج، وهذا ظلم سيحاسب القائمون به حسابًا عسيرًا، بل إن ابنته تكون خصمه يوم القيامة أمام الله القائل: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ } (47) سورة الأنبياء. بل إن الأب أوالأخ الظالم للمرأة، بمنعها من الزواج، من المفسدين الذين ينشرون الفتنة في الأرض، لقوله، صلَّى الله عليه وسلَّم، «إذا جاءكم مَن تَرضَون دينه وخُلقه فزوِّجوه إن لم تفعلوا تَكُنْ فتنةٌ وفساد كبير»..

(أبوكرامة) يرى أن العضل خصلة جاهلية تتكرر اليوم وللأسف الشديد لدى عدد من الأولياء، فتجده يحرم موليته في الزواج لأغراض شخصية أولمزاجه النفسي ظلماً وتعسفاً.. فمن الأغراض الشخصية: أن يمنعها من الزواج ليتكسَّب من مرتبها إن كانت موظفة، أوبسبب مطالبته بأشياء فوق المهر له شخصياً، أوليستفيد من خدمتها في البيت، وكل هذا من الظلم والقهر المحرم.. وأما المزاج النفسي المتعسف: فبعض الأولياء يرد الخاطب الكفؤ من غير سبب، وإذا سُئل قال: إنه لم يدخل مزاجي، وهذه عجرفة وتعقيد تتحمل المولية أوزارهما بغير حق لذا أؤيد عقاب العاضل.

ويوضح يوسف أحمد يوسف أنَّ من يعضل المرأة ويظلمها يتعرض لعقاب الله تعالى ووعيده، وتصيبه دعوة الرسول، صلى الله عليه وسلم: «اللهم مَن وليَ من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم فارفق به، ومن ولي من أمر أمتي شيئًا فشق عليهم فاشقق عليه.

ويعزو سليمان انحراف الفتيات وهروبهن وانتحارهن إلى العضل، فقد جاء تحريمه في جميع الشرائع لأنه يمنع المرأة من حقها الشرعي للزواج بالحلال ويؤكد أن العاضل يستحق أقسى العقوبات.

طريق ممهد للرذيلة

المشارك (العضل وما أدراك ما العضل) يفصل آثار العضل على الفتيات «يسبب انتشار الأمراض النفسية كالاكتئاب والقلق، بل إنه قد يؤدي لأمور لا تحمد عقباها، مثل الهروب أوالانتحار حين يرفض الأولياء تزويج البنات، أومن تحت ولايتهم، طمعاً بالحياة الدنيا أوالتفاخر والظهور أمام الآخرين وكأن المرأة سلعة تباع وتشترى، لذا أرى تطبيق أقصى العقوبات بالعاضل».

ويؤكد الشهري أن العضل يجر للرذيلة « الفتاة المعضولة تصبح فريسة للهموم والأحزان وعرضة لضعاف الإيمان من أشباه الرجال وربما تقع في وحل الرذيلة وتفقد عفتها وكرامتها، بل ربما تفقد حياتها بعد أن دفعت شرفها ثمناً لهذا التعنت والعناد فلاقت مصيرها بيد وليّها الذي خان العهد والأمانة، ورضي بالعار والفضيحة ولسان حالها يلهج بالدعاء على من ظلمها، وأي ظلم أعظم من هذا الظلم الذي منعها حقها الشرعي في إعفاف نفسها».

ويرجع (لا حول ولاقوة إلا بالله) أسباب العضل إلى الأنانية والتهاون لدى ولي الأمر في أمر الزواج حتى يمضي قطار العمر وتصحو الفتاة على حقيقة إنها لم تعد في سن الزواج، وكذلك الشح على الإرث، والمبالغة في المهر، والطمع في راتب الفتاة مع أنه حق لها وليس للولي أوالزوج.. وتبقي القضية الأهم والأثر الأعم للعضل الذي ينذر بالخطر على المجتمع هو الخوف من انتشار وتفشي الرذيلة والجرائم الأخلاقية نتيجة تعطيل الطرق الشرعية لقضاء الغريزة الإنسانية.

وتبين (إفادة) أهم الآثار المترتبة على عضل المرأة من الزواج «فساد المجتمع أخلاقياً و قد يودي العضل بالمرأة إلى مهاوي الرذيلة والبعد عن الفضيلة خاصة مع وجود انفتاح في الثقافات وسهولة انتشار الفساد، مما طال ونال الكثير من أبناء هذه الأمة. ولمَّا نهى الله تعالى عن العضل في سورة البقرة قال سبحانه: {وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} (232) سورة البقرة

إشارة منه إلى أنَّ تَرْكَ العضل وتمكين الأزواج من نكاح زوجاتهم أكثر نماءً وطهارةً لأعراضكم، وحفاظاً عليها، وأعظم منفعةً وثوابًا لكم. والله يعلم ما فيه صلاحكم وأنتم لا تعلمون ذلك. وأشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا

تكن فتنة في الأرض وفساد عريض، كما أن هناك ضرراً حاصلاً على المرأة نتيجة منعها من الزواج، وهوأنَّها قد -بل الواقع- سيتأخر سنُّ زواجها، ويملّها الخطّاب، ويصرفون النَّظر عن خطبتها، وتتعرَّض للعنوسة. كما أن المرأة التي أعضلت ومنعت حقها في الزواج بسبب مالها قد تتسلط على هذا المال وتنفقه في محرمات أوحتى تسعى لتبذيره وتبديده، لأنه صار وبالاً عليها، والأثر النفسي الكبير لا يمكن تجاهله الذي يتركه هذا العضل وأنها قد تمرض نفسياً، وكما ذكر البعض أنها «تصبح هجومية سليطة اللسان كثيرة الانتقاد، وإما بالانطواء والعزلة وعدم الرغبة بالمشاركة بالمناسبات العائلية، وبمرور الزمن تصبح مضطربة السلوك شديدة القلق، وقد يصل بها الحال إلى اليأس والاكتئاب.

استهجان لقضايا العضل

وتشخص المشاركة «الذكرى تكفيني» واقع المرأة « برأيي المجتمع غير منصف للمرأة وتعاني من التحامل من قبل الأهل والأقرباء بحجة أنها بنت، مع أن هذه البنت قد وصلت لمرحلة تستطيع فيها إدارة حياتها وتحمل مسؤولية قراراتها. ويؤكد قارىء وشاهد عيان على الآثار الوخيمة التي قد تدفع المظلومة إلى الانتحار بعدما فاتَها قطارُ الزَّواج ودخلت في عداد العوانس» من المؤسف أن أفراد المجتمع يستهجنون قضايا العضل، ويتساءلون: كيف تقدم المرأة على مقاضاة وليها، سواء كان والدها أوشقيقها؟ مع أن هذا حق منحتها إياه الشريعة الإسلامية «.

العقوبات هي الحل

ويبين محمد جاسر الحقيل أن العقوبات بحق الولي العاضل ستحد من العضل في مجتمعنا، لأن من أمن العقاب أساء الأدب.

ويتفق كل من القايدي وغازي العتيبي ومؤيد بقوة ولورانس وعماش الشراراي ومراقب على تأييد العقوبات بحق العاضل لوليته بل طالب بعضهم بالقصاص من الولي الظالم، حيث يرى (عبدالله) أن العاضل مفسد لأنه نشر الفتنة والفساد في الأرض، وعقاب المفسد القصاص.

ويؤكد أحد الآباء المشاركين استحالة عضله لابنته» الله حسيب كل ولي يعضل ابنته ويدمر مستقبلها من أجل عادات جاهلية ما أنزل الله بها من سلطان «دعوها فإنها نتنة» والحديث «لا نكاح إلا بولي» حديث ضعيف وموضوع، لذا العاضل يستحق أقسى العقوبات التعزيرية».

ويقترح ياسر اللقماني أن يعاقب الولي بالسجن بعدد السنوات التي حرم ابنته فيها من الزواج، ومن ثم يقام عليه حد الحرابة التعزيري.

ويطالب بعض القراء بتعجيل تطبيق العقوبة على العاضل ولا تكون كلاما على ورق، ساري يتمنى التسريع بالعقوبة «يا ليت تطبق هذه العقوبة بسرعة لأن الوضع زاد عن حده، ويؤكد « هيومان رايتش» أن العضل أصبح حكاية لا تنتهي عند المعنيين بحقوق الإنسان، لذا نتمنى تطبيق العقوبات فعليا على أرض الواقع، حتى نحد من هذه الظاهرة السلبية التي تفشت في أركان المجتمع المسلم وهي لا تمت للإسلام بصلة.

وتقترح (عربية) أن تتقدم الفتاة بالشكوى من العضل بعد سن الثلاثين، وتوعية الفتيات بحقوقهن من خلال الندوات الرسمية الشهرية، وسرد بعض القصص عن نتائج العضل حتى لا يفسد المجتمع ويتفشى الانتحار.

كما يقترح (البتار) أن تضع الدولة - أيدها الله - مراكز في كل مدينة لتحويل قضايا العضل إلى المركز وتلجأ الفتاة إليها وتتلقى التدريب والتعليم المناسب، ويكون في المركز مكتب خاطبات وقاضٍ شرعي ومستشارون، وتوفر صالة أفراح لتزويج المعضولات، ويساهم التجار وفاعلو الخير في دعم هذه المراكز.

صالح العبدالرحمن يطالب بتصحيح المفاهيم حول حق المرأة ويرجعه للظلم البشري وليس للدين الإسلامي، والإسلام أحق بإحقاق حق المرأة وليست حقوق الإنسان. وإذا كان هناك تقصير فهو بسبب عدم متابعة التنفيذ، ولو أن الصك الشرعي إذا صدر أعطيت هيئة لتنفيذ متابعة التنفيذ ويكون عليها رجل محتسب ولديه من رجال الشرطة ما يكفيه ليوصل المعلومة إلى من صدر بحقه الحكم بضرورة التنفيذ خلال أيام معدودات وإلا طبق عليه الحكم الشرعي المناسب لما تخلف إنسان عاقل عن الوفاء بما وجب عليه.

ليست ظاهرة

المشارك خالد محمد أبابطين يقلل من أهمية موضوع العضل ويرى أن العضل لم يصل إلى حد الظاهرة» ليس ظاهرة ولا يستحق كل هذة الهالة، والشرع وضع الحلول بدون أي عقاب للولي بل بنزع الولاية منة للقاضي.

صعوبة الشكوى

ترى (ملاك) أن العقوبة لن تحد من العضل « أغلب الفتيات اللاتي يواجهن العضل لن يقمن بشكوى آبائهن أوإخوانهن لأسباب كثيرة ربما احترام الأهل أوالخوف منهم.....وكذلك من أهم الأسباب التي أرى أنها لن تحد من العضل أن طبيعة القضايا الأسرية في مجتمعنا غالباً ماتنتهي بالتنازل وإرضاء الطرفين وبالتالي تعود المشاكل إلى الأسرة من جديد. ويؤكد أن استخدام قضية العضل للتبرير للفتيات التمرد على أوليائهن هل وعيتم ما يمكن أن يتولد منها من مشاكل ووضعتم في

حسبانك الحلول؟ لا أحد يمنع مناقشة مواضيع شرعية وتجلية حقوق شرعية ولكن الحكمة ضالة المؤمن والعنف في الطرح واستخدام العبارات المستفزة والمحرضة ضد الحكمة..
ويؤيد محمد التميمي أن العضل حق يراد به باطل، أبوجوري وجودي يرى أن شرع الله أعدل وأحكم.والرسول لم يترك لأمته من خير إلا ودلها عليه ولم يترك شرا إلا وحذرها منه، لكن الناس ابتعدت عن الشرع وأخذوا يتكلمون بغير علم ويتطاولون على القضاة وأهل العلم.
عقوق من أجل الزواج
(كنق فو) يعتقد أن تطبيق العقوبة على الولي غير صائبة من الممكن أن يؤذي الشخص أوغيره بطرق ملتوية وتزداد الفجوة، ولكن بالنصح من شخص يخاف الله عاقل، ممكن أن ينصحه ويذكره بالوعيد من الله لمن لم يرعَ أمانته».
ترى (هند) أن عقوبة السجن 15 سنة على ولي الأمر وغالبا ما يكون الأب لرفضه تزويج ابنته حل غير مناسب، لأن هناك الحل الشرعي وهو نزع الولاية من الأب، ولوخيروني اخترت الشرع ونزع الولاية، لأني لا أتوقع أن هناك فتاة ممكن ترفع قضية لسجن والدها 15 سنة، يعني بصراحة الموضوع غريب، عقوق والدين باسم حقوق الإنسان!

د. العيبان يشكر لأمير مكة توجيهه بأن تكون تعويضات المتضررين من سيول جدة مجزية

المصدر: جريدة الرياض السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 15572
http://www.alriyadh.com/2011/02/12/article603774.html

الرياض - نايف ال زاحم
عبر رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان عن شكره وتقديره للجهود التي يضطلع به صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رئيس اللجنة الفرعية لدراسة ومتابعة تنفيذ مشاريع درء أخطار السيول وسمو محافظ جدة صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز لرعايتهما ومتابعتهما احتياجات ضحايا سيول جدة الذين غمرت المياه منازلهم وألحقت بممتلكاتهم أضرارا كبيرة .
وشدد رئيس الهيئة أن توجيه سموه الكريم بعدم قبول أي تعويضات غير عادلة للمتضررين من سيول جدة، واشتراطه أن تكون هذه التعويضات مجزية وتتناسب وأسعار اليوم وضرورة الالتزام بالمهلة المحددة لإنهاء أعمال لجان حصر وتقدير الأضرار للإسراع في إنهاء التعويضات، والعمل على توفير جميع متطلبات المتضررين وكذلك زياراته المتكررة للاحياء المتضررة، تعطي دلالة واضحة لاهتمام سموه بنيل المتضررين لحقوقهم تنفيذا لتوجيهات مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - أيده الله - وسمو نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز - يحفظهم الله - والذي عقد اجتماعا عاجلا برئاسة سموه للجنة الوزارية المعنيه بهذه المشكلة لدراسة الموضوع من جميع جوانبه وما يقوم به حفظه الله من متابعة مستمرة للجهات المعنية لتنفيذ التوجيهات السامية الكريمة .
الجدير ذكره أن رئيس هيئة حقوق الإنسان قد قام بجولة للأماكن التي تضررت بالسيول والتقى بمجموعة من الاهالي واستمع إلى ملاحظاتهم والتي تركزت حول ما شدد عليه سمو أمير المنطقة وهذا يعكس اهتمام المسؤولين بمتابعة تنفيذ التوجيهات الكريمة التي تلبي احتياجات المواطن.

جهود إثبات الهوية تنقذ 100 طفل سعودي معظمهم ضحايا الخلافات الزوجية

6جهات حكومية تستنفر لوضع حد لمعاناتهم.. وثبوت المواطنة أول شروط استقبال الحالة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاربعاء 13 ربيع الاول 1432 هـ 16 فبراير 2011 العدد 11768
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11768&article=608458&search&حقوق=state=true

الدمام: إيمان الخطاف

في إطار العمل على انتشال بعض الأطفال السعوديين من نفق البقاء بلا هوية، استنفرت 6 جهات حكومية في المنطقة الشرقية لإصلاح وضعهم؛ حيث كشفت شريفة الشملان، مشرفة الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان في الشرقية، عن أن الحملة الحقوقية التي أطلقتها الهيئة مؤخرا أسهمت في علاج أكثر من 100 حالة، معظمهم من الأبناء ممن هم ضحايا للخلافات الزوجية بين والديهم، وهو ما يأتي بعد مرور نحو 8 أشهر فقط على حملة «أبناء بلا هوية» التي تضم عدة جهات حكومية، وبما يفوق علاج 10 حالات شهريا.

وأردفت الشملان في حديثها لـ«الشرق الأوسط»، قائلة: «بعض الأسر لم نستطع مساعدتهم، لعدم وجود أي ورقة تثبت مواطنتهم (الجنسية السعودية) حتى نمكنهم من إصدار الهوية»، مشيرة إلى أن معظم الحالات الواردة هي من الجمعيات الخيرية إلى جانب الأهالي أنفسهم. وحول الوقت اللازم لعلاج كل حالة، رأت الشملان أن المدة تختلف من حالة لأخرى؛ حيث تصف بعضها بـ«السهلة» والأخرى بـ«المعقدة».

وعن أبرز أسباب بقاء الأبناء بلا هوية، أوضحت أن «الزوج أحيانا يكون مسافرا ولا يرغب في استخراج الهوية، نكاية بالزوجة». وأشارت إلى وجود عدة حالات لمن وصفتهم بـ«المنقطعين في الخارج»، وذلك في حال تزوج الأب من الخارج؛ فيكون إخوان الأبناء ممن هم موجودون في البلاد معترفا بهم، وهنا تلجأ الهيئة لطلب مساعدة القنصليات، التي تصفها الشملان بـ«الجهات المتعاونة».

من جهتها، قالت مسؤولة الحملة والإخصائية الاجتماعية في الهيئة نور الحواس، لـ«الشرق الأوسط»: إنه في أحيان كثيرة «يتعمد الأب حرمان الأبناء من الهوية نكاية بالأم، نتيجة خلاف أو طلاق، والأبناء يدفعون الثمن في حرمانهم من حق الهوية والتعليم والعلاج»، مضيفة: «نحن في الهيئة نسعى إلى ضمان هذا الحق لمن يستحق ولمن تتوافر فيه الشروط، فقد كانت أبرز أسباب إطلاق الحملة هي كثرة القضايا الواردة إلينا، سواء من حالات فردية أو من مدارس ومستشفيات».

وبسؤالها عن طبيعة الشروط، أوضحت الحواس أن من لا يستحق الدخول في حملة هم الذين لا يملكون أي ورقة ثبوتية ولا يوجد لديهم ما يثبت حق المواطنة (الجنسية السعودية)، وحول الحجم الكلي للحالات التي أسهمت الحملة في علاجها، أكدت أنه من الصعوبة حصرها، لاختلاف عدد أفراد كل أسرة وعدد المتضررين منها.

في حين أشارت الحواس إلى تعاون عدة جهات حكومية في الحملة، تضم: الأحوال المدنية، إمارة المنطقة الشرقية، شرطة الشرقية، الجوازات، ووزارة التربية والتعليم، موضحة أنه بالإمكان تخليص معاملة الأطفال من خلال إلحاقهم بالدراسة لفترة معينة إلى حين علاج المشكلة، وذلك بالتعاون مع المدارس وخلال فترة لا تتجاوز أسبوعين على الأغلب.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية شاركت مطلع هذا الشهر في الاحتفال الذي أقامه مستشفى صفوى العام للفرع النسائي، بمناسبة يوم الطفل الخليجي؛ حيث قدمت الورشة التدريبية اختصاصية اجتماعية ومسؤولة قسم الطفولة بالفرع أمل الدار، بمساعدة من زميلتها من قسم الخدمة الاجتماعية بالفرع نور الحواس، ورشة عمل بعنوان

«الأطفال أولا» استهدفت فئة الأمهات ومربيات رياض الأطفال والمعلمات والطبيبات والاختصاصيات الاجتماعيات والممرضات، وذلك وفقا لبيان تسلمته «الشرق الأوسط».
وتمحورت الورشة حول التعريف باتفاقية حقوق الطفل، خاصة في دول الخليج العربي، ومناقشة عدة مواضيع مهمة من أبرزها واقع الطفولة في الخليج وما الحاجات والتحديات التي تواجه تطبيق اتفاقية حقوق الطفل والمبادرات التي قامت بها دول الخليج من أجل توفير الأمان للأطفال، كما تمت الإشارة خلال الورشة إلى حملة نور الحواس من أجل قضية الأبناء بلا هوية، وتم التعريف بالهدف من هذه الحملة والخلفية الحقوقية لها، كما سلطت الحواس الضوء على جهود هيئة حقوق الإنسان في التوعية الاجتماعية والقانونية من أجل حق الهوية.
وتخللت الورشة تدريبات حول مواضيع متنوعة شهدت تفاعلا من المتدربات.. جدير بالذكر أن هذه الورشة هدفت إلى تفعيل أهم الحقوق الأساسية للطفل وإبراز ثقافة حقوق الطفل في المجتمع الخليجي، بالإضافة إلى برنامج إشراك الأهالي وأولياء الأمور في تفعيل بنود اتفاقية حقوق الطفل من خلال برنامج «العمل مع الأهل في ضوء اتفاقية حقوق الطفل»، وتتم فكرة البرنامج بواسطة تقديم رسائل للأهالي بشكل بسيط ومفهوم ويتناسب مع المرحلة العمرية للطفل؛ حيث إن الأهالي شريك أساسي في البرنامج الذي يركز على الجوانب التربوية الموجودة في اتفاقية حقوق الطفل.

وبالوالدين إحسانًا (2-2)

المصدر: جريدة اليوم الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 13749
http://www.alyaum.com/News/opinion/4409-%D%88%9D%8A%8D%8A%7D%84%9D%88%9D%8A%7D%84%9D%8AF%D8%9A%D86%9-%D%8A%5D%8AD%D%8B%3D%8A%7D%86%9D%8A%7D8%9B-29%2-282%.html

د. عادل بن أحمد بن يوسف الصالح

جاء رجل إلى عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- يشكو إليه عقوق ابنه، فأحضر عمر الولد وانبه على عقوقه لأبيه، فسأله الولد: يا أمير المؤمنين أليس للولد حقوق على أبيه؟ فقال عمر: بلى، قال: فما هي يا أمير المؤمنين؟ قال: أن ينتقي أمه، ويحسن اسمه ويعلمه الكتاب (أي القرآن)، فقال الولد: يا أمير المؤمنين إن أبي لم يفعل شيئا من ذلك، أما أمي فإنها زنجية كانت لمجوسي، وقد سماني جعلًا (أي خنفساء).

ولم يعلمني من الكتاب حرفًا واحدًا. فالتفت عمر إلى الرجل وقال له: جئت إلي تشكو عقوق ابنك وقد عققته قبل أن يعوقك، وأسأت إليه قبل أن يسيء إليك. كان لا بد أن أستهل الجزء الثاني من مقالي بتلك القصة، حتى لا ألقي المسئولية كاملة على الأبناء في «عقوق الوالدين»، فهناك جزء من المسئولية يتحمله الوالدان أنفسهما، وإن كنت عرضت في الجزء الأول من مقالي إحصائيات عجيبة وأرقامًا غريبة تكشف عن انتشار مشكلة «عقوق الوالدين» في مملكتنا، فإنه ليس بالغريب أن نعرف أن هذه الزيادة تتناسب طرديًا مع عدد القضايا التي يقوم برفعها أبناء ضد آبائهم أمام المحاكم إما بسبب العنف، أو سوء المعاملة أو

عضل الفتيات، أو تزويج القاصرات، وغيرها من الخلافات الأخرى، وهناك أرقام أيضا تظهر عقوق الوالدين لأبنائهم، كان آخرها ما كشفته جريدة «الشرق الأوسط» قبل أيام عن أن هيئة حقوق الإنسان الحكومية تباشر التحقيق في أكثر من 30 قضية عضل للفتيات، أي رفض الآباء وأولياء الأمور تزويج بناتهم. هذا الأمر يكشف أن أهم أسباب ارتفاع نسبة العقوق في مجتمعنا هم الآباء أنفسهم بعدم إعانتهم لأبنائهم على برهم إما عبر انتهاكهم لحقوقهم أو جهلهم بقواعد وأصول التربية الصحيحة أو الفهم الخاطئ من الآباء لعملية البر، يقول صلى الله عليه وسلم «بروا آباءكم تبركم أبناؤكم».

حديثنا عن حقوق الأبناء على آبائهم لا يعني أننا نبرر بحال من الأحوال عقوق أي من الأبناء لآبائهم إن قصروا في حقهم- عن قصد أو غير قصد- وتذكروا أنه كما تدين تدان، بل وإنك ستجني ثمرة العقوق في الدنيا قبل الآخرةفيجب على كل ولي أمر أن يعلم أن أبناءه أمانة هو مؤتمن عليها فلا يظلمهم، ولا يسلبهم حقوقهم، فبروا أبناءكم كي يبروكم، كذلك على الوالدين أن يكونا قدوة لأبنائهما من خلال برهم بآبائهم وأمهاتهم. ولكن حديثنا عن حقوق الأبناء على آبائهم لا يعني أننا نبرر بحال من الأحوال عقوق أي من الأبناء لآبائهم إن قصروا في حقهم- عن قصد أو غير قصد- وتذكروا أنه كما تدين تدان، بل وإنك ستجني ثمرة العقوق في الدنيا قبل الآخرة، يقول ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «اثنان يتعجلهما الله في الدنيا: البغي وعقوق الوالدين»، فأرفقوا بوالديكم وأحسنوا معاملتهم، واخفضوا لهما جناح الذل من الرحمة.

وختامًا هناك حاجة ماسة لإطلاق حملات توعية ودينية تستهدف الآباء والآبناء تعرف كل طرف حقوقه وواجباته التي حددها ديننا الحنيف، فيجل الآبناء آباءهم، ويرعى الآباء أبناءهم، حتى نصل إلى مجتمع قوي البنيان يسوده الحب والوئام.

هل سيعي وفد حرية الأديان ما قيل له؟

المصدر: جريدة الوطن السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=4420

علي الخبتي

الأمل أن تكون هذه اللجنة قد وعت ما سمعت وأن تقوم بما هو مطلوب منها في توضيح الصورة حرصاً على تكريس القيم العالمية التي نشترك في الإيمان بها والعمل بموجبها في سبيل الوصول إلى عالم يحفه السلام وتكتنفه الطمأنينة ويلفه التسامح

نقلت لنا وسائل الإعلام لقاءات المسؤولين في المملكة على مستوى وزراء ومسؤولين في هيئة حقوق الإنسان بالمملكة مع وفد هيئة حرية الأديان الأمريكية.

وشرح لهم جميع المسؤولين سماحة الدين الإسلامي الذي يكرس القيم العالمية مثل العدالة والمحبة والسلام والتسامح كثوابت للدين الإسلامي الذي يعتبر منهج المملكة العربية السعودية الذي قامت عليه.. وأوضحوا لهم أن هذا النهج هو الذي تقوم عليه مناهج التعليم التي يتشرب منها الطلاب قيمهم.. وأن تلك المناهج تتعرض باستمرار للتطوير والتحديث بما يتلاءم مع العصر ليس إملاءً من أحد ولكن وفق السياسات التي وضعت لتطوير مختلف أوجه التنمية وقد تحقق لتلك المناهج مستوى جيد لن تقف عنده بل ستستمر عملية التحسين والتطوير ضمن سياسات وخطط محددة ومستمرة. ودعمت هذه الشروحات بأدله وأمثلة وتم الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم والسنة الشريفة وأمثلة من المناهج الدراسية لأن المتلقي يحتاج إلى شواهد وبراهين على صدق الحديث.

وبعد هذا كله يفترض أن يكون لذلك تأثير كبير على قرارات وتوجهات تلك اللجنة.. وعلى ما ستقوله عند عودتها للمسؤولين وأصحاب القرار في البيت الأبيض والكونجرس بشقيه وينعكس ذلك على دراسات وأبحاث مراكز البحث Think Tanks لديهم في تغيير نتائج دراستها السابقة عن المملكة وتعليمها وقيمها التي وشحتها بالسواد في دراسات سابقة.. ليس هذا فقط.. فقد لفت انتباهي وجود أحد أعضاء هذا الوفد الذي قام بالإشراف على دراسات عن مناهج المملكة عام 2006 في مركز حريات الأديان التابع لمعهد هدسن الأمريكي بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية المعروف بتحيزه السلبي ضد المملكة.. خرجت فيها بنتائج غير دقيقة ونستطيع القول إنها غير صحيحة بالكامل حيث أخرجت بعض الكلمات عن سياقاتها وظهرت بعض التفسيرات المغلوطة لتظهر الدراسات مناهجنا بصورة مغلوطة ومغايرة للواقع .ولم يكتف بذلك بل نشرت نتائج الدراسات في صحيفة الواشنطن بوست الواسعة الانتشار وتم اجتماع فريق الدراسة بالرئيس الأميركي وبمسؤولين في الكونجرس فيما اعتبره تأليبا وتحريضا للقيادة على المملكة ودينها وقيمها ومناهجها .

ونتيجة لذلك بذلت السفارة السعودية في أمريكا جهدا كبيرا عن طريق سفيرنا في أمريكا آنذاك الأمير تركي الفيصل لتصحيح الصورة للمركز المذكور والرد على ما جاء في تلك الدراسة .. إلا أن نفس الباحثة التي كانت ضمن وفد حرية الأديان الأمريكية الذي زار المملكة مؤخراً .. ونفس المركز قام بإعداد دراسة أخرى عن نفس الموضوع عام 2008م سماها "تحديث(Update) "، خلصت فيها إلى نفس النتيجة ليقولوا في تلك النتيجة: "إن المملكة العربية السعودية حركت الأثاث ولم تنظف المنزل."

ولهذا فإن السؤال المهم جداً والمطروح هو: بعد لقاء الوزراء والمعنيين وتوضيح الصورة والإجابة على الاستفسارات: هل سيقومون بالرد على الحملات ضد المملكة وقيمها ومناهجها بناء على ما سمعوه وعلى ما استوضحوه وتبين لهم حقيقته؟

المفروض أن يكون هذا من أهم واجباتهم بعد أن يعودوا. فالموضوعية والأمانة التي يؤمنون بها والتي تعتبر من أهم قيمهم تقتضي أن تتصدى تلك اللجنة لكل استفسار أو هجوم .. بل إن الموضوعية تقتضي أن يفعلوا كما فعلوا عند إعداد

دراساتهم السابقة بأن يقوموا بنشر نتائج اللقاءات وما سمعوه فيها وما تبين لهم من حقائق وما تلقوه من ردود على استفساراتهم في نفس الصحف التي نشروا فيها نتائج دراساتهم السلبية عن المملكة، وأن يقوموا بمثل ما قاموا به عند نشر نتائج دراساتهم السلبية وأن يعرضوا نتائج لقاءاتهم والصورة الواضحة التي تبينت لهم للقيادات الأمريكية وعلى نفس المستوى الذي شرحوا فيه نتائج دراساتهم السلبية .. هذه هي الموضوعية وهذه هي الأمانة .. وتجاهل ذلك يجعلنا نحكم على اللجنة بالتحيز وعدم الموضوعية .. وإلا فما هي فائدة الزيارات واللقاءات العالية المستوى.. وما هي فائدة الحوارات والمناقشات إذا كانت نية التحيز مبيتة.

لقد حظيت اللجنة بلقاءات مع مسؤولين في المملكة يحترمون كلمتهم ويحترمون مسؤولياتهم ويحظون بالثقة وتحمل مسؤولية ما يقولون فيما لا يدع مجالاً لعدم مصداقية ما يقولون.. وقال لهم هؤلاء المسؤولون إن ديننا يحث على البر مع من يتم التعامل معه والإقساط إليهم بمن فيهم من يختلف معهم في الدين "لا ينهاكم الله ..." الآية. وإن مواطن بلادنا يستشعر سماحة دينه وعالميته وخصوصيته الحضارية .. ويعرف تمام المعرفة أن من تعاليم الإسلام عدم الإكراه "لا إكراه في الدين" في توجه واضح بأن كل شيء يقبل الإكراه إلا الفكر والمعتقد وكل شيء يمكن تحويله بأدوات الفرض ما عدا القناعات والأفكار لأن الإسلام يضمن التمسك بالقناعات ما لم تخرج عن إطارها المسموح به ومن ذلك الإساءة والخروج عن النظام والتعدي على حريات الآخرين. وأن المملكة تنتهج المنهج المعتدل منذ تأسيسها، كما أنها تلتزم مبدأ الحوار البناء. وقد تم استعراض العديد من القضايا مع اللجنة منها المناهج والإرهاب والتطرف والتعامل مع الآخر. وبما أن هناك من أعضاء اللجنة من لا يزال يعتقد ويصر على أن مناهجنا تدعو للتطرف وتحرض على الآخر والذي يظهر جلياً من خلال كتاباتهم التي كان آخرها ما كتبه أحد أعضاء هذه اللجنة في 29 يونيو 2010م في NRO حول تطرف مناهجنا .. فقد تم توضيح الصورة لهم والإجابه عن استفساراتهم .. والأمل أن تكون هذه اللجنة قد وعت ما سمعت وأن تقوم بما هو مطلوب منها في توضيح الصورة حرصاً على تكريس القيم العالمية التي نشترك في الإيمان بها والعمل بموجبها في سبيل الوصول إلى عالم يحفه السلام وتكتنفه الطمأنينة ويلفه التسامح.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400344.htm

تهنئة بالسلامة!

جهير بنت عبدالله المساعد

اللهم لك الحمد اللهم لك الحمد..
أبشركم «هيئة حقوق الإنسان» لا زالت على قيد الحياة! وقد خرجت تتجول في «جدة» العزيزة بعد انتهاء الغرق! وبعد أن تم إجراء ما يلزم! وبعد أن عاد المتطوعون النشامى إلى بيوتهم مشكورين وبعد أن زال الكرب وتوقف الهرج والمرج! مرحبا هيئة حقوقنا .. حقوق الإنسان .. يا اااه .. والله زمان .. على رأي الصبوحة التي لا زالت على قيد الحياة مثلكم تماما .. (أهلا بها الطلة) .. والسؤال العابر تعتقدون يا جماعة أن هيئة حقوق الإنسان كانت من ضمن صفوف المتطوعين النشطين يوم زلزل الماء أمان الخائفين؟! يمكن ليه لأ؟ ولماذا لا .. فهاهي جاءت بعد الصلاة تصلي .. وبعد العيد تعيد .. وبعد انفضاض السامر تحيي وتنادي! وبعد العزاء جاءت تعزي .. والحمد لله ما راحت تحج!! أهلا بهيئة .. هيئة ماذا .. آه آه .. حقوق الإنسان .. يا للعجب هو فيه عندها حقوق! قرأتها خطأ «عقوق» سامحونا .. المعذرة منكم .. لو كنا نعرف بمجيئكم الممنون كان تركنا الغرق يستبد بالناس! وتركنا المتطوعين مكانهم لاستقبالكم!! والحقيقة أن لب القضية في معيشة الإنسان على هذه «الأرض» لا تعود إلى القصور والتقصير في الجهات الخدمية .. بل في مفهوم المسؤولية لدى بعض الذين تولوا المسؤولية ولا يقومون بمسؤولياتهم في وقتها كما ينبغي أن يكون .. المشكلة في تعثر مفهوم المسؤولية لدى بعض الذين يتزعمون أداء جهاز ينبغي أن يكون دوره حاضرا في وقته المناسب وليس متأخرا لأن التأخير دلالة تعطيل والتعطيل يعني اللامبالاة بهموم الناس .. واستحقاقاتهم لدى الأجهزة المعنية! تلك الأجهزة التي تعمل بالتوقيت السلحفائي وتحضر عندما لا يريدها الناس!! أعتقد أن التعامل مع مفهوم المسؤولية والعجز عن تفسيره التفسير الصحيح أدى إلى تراكم الأخطاء ومن ثم تراكم الإحباطات لدى المواطنين الذين يسمعون عن الهيئات .. والوزارات .. والأمانات.. والبلديات.. والمستشفيات ومختلف الخدمات ثم يبحثون في الواقع عن أدوارها ولا يرون غير الإهمال والتراخي مع المراجعين عندما تضطرهم ظروفهم لمراجعة بعض الأجهزة الخدمية .. فما معنى وجود هيئة أنشئت للحفاظ على الحقوق ولحماية الإنسان من غول القهر والفقر والظلم ثم يحدث ما يحدث من غرق وهول ووجع ولا تأتي في حينه بل بعد أن انتهى كل شيء قاموا يبحثون عن دور يغطي غيابهم فوجدوه في تصريح أمير المنطقة عن التعويضات فلا يأتون بجديد إنما أنقذهم الأمير بتصريحه المنتصر لحقوق أصحاب الحقوق .. فلم يزيدوا غير أن قالوا نؤيد ما قاله الأمير .. والله؟! صحيح!! إنها المسؤولية إذا غاب القيام بها في الوقت اللازم صارت عبئا على الناس!! حتى كلمة للمتطوعين ما سمعناها عن لسان الهيئة الموقرة يبدو أن الصحو متأخرا يفقد النائمين شهية الكلام!!.

لا لإلغاء نظام الكفيل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 13754
http://www.alyaum.com/News/economy/eco_opinion/4784-%D%84%9D%8A7-%D%84%9D%8A%5D%84%9D%8BA%D%8A%7D%8A1-%D%86%9D%8B%8D%8A%7D85%9-%D%8A%7D%84%9D%83%9D%81%9D8%9A%D84%9.html

عصام الزامل

يطرح كثير من المختصين الاقتصاديين موضوع إلغاء نظام الكفيل كوسيلة لحل بعض المشكلات المتعلقة بسوق العمل، ومن ضمنها مشكلة البطالة بين السعوديين، حيث إن إلغاء هذا النظام سيؤدي إلى زيادة تكلفة العمالة الأجنبية وبالتالي زيادة جاذبية توظيف السعوديين، كما تطالب بعض الهيئات المحلية الحقوقية ـ كهيئة حقوق الإنسان بالسعودية ـ بإلغاء هذا النظام بسبب ما يعتبرونه انتهاكا لحقوق الإنسان،
بالإضافة إلى بعض الهيئات العالمية التي ترى أن نظام الكفالة قد يصنف كنوع من أنواع المتاجرة بالبشر.
أما بالنسبة للجانب الحقوقي، فأتفق أن هذا النظام يحمل إجحافا في حق المكفول، وقد يسهل استبداد الكفيل واستغلاله للنظام بطريقة ظالمة، إلا أنه لا يرقى للمتاجرة بالبشر كون المكفول قادرا على مغادرة البلد متى ما أراد. أما الجانب الاقتصادي من هذا النظام؛ فإن الرؤية التي تقول إن رفع تكلفة الأجنبي تؤدي إلى زيادة جاذبية توظيف السعوديين هي رؤية صحيحة من الناحية النظرية، وقد تسهم قليلا في حل مشكلة البطالة. إلا أن هناك الكثير من السلبيات في حال إلغائه الآن من دون تغيير كامل للقوانين.
بالنسبة للجانب الحقوقي، فأتفق أن هذا النظام يحمل إجحافا في حق المكفول، وقد يسهل استبداد الكفيل واستغلاله للنظام بطريقة ظالمةفمن الناحية الاقتصادية فإن الزيادة في رواتب الأجانب التي ستترتب من تحررهم من نظام الكفيل ستعني أن حجم المبالغ التي يتم تحويلها سنويا ستزداد بشكل كبير، فمجموع رواتب الموظفين غير السعوديين يصل لـ 60 مليارا تقريبا سنويا، ولو ارتفعت معدلات الرواتب 50% فهذا يعني أنه سيكون هناك 30 مليارا إضافية يتم تحويلها سنويا لخارج البلد. أما من الناحية التنظيمية، فلن يكون من العدل أن تنتظر منشأة أشهرا طويلة وتدفع مبالغ باهظة للحصول على تأشيرة ثم يقرر الموظف الانتقال لمنشأة أخرى في أي لحظة ومن دون موافقة المنشأة التي استقدمته وعانت للحصول على تأشيرة. فلا يمكن إلغاء نظام الكفيل ما دام هناك تضييق شديد على إصدار التأشيرات للشركات والمؤسسات.
لذلك، فإن إلغاء نظام الكفيل يجب أن يسبقه تغييرات جذرية في نظام الاستقدام، ابتداء بفتح باب الاستقدام بشكل كامل ومن دون تضييق أو إبطاء، وإضافة رسوم شهرية مرتفعة على كل تأشيرة يتم استصدارها، بحيث نضمن أن يقل معدل تدفق العمالة سنويا، وبنفس الوقت يحق للمنشأة أن تستقدم موظفا بديلا من دون صعوبات لو قرر الموظف الذي استقدمته ان ينتقل لشركة أخرى، كما سنضمن أن تبقى الثروات في الداخل بدل أن يتم تحويلها للخارج.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

من هيئة حقوق الإنسان إليكم!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 3535
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110215/Con20110215400752.htm

جهير بنت عبدالله المساعد

يوم الأحد الموافق 10 ربيع الأول .. أهديت هذه الزاوية إلى هيئة حقوق الإنسان، وما إن وصلت عقارب الساعة إلى الحادية عشرة صباحا أو قبلها بقليل من اليوم نفسه حتى جاءني اتصال كريم من الهيئة ترد الهدية بهدية أجمل منها! وقبل البدء بالتفاصيل أشكر الهيئة الموقرة على سرعة تجاوبها مثل ما أشكرها على حسن التجاوب وهما «حليتان» قل أن تتزين بهما الجهات المعنية بخدمة المجتمع والناس! وإن كنت اليوم بعد أربع وعشرين ساعة أكرر الكتابة عن هيئة حقوق الإنسان فما ذلك إلا خضوعا لقوة الأعراف المتفق عليها في صحافة تخاف الله وترعى الوطن وتعمل بواجب قل رأيك ودع الآخرين يقولون رأيهم ودائما أؤمن في الاختلاف والاتفاق، حق للجهة المنشور عنها أن تعبر عن وجهة نظرها .. ولم تطلب مني الهيئة نشر ردها ولا أنتظرها تطلب .. بل أزيد أنها قالت في حديثها الهاتفي إن التوضيح هو لي شخصيا ولو أرادت نشره بعثت به مكتوبا! غير أني أنقل للقارئ الكريم .. ما سمعته ولا أنتظر من يعلمني واجبي الوطني والمهني .. وقد قلت هنا يوم الأحد إن هيئة حقوق الإنسان باشرت اهتمامها بكارثة جدة بعد زوال الغمة وانتهاء الأزمة. لكن الهيئة تقول في اليوم نفسه إنها كانت هناك منذ البداية بواسطة فرعها في مكة المكرمة، وكان لها في الميدان « 12» عضوا يعملون جنبا إلى جنب المتطوعين ومع جهات الإنقاذ وأنها قامت بجهود ميدانية واسعة خلال الأزمة قياما بواجبها ودورها الأساسي في خدمة المتضررين، وأسهمت في تجفيف المياه، وفي توزيع المؤن، وفي تفقد دور الإيواء، ووقفت على أحوال الناس هناك أثناء الفاجعة وقد نشرت مختلف الصحف عن ذلك وليس سرا غير أني لم أطلع عليها فيما يبدو .. وقد فاتني الاطلاع والمتابعة وتقول الهيئة إن فريقا من أعضائها زار بنفسه « 82» بيتا في حي «أم الخير» وأصر من خلال الزيارة على ثلاثة أمور لا تنازل عنها .. زوال الخطر قبل عودة الأهالي إلى بيوتهم، التأثيث المناسب بما يليق بكرامة الإنسان والثالث تعقيم المياه قبل الاستخدام. أي كانت جاهدة في الميدان تعمل منذ الساعات الأولى للمصاب الأليم. وقد أشرت في كتابتي أن الهيئة اكتفت بتأييد تصريح أمير منطقة مكة المكرمة الذي قال فيه إنه لن يقبل غير التعويضات المجزية للمتضررين .. وردا على ذلك تقول الهيئة إنها كانت في اليوم السابق لتصريح الأمير قد بعثت إليه طلبا ينص على التعويض المجزي للمتضررين فما كان من سموه غير سرعة الاستجابة للطلب حماية لحقوق من وقع عليهم الضرر الجسيم فأرادت شكره على سرعة تجاوبه فأصدرت ذلك التصريح الذي علقت عليه أنا كما أن الهيئة تفيد أن بعض سكان الشقق المفروشة الذين تم إسكانهم فيها بعد وقوع الضرر كان من المقرر مغادرتهم لهذه الشقق الأربعاء ما قبل الماضي لكن الهيئة تدخلت ورفضت مغادرتهم حتى يتم تأمين شرط السلامة أولا والتأكد من زوال الخطر وتجهيز الأثاث اللائق واستجاب لطلبها المعنيون بالأمر ولم تتم مغادرتهم حتى هذه اللحظة .. وتثني الهيئة بقوة على تجاوب إمارة المنطقة مع كل ملاحظاتها ومعاونتهم لها في أداء مهامها. وفي النهاية نظرا لانتهاء الزاوية أقول لا بد من تحديد الوقت في صرف التعويضات وأن تكون مجزية وتكون عاجلة معلوم لها ميعاد محدد فلا قيمة للعون إذا جاء متأخرا كما أقول للهيئة شكرا على التوضيح ومني إلى الناس إبراء للذمة!.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

سائقون يهددون بالتوقف عن نقل الطالبات... بعد قطع الضمان عنهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/232891

الباحة - حسن السهيمي

»لم يعد مجدياً بعد اليوم العمل في نقل الطالبات الذي لم يعد يوفر لقمة العيش الكريمة لأبنائنا، بعد أن أوقف مكتب الضمان الاجتماعي عنا المخصصات التي كنا نتقاضاها»، هكذا بدأ السائق في قطاع نقل الطالبات في منطقة الباحة دوخي جمعان حديثه إلى «الحياة» الذي قال ممازحاً في استنكار: «لن تجعلنا هذه الوظيفة أثرياء، وأن ما كنت أتقاضاه من الضمان الاجتماعي بالكاد يكفي لسد رمق أسرتي.«

ولوح جمعان بالتوقف وزملاؤه عن العمل في حال لم تجد مطالبهم آذاناً صاغية، وأضاف أنه لا جدوى من الاستمرار في العمل إذا لم يحسن وضعهم بمنحهم رواتب شهرية تزيد على الـ2000 ريال، مع وجود الضمان الاجتماعي، وتساءل عن أسباب إسقاط حقهم في مخصصات الضمان، وقال: «ألم يوضع الضمان للمحتاجين؟ إذاً لماذا نحرم منه؟.«

وعلى الصعيد ذاته ، أوضح زميله أحمد عبدالرحمن أن ما يتقاضاه العامل في نقل الطالبات من أجر شهري «لا يسمن ولا يغني من جوع»، مفيداً أنه غالباً ما يتأخر، وتابع: «لسنا مجبرين على البقاء في هذه المهنة»، مشيراً إلى أنهم أصبحوا بين أصعب الأمرين إمَّا بترك نقل الطالبات أو ترك الضمان الاجتماعي، لافتاً إلى أن عدداً من السائقين يرغبون في إيجاد الحل المناسب لهذه المشكلة.

وزاد: «إننا معتمدون على مستحقات الضمان كثيراً وليس لنا دخل آخر غير ذلك وفي النهاية نتفاجأ أن مكتب الضمان في منطقة الباحة يغلق حساباتنا، ولم نعد نستطيع سحب أموالنا السابقة»، متسائلاً: «كيف يجري هذا التصرف من أصله؟.«

ووافق سعيد الزهراني سابقيه، واسترسل: «ارتضينا هذا العمل (نقل الطالبات) من أجل تحسين الدخل وخدمة الطالبات اللائي يقطعن مسـافات بعيدة ولكن للأسف نستغرب هذا التصرف من قبل شركة خاصة.«

وكشف الزهراني نيته وأعداد كبيرة من زملائه ترك نقل الطالبات من أجل الضمان الاجتماعي الذي خصصته الدولة لهم كمساعدة، إذ لم يعد للسائقين أي دخل آخر سوى نقل الطالبات الذي لا يفي بالغرض المطلوب، خصوصاً أنه لم يحسب لهم في الإجازات أي مبلغ، وكذلك إجازة نهاية الأسبوع.

وعلى خط موازٍ، أعلن السائق سليم الغامدي عزم العاملين في القطاع (نقل الطالبات (تقديم شكوى إلى الجهات المعنية في حال رفض مكتب الضمان استقبالهم، خصوصاً أن المسؤولين في الضمان الاجتماعي أشاروا إليهم أنه ليس لديهم أي رواتب ولن تصرف للعاملين مبالغ طالما أنهم يعملون مع الشركة المنفذة لنقل الطالبات.

أما السائق علي الرفاعي فاستنكر مطالبات شركة الضمان للسائقين، موضحاً أنها طلبت منهم التنازل عن النقل، وأردف: «قمنا بالتوقيع من دون علم منا بمخططها إذ طالبتنا بالتنازل عن نقل الطالبات، لذلك نطالب الجهة المعنية بحل هذه القضية التي باتت تؤرقنا وتؤرق أسرنا، فضلاً عما تقطعه الطالبات من مسافات بعيدة من وإلى المدرسة وهن في أمس الحاجة إلى النقل.«

وفي المقابل، أوضح مصدر مسؤول في مكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة الباحة (رفض ذكر اسمه) أن إيقاف الضمان عن المستفيدين، جاء نتيجة اكتشاف المكتب عند تحديث بيانات أولئك العاملين في «قطاع نقل الطالبات» إخفاءهم معلومات عنه بانتسابهم وعملهم في إحدى شركات نقل الطالبات، مبيناً أن توجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية تقضي بإيقاف الضمان عنهم.

وشدد المصدر على أن من يعمل أو يكون مشتركاً في التأمينات أو يتقاضى مرتباً شهرياً، فإنه له الحق فقط في الحصول على مساعدات مقطوعة ودعم تكميلي من الشؤون الاجتماعية، مبيناً أنه يسقط حق هؤلاء في الحصول على الضمان لكونهم على رأس العمل.
فيما، رفضت شركة نقل الطالبات في الباحة الحديث حول الاتهامات الموجهة لها من السائقين بقطع الضمان عنهم، وأشارت إلى أن ليس لها علاقة في ما حدث، وأنها لم ترفع أي أوراق لمكتب الضمان الاجتماعي تفيده بأن أولئك السائقين على رأس العمل لديها.
وأكدت الشركة أنه ليس لديها أي دور في قطع مخصصات الضمان عن المتظلمين، لافتة إلى أن العقد الذي بينها وبينهم هو عقد إيجار سيارة خاصة بالأجر اليومي، ولا تشمل المؤجر تأمينات اجتماعية ولا يعتبر موظفاً لديها.

163 موظفاً يشكون صحة جدة إلى الإمارة ووزارة العمل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 3530
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110210/Con20110210399874.htm

حسين هزازي - جدة
قدم 163 موظفة وموظفا فصلوا من مستشفى الملك عبدالعزيز ومركز الأورام في جدة أمس، شكوى جديدة إلى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة العمل ضد الشركة المشغلة بسبب استحداث وظائف جديدة استبعدوا منها.
وأوضح الموظفون في شكواهم أن فصلهم تم بحجة أنهم على وظائف إدارية في شركة للصيانة والنظافة، مبينين أن الوظائف الـ41 المعلن عنها كانت محجوزة، ولم يتم التوظيف عليها إلا بمسابقة وظيفية معلنة، رغم أن معظم الموظفين على برنامج التشغيل الذاتي كانت لهم الشركة المشغلة بوابه العبور على التوظيف على برنامج التشغيل الذاتي، كما أن الترشيح يتم وفق التعيين بالأقدمية والدرجة العلمية المناسبة للوظيفة.
ورفع المفصولون شكوى أخرى إلى وزير العمل المهندس عادل فقيه تضمنت مطالبهم برفع الفصل التعسفي من قبل الشركة التي كانوا يعملون لديها، مؤكدين عدم استناد الفصل على أي من البنود واللوائح الواردة في نظام العمل والعمال، ويتعارض مع كل المبادئ الإنسانية التي كفلت للفرد حقوقه وواجباته.
ودعا الموظفون وزير العمل إلى وضع قضيتهم ضمن أولويات الوزارة لإنصافهم، وإعادتهم إلى وظائفهم وإيجاد حل منصف لهم. ويأتي الإعلان عن الوظائف الجديدة في موقع الشؤون الصحية في جدة الإلكتروني، بعد مضي سبعة أشهر عن قرار الاستغناء عنهم.

صحة مكة تستدعى طبيبة و ممرضة الولادة للتحقيق فى قضية الطفل اللهيبي

المصدر: جريدة المدينة الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 17456
http://www.al-madina.com/node/287736

محمد رابع سليمان - مكة

استدعت لجنة المخالفات الطبية بمديرية الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الطبيبة والممرضة المتهمتين بالتسبب فى الخطأ الطبي الذى وقع بمستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة الذى أدخل الطفل عبدالرحمن بندراللهيبى فى غيبوبة تامة منذ الأربعاء ماقبل الماضي بعد إعطاء الطفل محلول طبى بالخطأ أدخله فى غيبوبة تامة بعد أن كان بكامل وعيه يلهو مع من حوله وأسرته تنتظر أمرالطبيبة لإخراجه من المستشفى ،، وبدأ التحقيق معهن لمعرفة اسباب الخطأ الطبى ،فى الوقت الذى لاتزال أسرة الطفل تبحث عن مخرج لنقل الطفل الضحية لمستشفى أكبر إمكانية ويملك مختصين فى أمراض المخ والأعصاب ،، وكشف الناطق الإعلامي بمديرية الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة أن لجنة المخالفات الطبية بالمديرية تواصل التحقيق فى كامل ملف القضية لمعرفة وتقدير نسبة الخطأ وهل هو خطأ طبى نتيجة إهمال أوناتج عن مضاعفات طبية وأكد أن صحة المريض وسلامته فوق كل اعتبار من جهة أخرى تلقى جد الطفل الضحية رسالة جوال من مدينة الملك عبدالله الطبية بالحرس الوطنى تفيد بالموافقة على نقل الطفل إذا كانت حالته تستدعى ذلك حسب مايقرره الأطباء فى مستشفى الولادة بمكة المكرمة وذلك رداً على استدعاء تقدم به جد الطفل الضحية عبدالرحمن بندر اللهيبى يطلب فيه نقل حفيده لمدينة الملك عبدالله الطبية نظراً للإمكانيات الطبية الكبيرة التى تتميز بها ، على جانب آخر تلقت (المدينة) إتصالاً هاتفياً من المواطن ابراهيم الحربى الذى قال أن شقيقته تعرضت لحالة مماثلة لحالة الطفل الضحية فى مستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة عندما دخلت فى حالة ولادة وتم إعطاؤها محلول طبى بالخطأ أدخلها للعناية المركزة فى حالة غيبوبة لمدة أسبوع بعد أن كانت تحتاج عملية قيصرية حسب إفادة المستشفى وقال الحربى أنه تقدم بطلب لإمارة منطقة مكة المكرمة التى وجهت بنقل شقيقته لمستشفى الملك عبدالعزيزبمكة عبر الإخلاء الطبى.

مواطن يستلم جثمان طفله بعد مرور46 يوما من وفاته

المصدر: جريدة عكاظ الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 3530
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110210/Con20110210399705.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

بعد مرور أكثر من شهر ونصف تسلم المواطن مبارك سعيد آل فطيح أمس، جثمان طفله عوض من ثلاجة الموتى في مستشفى الولادة والأطفال في منطقة نجران، لمواراته الثرى بعد أن بقى داخل ثلاجة الموتى أكثر من 46 يوماً في انتظار تشكيل لجنة مختصة في الطب الشرعي من خارج المنطقة، للكشف عليه لمعرفة أسباب الوفاة.

واكتفت صحة نجران برفع ملف القضية بكاملها إلى الهيئة الطبية الشرعية في عسير، بعد أن أدانت بعض الأطباء الذين تعاملوا مع حالة الطفل، حيث اتضح وجود قصور خلال تعاملهم. «عكاظ» 1432/2/14هـ (إدانة أطباء قصروا في علاج طفل قضى في العناية المركزة).

وكشف لـ «عكاظ» المواطن آل فطيح، بأنه خلال تجهيز جثة طفله للدفن وجدت فتحات في رجليه بطول ثلاثة سم، وعدة ثقوب في رأسه، ما يدل على أنه تعرض إلى عبث بصورة غير إنسانية.

وقال آل فطيح، والدموع تسابق كلاماته «تسلمت جثمان طفلي صباح أمس بعد مرور شهر ونصف من وفاته بسبب الإهمال الطبي»، لافتا إلى أن إمارة المنطقة خاطبت صحة نجران بخطاب رقم 5746 بتاريخ 1432/2/29هـ، وطالبتها بتكليف طبيب شرعي للكشف على الجثة، وإصدار تقرير طبي شرعي، مشيرا إلى أن الوزارة هي الأخرى تعهدت له خلال تقديمه الشكوى بتشكيل لجنة تدرس الملف الطبي، وتكشف على الجثة لتحديد الأسباب الحقيقية للوفاة، ولكن دون فائدة مع مماطلة صحة نجران، ما دفعه لاستلام جثة طفله، منتظرا عدالة الهيئة الطبية الشرعية في عسير التي ما زالت تدرس القضية، بعد أن أدانت ثمانية أطباء في مستشفى ولادة نجران من قبل صحة نجران. وتعود تفاصيل وفاة الطفل عوض متأثرا بجلطة دموية نتيجة حقنة وضعت في رأسه من قبل أطباء مستشفى الولادة والأطفال في المنطقة، إثر معاناته من ارتفاع في درجة الحرارة. («عكاظ» 1432/2/14هـ، 1432/2/25هـ).

على خلفية تعطل أجهزة التنفس الصناعي ووفاة طفل
إعفاء 3 قياديين في صحة نجران وإنذارات لأطباء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 3530
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110210/Con20110210399703.htm

محمد المؤيد، قايد آل جعرة ـ نجران

أعفت وزارة الصحة ثلاثة قياديين في المديرية العامة للشؤون الصحية في نجران من مناصبهم، وأنذرت أطباء يعملون في مستشفى الولادة والأطفال مع إيقاع غرامات مالية بحقهم، بعد ثبوت تسببهم في وفاة طفل من جنسية عربية، وتضرر مرضى، حين تعطلت أجهزة التنفس الصناعي داخل قسم العناية المركزة في المستشفى.

وظهرت القرارات أمس نتيجة لتحقيق اللجنة الوزارية التي أمر بتشكيلها وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة، والتي باشرت عملها بالوقوف ميدانيا على أسباب تعطل أجهزة التنفس الصناعي في المستشفى.

وأكدت مصادر مطلعة من صحة نجران لـ «عكاظ» أن من بين من شملهم الإعفاء مدير مستشفى الولادة والأطفال، مساعد مدير المستشفى للتشغيل والصيانة، ومساعد مدير صحة نجران للمشاريع والصيانة.

وكشفت المصادر ذاتها أن الوزارة رشحت أحد الكوادر الطبية الوطنية لتعيينه مديرا لمستشفى الولادة والأطفال، وهو الدكتور عبد الله الأعجم أخصائي طب الأطفال.

وأجرت «عكاظ» أمس اتصالات متكررة على مدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران الدكتور يحي آل شويل للتعليق على حيثيات قرار الوزارة، لكن هاتفه ظل مغلقا.

وكانت معدات توصيل الأوكسجين في مستشفى الولادة والأطفال في نجران تعطلت منتصف شهر محرم الماضي، ما تسبب في وفاة طفل يبلغ من العمر ست سنوات، ونقل نحو ثمانية آخرين إلى مستشفى الملك خالد لإنقاذهم وتأمين التدابير الطبية اللازمة لحالاتهم الصحية، فيما فتحت الوزارة تحقيقا موسعا حول القضية لمعرفة أسباب الإهمال والمتسبب في هذه الكارثة («عكاظ» ـ 1432/1/14هـ)، وشهدت صحة نجران في الآونة الأخيرة عددا من القضايا الطبية التي تضرر منها عدد من المواطنين والمقيمين، ولا يزال بعضها منظورا لدى الهيئة الطبية الشرعية في أبها، تحركت إثرها الوزارة لدراسة الوضع الحالي للمستشفى («عكاظ» ـ 1432/1/25هـ).

أواصر: 24 أسرة سعودية عادت خلال عام... و691 تصعب إعادتهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/232921

الرياض - سيف السويلم

كشف رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر (الدكتور توفيق السويلم، أن عدد الأسر السعودية التي استطاعت الجمعية إعادتهم من الخارج، منذ بداية 2010 حتى شهر شباط (فبراير) الجاري، وصل إلى 24 أسرة، تشمل 72 فرداً، مشيراً إلى أن وجود هذه الأسر كان في عدد من الدول العربية والأجنبية.

وقال السويلم في حديث لـ«الحياة»: «استمراراً لعمل الجمعية، وتحقيقاً لأهدافها المحدّدة، نواصل متابعة الأسر السعودية الموجودة في الخارج، وبذل الجهود في إعادتهم إلى الوطن، ودمجهم مع أقاربهم ومع أفراد المجتمع عموماً، وخلال عام 2010 حتى هذا اليوم، استطعنا إعادة 24 أسرة سعودية تعيش في مجموعة من الدول، يأتي بينها الكويت والبحرين وسورية ومصر والمغرب، إذ يوجد في هذه الدول تحديداً عدد كبير من السعوديين، يفوق أعدادهم في الدول الأخرى التي نعمل على متابعتها، في حين أن عدد الأسر السعودية التي تشملها رعاية الجمعية المادية والإدارية، يصل إلى 691 أسرة، وفيها 1983 فرداً، وموزّعة على 24 دولة، إلا أن هذه الأسر تصعب إعادتهم لظروف معيّنة لديهم، بينما تقدّم إليهم الإعانات بشكل مستمر.«

وأضاف أن هناك عدداً من الإجراءات يتم القيام بها، بعد إعادة الأسر السعودية من الخارج، «من بينها العمل على تأمين مسكن موقت لهم وتأثيثه، وتأمين المعيشة والمصروفات الشخصية والعلاج في حال استدعى الأمر، لحين دمجهم مع المجتمع، ومخاطبة الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية بخصوصهم، ومساعدة الأفراد الذين لا يملكون هويّة في إصدارها، إضافة إلى إتاحة الفرصة لهم لأداء مناسك العمرة»، مشدّداً على أن من أهم الإجراءات التي يتم العمل عليها، هي التواصل مع الأسر وتكثيف العمل على اندماجهم بالمجتمع، نظراً لكون معظمهم لم يعتد على المجتمع السعودي.

وأكد أن الجمعية تستعد خلال العام الحالي، لزيارة مجموعة من الدول التي يكثر فيها السعوديون، للنظر في أحوالهم، وبحث إمكان إعادتهم، «وهي الكويت، والإمارات، ومصر، والمغرب، وسورية، والأردن، واليمن، وأميركا، وكندا، واندونيسيا، والفيليبين، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك»، كاشفاً عن أن الموازنة المرصودة لعمل الجمعية خلال عام 2011 تبلغ 6 ملايين و500 ألف ريال، مبيّناً أن هناك عدداً من البرامج المعدّة للتطبيق خلال هذا العام، أبرزها عمل دراسات اجتماعية حول ظاهرة الزواج من الخارج، وأسباب العنوسة والطلاق وطرق علاجهما، إضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقات مع بعض الجمعيات الخيرية، وتصميم برامج فاعلة لدمج الأسر في المجتمع، إضافة إلى الاهتمام بالمشاركة في مجموعة من المنتديات العلمية والاجتماعية.

وذكر أن «أواصر» بذلت الكثير من الجهود خلال العام الماضي، سعياً إلى تحقيق مجموعة من الانجازات والأعمال الخيرية، إذ تمكّنت من تنظيم آلية الاستفسار عن حالات الأسر السعودية في الخارج مع وزارة الخارجية، وذلك ضمن إجراءات متّفق عليها بين الطرفين، والاتفاق على تنظيم المساعدات المالية التي تقوم بها الجمعية، «بحيث يتم تحويل مبلغ المساعدات لوزارة الخارجية مرفقاً ببيانات الأسر في كل دولة، وتقوم الوزارة بوضع عهدة مالية في السفارات ويتم خلالها دعم الأسر شهرياً، بجانب بناء علاقات قويّة مع السفارات السعودية في مختلف دول العالم، وقيام الجمعية بتوزيع 900 حقيبة مدرسية للطلاب السعوديين، من أبناء الأسر المتواجدة في عدد من الدول، شملت مصر، وسورية، والبحرين، والمغرب، والفيليبين، والعمل على زيادة أعضاء الجمعية بنسبة تصل إلى 60 في المئة، وتوظيف عدد من أبناء وبنات الأسر السعودية في عدد من الدول مثل البحرين ولبنان»، مضيفاً: «سنعمل هذا العام وخلال الأعوام المقبلة على مواصلة ذلك بشكل أكبر، لتقديم كل ما من شأنه رعاية الأسر السعودية التي تقيم في الخارج.«

فصل قريتين عن بارق يثير استياءأهالٍ... و المظالم ينظر شكواهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/232927

أبها - يحيى جابر

رفع شيوخ قبائل وأعيان في مركز بارق (140 كيلومتراً شمال غربي مدينة أبها) شكوى لدى ديوان المظالم بسبب قرار إداري (رقمه 51401 في 20-11-1431هـ) بضم قريتين تتبعان لمركز بارق إلى بلدية المجاردة، مشيرين في خطاب الشكوى إلى أن المركز يضم بلديات ومرافق حكومية كبيرة تستوعب القرى كافة التي تنتمي لقبائل بارق ولا داعي لتجزئتها وضمها إلى محافظات أخرى، لأن هذا الأمر يسبب حساسية شديدة.

وناشدوا أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في هذا الشأن.

المستشار القانوني عبدالله الهنيدي أوضح لـ «الحياة» أن المشكلة من اختصاص القضاء الإداري، مضيفاً أن من حق الحاكم الإداري النظر في هذا الأمر وحل الخلافات للمصلحة العامة إن رأى ذلك.

ورفض محافظ المجاردة مغدي الوادعي التعليق على هذا الأمر. وقال لـ «الحياة» : «لست مخولاً بالتعليق على هذه المشكلة»، فيما اكتفى رئيس بلدية المجاردة حمد القحطاني بالقول: «إمارة منطقة عسير هي المعنية بالموضوع»، مشيراً إلى أن محافظ المجاردة مغذي الوادعي مطلع على التفاصيل واللجان كافة التي شكلت لهذا الغرض.

وذكر مدير بلدية مركز بارق خالد مستور أن القريتين لا تزالان تتبعان بارق إدارياً وخدمياً حتى الآن، ولم يصل أي قرار جديد في هذا الشأن.

59%من المرضى يجهلون حقوقهم

المرأة أكثر وعياً من الرجل وأبناء المدن يتفوقون على أبناء القرى

المصدر: جريدة الوطن الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=41157&CategoryID=3

الدمام :ماجد الشبركة 2011-02-10 2:15 AM

أظهرت دراسة في المنطقة الشرقية أن غالبية المرضى في المنطقة لا يعلمون بوجود وثيقة رسمية تخصّ حقوق المرضى. وقالت الدراسة التي أجراها فريق بحث بقيادة الدكتور عقيل آل فردان إن 62% من المشمولين بالدراسة لا يعرفون أصلاً بوجود الوثيقة التي أصدرتها وزارة الصحة قبل 4 سنوات .

وأوضحت نتائج الدراسة التي شملت 400 حالة أن 58.9% من المرضى يجهلون حقوقهم، على الرغم من كثرة مراجعاتهم للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية. ويقابلهم 41.1% فقط من المراجعين لديهم معرفة بحقوق المرضى.

ومن مفاجآت الدراسة تفوق المرأة على الرجل بفارق كبير من حيث الوعي والمعرفة بحقوق المرضى، إذ بلغت نسبة السيدات 52 % من عينات الدراسة، وهن يتمتعن بوعي واطلاع ومعرفة لحقوقهن، بينما لم تتجاوز النسبة بين الرجال 36 % فقط. ومن مفارقات الدراسة أن 20 % فقط من الذين يعانون من أمراض مزمنة لديهم وعي بحقوقهم، في حين ترتفع نسبة الوعي لدى الآخرين الذين لا يعانون من نفس الأمراض إلى 54 .%

كما بينت أنه لدى 50.8% من المراجعين قناعة خاطئة بأن لهم الحق في اختيار العبارات التي يرونها مناسبة لتكتب في التقرير الطبي، فيما يعتقد خطأً 24.3% أن الموافقة الشفوية للإجراء الطبي كافية، وأن 40.1% من المراجعين يعتقدون أن مهمة الطبيب تتلخص في شرح المعلومات وليس تبسيطها لهم .

وتتلخص أهم العوامل التي تحدد وعي المراجعين بحقوقهم، حسب ما خلصت إليه الدراسة، في المستوى الدراسي، والعمر، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية للمراجع، إذ إن 53 % ممن هم في سن 30 إلى 45 سنة يتمتعون بالوعي مقابل 2% ممن هم فوق سن الـ 60 سنة، فضلاً عن أن 58 % من خريجي الجامعات لديهم وعي كاف بالحقوق مقابل 25 % من الأميين، إلى جانب أن الوعي لدى سكان المدن يرتفع بنسبة 57 % مقابل 25 % لمن هم في الضواحي والقرى، في حين أن النسبة لدى المتزوجين بلغت 47 % مقابل 23 % لدى العزاب .

وتؤكد الدراسة انتقاداتها لتدني مستوى الوعي بالحقوق على الرغم من صدور الوثيقة قبل إجراء البحث بأكثر من ثلاث سنوات، بالإضافة إلى التزامن غير المقصود مع برنامج علاقات المرضى المدشن من قبل وزارة الصحة الذي يلزم رب الأسرة بالتوقيع بعلمه بحقوقه وواجباته كمريض، وكذلك بالرغم من الرغبة الواسعة للمعرفة في هذا الجانب لدى الكثير من الجمهور، فضلاً عن انعكاس تطبيق الممارسة الحالية للعاملين في المجال الصحي على أنه الصواب في أذهان المراجعين، وهذا ما يستدعي إظهار وثيقة حقوق المرضى بصورة أوضح.

وأكد قائد فريق البحث الدكتور عقيل آل فردان أن الغالبية العظمى من مراجعي المستشفيات والمراكز الصحية ممن أجريت لهم عمليات جراحية يجهلون اسم العملية أو نوعها، أو تشخيصها في بعض الأحيان، على الرغم من أن الإجراء المتبع قبل العملية هو أخذ الموافقة بالعلم بذلك مع شرح الإجراءات ومضاعفاتها وإيضاح الخيارات للمريض .

من جانب آخر كشفت الدراسة أيضاً عن ارتفاع نسبة مرضى السكر في العينة المستهدفة، إذ تبين أن المصابين بالسكر ممن هم فوق سن الثلاثين عاما يشكلون ما نسبته 18.8% من المصابين في الأعمار الأخرى، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الدراسات السابقة.

أكد إلغاء هيئة الفصل لمخالفات غير قانونية .. مدير عام المرور لـ عكاظ:

للمرأة الحرية بتسجيل المستخدم الفعلي للمركبة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 3531
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110211/Con20110211399919.htm

محمد الموزن ـ طريف

أكد لـ «عكاظ» مدير عام المرور في المملكة اللواء سليمان العجلان أن «النساء مخيرات بتسجيل المستخدم الفعلي للمركبة تجنبا لتسجيلها عليها وتبقى السيارة باسمها، إذ يجب على التي لا ترغب أن تسجل المخالفة باسمها تسجيل المستخدم الفعلي عن طريق الإنترنت أو المرور مجانا، ولها حرية الرأي».

وفي شأن آخر، بين مدير عام المرور «أن هيئة الفصل في إدارات المرور ألغت عددا من المخالفات بسبب عدم صحتها، إذ أن بعض المخالفات قد تكون سجلت عن طريق الخطأ».

وقال العجلان «إنشاء هيئة الفصل في المخالفات يهدف إلى استقبال أية شكوى من أي مواطن فيتم استقبال الاعتراض المقدم على المخالفة المرورية».

وعن أسباب العبث بكاميرات ساهر بالتكسير وحول وجود أناس تم القبض عليهم وقدموا للمحاكمة، أفاد مدير عام المرور أنه «بالنسبة لنظام ساهر نكتفي بأنه صدر أمر من المقام السامي بتشغيله كمرحلة أولى في خمس مناطق، وأقرأ في وسائل الإعلام عن تكسيرها».

وحول رخص السير، أوضح مدير عام المرور أنه «صدر أمر لرخص السير للنقل الخاص للمركبات التي لا تزيد حمولتها عن ثلاثة أطنان خفض 50 في المائة من رسومها، إذ يحق للمواطن أن يستفيد من ملكيته لخمس سيارات كحد أقصى».

أما بالنسبة للقرار السامي بتخفيض رسوم رخص السير والمركبات، بين العجلان أن «المرور رأى تخفيض المدة وتمت الموافقة من المقام السامي وسيكون الموضوع خياريا، إذ تم تقسيم ذلك إلى ثلاثة أجزاء مدة سنتين برسم قدره ثمانون ريالا، ومدة خمس سنوات برسم وقدره 200 ريال ومدة عشر سنوات برسم وقدره 400 ريال فيتم بذلك إعطاء صاحب الرخصة الخيار الذي يناسبه».

ميدانيا، أشار مدير عام المرور إلى وجود أربع حملات لبرنامج سلامتي نفذت العام الماضي بمشاركة جميع قطاعات الأمن العام، إذ تخلل هذه الحملات تنظيم المحاضرات في الجامعات والمدارس، إضافة إلى تثقيف رجال المرور، إذ أنشئ معهد خاص بهم.

طفل معنّف يرفض حضانة جده بعد نقض حكم بتسليمه لدار الرعاية

الأبوان تبادلا الاتهامات بتعذيب الابن ومحكمة التمييز تفضل تسليم الطفل لأحد الأقارب

المصدر: جريدة الوطن الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=41311&CategoryID=3

مكة المكرمة: علي العميري 2011-02-11 3:20 AM

رفض الطفل "المعنف" راكان البركاتي حضانة جده بعد أن قضت المحكمة العامة في مكة بتسليمه لجده بدلا من وضعه في دار الرعاية. وأشار جد الطفل غالب البركاتي إلى أن والدة الطفل كانت ترفض تسليمه حفيده وتم اللجوء لإدارة الحقوق والشرطة لإلزامها بتسليم الطفل. وبين الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أنه تم إحضار المرأة بالقوة الجبرية لتنفيذ الحكم المصدق من محكمة التمييز وأحضرت الطفل راكان لدى الحقوق المدنية لتسليمه لجده ولكنه رفض الذهاب مع جده فتم عرض الأمر على قاضي المحكمة العامة الذي أصدر الحكم وحدد جلسة الأسبوع المقبل للنظر في الأمر .

وكانت قضية الطفل راكان قد عادت لأروقة المحاكم بعد أن نقضت محكمة الاستئناف(التمييز) أخيراً ممثلة في الدائرة الأولى للأحوال الشخصية والأوقاف والوصايا والقصار وبيوت المال حكما سابقاً أصدره قاضي المحكمة العامة يقضي بتسليم الطفل لدار الرعاية الاجتماعية لتتولى حضانته ورعايته وعدم تمكين أي من والديه من الانفراد به عند زيارته .

وكان والد الطفل قد رفع دعوى ضد أم الطفل(طليقته) العام الماضي يشير فيها إلى أنه عند زيارة ابنه وجده مضروبا ضربا مبرحا وعليه علامات تدل على التعذيب إضافة إلى منعه من زيارته، مطالبا بتسليمه الطفل كون الأم غير مؤهلة لتربيته، وبررت الأم منع طليقها من الزيارة خوفا على الطفل من والده وأهله. وقالت إن التعذيب قام به والد الطفل وإنه جاء من عند والده بهذه الصورة، ولذا رفعت ضده دعوى لدى هيئة التحقيق والادعاء العام. وقام قاضي القضية بالاستفسار من هيئة التحقيق والادعاء العام التي ذكرت أن الدعوى حفظت لعدم كفاية الأدلة وأرفقت ملخصا يتضمن أن مركز شرطة الكعكية تلقى إخبارية من والد الطفل يفيد فيها بأن الطفل(راكان)تعرض للضرب من قبل أمه وصدر بحقه تقرير طبي يتضمن وجود رضات بالوجه بجانب العين اليمنى و"سحجة" قرب العين وآثار ضربات بالأطراف العلوية، وأنكرت أم راكان قيامها بالضرب متهمة والده بضربه.

وأصدر القاضي حكما بتسليم الطفل لدار الرعاية الاجتماعية، لأن جرائم الاعتداء على الأطفال جريمة شنيعة تستوجب اتخاذ إجراءات لمنعها، كونها إضرارا بالأبرياء وإفسادا لنبتة صالحة فطرية لتخرج بعد ذلك آثار سلبية على المجتمع، إضافة إلى أن كلا من الوالدين يدفع عن نفسه التهمة، ولم يتم إلحاق الطفل بالدراسة إلى الآن. واعترض الأبوان على الحكم لدى محكمة الاستئناف(التمييز) التي درست الحكم ولائحة الدعوى المقدمة من الأبوين كل على حدة وأعادت الحكم لقاضي القضية لملاحظة أنه حكم بتسليم الطفل لدار الرعاية الاجتماعية لتتولى حضانته رغم عدم انقطاع أقارب الطفل.

وأعاد القاضي النظر وقرر تسليم الطفل لجده لأبيه ليتولى حضانته ورعايته، وعرض الطفل على دار الرعاية دوريا لتفقد وضعه وتزويد القاضي بتقرير عن حالته بعد مرور عام لدى بقائه لدى جده وأيدت محكمة التمييز هذا الحكم .

وكان جد الطفل لأبيه غالب البركاتي رفع في شهر صفر من عام 1429 دعوى ضد والدة راكان متهما إياها بتعذيبه وحرقه بالنار وتقطيع أياديه بالسكين واستعمال كل أشكال العنف معه. وباشرت الجهات الأمنية التحقيق وتمت إحالة الطفل إلى مستشفى الولادة والأطفال بالعاصمة المقدسة، حيث تم تشكيل لجنة طبية لمعاينة آثار الحروق والإصابات التي

لحقت بالطفل، وتبين وجود آثار حروق في الطفل وتم التحقيق في القضية من قبل الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام التي رأت إحالتها إلى القاضي الذي أصدر حكما بإسناد حضانة الطفل لأمه المطلقة لعدم كفاية الأدلة وأعاد القاضي النظر في القضية في ضوء المستجدات واستمع للطفل وأمه ورأى تسليم الطفل لأمه مرة أخرى. وقامت إدارة الحقوق المدنية بإلزام الجد بتسليم الطفل لأمه وحينما حضر الطفل رفض العودة لأمه وقامت الحقوق بإعادة القضية إلى القاضي وإبلاغه بما حدث وأعاد القاضي الاستماع للطفل وأمه وأقنعه بالعودة إلى حضن أمه واقتنع وسلم لأمه في ذلك الوقت حتى تقدم والده مرة أخرى للمحكمة العامة في مطلع العام الماضي مطالبا بتسليمه الطفل بعد تعرضه للتعذيب مرة أخرى.

الملحقية : سنبلغهم بموعد العودة عبر بريدهم الإلكتروني إرجاء عودة الطلبة السعوديين إلى مصر .. حرصاً على سلامتهم

المصدر: جريدة الرياض الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 15571
http://www.alriyadh.com/2011/02/11/article603580.html

القاهرة-و.ا.س

أعلن الملحق الثقافي بسفارة خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية مصر العربية محمد العقيل إرجاء عودة الطلبة السعوديين لاستئناف دراستهم بالجامعات المصرية حتى إبلاغهم بالموعد المناسب من قبل الملحقية. وأشار في تصريح ل"و.أ.س" إلى أن قرار الإرجاء جاء من منطلق الحرص على سلامة "أبنائنا الطلبة" وعلى ضوء تمديد وزير التعليم العالي المصري إجازة منتصف العام الدراسي لمدة أسبوع آخر واستئناف الدراسة للفصل الثاني من العام الدراسي يوم ال 19 من فبراير الحالي .

وأوضح أن الملحقية الثقافية سوف تقوم من جانبها بإخطار الطلبة السعوديين وطلبة الامتياز بموعد العودة عن طريق بريدهم الالكتروني والإعلان كذلك عن موعد العودة للجميع على البوابة الالكترونية للمحلقية الثقافية.

قانونيون: انخفاض محدود في قضايا الأسرة... وارتفاع الإرث

المصدر: جريدة الحياة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233213

الدمام – رحمة ذياب

كشف محامون وقانونيون عن حدوث انخفاض في القضايا الأسرية المنظورة في المحاكم السعودية، وإن كان «محدوداً». فيما لفتوا إلى ارتفاع «تدريجي» في قضايا الإرث، التي تبقى لسنوات «طويلة» في المحاكم، بسبب خلافات الورثة، ورفضهم الحلول التي يطرحها القضاة.

ولم يحدد القانونيون، نسباً لانخفاض القضايا الأسرية، أو لارتفاع قضايا الإرث، إلا أنهم استندوا إلى متابعاتهم وتحليلاتهم وقراءتهم للقضايا التي ترد إليهم، من أجل عرضها على القضاء، للبت فيها. وأشاروا إلى دور لعبته المراكز الأسرية ولجان إصلاح ذات البين، في حل القضايا والخلافات الأسرية ودياً بين الأزواج، قبل وصولها إلى القضاء، فيما يحيل القضاة أيضاً، عدداً من هذه المشكلات، إلى المراكز واللجان، لحلها، ومنع وقوع الطلاق.

وقال المستشار القانوني احمد اليوسف، في تصريح لـ «الحياة»: «إن نسبة الوعي الأسري بدأت تتحسن تدريجياً، وإن كانت بمعدل طفيف. ما يدل على نجاح جهود مراكز الاستشارات الأسرية، التي تنشط في مجال الإصلاح الأسري»، مضيفاً «بدأت جهود هذه المراكز واللجان الأهلية تعطي ثمارها، وتحقق أهدافها، وهذا يمكن رصده في المحاكم والهيئات القانونية الخاصة بمتابعة القضايا والأحوال الشخصية.«

واعتبر اليوسف، التقاليد والأعراف الاجتماعية «أحد أسباب المشكلات الأسرية. ولكن المجتمع تمكن من تجاوز بعضها»، مستدركاً أن «بعض شرائح لم تستطع بعد تجاوز الخلافات المحتدمة في قضايا الإرث، التي أدت إلى وقوع خلافات مستمرة بين الورثة، قد تصل إلى مرحلة العنف. وغالباً ما تكون حول حصة النساء من الإرث، من خلال المطالبة بتقليل حصتهن، وإعطائهن ما لا يتناسب مع ما فرضه لهن الشرع. وهذه تكاد تكون مشكلة أزلية لا تنتهي. ولم تشهد نوعاً من المرونة والسلاسة بين الورثة، بحكم تقدم المجتمع.«

وأبان أن قضايا الإرث «قد تستغرق سنوات طويلة لصدور حكم قضائي فيها، وقد تتضمن احترازات أمنية، خوفاً من حدوث جرائم قتل أو ما شابه ذلك، لذا يحاول القضاة التمسك فيما هو مدون خطياً في الوصايا، والتقيد بما نصت عليه الشريعة الإسلامية». واستشهد في قضية يتعامل معها تم «النظر فيها قبل نحو سنة ونصف السنة، رفعتها فتيات، مطالبات بإنصافهن من إخوتهن، وإلزامهم بدفع حصتهن من الإرث. وعلى رغم مرور 13 سنة على وفاة والد الجميع، إلا ان الأخوة يرفضون. كما رفضوا الحكم الصادر من المحكمة بذلك، حتى أن إحدى الأخوات توفيت، ولم يحضر إخوتها جنازتها». وأضاف ان هذه القضايا «تتطلب وعياً مجتمعياً، وجهوداً أهلية، من خلال تدخل المراكز واللجان الأهلية، للتعامل معها على غرار جهودها لمعالجة قضايا العنف الأسري والطلاق، التي حظيت باهتمام واسع من المؤسسات والهيئات الحقوقية وإمارات المناطق والجمعيات والمراكز التنموية «، لافتاً إلى ان «التقارير الرسمية والمؤشرات، توضح أن تقبل المجتمع للتدخل في القضايا الأسرية، يعتبر تغيراً ايجابياً في الفكر ونشر ثقافة الوعي الحقوقي، لذا يفترض نشوء خط آخر لمعالجة قضايا الإرث، التي قد تضر في وحدة المجتمع.«

بدورها، قالت المحامية نوال العباد، لـ «الحياة»: «إن القضايا الأسرية بات من الممكن حلها والنظر فيها، لتوافر إمكانات بشرية ومهارات تدريبية في المراكز المتخصصة التي تنتشر في شكل واسع. إلا انه يلاحظ أن قضايا الإرث لا تزال تشهد جموداً من دون وجود حراك، حتى لو بسيط. وهذا الأمر قد يولد خلافات متشعبة، تؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية التي قد تصبح مهددة، لعدم تقبل فكرة تقسيم الإرث كما هو مطلوب شرعاً وقانوناً.«

المدينة داخل إصلاحية مكة المكرمة تروي قصصا مؤلمة من واقع الحياة ..نفوس معذبة ومستقبل مجهول ومجتمع لا يرحم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 17457
http://www.al-madina.com/node/287854

علي النقمي – مكة المكرمة

في دهاليز السجون آهات وآهات، ترتفع تارة وتخبو تارة أخرى، تؤكد لك الزيارة منذ الجولة الأولى أن في تلك الزوايا وأركان المكان الموحش ثمة أشخاص نالوا الجزاء العادل والمكان الآمن لهم وللمجتمع. قسمات وجوه أولئك تنذر بشرارة الشر، لكن في ثنايا تلك الزوايا وخلف الكواليس قسمات وجوه أخرى لأشخاص وقعوا ضحية المجتمع وخطأ لم يغتفر يرمون باللوم على من قادهم إلى هذا المكان ومن كان السبب في جريمة رأوا أنها لا تستحق أكثر من العتب والتعامل باللين. رسالة دمرت حياتي الحالة الأولى هي لخمسيني لم يدر بخلده أن رسالة جوال إثر مشاجرة حدثت بينه وبين خصمه أن تزج به في دهاليز السجن شهورا بعد أن أدين بها فحكم عليه بسياط العصا (429) جلدة وهو لا يعرف مصيره حتى حينه، يعض أصابع الندم يرقب من خلف القضبان كل بارقة أمل وطيف خيال أن يسمع كلمة واحدة غابت عنه طويلًا (أنت برئ). يقول النزيل (ع – ج) 45 عامًا الذي يعول 12 فردا والمحكوم عليه بـ (7) أشهر والألم يعتصر فؤاده (قضيتي قضية ادعاء واتهام بالباطل) فلم تكن قضيتي قضية مخدرات أو سرقة أو قتل أو طعن في شرفي إنما قضيتي قضية ادعاء من خصمي بأني قد أرسلت على جواله رسالة تهديد وإساءة فقط لا غير ومن شريحة ليست بشريحتي ورقم هاتف ليس برقمي. ويضيف: حدثت بيني وبين خصمي عداوة حينما اتهم ابني في قضية ما والتي كسبناها وخرجنا منها براء قبل 4 سنوات رغم محاولاته المتكررة وانتهت بالوفاق بعد تدخل الخيرين من الناس وقبل أيام من اتهامه لي بهذه القضية تقابلنا صدفة في إحدى الأسواق التجارية المعروفة بمكة المكرمة فاعتدى على ابني الذي كان يرافقني بالضرب حينما شاهده معي ولم أكن أتوقع أن خصمي لازال يحمل في فؤاده غلا وحقدا علينا فبادلته بالمثل وبعد 3 أشهر من الحادثة رفع المدعي علي القضية بأن رسالة قد باغتته على هاتفه المحمول بها سب وشتم له ولزوجته أتهمت بها باطلا دون وجه حق. وأضاف: لم أعرف عن فحوى رسالة التهديد التي لفقت علي شيئا وهي من الأمور المخفية التي حكم بها علي دون علمي مع إصرار خصمي بأن سابقة تدعى اعتداء على الأخذ بجرمها. وعن الحياة التي عاشها في السجن والحياة خارجه وكذلك عن طموحاته وتطلعاته قال بحرقة والدموع تغالبه: السجن حياة كلها بؤس وألم، صاحبه دائم التفكر والبحث عن مستقبل مجهول، لقد منعت أسرتي من زيارتي كلهم ذكورا وإناثا، لم نتعود في عائلتنا أن يكون أحد منها سجينا في قضية ما، قضيتي مع صغرها ومع براءتي فيها أصبحت في نظر الآخرين القريبين والبعيدين مجرما شوهت سمعتي ومكانتي بين الناس. كنت أتطلع لحضور حفل تخرج ابني الأكبر من كلية الملك فهد الأمنية هذه الأيام وحفل تخرج ابني الآخر من جامعة أم القرى نهاية هذا الفصل لكنني لن أستطيع ذلك، متمنيا أن يحق الله الحق ويبطل الباطل، خاتما حديثه بأبرز الدروس التي شاهدها في حياة السجن البائسة منها رؤيته لأكثر السجناء المودعين ظلما، واستقامة الكثير ممن وقعوا في ارتكاب المحرمات، موجها نصيحته للشباب بالسير في الطريق الصحيح ومحاولة البعد عن الخطأ مهما صغر. قصة قتل درامية القصة الثانية لشيخ كبير يقبع خلف قضبان السجن منذ 15 عامًا، لم يعد يجد للحياة طعما، يكتفي في كل مرة نحاوره فيها أن العمر لم يعد فيه أكثر مما مضى إذعانا للقدر وخضوعا للأمر المحتوم. يصف وصوله خلف أسوار السجن بالقصة الدرامية والتراجيدا المؤلمة، لا يزال يساوره إحساسه بأن ما ارتكبه لا يستحق هذه العقوبة الكبيرة فالجرم في نظره لا يعدو كونه خطأ صغيرا تسببت الظروف في تضخيمها فكان كما يقول ضحية أسلمت نفسها لمجهول ينتظره في نهاية المطاف لا يدري أيسبقه ذلك المجهول المنتظر (حد السيف) أم تقصمه نهاية العمر. هكذا هي حال العم (س – هـ) 57 سنة له (6 أبناء و2 بنت) المحكوم عليه بالقصاص فهو يعيش ما بين واقع مؤلم ينتظر أن تنتزعه رحمة السماء قبل عطف أهل الأرض وبين أمل يراه وقد أوشك القنوط أن يحتويه... نعم هي حال ذلك الستيني ترويها قسمات وجهه

وعبرات عينيه قبل عبارات كلامه، قدم إلينا برفقة أحد الحراس الذي رأيناه يرفق به في كل خطوة يخطوها معه يجلسه أمامنا نسأله عن سبب ولوجه عالم السجناء فيقول والحسرة تلسع نياط فؤاده: القدر وحده أوصلني هنا وخطأي الآخر لم يغتفر. ويواصل: قصتي عالم من الخيال والغرابة والطرفة في نفس الوقت لا أدري أهو القدر أظهرها للعالم أم أن وراءها قصة أخفيت عن ناظري. نعم هي عصا حملتها لأردع ابن جاري وأدفعه بتكراره الاعتداء على ابنتي الصغيرة بعد أن طالبت أسرته بكف أذاه عنها إلا أنهم تمادوا وأصروا على إلحاق الضرر بابنتي وبأفراد أسرتي وقتا طويلا. ويضيف: عصاي التي أخرجتها لتأديب ابن الجيران يوما ما وقد غافلته حين دخوله داري فضربته بها صباحا على رأسه ظنا مني أن هذه الضربة قد تدفعه بعيدا عنا فخرج مسرعا ليأتيني الخبر مساء ابن الجيران قد وقع قتيلا من ضربة العصا التي لم يصدق عقلي حتى يومي هذا ما بال العصا لم ترديه قتيلا أمامي صباحا وما سر إدخاله المستشفى في ساعة متأخرة من الليل. وحول السبب في ضرب الابن الصغير بالعصا الغليظة يقول وعبارات النفي ترددها شفتاه وتحكيها حاله: لا ليست غليظة هي عصا لكنها سبب. يصمت ويغالب دمعتاه: القدر يابني لم أتصور تحول الضربة الصغيرة من العصا إلى مأساة أتجرع مرارتها سنين ثم سنين إلى يومي هذا.. القدر وحده. ثم يصمت مرة أخرى ويمسح عبراته: حاولت أن أدافع عن نفسي لكن دون جدوى (حكم علي حكم قاصر) أنتظر والانتظار مل صبره هي لحظات انتظرها يوما بعد يوم كبرت همومي وزادت معاناتي مع مضي أيامي مكبلا خلف قضبان السجن. كان 5 قضاة قد حكموا لي بدفع الدية إلا أن اعتراض خصومي على الحكم مرارا دفع الحكم الأخير إلى الاقتصاص مني ولازلت منتظرا الحكم. قهرت الدموع جبروت العم (س) في تصبره ففاضت الدموع تذرف مرة تلو أخرى يحاول إيقافنا عن إجراء الحوار لكن إصرارنا يبدد محاولاته يقول بعد أن سألناه عن أمنياته حين خروجه من السجن قريبا إن شاء الله: لم يعد يابني أتمنى أمنية فالعمر مقصوف والحياة بالنسبة لي بعد هذا العمر الطويل لم تعد كما يرجوها ويتمناه غيري من هو خارج أسوار السجن، أنا أنتظر لحظة القصاص وفراغ روحي وصعودها إلى بارئها مع بزوغ كل فجر وشروق أشعة الشمس. سألناه عن السر في عدم مسارعة أقربائه ومحبيه في إشراك أهل الخير والمحسنين أو لجنة إصلاح ذات البين في قضيته فأجاب والآهات تتصاعد من جوفه الضعيف: لم نترك مجالا إلا وطرقناه تابعنا وبحثنا استعد الجميع بالدفع والتضحية لكن كل المحاولات تصطدم بتعنت الخصم وعدم رغبتهم في عتق رقبتي وكسب رضا البرية وسعي المحسنين. قاطعنا حديثه وسألناه عن إمكانية تلبية طلب افتراضي من خصمه(ترك الممتلكات ومغادرة الديار) فأجاب والابتسامة تعلو شفاهه لأول مرة: ولو أرض عين الشمس.. لا.. لأتصور ذلك نهاية التزوير المؤلمة ثالث القصص هي لشاب في مقتبل العمر ترك عمله العسكري بعد 9 سنوات لأسباب نفسية كما يقول عاد إلى مسقط رأسه (مكة) عاطلا تزوج ولم تستمر حياته الزوجية سوى عام واحد، حاول أن يتغلب على حياته فعمل في سوق الخضار فقبض عليه مزورا محكوما عليه بـ (7) سنوات. الشاب (م - م) "34" سنة يحمل شهادة الكفاءة، تفوح من فيه بقايا الضياع يبادرنا قبل الحديث معه بإصرار كبير أنه لم يرتكب جرمًا يكرر الإيمان حلفًا بأنه مظلوم، قاطعنا كلامه ووجهنا له سؤالًا عن حاله قبل القبض وعن وظيفته، فتوقف قليلا وكأنه لا يريد الحديث عن هذا الأمر ثم بدأ يقول: حصلت على وظيفة عسكرية بالحدود الشمالية ثم مالبثت طويلا حتى غادرتها لأسباب نفسية وأمراض عصبية، مؤكدا حمله لتقارير طبية من مستشفيات حكومية كبرى في المملكة، . مضيفا: وكنت وقتها قد وفقت في الزواج من ابنة الجيران لكن خروجي من وظيفتي ومرضي لم يرق لزوجتي فطلبت الطلاق، وكانت في تلك الأيام قد توفي والدي فلم يبق لي سوى والدتي الحنون الصابرة الزائرة لي كل يوم ولحظة ترى فيها فرصة لرؤيتي وإخوتي الذين هجروني دون رجعة جفاء وإنكارا لرابطة الأخوة. ثم يقف متأملا وبعبارات الحسرة يواصل: وضعي وأسرتي المادي كان سيئا بعد فصلي من وظيفتي خاصة أننا أكبر إخوتي والمعيل الوحيد لهم لم أجد عملا نقتات به سوى حلقة الخضار فعملت بها فترة طويلا أصرت في تلك والدتي على تزويجي من فتاة أخرى رغبة منها أن ترى لابنها أبناء وأحفادا يعينون ابنها الكبير على ظروف المعيشة وشظف الحياة. يتوقف نادبا حظه تارة ومصبرا نفسه تارة أخرى وكأن خلف القضية ابتلاء آخر لم يفصح عنه لكن الزواج لم يدم هو الآخر أكثر من عام وعدت كما كنت ظروف صعبة وأمراض أكبر صعوبة، واصلت عملي قاطعا كل الظروف المحيطة في حلقة الخضار. وعن حيثيات قضية القبض عليه قال: هي قضية التزوير والتزوير وحده وقد مرت بمرحلتين المرحلة الأولى كشفت عن طريق البقال الذي أعرفه جيدا بعد أن تعرضت للغش والخداع من أحد الزبائن المترددين علي بسبب الزحام وكثرة المشاغل فوقعت بيدي تلك العملة التي هي عبارة عن فئة (500) ريال سعودي، وفي ذات يوم لظروفي الصعبة احتجت للمال فذهبت لصرفها. يحاول أن يخفي السر وراء علمه بتزييف العملة إلا أنه قال: لم أكن أعلم بأن هذه العملة مزيفة فذهبت للبقال بغرض صرفها وشراء بعض المستلزمات فغاب عن البقال قليلا ثم عاد إلي ليحاول الإمساك بي وتكتيفي ثم بلغ مركز الشرطة للقبض علي ومنه إلى هيئة الرقابة والتحقيق ومكثت في السجن 3 أيام لحين الانتهاء من الإجراءات النظامية ثم أطلق سراحي. أما المرحلة الثانية: فكانت عقب هذه الحادثة بـ 3 أشهر حيث قام أحد أصدقائي بخداعي بعد أن كان يمرر خداعه لي مرات عديدة دون علمي وبلغ عني وفي طريقي لعملي المعتاد في الحلقة قبض على أفراد البحث وقادوني لقسم

الشرطة وكنت أتوقع أن الأمر عبارة عن إكمال الإجراءات القضية السابقة إلا أنهم فاجأوني بسؤالي عن معرفتي بصديقي الذي وجدته أمامي في القسم وهو يؤكد كذبا لهم أن المال المزيف كان قد أخذه مني بعلمي وأنكرت ذلك فتداولت القضية من هيئة الرقابة وإلى ديوان المظالم بجدة ثم تصدر الحكم القضائي علي بتلك السنوات السبع، على الرغم من اعتراضي على الحكم إلا أن السابقة الأولى تسببت بهذا الحكم الجائر، والحمد لله على كل حال. ---------- رجال الأعمال بين مؤيد ومعارض لتوظيف خريجي السجون تباينت رؤية أصحاب المؤسسات والمنشآت التجارية والأعمال الحرة تجاه المفرج عنه بعد انقضاء الحكم القضائي ومدة العقوبة في السجن ما بين قبوله في أعمالهم ومشاريعهم التجارية وما بين رفضهم الدائم والمؤقت، حيث قال رجل الأعمال الدكتور وليد بن يوسف: إنه لا مانع لدي إطلاقا من قبول السجين في أحد مشاريعي التجارية متى ما طلب مني ذلك مساعدة له لقهر ظلم المجتمع له ونظرتهم الدونية له ولقضاء ما يحتاجه من أمور معيشته سواء أكان ذلك السجين المفرج عنه ارتكب جريمة كبرى أو جرما صغيرًا لأن السجن وقضبانه ودهاليزه قد أدبته وأفلحت في ذلك إلا ماندر، وهذا كفيل بمعاقبته حسيا ومعنويا. من جانبه رفض علي القرني (مستثمر عقاري) قبول المفرج عنه في أعماله مهما كانت الظروف والأحوال، معتبرًا خريج السجين لايزال خطيرًا ويحتاج إلى وقت طويلًا لإعلان استقامة حاله وإثبات براءته من خلال ممارسته لأعماله ومحافظته على الشعائر الدينية والأخلاق الإسلامية، وقد يكون أقرب الناس في معرفة تلك الاستقامة في ظاهرها أئمة المساجد والمصلون وجيران السجين للحكم على استقامته وحسن معاملته وتعامله. من جهتهما وافق كل من رجلي الأعمال ناصر بن مسفر الفيان وسالم بن حمود على إشراك المفرج عنه في ما يتعلق بالأعمال التجارية وفتح أبواب العمل الحر له متى ما قدم ما يثبت براءته ويدعم سلوكه القويم سواء قد ارتكب ما يخل بشرفه أو دفاعا عن قيمه وأخلاقه، معللين ذلك بالرأفة والرحمة الإنسانية بهؤلاء الأشخاص الذين هم نسيج من المجتمع ويكفي ما يعانيه نفسيا من الناس من نبذ وقهر ورفض. وأضاف الفيان وحمود علي وجوب إيجاد فرص عمل للمفرج عنهم بكافة السبل والوسائل، مطالبين وزارة العمل وغيرها من الجهات الحكومية وكذلك المؤسسات الأهلية بإتاحة مجالات عديدة للمفرج عنهم خاصة من كانت ظروفه صعبة حتى لا يجرّه ذلك لمعاقبة المجتمع وارتكاب جرم أكبر مما اقترفه. ---------- الصحة النفسية : إشعارهم بالطمأنينة أولى خطوات الإصلاح قال رئيس قسم الصحة النفسية بمستشفى حراء د. رجب بريسالي انه لكي يعود هؤلاء الأفراد إلى الحياة الطبيعية مرة ثانية لابد من شعورهم بالطمأنينة وزرع الثقة المتبادلة في قلوبهم ولا مانع من وضعهم تحت الملاحظة لمدة معينة. ويجب أن يحصل كل مذنب حسن السير والسلوك على تقرير سلوكي يتضمن توصية من الجهة المعنية بأمره تساعده على إيجاد فرصة عمل سريعة وشريفة. وأكد على وجوب أن يبدأ التأهيل النفسي فور دخول المذنب السجن خاصة وأن كل سجن به العديد من الأخصائيين النفسيين.. إلا أن هؤلاء الأخصائيين تضاءل دورهم بدرجة كبيرة، حيث أصبحوا يقومون بأعمال سهلة بعيدة تماما عن العلاج النفسي. ورأى أن تقديم رعاية نفسية متكاملة للسجين لابد أن تقوم على تقييم السجناء من الناحية النفسية . ---------- دعوة لإنشاء مكاتب اجتماعية في لجان رعاية أسر السجناء طالب مدير الإصلاح والمستشار الأسري بمشروع بن باز الخيري بالرياض فهد محمد اليابس بضرورة فتح مكاتب للخدمة الاجتماعية في لجان رعاية السجناء يعمل بها اخصائيون اجتماعيون وفق أسس مهنية وعلمية، وتقوم بدورها بكل أمانة ورعاية، تتعرف من خلالها على الصعوبات التي تتعرض لها أسرة السجين، وتحاول مساعدتها في تجاوزها، وخاصة أن أسرة السجين تواجه أحيانا عدم الاهتمام من المحيطين بها مما يجعلها عرضة بصورة أكبر للانحراف وهذه مصيبة كبرى وتضخم المشكلة. وقال: تبرز أهمية وجود أقسام للخدمة الاجتماعية سواء داخل السجن أو حتى خارجه عبر لجان رعاية السجناء وذلك نظرا لما تتعرض له الأسرة من تزعزع وتخلخل في استقرارها النفسي والاجتماعي والاقتصادي نظرا لغياب رب الأسرة عنها وبالتالي فبدلا من أن يكون لدينا مشكلة سجين واحد يصبح لدينا مشكلة أسرة كاملة سواء للمراهقين أو الأطفال أو حتى الزوجة ذاتها. ---------- مواطنون: نرأف بحال السجين ونتعامل معه بحذر أجمع عدد من المواطنين على وجوب انتشال السجين بعد خروجه من السجن من حالته النفسية وضرورة تفاهم المجتمع لحالته إلا أنهم أكدوا على عدم خوض تجربة التعمق في التواصل معه اجتماعيا كونه خريج سجون خصوصا أصحاب السوابق وما يتعلق بالشرف والأخلاق. فقال جمعان عبدالله: السجن مدرسة ولم يصل إليه شخص إلا وقد ارتكب جرمًا استحق عليه العقاب وقل من يكون قد أودع السجن ظلما، ومن هنا فنظرتي للسجين أنه قد أخطأ ولكن هذا الخطأ يختلف من شخص لآخر. من جهته أبان عادل كباوي أن النظرة الاجتماعية للسجين بعد خروجه سوف تستمر حتى يغير حاله ويعلن استقامته وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالواقع وممارسة السلوك الحسن فمتى أعلنت سلوكياته استقامته وحسن مخبره ولطافة طباعه فلاشك أن المجتمع سيغير نظرته على الأقل من حوله من أهله وأصدقائه وسوف يتقبله بل وسيسعى إلى طلب وده ويتقرب إليه الناس متى لاحظوا ذلك التغير. وقال فواز السلمي: على السجين

المعاقب أن يتحمل قساوة مجتمعه المحيط به ونظرته الدونية له، فهو أخطأ وعليه الصبر بعد خروجه للتغلب على ما يعترضه اجتماعيا من رفضه حين القدوم على عمل ما أو الزواج أو غير ذلك من الحياة المعيشية المطلوبة. ورأى عمر القرشي أنه يميل مع معاقبة خريج السجون اجتماعيا ولو فترة معينة ليحس بما ارتكبه من جرم كبيرا كان أم صغيرا، لأن انفلات الأمر الاجتماعي في هذا الجانب من تقبله سريعا قد يعود بنتائج سلبية لاتحمد عقباها أبدا. فيما أكّد خالد الدوسي (تربوي) على أهمية العناية بالسجناء وأسرهم وفيما يتعلق بجانب عمله التعليمي والتربوي أشار الدوسي: أن سمو وزير التربية والتعليم يقوم بتوجيه التربويين كل عام بالعمل على تنفيذ أسبوع توعوي من خلال تخصيص جزء من الحصة الدراسية للتعريف بأعمال ونشاطات اللجنة الوطنية لرعاية السجناء. ---------- قروض مالية تصل إلى 200 ألف ريال لدعم السجناء قال مدير معهد ريادة الوطني إبراهيم الغامدي: إنه تم عقد عدة اجتماعات مع المسؤولين في سجون العاصمة المقدسة للتعريف ببرنامج (حدد فكرة مشروعك) والذي يستهدف السجناء لإقامة مشاريع تجارية يدعمها البنك السعودي للتسليف والادخار، مشيرًا إلى أن المعهد يعامل السجناء معاملة الشباب العاديين من حيث دعمهم بقروض مالية تصل إلى (200) الف ريال لافتتاح منشآت صغيرة تعينهم على مواجهة أعباء الحياة بعد انقضاء المحكومية. وأضاف: إنه يتعين على السجين أن يتعرف على الجوانب الإدارية والمالية لأي مشروع تجاري قبل الموافقة على دعمه مشيرًا إلى أن المعهد يعتزم إقامة دورات في المحاسبة والتسويق للسجناء الذين تبقت على محكوميتهم شهر أو شهرين. وأبان أن المعهد ينتظر الموافقة من قبل إدارة السجون للبدء في تنفيذ برامج توعية السجناء بأهمية المشاريع التجارية الصغيرة ودورها في إيجاد مصادر دخل ثابتة لهم تعينهم على مواجهة أعباء الحياة وتأمين متطلبات أسرهم مشيرًا إلى أن القطاع الخاص لايزال مقصرًا فيما يتعلق بمشروع (حاضنات الأعمال) والتي تتيح للشاب التدرب في المنشأة التجارية ومن ثم الحصول على فرصة عمل بعد انتهاء فترة التدريب. ---------- كسناوي: النظرة المتدنية للسجين يجب تغييرها في المجتمع قال أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعة أم القرى الدكتور محمود محمد كسناوي: إن هناك اختلافًا في رؤية المجتمع للسجين بعد انقضاء مدة محكوميته القضائية، مشيرًا إلى أن الرؤية الاجتماعية للسجين في مجتمعنا متدنية خاصة إذا كانت جريمته كبيرة وله سوابق. وقال: إن هناك عدة وسائل وأساليب لدمجه منها: قيام إدارت السجون وأقسام الشرطة بتكريم السجين بعد خروجه وإعطائه جائزة مالية وشهادة معنوية توضح بأنه تاب وتعهّد على نفسه بعدم العودة إلى جرمه وهذا الاحتفاء يرفع من معنويات السجين ويجعله يؤنب ضميره باعتبار أن المجتمع الذي أخطأ في حقه بالجريمة يقوم بتكريمه والتسامح معه، وأيضًا على المجتمع أن يسعى لمساعدته ليكون إنسانًا يستطيع إعادة بناء حياته الاقتصادية، مع توفير فرص عمل وظيفية وعدم مطالبته بشهادة خلو من السوابق حتى لا يتعقد وتخلي الوظائف المدنية عن هذا الشرط، مع إتاحة الفرصة للشباب الذين في سن التعليم لمواصلة التعليم الجامعي ومساعدة من يريد الزواج بالقروض الميسرة للزواج لبناء عائلة مثل الآخرين.

عسير: شيوخ قبائل وباحثون يدعون إلى وأد المغالاة في الديات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233265

أبها - يحيى جابر

دعا رجال دين وشيوخ قبائل وباحثون ومواطنون في منطقة عسير إلى إيجاد حل للمبالغة في الديات التي باتت تهدد كيان المجتمع وتسامحه لمصلحة الجشع، على حد وصفهم.

وذكر باحث في علم الجريمة والعقوبة الدكتور مضواح آل مضواح لـ«الحياة» أن من ضمن التشوهات الاجتماعية التي تعبث بالمجتمع إلى الآن مسألة غلاء المهور، وأنه يضاف إليها اليوم المغالاة في الديات، معتبراً أن كليهما يقومان على بيع أرواح البشر والابتزاز.

وقال: «المغالي في المهر يعضل مسكينة لا حول لها ولا قوة ليصيب شيئاً من عرض الدنيا ويبتز خاطباً يدفعه الشوق إلى مسايرة هذا الابتزاز، والمغالي في الدية يتاجر بجثة تحت الثرى ويبتز مكلوماً ينتظر مصيره خلف القضبان.«

وأضاف: «نرى أفواجاً قبلية ذاهبة وأخرى قادمة يتجولون بين أسرتي القاتل والمقتول ويقتاتون لأسابيع طويلة على موائد تعد لهذا الغرض، والكل يحاول رفع ثمن الجثة حتى يزيد في نصيبه، فنسمع عبارات تنضح بالجهل والعصبية القبلية والتخلف والجشع البغيض مثل (آل فلان أخذوا في ولدهم أو أبوهم عشرة ملايين وعشر سيارات)، وغيرها من كلمات التعضيد والتحفيز على بيع الجثة وابتزاز المكلومين»، لافتاً إلى أن الحل يتلخص في وجود أجهزة نزيهة تعطي للإنسان حقه قبل أن يقدم على القتل، وتقنعه بأنه لا أمل لمجرم في الإفلات من العقوبة.

ولفت المتخصص في التربية الدكتور محمد العمري إلى أن المغالاة في الديات أصبحت ظاهرة أوجدت مزاداً علنياً لكل سمسار يتقن فن الكلام ليزيد من قيمة الديات التي وصلت إلى عشرات الملايين، وهو ما جعلها تخالف المجتمع الأصيل وتخدش مروءته وقيمه الأصيلة وترابط، وتضيع القصد الشرعي من قوله سبحانه (فمن عفا وأصلح فأجره على الله)، مضيفاً أن العفو لم يكن يوماً من الأيام من أجل زيادة رصيد في حساب بنكي لأهل المقتول ولا من أجل عصبيات وتفاخر جاهلي بين القبائل، وتضع المجتمع في أجواء من الغش وأكل أموال الناس بالباطل، لتورث العداوة في النفوس.

وقال رجل الدين بندر بن مفرح لـ«الحياة»: «لا شك بأن الجري والعمل على إعتاق الرغبة شيء نبيل، بشرط أن يكون خالصاً لوجه الله وليس المقصود منه مال أو جاه أو غير ذلك من الأمور التي تخرج عن عمل الخير الخالص، والمبالغات غير المعقولة أمر سلبي للغاية وتحتاج إلى إعادة نظر في قيمة الدية مع ارتفاع الأسعار، ويجب وضع حد لهذه الظاهرة، فالتجمهر والتفاخر والمزايدات في الديات ظاهرة دخيلة وغير مقبولة.«

فيما أشار شيخ قبيلة بني مغيد وبني نمار علي بن سعد إلى أن من يقوم بالسمسرة سواء فرد أم شيخ قبيلة، فهو يرتكب إثماً وينحرف عن الهدف النبيل لأفعال دخيلة على المجتمعين العربي والمسلم.

طلال وأبناؤه الستة يعيشون في حوض وانيت بشوارع مكة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 17457
http://www.al-madina.com/node/287851

فيصل المفضلي - مكة المكرمة

تبتسم الحياة للعم طلال عندما يرى تلك الضحكات البريئة على محيا طفلته وأبنائه، لكن سرعان ما تتلاشى تلك الابتسامة عندما يتذكر حاله وما آل اليه هو واسرته من مرض أصابه وفقر لحق بهم وجوع قض مضاجعهم يجعلهم يبحثون عن لقمة عيش من أي مصدر كانت حتى تسد من رمقهم وأخيرا وفوق هذا وما به من محن جاءته رسالة مدلولها طرده من شقته التي كانت تخفي وتكتم همومه داخل جدرانها الأربعة وبقي يصارع الحياة وحده وعلى كاهله ستة من أبنائه وزوجته التي لا حول لها ولا قوة سوى مرافقة زوجها الذي قذفته الحياة في اي جانب.

يسرد العم طلال معاناته ويقول: كنت أعمل موظفا فأصبت في ذلك الوقت بمرض نفسي جعلني أفقد الوعي تماما في بعض الاحيان فبسبب مرضي طلبت التخلي عن عملي فبقيت أصارع الأمرين الفقر والمرض حتى ازدادت حالتي سوءًا عامًا بعد آخر. يقف طلال ممسكا عن الكلام وعيناه تجهشان البكاء ويستطرد حديثه وكأن الجبال الرواسي جاثمة فوق ظهره قائلا: بأنه يقف حائرا أمام تلبية طلبات أبنائه البسيطة التي من أجلها أخفي دمعاتي حتى ان بنيتي الصغيرة لا استطيع ان اوفر لها الحليب والدواء فحالتي الصحية لا تسمح بممارسة الاعمال الحرة فوصل بي الحال إلى أن وجدت نفسي وأبنائي مطرودين من الشقة التي كنا نسكنها بمساعدة اهل الخير لنا والتي كنا نكتم همومنا داخل جدرانها الأربعة، ولم أجد ما انقذ به اسرتي ونفسي لأستسلم للواقع المرير الذي اعيشه فيوم انام بحوض سيارتي وآخر في الحدائق وعلى الأرصفة اتقاسم أنا وأولادي ما يجود به أهل الخير علينا.

ويضيف: أكثر ما يؤرقني ويطعن فؤادي كل لحضه تلك الاسئلة، التي تنهال علي من أبنائي الصغار، فأحدهم يسألني لماذا نعيش على الارصفة وفي الحدائق، ولماذا لا يكون لنا بيت مثل أولاد عمي وخالي وآخر يسألني لماذا نسكن داخل حوض السيارة، حيث ان قواي خارت دون استطاعتي ان اجيب على احد منهم. وفوق اسئلتهم المحيرة يؤرقني ويقض مضجعي خوفي على ابنائي ومستقبلهم فأكبرهم يبلغ من العمر 19سنة يحلم بمواصلة دراسته بعد أن أنهى المرحلة الثانوية ويطمح أن ينهي تعليمه الجامعي ليجد فرصة وظيفية ويقف إلى جانب والده المريض ووالدته واخوانه الذين لا مأوى ولا زاد لهم سوى التحافهم السماء وافتراشهم الارض يقول طلال كان آخر فكره في بالي هي اللجوء الى الصحافة غير أن أولادي وخوفي عليهم ومستقبلهم قادني إلى ذلك يقف برهة، ويواصل حديثه قائلا: من حق ابنائي علي أن ابتسم في وجوههم لكنني منذ سنوات طوال لم استطع ذلك فكل أيامي وليالي أقضيها مهموما حتى انه في أيام الاعياد لم أذق طعما للسعادة كغيري من بني البشر.

طلال يأمل من أهل الخير مساعدته ويحدوه الأمل الأكبر في أن تتدخل إدارة الضمان الاجتماعي وتعيد ابتسامته الغائبة منذ سنوات الى ابنائه،

تقرير الشؤون الصحية للحرس الوطني كشف الحقيقة.

الرعاية الصحية المنزلية.. الغياب أكثر من الحضور!

برنامج للرعاية المنزلية في صحة الحرس الوطني

المصدر: جريدة الرياض السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 15572
http://www.alriyadh.com/12/02/2011/article603887.html

الرياض، تقرير- محمد الحيدر

كشف تقرير صحي أن القطاعات الصحية الحكومية والأهلية بالمملكة لا تغطي حالياً سوى (3%) من الاحتياج الكلي للرعاية الصحية المنزلية، وبين التقرير أن عدد السكان الذين لديهم نوع من أنواع العجز الذي يحد من القيام بالأعمال اليومية العادية يقدر ب(4.5%) من السكان في المملكة، كما يقدر عدد من يحتاجون إلى رعاية صحية منزلية بما يزيد على (48 ألفاً) في منطقة مكة المكرمة .

وأكد التقرير الذي أصدره برنامج الرعاية الصحية المنزلية بالشؤون الصحية للحرس الوطني، على أن الأمراض شهدت تحولاً ملحوظاً، حيث يعتبر "البول السكري" هو الأكثر انتشاراً بسبب العادات الغذائية السيئة، يليه الأمراض الوراثية أولوية؛ بسبب زواج الأقارب، ثم الإصابات التي تحصل بسبب حوادث السير، وأشار إلى أن مركز الرعاية الصحية المنزلية بالحرس الوطني في جدة ومنذ نشأته، اضطلع بدور ريادي في تقديم الرعاية الصحية في المنازل، حيث قدم خدماته لأكثر من (2824) مريضاً من عام 1997م إلى 2010م، وقد تراوحت مدد رعاية المريض الواحد من أسابيع محدودة إلى عدد من السنوات، وذلك في حالة المرضى المسنين ومرضى السرطان، وتنوعت خدمات الرعاية المقدمة بمعدلات متفاوتة حيث كانت خدمات التمريض (70%) وعلاج طبيعي (18%) وعلاج نفسي (2 %)وطبية (10%)، كما شملت الخدمات الإجتماعية (80%) من المرضى .

وأوضح التقرير أن الشؤون الصحية للحرس الوطني أخذت دور الريادة في الرعاية الصحية المنزلية، إيماناً منها بأن خدمة المرضى تنبع من احتياجاتهم، مدعومة بالبحث الأكاديمي والعلمي، لرفع مستوى الخدمة إلى أعلى المستويات، ولخدمة المرضى قام الحرس الوطني بالتعاون مع الجمعية الخيرية النسائية بإنشاء "دار الأمان" في عام 2003م، والتي تعتبر أول دار ل"الرعاية التلطيفية" للأمراض المزمنة، كما قام بالتعاون مع المؤسسة الخيرية للرعاية الصحية المنزلية بإنشاء "دار الضيافة" بمركز الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الفيصل للأورام بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني بجدة في عام 2004م، كأول دار لتوفير الرعاية التلطيفية والإقامة لمرضى السرطان .

وبتوجيه من "د.بندر بن عبد المحسن القناوي" -المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بالحرس الوطني- تتبنى الشؤون الصحية تقديم خدمات جديدة للرعاية الصحية المنزلية، تتمثل في "الحقن الوريدية" للمضادات الحيوية، ومخففات الآلام، وكذلك للعلاج الكيميائي لمرضى السرطان، فبدلاً من حاجة المريض للبقاء في المستشفى لمدة قد تطول إلى أسابيع بل أشهر يتم الحقن والمتابعة المستمرة في المنزل .

وتأثرت الرعاية الصحية المنزلية بالمملكة في السنوات الأخيرة بالعديد العوامل منها الازدياد المطرد في عدد السكان المسنين، حيث يحتاج (12%) من هؤلاء للرعاية الصحية المنزلية، بالإضافة إلى النقص بأعداد الأسرَّة في المستشفيات، وقصر المدة التي يقضيها المريض في المستشفى، إلى جانب التطورات التقنية والأدوية والمعدات، وتفضيل (53%) من المرضى النقاهة في منازلهم.

90 % من نزلاء السجون من العاطلين منهم 70 ٪ من خريجي الجامعات!

جامعيون عاطلون في السجون.. أزمة تعليم أم مشكلة توظيف؟

المصدر: جريدة الرياض السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 15572
http://www.alriyadh.com/12/02/2011/article603890.html

الرياض، تحقيق-هيام المفلح

لاشك أن هناك خللاً كبيراً تستشعره حين تقرأ الإحصائية التي نشرتها وزارة الداخلية وكشفت عن أن نسبة 90 % من نزلاء السجون في السعودية من العاطلين؛ وأن 70 % منهم من خريجي الجامعات !. فهل يمكن اعتبار هذه الإحصائية " الصادمة " إنذارا بوجود أزمة تعليم أم أزمة توظيف ؟ .. وما الحلول المقترحة لها ؟ .

آراء متضاربة لمختصين في الاقتصاد والإدارة والتخطيط والتعليم حللت الوضع وطرحت الحلول من وجهة نظرها .

التعليم بريء

فمن جهته اعتبر"د. سعيد بن علي العضاضي" أن الأزمة هنا أزمة توظيف وليست أزمة تعليم ، منطلقاً من أن هناك جهات ساهمت في تدريب الجامعيين لسوق العمل، لكن هذا التدريب لم يضمن لهم الوظيفة، وبقواعاطلين عن العمل ، لذا لا يستغرب أن يرتكب عدد من هؤلاء العاطلين حماقات توصلهم إلى السجن ، ويتساءل د. العضاضي عن مصيرأولئك المبتعثين عندما يعودون إلى الوطن بشهاداتهم العليا ماذا سيحدث إن لم يحصلوا على وظائف لهم ؟ هل سيكون مصير بعضهم السجن كذلك ؟ ويضيف " لا أدري لماذا نصرف المليارات على تعليم هش ونُهمل معالجة أم المصائب "البطالة "، فأزمتنا لم تكن يوما من الأيام أزمة تعليم بل أزمة توظيف . "

للتوظيف الدور الأكبر

ومن زاوية أخرى يعتبر"د. محمد ناجي آل سعد"- مديرإدارة التخطيط والتطويرفي تعليم نجران- أن التعليم، رغم دوره الكبير، فهو يتحمل جزءا من المشكلة لأنه يتوجب عليه أهمية معرفة الفرص الوظيفية بالسوق ومن ثم العمل على توجيه المخرجات التعليمية إليها لسد هذه الاحتياجات ، لكن هناك جزءا كبيرا من المشكلة يقع على عاتق الجهات المعنية بالتوظيف وهي وزارة التخطيط والخدمة المدنية والعمل ودورها الهام أيضاً في حث القطاع الخاص الذي لم تثبت جديته بعد في مجال التوظيف. ويؤكد د. آل سعد أننا نستطيع ببرامج مسحية بسيطة أن نحدد الفرص الوظيفية بالقطاعين ثم نوجه الشباب المؤهل ، فلو توجه الشباب الخريج وفق احتياج السوق لما صار عندنا بطالة وفراغ ولا جرائم .

قضية مجتمع

"د . فوزيه بنت صالح الشمري" - من جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن - تأسف لنتائج هذه الإحصائية، كما تأسف أن يكون التعليم العالي ومخرجاته المتهم الأول والمدخل السائد والوحيد في مواجهة البطالة. فالقضية برأيها قضيه مجتمع كامل بكل مؤسساته، وبالتالي لا يجب إن يضطلع نسق التعليم العالي ومخرجاته بالمواجهة مع بطالة الجامعيين بعيدا عن الأنساق الأخرى. فللتوظيف تحديدا دور رئيسي باعتباره النسق الأكثر تأثيرا من بقية الأنساق الأخرى، وللنسق السياسي الدور الريادي باعتباره النسق المحوري والموجه لبقية الأنساق الأخرى. لذا يتوقع أن قيام كافة مؤسسات المجتمع بأدوارها في مواجهة قضية البطالة من خلال بحث العوامل التي ساعدت ببروزها والمبادرة بعلاجها علاجا جذريا بشكل مخطط ومدروس أوعلى الأقل محاولة تخفيف نسبها .

الإحصائية غير واضحة

فيما يرى"د. صلاح جهيم بن مساعد"- أستاذ إدارة الموارد البشرية في معهد الإدارة العامة بالرياض- أن نتيجة هذه الدراسة -على احتمال دقة نتائجها- تثير عددا من التساؤلات المهمة على أكثر من صعيد، فهي توحي بأن البطالة هي أم الكبائر ومشكلة المشاكل وهذا ليس جديدا ولكن النسبة مفزعة إذا كان 90% عاطلون فكأن هذه الدراسة تصوربأن سبب المشاكل والمصائب والجرائم هي البطالة. وإذا قلت نسبة البطالة فسوف تقل الجرائم ويقل عدد المساجين ، وهذا احتمال وارد ،كما أن النتيجة تشير بأن التعليم أصبح مشكلة فإذا كان 70% منهم جامعيين فإن هذه النتيجة تتعارض مع المنطق لأنه في حالة حصولك على المؤهل الجامعي فإن فرصتك بالعمل سوف تكون أقل ومهاراتك ومعارفك وقدراتك تكون أضعف وسلوكك سوف يكون أسوأ ومشاكلك تصبح أكثر. ليس هناك اختلاف حول الآثارالسلبية للبطالة على الاقتصاد الوطني والنظام الاجتماعي والجوانب الأمنية، وليس هناك شك بتعدد أسباب البطالة سواء ما يتعلق بنظام العمل وسياسات التوظيف أو ما يتعلق بمخرجات التعليم .

وتمنى د. ابن مساعد لو أن هذه الدراسة قد بينت أسباب ودوافع ارتكاب تلك المخالفات والجرائم وأنواعها حتى تستطيع الجهات ذات العلاقة اتخاذ التدابيرالازمة وكذلك يتسنى للمختصين والخبراء المساهمة الفاعلة في بعض الآراء والأطروحات العلمية والعملية التي من الممكن أن تقدم حلولاً فعلية لمشكلة أزلية تتردد على مسامعنا بصفة دورية. كما تمنى د.ابن مساعد لو بينت هذه الدراسة ما هي النسبة الأقل وما هي النسبة الأكثر لخريجي جامعاتنا بين السجناء حتى نعرف أي من الجامعات تسهم بشكل أكبر في دفع عجلة التنمية وفي تطويرالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وفكرياً وثقافياً وما هي الجامعات التي تهتم بالأرقام على حساب مصلحة الوطن والمواطن وتخرج من لا يملك العلم والمعرفة والمهارة والسلوك السوي والفكر النير والشخصية الايجابية .

الوزرالأكبر على التعليم

ومن زاوية أخرى اعتبر د. بن مساعد بأن هذه النتيجة تبين بأن برامج السعودة لم تحقق الأهداف المرسومة لها، بل إنها أصبحت شعارا تتغنى فيه بعض الجهات دون تطبيق فعلي للسياسات والقرارات التي تم اعتمادها في السابق وبالتالي زادت نسب البطالة كما هو واضح من هذه الدراسة. إن على الرغم من أهمية وجود السياسات ونظم العمل التي تكفل حقوق وواجبات أطراف العملية الوظيفية (صاحب العمل والموظف) وتحقق العدالة وتضمن تكافؤ الفرص وتوجد البيئية التنظيمية التي تسمح بالإبداع والتميز، إلا أن نظام التعليم يتحمل الوزرالأكبر من المشكلة وبالتالي فإن هذه الإحصائية تجعل العملية التعليمية برمتها على المحك وتبين عدم فعاليتها لأن مؤسسات التعليم هي المسؤولة بشكل أساسي عن إعداد الإنسان السوي وتزويده بسلاح العلم والمعرفة وتهذيبه سلوكياً وتطويره فكرياً ليكون عضواً فعالا في مجتمعه ومواطناً صالحاً لوطنه .

وشدد د. ابن مساعد على أن التعليم الفعال يسهم في بناء القيم الفاضلة وتزويد الفرد بالمثل العليا وإكسابه المعارف والمهارات الأساسية وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة وبناء الشخصية الايجابية. معتبراً أن أهم مقومين للعملية التعليمية المعرفة العلمية والسلوك السوي، فإذا لم يمنح تعليم الفرد المعارف والعلوم والمهارات التي يحتاجها في الحياة العامة والتي تؤهله في مجال تخصصه من خلال تلبّية الاحتياجات العلمية والتطبيقية في المجالات المهنية المختلفة، وإذا كان لا يكسبه السلوك السوي ومعرفة النفع والضرر والخير والشرمن خلال البناء الفكري والإعداد النفسي المتوازن فلا يعتبر بحق تعليما فعالا .

تلافي المسببات

فيما اعتبر"عبد الرحمن صالح الجهيم"- مدير الشئون الإدارية بالمنطقة الوسطى والشرقية بشركة لكزس- أن هذه الإحصائية تبين خطورة البطالة وأثرها في انتشارالجريمة، فهي سبب رئيسي لذلك. مشيراً إلى أن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل يؤدي إلى اختلال في أخلاقيات الأشخاص وسلوكهم بدرجة كبيرة ويخلق شعورا لدى هؤلاء بأنهم عاطلون ومختلفون عن البقية مما يدفعهم إلى سلوكيات إجرامية كالسرقات وإدمان المخدرات وغيرها من سلوكيات الإجرام المتعددة، ولا ننسى دورالأسرة وتأثيرها الايجابي على الأبناء .

وربط الجهيم الجريمة والبطالة بمسببات منها عدم توفر فرص العمل فلابد من تفعيل دور وزارة العمل والجهات المعنية بالدولة في خلق فرص عمل، وإلزام القطاع الخاص بنسبة سعودة حقيقية ومتابعة لقرارات السعودة. كما يرى أن على الجامعات والمؤسسات التعليمية تطوير مناهجها بما يفي باحتياجات سوق العمل وأن تزرع ثقافة المهنة والعمل وتساعد الخريج على معرفة طرق وسبل الحصول على الوظيفة كأن تكون هناك مادة بنهاية المرحلة الجامعية تعنى بالإرشاد والتوجيه وفن المقابلات الشخصية والطرق المؤدية للحصول على فرصة عمل .

خلل في المخرجات

أما "د.عبد الله بن مسفر الوقداني"- مدير عام الإدارة العامة للبرامج الإدارية والأنظمة بمعهد الإدارة العامة- فيرى على افتراض صحة منهج الدراسة، أن هذا الأمر يتضمن عددا من الاحتمالات من أهمها أن هناك خللا في مخرجات التعليم العالي من الناحية المهنية التأهيلية. وثانيها أنه ليس هناك مشكلة في جودة وكفاءة مخرجات التعليم العالي بل يكمن جوهر المشكلة في سوق العمل الذي فشل فشلا ذريعا في استيعاب أولئك الخريجين "المؤهلين" مما دفعهم إلى الجريمة والانحراف .

وفيما يتعلق بالاحتمال الأول يذكر د. الوقداني أنه ليس هناك شك في وجود خلل في مخرجات التعليم العالي. ويتساءل عن نوع هذا الخلل مشيراً إلى أن المشكلة الرئيسية تتمثل في عدم وجود دراسات علمية تسبق قرار افتتاح أقسام معينة بهدف تحديد مدى الحاجة الفعلية للتوسع في تلك التخصصات الجديدة وعدم وجود دراسات علمية مماثلة لتقييم مدى الحاجة الفعلية للاستمرار في تقديم تخصصات قائمة تشبع سوق العمل بخريجيها. فالذي يظهر هو أن قرار التوسع في أقسام أكاديمية أو تقليص القائم منها يخضع لانطباعات ذاتية ورؤى شخصية ولا يعتمد على معايير علمية محددة .

ويضيف د. الوقداني على ذلك أن هذا النوع من الطرح يصطدم بعقبتين رئيستين أولاهما أن إلغاء أقسام تشبع سوق العمل بخريجيها يعني زيادة البطالة بين أساتذة الجامعات، وثانيهما هي معارضة فئة من الأكاديميين وعدد آخر من أفراد المجتمع لربط مخرجات الجامعات بسوق العمل اعتمادا على رؤيتهم بأن توظيف الخريجين ليس من مهام الجامعة الرسمية بل تقع مسؤولية حصولهم على العمل على الخريجين أنفسهم ثم على الجهات المسؤولة في القطاعين العام والخاص. وهذا الطرح يرتكز على مبدأ العلم من أجل العلم وليس من أجل الوظيفة .

وضوح رسالة الجامعة

والحقيقة ، من وجهة نظر د. الوقداني ، أنه يجب أن يكون لدينا رؤية واضحة لرسالة الجامعة في المجتمع والتي يجب أن تتضمن خدمة فعلية للمجتمع بربط مخرجاتها بسوق العمل بطريقة علمية واضحة. وقد لا يكون هناك ضرورة لإلغاء أقسام أكاديمية قائمة بل يجب على المسؤولين في الجامعات تقليص أعداد المقبولين في تلك الأقسام وعدم التوسع في إنشاء أقسام أخرى مماثلة عندما يثبت لديهم بالأدلة العلمية تشبع سوق العمل بالخريجين من تلك الأقسام .

ومن هذا المنطلق يدعو د. الوقداني إلى إنشاء مراكز متخصصة في الجامعات المحلية يكون من ضمن أهدافها الرئيسية متابعة توظيف الخريجين وبناء علاقات وثيقة بينهم وبين جامعاتهم. وأنا هنا أتحدث عن جميع الخريجين سواء كانوا عاطلين عن العمل أم لديهم وظائف .

د. فوزية الشمري: البطالة قضية مجتمع .. ونحتاج إلى تدعيم المشاركة الشعبية

وفيما يتعلق بالاحتمال الثاني، فليس هناك شك أيضا في وجود خلل في سوق العمل. إن الحاجة الفعلية لتخصصات علمية معينة لا يعني بالضرورة حصول الخريج على وظيفة في ذلك التخصص بسبب أن كثيرا من الوظائف في القطاعين العام والخاص تتطلب الخبرة الكبيرة والتأهيل العلمي العالي الذين قد لا يتوفران لدى الغالبية العظمى من خريجي الجامعات. وهذا هو أحد أهم أسباب الاستعانة بغير السعوديين في مجالات الطب والهندسة ونحو ذلك، خاصة في القطاع الخاص .

كما أن من غير المنطقي التوسع في توظيف الخريجين في القطاع العام بسبب ارتباط التقدم الاقتصادي والمعرفي والتنمية عموما بالتوسع في نشاطات القطاع الخاص وبتقليص دور الحكومة لينحصر في وظائف خدماتية وأمنية معروفة .

حلول سريعة

طرح ضيوف التحقيق عدداً من الحلول من وجهة نظرهم :

"*د . محمد ناجي آل سعد" اقترح دراسة حالة السجناء والتعاطي مع الحالات بجدية بعد خروجها، مع إيجاد إستراتيجية وظيفية على مستوى الدولة تحدد الفرص الوظيفية بالسوق، وإعداد الشباب وتدريبهم لشغرها في ظل الميزانية الضخمة المتوفرة لدينا سنويا، والعمل على إيجاد مجالات عمل جديدة تستوعب كل الخريجين المؤهلين .

*في حين رأى "د.عبد الله بن مسفر الوقداني" إمكانية الحد من مشكلة البطالة بتركيز الجهود على العلاقة التبادلية التي تربط القطاع الخاص بالجامعة وهي علاقة موجود ولكنها لا ترق مطلقا إلى مستوى التطلعات. بالطبع، لا يعني هذا عدم أهمية دور الحكومة بل العكس هو الصحيح، حيث يمكن الحد من معدل البطالة وتقليص نسب الجريمة في المجتمع وبين نزلاء السجون من خريجي الجامعات بأن تقوم الدولة ممثلة في أجهزتها المعنية بتشجيع الأبحاث العلمية التي تتناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة وبتحديد وتفعيل الأدوار التي يجب أن تقوم بها الجامعات والقطاع الخاص بهدف توظيف السعوديين. إضافة إلى أن تشجيع العمالة الوطنية المدربة والحد من العمالة الأجنبية لا يمكن أن يحدث بدون أن يكون للأجهزة الحكومة المعنية دورا رئيسا في صياغة الأنظمة المعنية بهذه القضية وتطبيقها على الجميع .

*أما "د. صلاح جهيم بن مساعد" فقد تمنى أن يتم تطوير وتطويع برامج التعليم العام والعالي لتتلاءم مع ظروف المجتمع واحتياجاته وبناء الإنسان القوي علمياً وشخصياً المعتدل سلوكياً الايجابي مع نفسه ومع الآخرين. كما تمنى من مراكز

البحوث القيام بدراسات متعمقة لهذه النتيجة لتتضح الصورة أكثر، ورأى وجوب أن تقوم الجامعات بما يجب عليها، وأن لا تقوم بالتعامل مع النتيجة وتترك الأسباب كي لا يصبح دورها ردة فعل لا أكثر ولا اقل وبطرق غيرمنهجية .
*فيما اقترحت "د. فوزية بنت صالح الشمري" رسم سياسة عامة لذلك انطلاقاً من أن هؤلاء العاطلين هم أبناء المجتمع وخريجو جامعاته المحلية لذا لابد من قيام مؤسسات المجتمع المدني بتحقيق مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. كما لابد من أن تعيد الجامعات هيكلة كلياتها وأقسامها التعليمية التي اعتادت عليها إلى ما يخدم سوق العمل وخطط التنمية . ولا بد أن تتحول تلك الجامعات إلى منظمات متعلمة .
ودعت إلى أن تحتل السعودة مكانة خاصة في أية استراتيجية لمواجهة البطالة. وعلى جهات التوظيف التنسيق مع الجامعات من خلال برامج التعليم التعاوني (التطبيق الميداني داخل جهات العمل) بحيث تضمن تخرج عدد من المؤهلين لوظائفها وبالتالي استقطابهم للعمل فيها. وعلى الدولة المبادرة بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشباب علاجا جذريا ، وذلك ببناء وحدات إنتاجية وإقامة مشروعات ضخمة تستوعب أعدادا كبيرة من الشباب حتى يمكن توفير فرص العمل والقضاء على البطالة .
كما دعت د. فوزية الشمري الى المشاركة السياسية للشباب من مختلف الطبقات في تكريس الشورى واتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن سواء داخل الأسرة أوالمدرسة أوالسكن مما يفضي إلى تخريج عنصر بشري ناضج ومجتمع متحضريفكربالتنمية وينطلق نحوالنهضة. مع تدعيم المشاركة الشعبية التي تقتضي ضرورة القضاء على البطالة ومواجهة مشكلة المناطق العشوائية في بعض المدن، كما دعت إلى الحوارات الوطنية التي تضمن توثيق الصلة بين الدولة والمجتمع وتضمن كذلك إتاحة الفرصة أمام القطاعات المختلفة للإسهام بنصيب في صياغة التوجهات السياسية ، والمشاركة في أزمات الأمة ، ومنها البطالة .
وطرحت ضرورة تكريس العمل المؤسسي الذي يساهم في انحسارخطرهيمنة الفكرالأوحد في الساحة. وهذه المؤسسات هي (وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية والتجارة والصناعة والتعليم العالي والتربية والتعليم وجماعات المصالح وجمعيات الخدمات وجمعيات المجتمع المدني.(

ديوان المظالم يكوّن فريقاً لبت 528 قضية متأخرة 5 أعوام

المصدر: جريدة الحياة السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233631

الرياض - سعود الطياوي
كشف مسؤول في ديوان المظالم أن الأخير أصدر مشروعاً يُعنى بالقضايا المتأخرة ويعالج أسباب تأخيرها. وذكر أنه تم تشكيل فريق قضائي لمتابعة تلك القضايا في محاكم الديوان كافة، مشيراً إلى أن قراراً عاجلاً أصدر، بغرض حصر القضايا المتأخرة لديهم .وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام في ديوان المظالم القاضي الدكتور أحمد الصقيه لـ«الحياة»، أن ديوان المظالم أصدر تعميماً عاجلاً لرؤساء المحاكم، بضرورة الوقوف على القضايا المتأخرة، ومعرفة أسباب تأخرها، ووضع وسائل لمعالجتها، إضافة إلى التشديد على عدم تكرار أي تأخير في المستقبل، بما يضمن وصول القضايا إلى أصحابها في أسرع وقت ممكن، موضحاً أنه بمتابعة التقارير المرفوعة من الدوائر القضائية، أُقرَّت فكرة مشروع إنجاز القضايا المتأخرة، ووضع آلية لإنجازها، إلى جانب آلية أخرى لضمان عدم تأخر القضايا الجديدة، وضرورة الفصل في القضايا بكل عدل وسرعة.
وذكر أن رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ إبراهيم الحقيل طالب بجرد جميع القضايا الموجودة في الديوان منذ ما يقارب خمسة أعوام، ورصد وجود 528 قضية في جميع المحاكم، مشيراً إلى أنه جرى توجيه تلك الدوائر القضائية لمتابعة كل قضية بمفردها، والعمل على بتها. وأضاف أنه تم التواصل مع القضاة في الدوائر المختصة، كما تم الفصل في ما تتجاوز نسبته 40 في المئة من تلك القضايا.

الإدارة لم تقبل تعويضاً بـ 15 ألفاً .. مدير مكتب عمل نجران لـ عكاظ :

النظـر في رفض مستـشفى لاستـقالة طبيـبة وافـدة

المصدر: جريدة عكاظ السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 3532
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110212/Con20110212400084.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

دخلت قضية طبيبة يمنية في نجران حيز التقاضي أمام الهيئة الابتدائية في مكتب العمل بعد رفض مالك مستشفى خاص في المنطقة قبول استقالتها لأسباب وصفتها الطبية بـ «الأسرية القاهرة»، وتعقيد إجراءات خروجها بصفة نهائية.

وأوضح لـ «عكاظ» مدير مكتب العمل في منطقة نجران حسين بن محمد آل سعد أن الطبيبة تقدمت بشكوى ضد المستشفى الخاص، وأحالت الدعوى بكاملها إلى الهيئة الابتدائية في نجران بعد رفض الطرفين الحل الودي المقترح من قبل الإدارة المختصة لدى مكتب العمل.

وأفاد آل سعد: «أصدرت الهيئة الابتدائية بدورها قرارا ابتدائيا قابلا للاستئناف ينص على أن تدفع الطبيبة مبلغ 15 ألف ريال تعويضا للمستشفى، ويصرف لها بالمقابل 14117 ريالا بدل إجازة، إلا أن المستشفى استأنف القرار لعدم قناعته بالحكم».

وزاد مدير مكتب العمل: «بعد رفض المستشفى للحكم الابتدائي، رفعت الدعوى إلى الدائرة الثانية في الهيئة العليا في محافظة جدة ولم يتم البت فيها حتى تاريخه، مبينا تقدمه باقتراح إلى إمارة المنطقة، لتمكين الطبيبة من السفر لبلادها إذا أحضرت من ينوب عنها في متابعة دعواها لدى الهيئة العليا بموجب وكالة شرعية».

من جهته، بين لـ «عكاظ» مدير المستشفى الدكتور صالح بن حسين آل شهي أن «الطبيبة المذكورة تعاقدت مع المستشفى لمدة عامين براتب شهري قدره 22 ألف ريال، وبعد فترة من مزاولة عملها خيرت إدارة المستشفى بين مساواتها في الراتب باستشارية أخرى تعمل في المستشفى منذ أكثر من عشرة أعوام أو الاستقالة، فحاولنا إقناعها بالعدول عن هذا الطلب حتى ينتهي عقدها، خصوصا أننا قدمنا لها الكثير من التسهيلات والحوافز التي لم يتضمنها العقد».

وقال آل شهي: «ورغم ذلك تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل في نجران، وفي الوقت الحالي معاملة الطبيبة لدى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في جدة وننتظر قرارها».

بدورها، قالت لـ «عكاظ» الدكتورة انتصار إبراهيم عقبة التي تعمل في مستشفى خاص بوظيفة طبيبة استشارية في مجال النساء والولادة: «تقدمت بشكوى إلى الإمارة بعد تأخر مكتب العمل في المنطقة من تسهيل مهمة سفرها وإصرار صاحب المستشفى على عدم قبول استقالتها المقدمة في شهر ذي الحجة من العام الماضي التي لم يتم البت فيها حتى الآن».

وأردفت عقبة بالقول: «تعاقدت مع المستشفى لمدة عاملين كاملين تبدأ من 2010/2/22م دون أن يضمن العقد أي شرط جزائي لها أو عليها إذا رغبت في ترك العمل قبل انتهاء مدة العقد، وأمضيت بالعمل في المستشفى عاما واحدا، بعدها طرأت ظروف أسرية قاهرة تستوجب مغادرتي المملكة، إضافة إلى معاناة أحد أطفالي الذي يعاني مرض التوحد ويحتاج إلى رعاية واهتمام الأمر الذي دفعني إلى تقديم استقالتي التي رفضت من إدارة المستشفى دون مراعاة ظروفي الأسرية».

وتابعت الدكتورة قولها: «تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل في منطقة نجران ضد المستشفى، وبعد مراجعات عدة أصدر مكتب العمل قرارا يقضي بدفعي مبلغ 15 ألف ريال للمستشفى كتعويض مني، ولم أعارض على القرار وقبلت بالحكم، فيما رفضه مالك المستشفى بشدة واستأنف الحكم، فأحيلت القضية برمتها إلى الهيئة العليا في جدة في 1432/3/4هـ ولم يتم البت فيها حتى الآن».

مفصول يتهم أوقاف جدة بالتحقيق معه زوراً في أمور شخصية

المصدر: جريدة الحياة السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233500

جدة - أحمد الهلالي

تسلمت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة الأسبوع الماضي مذكرة جوابية لموظف فصل تعسفياً من وظيفته في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في محافظة جدة، حيث رد من خلالها على لائحة الأوقاف.

واتهم الموظف عبدالله الزبيدي، الذي رفع دعوى على الوزارة يطالب فيها بإعادته إلى عمله، أحد المسؤولين في «أوقاف جدة» بإرسال موظفين في أوقاف جدة للتحقيق معه في أمور كثيرة بعضها لها علاقة بحياته الشخصية ولا يمت للقضية بصلة.

وقال الموظف في اللائحة التي قدمها للمحكمة أن أوقاف جدة تدخلت في حياته الشخصية من خلال القول إن زوجته سيدة أعمال وأنه يملك محالاً تجارية وسجلاً تجارياً في وزارة التجارة وأن لديه دخلاً آخر من زوجتي .

وطلب الموظف من المحكمة مخاطبة مدير المالية بالوزارة للإدلاء بشهادته في القضية وعن سبب فصله من الوظيفة، وحددت المحكمة غرة ربيع الثاني موعداً للنطق بالحكم في القضية.

وأكد فرع أوقاف جدة في الجلسة السابقة أن الموظف المفصول تعسفياً (بحسب ادعائه(، لا يستحي من اختلاق الأكاذيب، مطالبة بتأديبه على ما بدر منه من افتراءات ومغالطات، مشيراً إلى أن الوزارة لم تكن وراء فصله من وظيفته، ومدعياً في الوقت نفسه أن الموظف لا يهدف إلا للتشويش والإساءة إلى سمعة المدير العام للأوقاف في جدة.

وسبق أن كشف الموظف وجود موظفين جددت «الشؤون الإسلامية» عقودهم ولا يحضرون إلى دوامهم اليومي إلا يوم تسلم رواتبهم الشهرية.

وكانت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة، أبانت خلال الجلسات السابقة أن قرار فصل الموظف يعود إلى توجيه من وزارة الشؤون الإسلامية بحجة تغيبه وتقاعسه عن العمل، فيما اتخذ فرع الوزارة في جدة سابقاً قراراً بطي قيد الموظف بعد خدمة امتدت نحو 12عاماً.

وطالب الزبيدي في دعواه بإلزام الوزارة بإعادته إلى العمل وتثبيته في وظيفته، وزيادة مرتبه أسوة بزملائه الذين تم تثبيتهم بـ"الأمر السامي" (صدر سابقاً (، وتعويضه عن فترة إيقافه عن العمل خلال الفترة الماضية، وعن الأضرار النفسية والاجتماعية التي لحقت به مع احتساب سنوات الخدمة التي قضاها في الأوقاف.

ضياع حقوق موظفي الدفاع والإنقاذ بمطار الدمام

المصدر: جريدة اليوم الجمعه8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 13750
http://www.alyaum.com/News/local_news/4522-%D%8B%6D8%9A%D%8A%7D%8B9-%D%8AD%D%82%9D%88%9D82%9-%D%85%9D%88%9D%8B%8D%81%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%81%9D%8A%7D%8B9-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%82%9D%8A%7D%8B0-%D%8A%8D%85%9D%8B%7D%8A%7D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%85%9D%8A%7D85%9.html

أحمد المسري – الدمام

يعاني موظفو الدفاع المدني والإنقاذ السعوديون التابعون للشركة المتعهدة بمطار الملك فهد بالدمام من بعض المشاكل التى تؤرقهم وأبرزها قلة الرواتب وضياع الحقوق والظروف السيئة التى يعيشون فيها سواء في السكن أو مكان المعيشة، كما أن الموظفين الأجانب بلا إقامات ويعملون بشكل غير نظامي.

يقول عبد الله العباس أحد الموظفين السعوديين في الشركة إن تواجدنا في مكان الإطفاء والإنقاذ يكون على مدى 24 ساعة ونخرج للراحة 24 ساعة أخرى وأضاف منذ تسلمنا للوظيفة وهناك تأخيرفى الرواتب يستمر لمدة 10 أيام في الشهر وسبق وتم تأخير الرواتب أكثر من شهر، مضيفا بقوله لايوجد اهتمام بنا إطلاقًا والرواتب متدنية ونحن قد وقعنا العقد براتب 3165 ريالا وما نتسلمه 2800 ريال بالاضافة الى أنه يتم خصم 300 ريال وأحيانا 500 ريال، وحين يتغيب أي موظف يخصم منه 200 إلى 300 ريال وهذا غير مناسب مع قيمة الراتب، وقال العباس: إننا نحلم بالترسيم فى هيئة الطيران المدني السعودي التى نتبع لها مباشرة.

وأضاف موظف سعودي ان الشركة قامت بتوظيف سعوديين يحملون شهادات ولديهم وخبرات ولكن يتم تهمشيهم من أجل الحصول على تأشيرات أجنبية تخدم الشركة، وأضاف ان الشركة تتبع هيئة الطيران المدني ويختلف عملنا ويتنوع ومن ضمن عملنا القيام بمصاحبة التعبئة التابعة لشركة أرامكو السعودية عند تعبئة الطائرات بالوقود ترقباً ومنعاً من حدوث أي طارئ.

ولفت موظف سعودي آخر أيضاً انه يعمل بوظيفة الإطفاء في الشركة حيث يخرجون لإطفاء أي حريق يحدث وأي طارئ إن حدث ذلك ويعتبر هذا العمل مجهدا وخطرا جدًا وأكد أنه خرج أكثر من 25 مرة خلال 3 شهور لبلاغات وردت لمركز الدفاع وأكد أنه لا يوجد تأمين طبي وصحي واجتماعي وأسماؤنا غير مسجلة في مكتب العمل أساساً على الرغم من خطورة العمل الذي نقوم به، كما بين أن بعض العمال المتواجدين غير مؤهلين وبدون شهادات تذكر فالبعض يعمل في الشركة في الإطفاء أو الإسعاف أو سائق إسعاف وهو في الواقع نجار وكل هذا يعتبر مخالفا.

وبين موظف سعودي في الشركة أن السكن غير مهيأ للعيش فيه اطلاقا ونحن نعمل 24 ساعة يتطلبها نظام الشركة فالأسرة التي ننام عليها تالفة، ودورات المياه معطلة وخربة على الدوام وازدحام دائم في هذه الغرف المعدة للسكن بين السعوديين والأجانب الآسيويين وغيرهم فالحقوق ضائعة في الشركة فالراتب يتأخر أحياناً 12 يوما.

وأكد موظفون من الجنسية العربية والآسيوية أنهم تم نقلهم من شركة أخرى ويعملون منذ 8 أشهر في هذه الشركة وقال أحدهم أعمل في الشركة بوظيفة مسعف ولم يتم نقل كفالتي بعد وإقامتي منتهية منذ شهرين من الآن وقال آخر يوجد في الشركة 5 أفراد يعيشون نفس المعاناة كما أكدوا أن المسعفين في الشركة لا يحملون شهادات الإسعاف ولم يعملوا في مجال الصحة أبداً.

واجرت "اليوم" اتصالا بمسئولي المطار لنقل وجهة نظر الموظفين منذ أكثر من 15 يوما وقد وعد مسئولو العلاقات بالرد سريعاً كما تم إرسال ايميل لهيئة الطيران بجدة حول الموضوع ولم يتم ارسال الرد حتى الآن.

بدء حفر أساسات مطار جدة الجديد

تطبيق لائحة حقوق المسافرين في 100 شكوى

المصدر: جريدة عكاظ السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 3532
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110212/Con20110212400241.htm

عبدالعزيز غزاوي -جدة، خالد البلاهدي ـ الخبر

كشفت هيئة الطيران المدني عن أنها فصلت في أكثر من 100 شكوى ضد شركات الطيران، وذلك بناء على النصوص الواردة في اللائحة التنفيذية لحماية المستهلك في مطارات المملكة التي بدأ تطبيقها منتصف الشهر الماضي.

وأوضح لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي لهيئة الطيران المدني خالد الخيبري أمس أن المسافرين حرروا أكثر من 100 شكوى ضد الشركات منذ بدء تطبيق اللاحة الشهر الماضي.

وشدد على حق المستهلك في حق رفع الشكوى ضد أي ناقل بشأن أي فعل يخالف أحكام اللائحة أو أي متطلبات متفرعة عنها بحق المشغلين الأرضيين خلال 60 يوماً من تاريخ وقوع المخالفة، مؤكدا وجود إدارة مستقلة لحماية المستهلك خصصتها الهيئة لتلقي الشكاوى، وأعطتها الحق في إصدار العقوبات بحق أي مخالفة وفق ما ورد في أحكام اللائحة.

وبحسب الخيبري، يلتزم الناقل بتقديم معلومات كافية ووافية للمستهلك عن حقوقه وواجباته عند رفض الإركاب بسبب الحجز الفائض، على أن يكون ذلك مكتوبا وبصيغة واضحة، كما يلتزم بسداد قيمة التعويض للمستهلك خلال 30 يوماً من تاريخ ثبوت حق المستهلك في التعويض أو صدور قرار من الهيئة بحق المستهلك في التعويض.

وعن تعويض المسافر عن تلف أمتعته، قال يجب على الناقل تعويضه خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اعتبار الأمتعة تالفة، كما يتم تعويض المستهلك بما يعادل 1.5 ألف ريال عن كل يوم تأخير في إعادة سداد قيمة الإركاب عن الرحلات الملغاة.

من جهة أخرى شرعت مجموعة بن لادن السعودية في إنشاء مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد في جدة، وفقا للعقود التي وقعها نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز مع المجموعة، والبالغة قيمتها 27.1 مليار ريال.

وأوضح تقرير (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن أعمال المرحلة الأولى في المطار تشمل مجمع صالات الركاب، أبراج المراقبة، المرافق المساندة، ساحات وممرات الطيران، طرق، أنفاق، جسور، مراكز المنافع والبنية التحتية، مركز نقل الركاب والمرافق المساندة، صالة خطوط الطيران الخاص، مبنى السلامة والتراخيص الاقتصادية (SERB)، ومجمع إجراءات الوسائل الرقابية.

يتضمن المشروع؛ أعمال تصميم وبناء صالة خطوط الطيران، المدرج والمنشآت ذات الصلة بهما وذلك لخدمة الطائرات المستخدمة لمشروع المطار، مبنى السلامة والأنظمة الاقتصادية (SERB)، الذي يتولى مسؤولية الخدمات التنظيمية التي تقدمها الهيئة العامة للطيران المدني وفق متطلبات المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)، مجمع الوسائل الرقابية (CMC) الذي يوفر المرافق الخاصة بسلطات الجمارك لأجل التدريب والسكن وتخزين المواد وصيانة وحدات المراقبة.

نفق خدمات المعدات الأرضية: يتضمن المشروع؛ أعمال وتصميم وبناء نفق يضم أربعة مسارات، ويقع تحت المدرج الأوسط ليسهل وصول السيارات والمعدات والآليات والأجهزة التي تستخدمها الخدمات الأرضية في منطقة أرض المطار، وفي مدرج ومبنى الصالات الجديدة من الناحية الأخرى.

تحسين وتطوير المنشآت يتضمن المشروع؛ أعمال التصميم والبناء التالية؛ إعادة تشييد وتسوية المدارج الثلاثة الحالية والمسارات المرتبطة بها وتوسعتها، مع تزويدها بأنظمة إضاءة وتحكم وسلامة جديدة، وذلك من أجل استقبال أحدث الطائرات بما فيها الطائرات العملاقة إيرباص A 380.

بدء الحفر والردم يتضمن المشروع؛ أعمال الإنشاءات، حفر وتمهيد وتجهيز الموقع الجديد من أجل إنشاء المبنى الجديد للصالات، والتحسينات البيئية لأرض المطار، إضافة إلى إنشاء المرافق المؤقتة المخصصة للعمل.
بدء أعمال صالة الترحيل يتضمن المشروع؛ أعمال التصميم والبناء، صالة مغادرة مخصصة لترحيل المبعدين ممن انتهت صلاحية تأشيراتهم والمخالفين لنظام الإقامة، وهي صالة عصرية وآمنة، ومزودة بجميع المرافق اللازمة للركاب والأمتعة، المبنى المخصص للأمن وذلك من أجل المكاتب الإدارية لجهاز أمن المطار.

المظالم ينظر في قضية موظف محكمة مكة ضد العدل.. الشهر القادم

المصدر: جريدة الرياض السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 15572
http://www.alriyadh.com/2011/02/12/article603877.html

مكة المكرمة - جمعان الكناني

ينظر ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة الشهر القادم في القضية المقامة من الموظف بالمحكمة الجزئية بالعاصمة المقدسة ناصر العلياني ضد وزارة العدل وذلك لحسمها 7 أيام من راتبه ولفت نظر بالإضافة الى تهديده بالفصل في حالة العودة الى الغياب وذلك بعد ان تأجلت الجلسة السابقة لعدم اكتمال بعض الاوراق المطلوبة من وزارة العدل، حيث تم طلب المسوغ الذي أعتمد عليه في قرار الحسم ولفت النظر الموجه للموظف العلياني .

الجدير بالذكر بأنه تم تأجيل عدة جلسات او لعدم اكتمال الاوراق التي اعتمدت عليها وزارة العدل ومن المتوقع ان تكون هذه الجلسة هي الفاصل والنطق بالحكم.

مطالبات بمساءلة الجهات المعطلة للأحكام القضائية 1

المصدر: جريدة عكاظ السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 3532
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110212/Con20110212400104.htm

تحقيق: عبد الله الداني

طالب اختصاصيون بمساءلة الجهات المعطلة للأحكام القضائية القطعية، لافتين إلى أن ذلك يسهم في تحريك تلك الجهات نحو رد الحقوق لأصحابها.

ودعوا في الوقت ذاته إلى التواصل مع مجلس الشورى في هذا الشأن، وصولا إلى حث تلك الجهات ومطالبتها بتنفيذ الأحكام الصادرة بحقها.

واقترح البعض مراجعة نظام ديوان المظالم الجديد، مشيرين إلى ضرورة تلافي ما أسموه بالتداخل في الاختصاصات وتفريغ المحاكم الإدارية من النظر في الدعاوى الداخلة في صلب اختصاصات القضاء العام «الجزائي، التجاري، والأحوال الشخصية».

وفي ذات الصدد، أوضح عدد ممن صدرت لهم أحكام قطعية من ديوان المظالم ضد جهات حكومية، أن الحكم لم ينفذ منذ خمس سنوات دون أي مبرر، وأفاد أحدهم بأن تلك الجهة لم تنفذ الحكم الصادر ضدها في 1428هـ.

أما صاحب إحدى الشركات فبين أن الجهة التي صدر الحكم له عليها لم تتجاوب معه، موضحا أنها «حاولت الالتفاف على الحكم الصادر ضدها ولم تنفذه وبعد ثلاث سنوات من الانتظار الممل رفعت القضية مجددا ليصدر فيها العام الماضي حكما نهائيا جديدا يقضي بتمكيننا من العودة للعمل إلا أنه لم ينفذ أيضا».

وأضاف «الأسوأ أن الجهة لم ترد على أي خطاب في هذا الشأن وأبلغت بعض الصحف بعدم إثارة هذا الموضوع، ليصدر بعدها حكم ثالث ضدها يقضي بالتعويض المالي لكن دون جدوى».

ويطالب صاحب الشركة هيئة الرقابة والتحقيق بمتابعة الجهات التي تعطل الأحكام القضائية والتعامل مع الأحكام كقرار إلزامي لتلك واتخاذ إجراءات إدارية صارمة تكفل تنفيذها.

أما صاحب القضية الأخرى الصادر حكمها ضد جهة حكومية فأوضح أن الحكم صدر في 1429/8/15هـ، وذكر للصحيفة أن شركته ما زالت موقفة عن العمل على الرغم من صدور قرار نافذ يكفل استئناف عملها اعتبارا من منتصف عام 1430هـ إلا أن الحكم ما زال معطلا.

وفي نماذج لأحكام صادرة ضد جهات أخرى، تأتي قضية إحدى الشركات مع جهة حكومية والتي صدر ضدها حكم نهائي من ديوان المظالم بالتعويض بمبلغ 1866427 ريالا بسبب فسخها للعقد مع الشركة دون عذر شرعي.

ويقول وكيل الشركة «بعد مداولات خمس سنوات في ديوان المظالم، وبعد أن أصبح الحكم نهائيا، ذهبت إلى تلك الجهة، وأفادني المسؤولون بأنهم ليسوا مقتنعين بالحكم»، مشيرا إلى أنه ظل يتردد على الجهة لأكثر من عام وثلاثة أشهر دون أي تحرك يعيد حقه.

وهنا يرى المحامي والمستشار محمد بن سعود الجذلاني أن الديوان ليس مسؤولا عن مراقبة تنفيذ الجهات الحكومية لأحكامه، مستغربا تحميل البعض الديوان مسؤولية متابعة تنفيذ الجهات لأحكامه.

وبين الجذلاني أن مسؤولية الديوان تنحصر في إصدار الحكم أو الإلزام بالتعويض، مشيرا إلى أن وجود جهة تنفيذ تحت مظلة الديوان ليس مناسبا.

ولاحظ أن المفترض كتابة تقارير من قبل الجهات الرقابية والرفع بها للمقام السامي، وتفعيل نظام محاكمة ومحاسبة الوزراء الذي نص في إحدى مواده على أن تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية مخالفة صريحة.

ودعا الجذلاني إلى إدراج تنفيذ الوزارات للأحكام القضائية الصادرة ضدها ضمن النقاط التي يتم بها تقييم تلك الأجهزة، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة أن يكون لمجلس الشورى دورا في إحراج الجهات المعطلة للأحكام القضائية، مستغربا من أن أكثر الجهات التي لاتنفذ الأحكام القضائية ضدها تحمل صبغة دينية.

مجلس الشورى

لكن نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن برجس الدوسري، يوضح أن المجلس لايتحرك على قضايا فردية وإنما على آليات وأسس معينة.
ودعا الدوسري المتضررين من تعطيل الأحكام الصادرة لهم برفع عرائض للمجلس للنظر فيها تمهيدا لاستدعاء الجهة المسؤولة ومناقشتها في ذلك، رافضا أن يجعل البعض من هذه القضية تنفيسا له ومجالا للظهور.
وأكد أن المجلس لن يتأخر في دعوة الجهات المخالفة ومناقشتها، شريطة أن تكون المسألة ظاهرة وليست فردية، مشيرا إلى أن المجلس مهتم بمثل هذه القضايا ولن يتوانى عن الرفع بتوصيات حيالها للمقام السامي.
ورأى الدوسري، أن واجب الجهات تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، مشيرا إلى أن النظام يكفل لأصحاب الحقوق حقوقهم، مشددا على ضرورة المبادرة في إبلاغ المجلس بهذه القضايا.
إمارة الرياض
وبالعودة إلى توضيح سابق لإمارة منطقة الرياض لموقفها تجاه تعطيل جهات حكومية تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، نجد أن الإمارة أكدت أحقية مطالبة المتضرر بالتعويض عن الأضرار اللاحقة بها جراء عدم سرعة تنفيذ الحكم فضلا عن التقدم بدعوى ضد المسؤول أو الموظف الحكومي الممتنع عن التنفيذ.
ويوضح الجذلاني وهو أيضا قاض سابق في ديوان المظالم، أن بيان إمارة منطقة الرياض، أكد إدراكها التام لمشكلة أصبحت مصدر إزعاج وقلق لدى المواطنين والمهتمين بالشأن الحقوقي، المتمثلة في امتناع جهات حكومية ووزارات عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها.
ولاحظ أن البيان أوضح أن إمارات المناطق ليست مختصة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضد الجهات الحكومية؛ لأنها لا تملك آليات تتيح لها التنفيذ الجبري على الجهات الحكومية في حال امتناعها.
قسم للتنفيذ
وأثناء هذه المداولات يرى القاضي في ديوان المظالم سابقا أحمد الشمراني، أن الأمر بات ضروريا لإنشاء قسم يتولى متابعة تنفيذ الأحكام في ديوان المظالم أسوة بمحاكم وزارة العدل.
ورأى أن جهات حكومية تستمرئ تعطيل أصحاب الحقوق سواء بالمماطلة في حضور جلسات التقاضي أو تعطيل تنفيذ الأحكام القطعية الصادرة بحقها، مشددا على ضرورة اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد الجهات المتأخرة
تداخل الاختصاصات
ويعود الجذلاني للقول إن «مراجعة نظام ديوان المظالم الجديد بات ضرورة، موضحا أن «المطلوب إصلاح ما تضمنه النظام من خلل يتمثل في تداخل الاختصاصات، ما أتاح نظر المحاكم الإدارية في دعاوى من صلب اختصاصات القضاء العام «الجزائي، التجاري، والأحوال الشخصية».
واعتبر المحامي الجذلاني نظر القاضي الإداري في تلك القضايا خطأ جسيم يستدعي المراجعة والتصحيح.
واستشهد الجذلاني ببيان إمارة الرياض في تأكيده على أن استمرار تحدي بعض المسؤولين للأحكام القضائية الصادرة بحق وزاراتهم أو إداراتهم يعد مسلكا خطيرا وخللا في العدالة، يستوجب الوقوف أمامه بحزم، وذلك عبر تجريم مثل هذه الأفعال وإدراجها ضمن الجرائم والمخالفات المستوجبة للمساءلة والعقوبة والتأديب، سواء مساءلة جنائية أو تأديبية مسلكية.
وطالب بإيجاد آليات دقيقة وفاعلة تكفل تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، موضحا أن البيان حين أكد على مسؤولية هيئة الرقابة والتحقيق عن متابعة وكشف مثل هذه المخالفات الإدارية التي تقع في صميم اختصاصاتها، وأنه يجب أن يكون للهيئة دور فاعل في وقف مثل هذه التجاوزات والتحقيق فيها والادعاء على مرتكبها بطلب معاقبته؛ لأن وقوف أي موظف في وجه تنفيذ حكم قضائي يعتبر مخالفة مسلكية وجريمة من الجرائم الإدارية.
وأشار إلى أن لهيئة الرقابة دورا ظاهرا في الإصلاح الإداري والرقابة على حسن تطبيق الأنظمة، مطالبا بدعمها بشكل أكبر لتمكينها من أداء دورها على أكمل وجه، خصوصا عند تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية
تنفيذ الأحكام
المحامي حسان السيف يرى أن كثيرا من مشكلات تنفيذ الأحكام القضائية جاءت بعد تعيين قضاة التنفيذ في المحاكم العامة، وتخويلهم صلاحيات واسعة لإجبار المحكوم عليهم على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدهم، مستدركا «لكن سلطة قضاة التنفيذ لا تمتد إلى تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجهات الحكومية، ما يشير إلى أن المنظم افترض عدم امتناع الجهات الحكومية عن تنفيذ الأحكام».
ولاحظ السيف وجود غياب للمواد القانونية التي تضع آلية محددة لتنفيذ الأحكام الإدارية، مقترحا أن يتم تعيين قضاة تنفيذ يختصون بمتابعة تنفيذ الأحكام الإدارية تحت مظلة ديوان المظالم، أو أن تخويل قضاة التنفيذ في القضاء العام هذا الاختصاص.

وأضاف «لا بد من سن آلية نظامية توضح الإجراءات التي يتخذها المحكوم له عند امتناع الجهة الحكومية عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، خصوصا أن نظام تنفيذ الأحكام القضائية يُدرس في الوقت الراهن أمام مجلس الشورى، مقترحا إضافة مواد تتعلق بآلية تنفيذ الأحكام الإدارية ضمن ذلك النظام الذي طال انتظاره».
وشدد المحامي السيف على ضرورة أن تندرج عقوبة تعطيل تنفيذ الأحكام ضمن الإجراءات الوقائية التي ستكون سببا في حماية أموال الدولة، من تلاعب بعض الموظفين الذين لا تتم محاسبتهم عن تلك التصرفات اللا مسؤولة.
وأشار إلى أن تفاقم ظاهرة تعطيل تنفيذ الأحكام يؤدي إلى تردد رجال الأعمال والشركات التجارية في الدخول في المناقصات الحكومية، لخوفهم من تنصل تلك الجهات عن أداء التزاماتها، وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقها، ما يؤدي إلى تعطل المشروعات التنموية للدولة، والتأثير على نمو الاقتصاد الوطني.

أكد أهمية التوصية بحفظ حقوق القضاة والمتقاضين..

د. الدوسري ل الرياض:

منع الحديث في الإعلام عن القضايا المنظورة في المحاكم وإحالة المخالف للادعاء

المصدر: جريدة الرياض السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 15572
http://www.alriyadh.com/12/02/2011/article603779.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

تقترب لجنة الشؤون الإسلامية القضائية بمجلس الشورى من رفع تقريرها بشأن أداء وزارة العدل بعد أن درست التقرير السنوي للوزارة عن العام المالي 301431، إلى الهيئة العامة ليتم الموافقة على إحالته للمناقشة في الجلسات المقبلة ...نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية أكد التوصية بمنع الحديث من قبل أي شخص سواءً كان من الصحفيين أو من المحامين أو أصحاب القضايا المنظورة في القضاء أو غيرهم عبر أي وسيلة إعلامية عن أي قضية معينة منظورة في المحكمة وإحالة المخالف إلى الادعاء العام لإجراء ما يلزم في حقه .

وشدد الدكتور عبدالله الدوسري في تصريح ل"الرياض" على أهمية هذه التوصية واعتبرها نوعية ويحتاجها المجتمع وجميع الأطراف المتقاضين، خاصة تلك التي ترتبط بقضايا الدماء أو العلاقات الزوجية والأعراض أو الحقوق .

وتسعى التوصية لمنع التأثير على المحكمة من قبل أشخاص الصحفيين أو المحامين الذين يتعاطون مع وسائل الإعلام لدعم قضاياهم، كما تهدف إلى تحقيق المساواة والعدل بين المتخاصمين حيث يكون الإعلام مدافعاً لبعض الخصوم عند القضاء والرأي العام في سماع وجهة نظرهم والعكس -بقصد أو بغير قصد- وفي هذا إحلال بموازين العدالة بين الخصوم ...وأشار د. الدوسري إلى أن في التوصية أيضاً حفظاً لمنزلة القضاء وعدم تشويه صورة القضاة، فكثيراً ما يتداول الرأي العام صوراً مختلقة أو محرفة عما هو معروض في المحاكم .

وقال نائب رئيس اللجنة القضائية أن الرأي العام لا يعلم - غالباً - عن ملابسات القضية كما يعلمها القاضي ناظر القضية، لذلك نجد البعض يستغرب تفاوت الأحكام في قضيتين أو جريمتين متشابهتين وذلك لأسباب رُبما غير معلنة لا تظهر للرأي العام استدعت أن يشدد القاضي في حكمه على هذه دون الأخرى أو لاعتبارات تتعلق بزمان القضية أو مكانها أو فاعلها هل هو من أصحاب السوابق المعتادين على الإجرام أو ممن المغرر بهم ونحو ذلك.. وهذا كله له ما يدعمه شرعاً كقوله صلى الله عليه وسلم: ((أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود.))

معاناة المستأجرين و الملاك عاجبك والا اطلع

المصدر: جريدة الرياض الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 15573
http://www.alriyadh.com/13/02/2011/article604108.html

القطيف، تحقيق- منير النمر

الحكاية بين صاحب أي عمارة -المؤجر- وساكني الشقق لا تنتهي، فالمستأجرون يشتكون كثيراً من الأسعار التي يعرضها أصحاب الشقق، إضافة إلى الزيادة الموسمية في سعر الإيجار، كما أن بعض أصحاب العمارات لا يهتم كثيراً بالصيانة الدورية لعمارته، ويتجاهل ذلك رغم المناداة المستمرة من ساكنيها .

وتقف مشكلة "شفط" البيارات على هرم المشاكل التي يواجهها المستأجرون، حيث تفيض مياه الصرف الصحي في الشوارع، حاملةً معها الروائح الكريهة والجراثيم، دون أن توجد الحلول لذلك، ولا أحد يعلم الحق مع مَن؟، أهو المستأجر أم مالك العمارة؟ .

أما أصحاب العمارات فهم يتذمرون كثيراً من "التباطؤ" الواضح الذي يبديه المستأجر في دفع الإيجار، على الرغم من وجود عقد صريح بين الطرفين يوضح طريقة تسديد الدفعات، كما أن أصحاب العقار يستغربون من عدم وجود قانون يلزم المستأجر بأن يخلي الشقة التي لم يدفع لها ثمناً .

سأمنا التنقل

على الرغم من تمكن عائلتها من الحصول على شقة مستأجرة بسعر مناسب، إلا أن "أم ياسمين" سأمت التنقل وعدم الاستقرار في منزل يكفيها مشاكل الاستئجار التي يكون المالك طرفا فيها أحياناً كثيرة، ومع أن بعض المالكين يعانون في الوقت نفسه من المستأجرين لديهم، إلا أن سوق العقار المتمثل في جانب التأجير يواصل ارتفاعه من دون أن يجد الزبون والمالك على حد سواء حلاً مرضياً يوقف لهيب الأسعار المضر بالطرفين .

تقول "أم ياسمين": إن زوجي اضطر لترك غير شقة سكنية استُؤجرت في أوقات متباعدة زمنياً، مؤكدةً على أن زوجها ترك الشقق لأسباب جوهرية، منها رفع الإيجار عند التجديد !

رفع السعر

ويتفق معها "رمزي خميس" الذي تزوج قبل أعوام عدة ليجد نفسه يتنقل بين الشقق التي يرفع أصحابها سعر التأجير، حيث يقول: إن المالك يرفع علينا السعر، علماً أننا لم نتفق معه على ذلك، ويردد كلمته المشهورة لكل مستأجر «عاجبك والا اطلع»، مضيفاً أن المالك لا يقوم بواجبه تجاه المستأجرين، ف"المؤجر" هو من يقوم بصيانة المبنى بشكل دوري، كما أن النظافة الخارجية للمبنى ليست جيدة ."

أما "أم ياسمين" فتضيف: إن المؤجر لا يلتزم ب"شفط البيارات" التي تجعل مياه الصرف الصحي تغرق الشوارع في بعض الأحيان، وهذا تقصير واضح منه .

تذمر من ارتفاع الأسعار ومشكلة «شفط مياه الصرف» والمتضرر سكان الحي

البلدية تجبره

ومع أن قانون البلدية يلزم صاحب البناية بضرورة "شفط البيارات" في حال "طفحها" وخروج المياه المليئة بالجراثيم، إلا أن البعض يستمر في ترك "البيارات" في المباني الاستثمارية، وهنا يقول "جعفر المسكين" -مدير العلاقات العامة في بلدية محافظة القطيف-: إذا كان المبنى استثماري، فإن البلدية ملزمة بشفط المياه من البيارات، أما المباني المصنفة على أساس أنها غير استثمارية، فالمسؤولية للمالك، مضيفاً أنه على أي شخص متضرر من المالك أن يخبر البلدية بأن هناك بيارة طافحة والبلدية تُلزم المالك بقوة القانون على ضرورة شفطها على نفقته، كما أن النظام واضح وبه قائمة من الغرامات مدونة لمثل تلك المخالفات .

لا توجد قوانين

ويرى "عبدالله المرزوق" -خبير في مجال المساكن العقاري-، أنه لا توجد قوانين تضمن حق المؤجر والمستأجر، مضيفاً أن ما يوجد في المنطقة الشرقية هو عقد إيجار يعرف ب"الإرشادي"، وهو غير ملزم لأي طرف، ذاكراً أن الشقق السكنية نادرة مقارنة بحجم الطلب، مشدداً على الحاجة الماسة لقوانين تضبط الأسعار من جهة وتنظم الحقوق من جهة

أخرى، لافتاً إلى أن هناك مشاكل يقف عليها مكتبه، تتمثل في عدم دفع المستأجر للإيجار، أو عدم التزام المؤجر بما يطلب منه .!

الاجتهادات كثيرة

وأوضح "المرزوق" أن عدم توفر عقد إيجار نظامي معتمد وموحد وملزم يؤدي إلى الكثير من الاجتهادات التي قد تكون غير صالحة للطرفين، مبيناً أن عقود الإيجار المعمول بها لا يتم الاطلاع عليها مطلقاً من قبل المستأجر أو المؤجر، كما أن بعض الوسطاء وهم هنا المكاتب العقارية دائماً ما يكتبون العقود لصالح المالك، وهذا خطأ فادح يسبب الكثير من المشاكل المستقبلية بين الطرفين ."

وسيط غير محايد

وذكر "المرزوق" أن عدم ضبط العقود يجعل الوسيط طرفاً غير محايد، مضيفاً: "من الضروري أن يكون الوسيط حيادياً كي ينضبط سوق العقار في جانب التأجير الذي يعتبر من أهم مقومات السوق"، مشيراً إلى أن بعض المستأجرين لا يدفعون مستحقات الإيجار، فيلجأ لنا، بيد أن الحقوق المدنية تتولى مهمة إرجاع الحق لصاحبه، مبيناً أن المؤجر سيخسر الوقت والجهد وبالتالي تتحقق حتى الخسارة المادية، كما أنه ليس هناك قانون يلزم المستأجر بأن يخلي الشقة التي لم يدفع لها ثمناً، وهذه مشكلة حقيقية يعاني منها مالك المبنى، ذاكراً قصص عدة منها أن شخصاً استأجر لمدة عام، لكنه لم يدفع بعد مضي ستة أشهر، ومع هذا لم يتمكن المؤجر من طرده من الشقة .!

عائق العادات والتقاليد

ويشدد "المرزوق" على أهمية أن يتم إصدار قوانين ملزمة للطرفين لتعيد الحقوق وتمنع التلاعب في قضايا التأجير، حيث يقول عن تطلعات الوسطاء العقاريين: إن الوسيط يرى أنه من المهم أن يُصلح سوق العقار في شق التأجير، إذ قد تعود كل تلك الأخطاء عليه، خاصة أنه وسيط يثق فيه الطرفين، مضيفاً أن الوسطاء يدركون بأن العادات والتقاليد تمثل شكلاً من العوائق المتعددة، حيث إن بعض القوانين التي تصدرها المحاكم في الدول الأخرى تجبر المتخلف عن الدفع على الدفع أو إخلاء المبنى، وينفذ ذلك من دون النظر للعادات التي تتواجد لدينا .

مجموعات عقارية

وأوضح "المرزوق" أن بعض المؤجرين يخشى طرد المستأجر في منطقته لئلا يلومه الناس، وهذه عقبة أخرى تنشأ من صاحب العقار، مشيراً إلى أن وجود مجموعات عقارية كتلك التي في العاصمة الرياض، والتي يملك بعضها نحو 1200 شقة سكنية، تجعل الحال مختلفاً وإيجابياً عن الحالة التي تعيشها المنطقة الشرقية، مبيناً أن نحو 60 في المئة في محافظة القطيف من أصحاب العقارات يتاجرون في التأجير من زاوية تجارية فردية غير مؤسساتية، وهذا يعني بأن الشخص الذي يبني له بناية فيها شقق لا يحبذ الوسيط، وهو ما يدخل المزيد من الارتجال في السوق، مقترحاً أن يكون سعر الشقة منساقاً مع حجمها، وهو غير مطبق في السوق المحلية في محافظة القطيف .

ضمن النظام الجديد للتقاعد

إلغاء شرط الدراسة للأبناء ورفع سن المستفيدين إلى24

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400265.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

أبلغت «عكاظ» مصادر رسمية في المؤسسة العامة للتقاعد بأن نظام التقاعد الجديد والذي ينتظر صدوره ستدخل عليه عدة تعديلات، أبرزها استمرار صرف نصيب ورثة المستفيد إلى سن الـ 24 عاما، ورفع الاستحقاق لمدة ثلاث سنوات مع إلغاء شرط الدراسة.

ووصفت المصادر التعديل بـ «المناسب للمستفيدين في ظل أن نصيب المستفيد لن يوقف بل سيعاد توزيعه على بقية المستفيدين بحيث يصرف لإجمالي المستفيدين كامل المعاش متى ما كان عددهم ثلاثة فأكثر و 75 في المائة من المعاش إذا كان عددهم اثنين، و50 في المائة من المعاش للمستفيد الواحد أو الحد الأدنى في جميع الحالات إذا كان أعلى».

وأفادت المصادر ذاتها أنه «وفق النظام المعمول به حاليا فإن المعاش المستحق للذكور من الأولاد وأولاد الابن والأخوة يقطع إذا بلغوا سن الـ 21 وإذا كان المستحق طالبا فيؤدى له المعاش حتى بلوغه سن الـ 26 أو تخرجه أيهما أقرب».

إلى ذلك، علمت «عكاظ» أن توصية صادرة من أعضاء مجلس الشورى تطالب المؤسسة بدراسة استمرار صرف المعاش للمستفيد من الذكور حتى بلوغ سن الـ 26 عاما أو الحصول على وظيفة.

وبررت المؤسسة صعوبة هذه التوصية بقولها: «نظام التقاعد مبني على فكرة التضامن الاجتماعي بين المتقاعدين والمشتركين وهو نظام ممول جزئيا مما ينبغي وجود رابط مباشر بين الاشتراكات والمنافع بحيث يكون هناك عدل بين المشتركين ولا يمكن منح متقاعد على حساب متقاعد آخر أو منح جيل منافع على حساب جيل آخر مما يتطلب إيجاد توازن ليتمكن النظام من الوفاء بالتزاماته حيال المشتركين والمتقاعدين».

وذكرت مؤسسة التقاعد أن نظام التقاعد ليس له صلاحية في عملية توظيف الخريجين وبالتالي يستمر النظام في الصرف للمستفيد لحين سن الـ 21 عاما، ويستمر في الصرف في حال الدراسة لسن الـ 26 عاما، إذ يحث النظام المستفيد على الاستمرار في الدراسة مما يساعده على حصوله على مؤهل دراسي جيد يساهم في حصوله على وظيفة.

خطأ طبي يئد أحلام مواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400386.htm

عبد العزيز الربيعي، أحمد الجبيلي - جازان

اتهم مواطن في جازان مستشفى صبيا العام بوضع نهاية مؤلمة لزوجته وحرمانها وإياه من الإنجاب بسبب خطأ طبي ارتكبه الكادر الطبي.

وأوضح الناطق الإعلامي لصحة جازان جبريل القبي أن السيدة دخلت المستشفى ونومت وتمت الولادة بشكل طبيعي، لكنها أصيبت بعد الولادة بنزيف دموي حاد نتيجة عدم قدرة الرحم على الانقباض التام وعودته لوضعه الطبيعي وذلك بسبب ضعف نسبة دم المريضة قبل الولادة (7جم) ووجود التهاب السائل الأمنيوسي ما أدى إلى ارتخاء الرحم وزيادة سيولة الدم وارتفاع درجة حرارة المريضة ووجود أورام ليفية في جسم الرحم.

وأشار القبي إلى أنه عندما لم يستجب الرحم للانقباض بالمحاولات الطبية، أدى استمرار النزيف إلى هبوط في ضغط الدم؛ الأمر الذي أسهم في تدهور حالة المريضة ولنتجنب فقدانها للدم تم استئصال الرحم وتمت العملية بعد شرح مفصل قدم للزوجة والزوج وتم توفير سرير للمريضة في العناية المركزة في مستشفى الملك فهد وتم تحويلها إليه.

من جهته، أوضح زوج المواطنة خالد هادي أنه بحث عن سرير لمدة أربعة أيام دون جدوى «اضطررت للبحث عن واسطة لأنقل زوجتي إلى مستشفى الملك فهد بعد أن لقيت المتاعب في مستشفى صبيا العام».

وزاد «ترددت على مستشفى صبيا مرات عدة حين قرب موعد المخاض إلا أن الطبيبة أكدت أن ولادة زوجتي لم تحن بعد».

وأضاف «حين عدت إلى المنزل زادت الآلام على زوجتي واصطحبتها إلى المستشفى ذاته لأجد طبيبة أخرى أكدت لي أن لديها حالة ولادة وأدخلت غرفة الولادة».

وأشار هادي إلى أنه بعد النزيف لم يتوقف مدة أربعة أيام ما اضطر الأطباء لاستئصال الرحم وأكدوا حينها أن العملية مضمونة لكن شيئا لم يتغير وبقي النزيف مستمرا.

وذكر زوج المريضة أنه في ظل تردي الحالة الصحية لزوجته وسوء الخدمات ـ على حد تعبيره ـ حاول نقلها إلى مستشفى الملك فهد في جازان لكن أحدا لم يستجب له «راجعت المسؤولين في مستشفى الملك فهد ولم أجد أذنا تصغي لصرخات زوجتي بحجة عدم وجود سرير شاغر، الأمر الذي دفعني للبحث عن واسطة فحصل لي ما أردت ونقلت زوجتي بناء على الواسطة وليس لخطورة حالتها».

وتساءل هادي عن المسؤول عما آلت إليه حالة صحة زوجته، إذ إن النزيف لم يتوقف وعلميات نقل الدم إلى زوجته تزداد يوما بعد يوم.

د.القصيبي يفتتح ندوة الحماية من العنف الأسري بمدينة الملك سعود الطبية

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110213/ln16.htm

الجزيرة - أحمد القرني:
يفتتح المشرف العام على مدينة الملك سعود الطبية الدكتور نبيل بن عبد العزيز القصيبي الندوة العلمية التوعوية التثقيفية للحماية من العنف بقاعة المحاضرات الكبرى بالبرج الأكاديمي التي تقيمها لجنة الحماية من العنف والإيذاء الأسري يوم الأربعاء المقبل، أوضحت ذلك منسقة لجنة الحماية من العنف والإيذاء الأسري الأخصائية الاجتماعية منيرة المبارك وأوضحت أن برنامج الندوة يتضمن عرض مشهد تمثيلي لحالة عنف الأسري تحت إشراف و تنسيق لجنة الحماية من العنف بمدينة الملك سعود الطبية وعقب ذلك تنطلق الفعاليات العلمية للندوة والتي تتألف من أربعة محاضرات للدكتور هيثم بن محمد الفلاح (رئيس لجنة حماية للكبار) بمدينة الملك سعود الطبية تتحدث عن (آلية التعامل مع الحالات التي تستقبلها مدينة الملك سعود) ومحاضرة د. عبد الله بن عبد العزيز الجذيلي (استشاري أطفال ونائب فريق الحماية من العنف الأسري بالشؤون الصحية) ومحاضرة د. عبد الله بن محمد الشرقي (استشاري الطب النفسي وطب الإدمان) عن (الأمراض النفسية والإدمان وعلاقتها بالعنف) كذلك محاضرة للعقيد الدكتور عبد الكريم الحربي (مدير حقوق الإنسان وعضو لجنة حماية العنف الأسري بمنطقة الرياض) عن (دور الأجهزة الأمنية في حماية الطفل).

حلقة بحثية بجامعة الإمام عن أحكام تصرفات المريض النفسي

المصدر: جريدة الرياض الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 15573
http://www.alriyadh.com/13/02/2011/article604067.html

الرياض - و. أ. س
ينظم مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوم الأربعاء القادم حلقة بحث بعنوان "أحكام تصرفات المريض النفسي "في القاعة المستديرة بمبنى المؤتمرات. وسيشارك في الحلقة القاضي في وزارة العدل ورئيس تحرير مجلة العدل الدكتور علي بن راشد الدبيان، والأستاذ المشارك في قسم الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الدكتور زيد بن سعد الغنام، ووكيل كلية العلوم الاجتماعية والأستاذ المساعد في قسم علم النفس الدكتور سعد بن عبدالله المشوح .وتهدف الحلقة إلى التعرف على التكييف الفقهي لتصرفات المريض النفسي والإفادة من ذلك في معرفة الحكم الصحيح لتصرفاته وذلك من خلال عرض وجهات نظر الباحثين عن حدود مسؤولية المريض النفسي عن أقواله وأفعاله، إضافة إلى مساعدة القضاة في الوقوف على الإجراءات التي ينبغي اتباعها للتحقق من حالة مدعي المرض النفسي.

حدد أولى الجلسات منتصف جمادى الأولى المقبل

المظالم ينظر في قضية تزوير إثبات الإقامة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400277.htm

محمود الحارثي ـ نجران

ينظر ديوان المظالم في منطقة عسير منتصف جمادى الأولى المقبل في قضية اتهام مواطن لإدارة تعليم بنات نجران بحرمان بناته واستبعادهن من وظائف المعلمات وتعيين بدلا منهن من خارج المنطقة بإثبات إقامة مزور ومخالف للواقع وفي قضايا رشوة وتزوير ـ حسب دعواه ـ.

وقال لـ «عكاظ» المواطن محمد هادي آل شهي اليامي: «لجأت إلى ديوان المظالم بعد مماطلة وزارة التربية والتعليم وإدارة تعليم بنات نجران لشكواي المتكررة حول عدة مخالفات داخل دهاليز إدارة تعليم بنات نجران دون مـــحـــاســـبـــة المتسببين».

وزاد اليامي «استبعدت إدارة تعليم بنات نجران عددا من بنات المنطقة المتقدمات على وظائف معلمات ومن بينهن ست من بناتي تم إعلانها في وقت سابق وعين بدلا منهن معلمات من خارج المنطقة بإثبات إقامة مزور ومخالف للواقع وبمبلغ عشرة آلاف ريال للإثبات الواحد».

وتابع المواطن قائلا «سأكشف في جلسة ديوان المظالم بتاريخ 1432/5/13هـ عن عدة مخالفات وتجاوزات داخل إدارة تعليم بنات نجران من غش ورشوة وتزوير مررتها الإدارة لبعض منسوبيها دون محاسبتهم عليها ولدي ما يثبت صحتها».

وكانت لجنة وزارية من وزارة التربية والتعليم باشرت التحقيق في وقت سابق مع مسؤولين في تعليم نجران على خلفية حرمان عدد من معلمات المنطقة من التوظيف، وتعيين بدلا منهن من خارج المنطقة بإثبات إقامة مزور ومخالف للواقع. («عكاظ» - 1431/2/12)

وأكد مسؤول مباشرة التحقيق مع مساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون المدرسية، وبحسب المسؤول فإن سبب تواجد اللجنة بهدف التحقق من التجاوزات واتخاذ الإجراءات النظامية.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» مدير عام التربية والتعليم للبنات في منطقة نجران سالم بن محمد الدوسري، أن اللجنة تتابع القضية وأن المتلاعبين في إثبات الإقامة لا يعملون في إدارته. («عكاظ» - 1431/2/12)

وزاد «كشفنا للجهات الأمنية مجموعة من البيانات التي ضبطت والتي تم استبعادها من قائمة التوظيف وننتظر ما تخلص إليه اللجنة».

التربية ترفع يدها عن مصابات حوادث نقل المعلمات... بدعوى أنها ليست إصابة عمل

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233834

المدينة المنورة - ردينة هاشم

رفضت الإدارة العامة للتربية والتعليم في المدينة المنورة اعتبار ما تعرضت له المعلمة أمل محمد نور إدريس في الحادثة التي عرفت بحادثة معلمات خيبر إصابة عمل، على رغم أنها كانت في الطريق إلى مقر عملها لحظة وقوعها.

ولا تزال إدريس ملازمة السرير الأبيض إثر إصابتها البليغة في الحادثة المرورية التي وقعت أحداثها في نهاية العام الميلادي الماضي، جراء اصطدام المركبة التي كانت تقلها مع مجموعة من زميلاتها بمركبة أخرى، ما فتئت تعاني جروحها وتتلقى العلاج الذي لم يسكّن آلامها بعد.

وقالت شقيقة المعلمة المصابة الكاتبة بثينة إدريس: «تحدثت إلى مدير تعليم البنات في المدينة، مستفسرة عن وضع شقيقتي الوظيفي، خصوصاً أنها تعمل ببند عقد موقت، فأفادني باستمرار رواتبها لفترة التعاقد، بيد أنه لم يعتبر ما حدث لها إصابة عمل على رغم وقوع الحادثة أثناء ذهابها إلى مقر عملها، معللاً بأن ما حدث - على حد علمه- لم يكن داخل المدرسة»، وتساءلت ادريس: «إن كانت وزارة التربية والتعليم لا ترى أدنى مسؤولية في حوادث المعلمات ولا تعتبرها إصابة عمل، لماذا تطلق صفارات الاستنفار، كلما أطلت كارثة جديدة لمعلمات القرى، ولماذا برقيات العزاء وزيارات المواساة، فما أكثر المعلمات اللائي أصبن وتوفين في حالات عرضية، ولم نسمع ببرقيات عزاء لهن ولا زيارات مواساة.»

وأضافت: «مثل هذا الإجراء وغض الطرف عن الحقوق البسيطة يحمل وزارة التربية والتعليم عبئاً كبيراً من المسؤولية، ما يذهب بالمعلمات إلى التحايل عليها أثناء إمضاء عقودهن، إذ اضطرت حاجتهن للوظائف والتعيينات لفعل أمور كثيرة لسن في حاجتها لو تم تعيينهن من دون الصعوبات التي نراها.»

واستدعى ما تعرضت له أمل (المعلمة) شقيقتها الكاتبة (بثنية) إلى إطلاق حملة اجتماعية عبر الموقع الإلكتروني الاجتماعي الشهير «الفيس بوك» تحت عنوان «حياتي رخيصة»، تهدف منها إلى مساندة معلمات القرى في نقل معاناتهن للمسؤولين، وتابعت» :استشعاراً لما تواجهه معلمات القرى من معاناة حوادث الطرق، وردت بخاطري فكرة الحملة، فضلاً عما يحمله كاهلي كثيراً من الهم الاجتماعي، فما أكثر ما دججت مقالاتي بهموم الآخرين، ليعلمها المعنيون ويستشعروها.»

وزادت في استغراب: «أن تكون المعاناة في عقر دارك وبين أهلك، فمن الطبيعي في هذه الحال، أن يكون الإحساس بالألم مغايراً، وأكثر أثراً على النفس عن إحساسنا بآلام الآخرين»، مضيفة: «كان لي دافع آخر وقوي لإطلاق الحملة وهو أن شقيقتي ترقد على السرير الأبيض منذ أكثر من شهر، إثر إصابتها في حادثة معلمات خيبر، وازداد ألمها حين علمت أن جميع زميلاتها المصابات في الحادثة غادرن المستشفى ولم يبق سواها، ولرؤيتي أهمية حياة الإنسان، أصررت على إطلاق الحملة، فما أكثر المعلمات اللائي حصد الطريق أرواحهن ولم تتغير الأحوال في شأنهن، ورأيت في عبارتي التي تقول (كل شيء قيمته في ارتفاع، سوى الإنسان قيمته في خفض) ملاءمتها لاتخاذها شعاراً لحملتي .»

وأخيراً تمنت إدريس أن تحقق حملتها أهدافها التي منها إحقاق حقوق معلمات القرى بنقلهن إلى داخل مدنهن وإحلال بديلات متعاقدات مع محارمهن كما في السابق، أو توفير سكن في القرى آمن ومجهز بجميع المستلزمات، وليس بالضرورة أن تحمل الوزارة عبء السكن وكلفته المالية، بل من الممكن أن يكون مقابل رسوم ميسرة تدفعها المعلمات رمزية أو اعتيادية، فالغاية سكن آمن تحت إشراف الوزارة، كما إسكان الكليات والجامعات، وأن تُسترد للمعلمات

المصابات أو اللائي توفاهن الله في الحوادث حقوقهن كون جميع إصابتهن إصابة عمل لأنهن في طريقهن للعمل أو العودة منه.
وحاولت «الحياة» الاتصال بإدارة التربية والتعليم بالمدينة المنورة للحصول على تعليقها إلا أنها لم تجد تجاوباً.

رفضت وصف المناهج بالسطحية والهشاشة.. قيادات جامعة أم القرى لـ عكاظ:

إقصاء فوري لأعضاء التدريس المتاجرين بمذكرات الطلاب

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400285.htm

علي بن غرسان ـ مكة المكرمة
رفضت القيادات الإدارية في جامعة أم القرى إلصاق تهمة «الهشاشة والسطحية» بمناهج الجامعة التعليمية معتبرة ذلك تهمة باطلة، خاصة وأنها تخضع للتطوير والتمحيص كل خمس سنوات، معترفة في الوقت ذاته بوجود حالات استثنائية من بعض أعضاء هيئة التدريس المقصرين، وهو الأمر الذي تبحثه معهم إدارة الجامعة حاليا من خلال ورش عمل تدريبية لرفع مستوى أدائهم التعليمي. ووصفت طلاب الجامعة بالعلامة المسجلة، التي يمكن تمييزها ما بين طلاب الجامعات العالمية. وتعهدت القيادات في ملتقى «عكاظ» الإعلامي بالإقصاء الفوري لأعضاء هيئة التدريس المتاجرين بالمذكرات التعليمية على حساب الطلاب، كونها مخالفة صريحة لأنظمة وزارة التعليم العالي، لا تتوافق والمكانة المرموقة لعضو هيئة التدريس الجامعي.

• «عكاظ»: كيف يمكن تطوير المناهج التعليمية في الجامعة لتواكب الثورة المعلوماتية المتسارعة، خاصة وأنها لم تشهد تغييراً منذ عقود طويلة، ما جعل بعض الطلاب يصفونها بـ «الهشة والمعلبة»؟

تطوير المناهج

ـ الدكتور ثامر الحربي وكيل الجامعة للشؤون التعليمية: الحقيقة إطلاق عبارة «هشة» ـ كما ذكرت ـ يكون له شواهد وقرائن ونحن ملاحظون ذلك وسنعمل على تطوير المناهج خلال الخمسة أعوام المقبلة، ولعل الارتقاء بالجودة وعمل الجامعة للحصول على الاعتماد الأكاديمي يفرض علينا تطوير المناهج ونحن نعمل جادين على ذلك.
ومثل هذه الأحكام كوصف المواد التعليمية بالهشة تطلق من قبل بعض الطلاب وهي أحكام غير دقيقة ولا يمكن الأخذ بها في المجمل، ولكن نحن مع تطوير وتحديث المناهج.

طلابنا علامة مسجلة

ـ الدكتور عصام الأهدل وكيل الجامعة للتطوير الأكاديمي وخدمة المجتمع: في كل عام دراسي تشهد المناهج الدراسية في الجامعة تطويراً نابعاً من مواكبة الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم ولعل مثل هذه الأحكام بعيدة جدا عن مناهج الجامعة، فالكثير من طلابنا يواصلون تعليمهم العالي في جامعات مطورة، خاصة وأن البنية التعليمية لهم في مرحلة البكالوريوس قوية جداً، وهناك طلاب تخرجوا من الجامعة يخدمون الوطن في مواقع استراتيجية وحساسة؛ لأنهم تلقوا تعليما جامعيا مميزا، فكيف يمكن القبول بمثل هذه الأحكام، فطلابنا مميزون ويمكن أن نطلق عليهم «علامة مسجلة»؛ بمعنى أن خريج جامعة أم القرى معروف بقوته العلمية وكفاءاته التخصصية وهذا ما يدحض مثل تلك الأقاويل.

تعميم غير مقبول

ـ الدكتور هاني غازي وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي: أنا أحد خريجي جامعة أم القرى، وافتخر بذلك، وعندما ابتعثنا إلى الخارج مع نخبة من الزملاء قارعنا كبار الطلاب في الجامعات الأخرى، ولكن هناك اعتماد أكاديمي مقبل في الجامعة، يضمن تقنين المناهج وتحديثها بما يخدم الطالب ويصقل مهاراته، ولكن من الظلم إطلاق كلمة «هشة» فربما هناك جزئيات فلماذا تعمم، فلدينا قرابة 26 كلية فهل يعقل أنه إذا حدث تجاوز من شخص يعمم على الجميع، وحدث معي سابقا في كلية الطب مثل هذا، حيث كان الطلاب المتميزون يلخصون المنهج ويصورونه ويوضع في المكتبات باسمي، ولكن في حالة ثبوت متاجرة أي عضو هيئة تدريس بالمذكرات التعليمية على حساب الطلاب سيحاسب وربما يستبعد نهائياً، وهذا وعد منا ولكن معظم أعضاء هيئة تدريس في الجامعة لا يفعلون ذلك، ولدينا تعميم صريح من وزارة التعليم العالي في هذه الجزئية. والتطوير في الجامعة لا يمكن الحكم عليه في يوم وليلة بل يحتاج إلى وقت فنحن لا نعمل تحت مظلة «الفقاعات الإعلامية» وربما يتلمس المراقب للجامعة دورنا في بعض الجوانب ولكن القفزة الحقيقة لا يمكن الحكم عليها حاليا.

المتاجرة بالمذكرات الدراسية

• «عكاظ»: ما صحة توزيع مذكرات دراسية ربحية في الجامعة يعتمد عليها بعض أعضاء هيئة التدريس للمتاجرة على حساب الطلاب؟

ـ وكيل الجامعة للتطوير الأكاديمي وخدمة المجتمع الدكتور عصام الأهدل: هذه المذكرات عبارة عن «نوتس» وهي خلاصة ما يفهمه الطلاب من عضو هيئة التدريس، فيلخصون أفكار المذكرات ويوزعونها في المكتبات التجارية وتجير باسم عضو هيئة التدريس وهو منها براء، ولا أعتقد أن ثمة من يحاول الاتجار كما أسلفت، وهذه المذكرات منتشرة على مستوى أفضل الجامعات وهي ما يدونه الطلاب المتميزون لمساعدة زملائهم.

• «عكاظ»: هل يوجد تجاهل وإقصاء للعنصر النسائي من صناعة القرارات في الجامعة؟

لا إقصاء للعنصر النسائي

ـ الدكتور عصام الأهدل وكيل الجامعة للتطوير الأكاديمي وخدمة المجتمع: المرأة الأكاديمية حاضرة في صنع القرار في الجامعة، والمناصب متماثلة فكل كلية لها عميد وعميدة، وكل قسم له رئيس ورئيسة، وليس هناك إقصاء كما ذكرت مطلقا، وهناك لجان مشتركة في مناقشة التطوير بين الطرفين ومن لا يبدي مشاركة فاعلة من الطرفين يستبعد من أروقة صناعة القرار؛ لأن العملية التطويرية تحتاج إلى رؤية وعمل متواصل.

رؤية مستقبلية

ـ الدكتور بدر حبيب الله وكيل جامعة أم القرى للفروع والمشاريع: أخذنا في الاعتبار الحاجة النسائية للترفيه واللعب فخصصنا للطالبات صالة رياضية مغلقة وناديا اجتماعيا يجري تنفيذها في المقر الجديد في العابدية، وعملنا في هذا الجانب يستند على رؤية الجامعة المستقبلية وما يمكن أن يحدث من تغييرات، ولا يمكن القول بإقصاء العنصر النسائي سواء في التخطيط أو البناء المستقبلي مطلقا.

التعصب للرأي

• «عكاظ»: كيف تتلمس إدارة الجامعة هموم الطالب وحقوقه الغائبة، لاسيما وأن بعض الأكاديميين يؤمنون بالتعصب للرأي ويتعامل وفق نظرية الأبراج العاجية التي لا يمكن للطالب طرق أبوابها؟

ـ الدكتور عادل غباشي وكيل الجامعة: لا بد على كل طالب أن يتعرف على حقوقه كاملة في الجامعة ما له وما عليه، ليكون مدركا لكل الأمور، وهذا ما نحرص عليه في كل عام، ومن الظلم اعتبار هذه النظرية حقيقية، فعلى العكس ثمة أعضاء هيئة تدريس حريصون على سماع صوت الطالب وتفهم احتياجاته في كل ما يهمه، ولا نرضى كمسؤولين أن يكون ثمة أية تجاوزات في هذا الشأن، فعضو هيئة التدريس موجود للطالب لتعليمه وإفادته وليس للتعالي عليه.

تجاوب دون المستوى

ـ الدكتور ثامر الحربي وكيل الجامعة للشؤون التعليمية: للأسف هناك قصور كبير من قبل الطلاب أنفسهم في فهم كيفية التعامل في الجامعة، بالرغم من حرص إدارة الجامعة على رفع سقف وعي الطلاب، ولكن التجاوب لا يزال دون المستوى المأمول، فعمادة شؤون الطلاب تقدم بداية كل عام دراسي ورشة عمل تعريفية للطلاب المستجدين، ولكن الحضور يكون مخيبا للآمال، ولعلك تتخيل أن ورشة عمل عقدت أخيراً في التثقيف بحقوق الطلاب لم يتجاوز عدد الحضور فيها ستة طلاب فقط، ومع هذا لا نرضى مطلقا بأي تجاوز من قبل أي عضو هيئة تدريس تجاه أي طالب، وكذلك نرفض وبشدة أية ممارسات غير مقبولة ضد الطلاب ولم نتلقى أية شكاوى حيال ذلك، وفي حين وجودها سنقف بالمرصاد لأي متجاوز.

الكراسي العلمية

• «عكاظ»: ما أهمية التوسع في استحداث كراسي للبحث العلمي بالشراكة مع القطاع الخاص، وهل لدى الجامعة القدرة

على تقنين هذه الكراسي بما يضمن تقديم بحوث علمية ذات قيمة علمية عالية؟.
لجان متخصصة
ـ الدكتور نبيل كوشك وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي: الحقيقة وضعنا لائحة محددة لهذا الأمر تتسق مع اللوائح المحلية والدولية في هذا الشأن، وهناك لجنة استشارية تضم خبراء من الأكاديميين في هذا المجال، أقرت من مجلس الجامعة راعينا فيها كل ما يحقق التوازن في جودة البحوث العلمية وأهميتها وفاعليتها مستقبلا وفق الاحتياجات، فضلا عن إعداد آلية تفصيلية ما بعد توقيع الكرسي ما يضمن جودة المنتج، وهناك خمسة كراسي جديدة في الجامعة لا تعتمد بحوثها العلمية إلا بعد تحكيمها من قبل لجنة متخصصة في هذا الأمر، ومن ثم تتابع وحدة خاصة سير البحث، ولدينا مشرف للكرسي وهذا غير ما يعرف بأستاذ الكرسي فدوره يكمن في النواحي الإدارية والقضايا المالية ونوعية البحث المقدم، وهناك لجنة إشرافية على الكراسي تراجع بشكل ربع سنوي التقرير المفصل لهذه الكراسي، وفي الحقيقة أبلغنا بصورة واضحة هؤلاء المشرفين قبل الثلاثة الأشهر الماضية أنه إذا لم يكونوا متفاعلين وعلى قدر من المسؤولية سيتم استبدالهم بصورة عاجلة ودون تردد حفاظا على البحث العلمي وهيبة الكرسي، لذا لا تخوف لدينا من ضياع الميزانية المعتمدة للكراسي العلمية أو انخفاض مستوى جودة البحوث مع كل هذه الضوابط الصارمة.
الأولويات المقبلة
• «عكاظ»: خصصت وزارة المالية ملياري ريال كميزانية لجامعة أم القرى، ما الأولويات المقبلة في مشاريع التطوير في الجامعة مع هذا الدعم السخي؟
خمس كليات جديدة
ـ الدكتور بدر حبيب الله وكيل جامعة أم القرى للفروع والمشاريع: المحور الأول سيكون لقسم الطالبات وبدأنا إنشاء القسم واستكمال الكليات وتصميم الجديد منها، حيث صممت خمس كليات جديدة ستنفذ كليتان منها العام الحالي، بالإضافة إلى مبنى الإدارة العامة ومركز الحاسب الآلي الذي تمت ترسيته على شركات منفذة، وسنعمل على نقل كليات البنات في الششة، ربع ذاخر والمنصور إلى مقر العابدية وسيكون لها الأولوية، فيما يتضمن المحور الثاني إنشاء معهدين خلال هذا العام الأول مقر لمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، والثاني مقر للمعهد العالي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العابدية، وإنشاء مركز للسنة التحضيرية يجري تصميمه حاليا، ونعمل على تصميم منطقة رياضية ومركز للجوالة سيتم تنفيذها بعد أربعة شهور، وسيكون اللقاء العالمي لمعسكر الجوالة العام المقبل في هذا المركز، كما طرحت تصاميم لمدينة رياضية متكاملة بجوار الاستاد الرياضي ستكون جاهزة في العام المقبل.

افتتاح برنامج تدريبي للعاملين في مجال الحماية الاجتماعية

الشؤون الاجتماعية تدرس وضع إستراتيجية وطنية للحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 15573
http://www.alriyadh.com/13/02/2011/article604195.html

الرياض – عبدالله الحسني

حذر خبراء ومختصون من تنامي حالات العنف في المملكة معتبرين ان ما تم رصده واحصاؤه من ارقام لا يمثل الواقع الفعلي لهذه الحالات .

وكشفت احصائية ان هذه الحالات للعنف في المملكة بلغت 1115 حالة خلال عام واحد، وكانت مدينة الرياض الأعلى وقد بلغت عدد الحالات 425 حالة تليها مكة المكرمة 159 حالة ثم منطقة عسير 101 حالة ثم المدينة المنورة 63 حالة ثم الطائف 60 حالة والدمام 52 حالة وجازان 49 حالة وجدة 41 حالة ثم القصيم 33 حالة ثم تبوك 20 حالة ثم الباحة 17 حالة ثم حائل 15 حالة بيشة 14 حالة ثم الأحساء 13 حالة ثم الجوف ونجران 12 حالة ثم الحدود الشمالية 8 حالات ثم حفر الباطن وخميس مشيط بحالتين وأخيراً ينبع بحالة واحدة .

وبينت الإحصائية أن عدد حالات العنف الأسري الموجهة للذكور أقل منها للإناث إذ بلغ عدد حالات العنف ضد الذكور 104 حالات وللإناث 979 حالة، وقد حاز نوع الاعتداء الجسدي النسبة الأكبر من نوع الاعتداء إذ بلغ 747 حالة فيما بلغ نوع الاعتداء الجسدي والنفسي عدد 273 حالة فيما بلغ الاعتداء النفسي 70حالة والاعتداء الجنسي 18 حالة والاعتداء الجسدي والجنسي 4 حالات والاعتداء الجسدي واللفظي حالة واحدة فقط .

وقال عبدالله المحسن مدير الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية،إن الوزارة تدرس وضع استراتيجية وطنية للحد من ظاهرة العنف الأسري، جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح برنامج تدريبي للأخصائيين والأخصائيات العاملين في مجال الحماية الاجتماعية يوم أمس في فندق هوليدي أن العليا بالرياض .

وقد حضر البرنامج عبدالله النعيم رئيس المعهد العربي لإنماء المدن رئيس مجلس الأمناء وألقى كلمة طالب فيها بزرع اخصائيين اجتماعيين داخل هذه المؤسسات مؤكداً على اهمية استثمار الخبرات والتجارب الموجودة بمركز الأمير سلمان الاجتماعي وجمعية النهضة النسائية وجمعية الأميرة نوره التي تتوافر على امكانات وخبرات غاية في الثراء وبين النعيم أن الأرقام والأخبار اليومية التي تطالعنا بها وسائل الإعلام على اختلافها تشير إلى تنامي الوعي بالعنف الأسري لدى الكثيرين وهذا يقضي ضرورة تضافر جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية لدرء مخاطر هذه الظاهرة على مستقبل المجتمع وبالأخص فئة الأطفال والنساء .

من جهتها طالبت الدكتور موضي الزهراني رئيسة قسم الحماية الاجتماعية بالرياض معهد الإنماء العربي ان يضع في اعتباره اهمية استفادة العاملين (المتدربين) من مهارات البرنامج في المجال المهني والإداري من حيث اعداد آلية لتقييم مدى استفادتهم ما بعد البرنامج من خلال اختيار عناصر ممثلة للمعهد من داخل الوزارة وخارجها لتقويم مستوى مهارت العاملين وان يكون للمعهد صوت ضاغط لتفعيل دور الجهات الأخرى في محاربة العنف الأسري وان يسعى لتوحيد المفهوم الخاص بالعنف الأسري سيما وان النظرة اليه متباينة من قبل معالجيه وواصلت قائلة: والأهم ان العنف قضية وطنية حساسة تقع مسؤوليتها على جميع الجهات ذات العلاقة ويجب ان تتحمل هذه الأمانة بكل صدق ليكون للبرنامج دور داعم ومساند .

بعد ذلك انطلق البرنامج في يومه الأول بأربع حلقات بدأها الدكتور احمد البوعلي بعنوان"العنف الأسري والحماية الاجتماعية بين الشريعة والتطبيق" تلاه ورقة بعنوان" العنف الأسري والحماية الاجتماعية بين النظام والواقع" ثم ورقة

عن "تقييم اليوم الأول مع المتدربين" قدمها الدكتور عثمان الحسن نور والأستاذ محمد عرابي ثم اختتمت بورقة عن "التقييم مع المتدربين."

مواطنان: ولدانا لم يُختطَفا... وتجب محاسبة مطلق الإشاعة عبر بلاك بيري

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233913

الرياض - حسين النعمي

تناقل آلاف المواطنين خلال اليومين الماضيين رسالة عبر أجهزة «بلاك بيري» تدعو إلى البحث عن طفلين اختطفا من أمام منزليهما المتجاورين في حي الروضة شرق مدينة الرياض، وتطلب الاتصال برقمين في حال العثور عليهما، لكن والدي الطفلان اللذين تلقيا مئات الاتصالات أكدا لـ «الحياة» أن ولديهما بخير ولم يتعرضا للخطف.

وذكر محمد المطيري أنه تلقى أكثر من 1000 اتصال منذ مساء أول من أمس، من أشخاص متعاطفين يطلبون المزيد من التفاصيل كي يساعدوا في جهود البحث عن ابنه، مشيراً إلى أنه عانى كثيراً جراء هذا الأمر. وطالب بمحاسبة الشخص الذي أرسل رسالة كاذبة بهذا الخصوص على أجهزة «بلاك بيري.«

وأبدى جاره شاكر المطيري استغرابه من إقدام أشخاص على هذا النوع من الرسائل التي تثير المجتمع وتزعج الأشخاص الذين توضع أرقامهم للتواصل معهم.

وأضاف لـ «الحياة»: «لست متزوجاً، كما أنني الابن الأصغر لعائلتي، وعندما تلقيت الاتصالات الأولى من راغبين في مساعدتي توقعت أنها مكالمات لاستفزازي فقط، لكني علمت لاحقاً أن شخصاً وضع رقم هاتفي في رسالة تؤكد اختطاف ابني وأرسلها إلى أجهزة بلاك بيري، فانتشرت الإشاعة كالنار في الهشيم.«

ولفت إلى أنه سيبحث عن شخص يمتلك جهاز «بلاك بيري» لإرسال رسالة تنفي خبر الاختطاف وتريحه من كثرة الاتصالات التي أوقعته في حرج كبير، وشغلته عن عمله.

من جهته، دعا المحامي بندر المحرج المواطنين إلى التقدم بشكوى إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، لمعرفة هوية مصدر تلك الرسالة ومعاقبته إما بالسجن أو الغرامة.

وقال لـ «الحياة»: «عند التعرض لإزعاج من هذا القبيل يتقدم الطرف المتضرر بشكوى لهيئة الاتصالات بحكم أنها الجهة ذات الاختصاص بهذا الأمر ليتم التأكد من البلاغ وتحديد مصدر تلك الرسائل ثم رفعه إلى المحكمة الجزائية، ليقرر القاضي تطبيق العقوبة عليه تعزيراً اما بالسجن أو الغرامة المالية.«

وحذر المحرج المجتمع من التعاطف مع بعض تلك الرسائل التي لا يعرف مصدرها ومدى صحتها، لأن غالبية الرسائل المتداولة عبر أجهزة بلاك بيري من باب الترفيه على حد قوله.

التعليم العالي تواجه نقص هيئة التدريس برفع المكافآت

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233820

جدة - أحمد العمري

لجأت وزارة التعليم العالي إلى رفع بدلات الإركاب والإعاشة وتأمين السكن لأعضاء هيئة التدريس المشرفين على رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات، لمواجهة النقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس في ظل النقص الحاصل في قطاع التعليم العالي في السعودية.

وأكد مصدر مطلع في وزارة التعليم العالي لـ «الحياة» أنه لافتتاح عدد كبير في السنوات الأخيرة لجامعات ناشئة، إضافة إلى حاجة بعض الجامعات إلى الاستعانة في المجالات النادرة بالأساتذة من الجامعات الأخرى من خارج المدينة التي فيها الجامعة، أصدر مجلس الوزارة قراراً بصرف مكافأة مقطوعة مقدارها خمسة آلاف ريال للمشرف من خارج الجامعة على رسالة الماجستير، في حين خصصت الوزارة مكافأة سبعة آلاف ريال للمشرف على رسالة الدكتوراه من خارج الجامعة وتعتبر المكافأة بنظام مقطوع، ويجوز في حال الضرورة واستدعاء الأمر مقابلة الأستاذ المشرف الخارجي للطلبة المشرف عليهم وبموافقة مجلس عمادة الدراسات العليا للجامعة التي يتبع لها عضو هيئة التدريس بناء على طلب من الجامعة التي يتبع لها الطالب أو الطالبة انتداب المشرف الخارجي على رسائل الماجستير بحيث تتضمن مرة واحدة كل فصل دراسي لكل جامعة خارجية يشرف على رسائل طلبة فيها.

وأفاد المصدر أن ذلك يتم شريطة ألا يتجاوز عدد الجامعات التي ينتدب لها جامعتين كل فصل دراسي، وألا تتجاوز مدة الانتداب في كل مرة ثلاثة أيام، لافتاً إلى أن شروط انتداب عضو هيئة التدريس للإشراف على رسائل الماجستير للجامعات الخارجية نصت على ألا يتجاوز مجموع أيام الانتداب 10أيام في العام الدراسي الكامل لجميع الجامعات، وأن تتحمل الجامعة المستفيدة نفقات العضو المنتدب للإشراف على رسائل طلبتها وفق ما هو مقرر نظاماً له حسب رتبته.

أحياء شرق جدة..الطرق متهالكة والأمانة لاتتحرك

المصدر: جريدة الرياض الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 15573
http://www.alriyadh.com/13/02/2011/article604101html

جدة،تقرير - ضيف الله المطـوع

أبدى عدد من سكان أحياء شرق جدة "السالمية، والواحة ثلاثة، والعين، والفهد، والتوفيق" التي تقع في شرق الخط السريع بمدينة جدة؛ تذمرهم الشديد من الأمانة وامتغاضهم للحالة التي وصل إليها الحي بسبب الإهمال الشديد حيث إن الطرق التي تشق أنحاء الأحياء أصابها الضمور والاهتراء وأصبحت غير قادرة على تحمل أي نوع من أنواع السير .

وأرجع هؤلاء المواطنون السبب الرئيس لهذا الاهتراء إلى الشاحنات الكبيرة التي تعبر هذه الطرق دون رقيب أو حسيب وكذلك المعدات الثقيلة التي لاذت بأطراف الأحياء بعد أن عبثت كثيراً بهذه الطرق، مشيرين إلى أنه في ظل صمت الأمانة فقد تحولت معظم الشوارع أو جلها إلى حفر عميقة تبتلع السيارات وتصيبها بالعطب مما أدى إلى كثير من المعاناة وجلبت الخطورة لقائدي المركبات الخاصة .

الأدهى أنّ تلك الصرخات التي أطلقها سكان الأحياء؛ إلا أنها لم تجد الاستجابة من قبل المسؤولين الذين غضوا الطرف تماماً عن هذه النداءات المتكرره، وإذا كان هناك مسؤول بالأمانه أراد السكن في هذا الاحياء لرأى بعينه تلك المآسي الماثلة أمام العيون وسارع فوراً لإدراك الخطورة وإيجاد الحلول الناجعة .

أما إذا ماهطلت الأمطار، وغمرت الشوارع فإنّ عبورها عن طريق السيارات يعد من المستحيلات مما يدعو سائقي هذه السيارات إلى البحث عن طرق أخرى بعيدة تعينهم على الوصول إلى منازلهم بعد جهد جهيد وهم يراكمون أحزانهم، ويناشدون الأمانه بالتدخل السريع لعلاج هذه المشكلة التي أصبحت تؤرق كل سكان الأحياء الشرقية .

"الرياض" حاولت كثيراً الوصول إلى المسؤولين بالأمانة لتضع هذه القضية أمام أعينهم، إلا أنّ اتصالاتهم باءت بالفشل الذريع ولم تجد من يستجيب لهذه النداءات المتكررة من خلال الاتصالات الهاتفية، وفي جولاتها على هذه الأحياء، التقت "الرياض "بعدد من المواطنين الذين ألقوا باللائمة على عاتق الأمانة .

يؤكد "سفر البقمي" على أنّ الحالة المزرية لأحياء الواحة؛ دعتنا لإطلاق النداءات لأمانة جدة التي لم تبال أبداً بهذه المعاناة التي يتعرض لها سكان الحي من جراء الحفر المتناثرة في الطرقات، خصوصاً وأن مداخل الحي ومخارجه أصبحت من الخطورة البالغة فلم تعد صالحة لعبور السيارات الصغيرة، ويشير "إبراهيم السلمي" إلى أنّ هذه الطرق غير مؤهلة لعبور المركبات الخاصة والصغيرة، وأصبح الوصول إلى المنازل تكتنفه المشقات الأمر الذي يدعو الأمانة إلى التدخل السريع .

وبقدر كبير من الحزن أبدى "نايف العتيبي" تفاعله عن ضياع مركبته الجديدة من جراء هذه الحفر التي أصبحت بمثابة رصاصات تغتال السيارات قبل أن تلحقها بالإتلاف، بينما أكد "موسى الشمراني" على أنّ الكارثة الكبرى تقع كثيرا في حالة هطول الامطار، حيث إنّ السيارات لا تستطيع تلافي الحفر أو تجنبها فتقع فيها ثم يصيبها التلف .

"عبد العزيز السرحان" اكتست الحسرة ملامحه وهو يتحدث عن هذه المعاناة التي أطلت على سكان أحياء شرق الخط السريع؛ بسبب هذه الحفر التي ملأت الشوارع لا سيما الطرق الرئيسة التي تؤدي إلى الكثير من هذه الأحياء، فلابد من المرور يومياً بهذه الطرق إلا أنها غير مؤهلة فأين الأمانة .

قضاة يرفعون الصوت بـ الانتقادات

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233920

الرياض - أحمد غلاب

شكا 30 قاضياً من سوء أوضاعهم، وعدم وجود رؤساء في عدد من المحاكم. جاء ذلك في اختتام لقاء نظمه المجلس الأعلى للقضاء عن حاجة المحاكم إلى القضاة أمس، حضره رئيس المجلس الدكتور صالح بن حميد .

وتلخصت انتقادات القضاة في البيان الرسمي الذي أصدره القضاة، ومنع مندوبي وسائل الإعلام من إكمال جلسة الحوار، في عدم وجود صادر ووارد لكل مكتب قضائي، وأخطاء في تقسيم المكاتب القضائية، وتلقين القضايا في الضبط، وسوء المباني في المحاكم، ورصد الاعترافات بالضبط الجنائي، وعدم تخصيص ضبط خاص، وفتح ضبط جديد قبل نهاية الضبط الجديد، وليس لكل قاض سجل مستقل، وعدم وجود أماكن مناسبة لحفظ السجلات، وعدم وجود آلات وماكينات لحفظ الأرشيف، وغياب رؤساء بعض المحاكم، وتباعد المواعيد لبعض الجلسات، وقربها في أخرى، وطالبوا بتعزيز وجود القضاة في المحاكم، وتخصيص موظفين للإحصاءات. وقال رئيس مجلس القضاء ابن حميد في الكلمة التي وجهها إلى القضاة المجتمعين: «نحن ما زلنا في الأعوام الأولى من التطوير، وفي خطواتنا نحوه، وما زلنا نضع أيادينا وأصابعنا على مواقع العمل، وهذا ليس إنكاراً لجهود من سبقونا، الذين قدموا الشيء الكثير للقضاء في المملكة، ونحن نسير على خطاهم.»

وأضاف: «لن نحقق التطلعات التي تطلب منَّا إلا عن طريق العمل الميداني، وممارسة القضاء عمله بشكل أكبر، ومشروع حاجات المحاكم مهم للغاية»، مشيراً إلى أن هناك حاجة فعلية لتعزيز القضاء بناء على الجولات التي قام بها أعضاء المجلس أخيراً.

وذكر أن مشروع دمج بعض المحاكم، وتعزيز القضاة هما ما يستهدفه المشروع، «إذ ان العمل مهم، وفيه من الجرأة لوضع الخطط والمشاريع في عمل المحاكم وتعزيزها.»

فاعل خير يعد بحل مشكلة مواطن مريض في ماليزيا

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233892

الرياض - بندر المزيد

وعد «فاعل خير» بإيجاد حل لمشكلة مواطن يرقد في مستشفى في العاصمة الماليزية كوالالمبور، وتسهيل عودته إلى السعودية لاستكمال العلاج بحسب تأكيد ابن المريض.

وأضاف الابن لـ«الحياة» أمس أن صحة والدة بدأت تتحسن بشكل طفيف، مشيراً إلى أن » فاعل الخير» وعده بمساعدته خلال اليومين المقبلين.

وجدد اتهامه للسفارة السعودية في كوالالمبور بالتقصير في متابعة حال والده .

وتابع: «ذكرت السفارة السعودية في ماليزيا أنها أرسلت برقية لوزارة الخارجية حول الوضع الصحي لوالدي، وعند ذهاب أخي إلى الوزارة الإثنين الماضي لمعرفة آخر المستجدات حول الموضوع، تفاجأ بعدم وصول أي معاملة إليها برقم 325، وعندما زار القائم بأعمال سفارة خادم الحرمين الشريفين في كوالالمبور بدر المقحم والدي الأربعاء الماضي، أوضحت له أن المعاملة لم تصل إلى وزارة الخارجية، لكنه أكد لي أن السفارة أرسلت البرقية في الوقت المحدد مسبقاً، كما أرسلت برقية إلحاقية للاستفسار عن الموضوع». وكان المواطن تعرض لوعكة صحية نتيجة إصابته بالتهاب حاد في الرئة وضيق في التنفس أثناء وجوده في ماليزيا، فأدخله ولده الذي كان برفقته المستشفى لكنه عجز عن سداد فاتورة العلاج، ما دعاه إلى طلب مساعدة السفارة السعودية هناك.

من جهته، أكد القائم بأعمال سفارة خادم الحرمين الشريفين في كوالالمبور بدر المقحم، أن السفارة أبلغت الجهات المختصة عن وضع مواطن سعودي يرقد في أحد مستشفيات ماليزيا، كي تتولى دفع نفقاته العلاجية، ونقله بطائرة الإخلاء الطبي.

وأضاف في تعقيب على ما نشرته «الحياة» الثلثاء الماضي بعنوان «ماليزيا: مواطن يتهم السفارة بـ«التقصير» مع والده المريض»، أن سفارة خادم الحرمين الشريفين في كوالالمبور قامت بما يملي عليها الواجب من متابعة حال المواطن المتأزمة، وفقاً للتعليمات الرسمية بهذا الخصوص، وبادرت بالرفع للجهات المختصة عن وضعه الصحي، لتتولى دفع نفقاته العلاجية ونقله بطائرة الإخلاء الطبي، مشيراً إلى أن ابن المواطن المريض أبلغ في حينه بالإجراء الذي اتخذ كي يطمئن على ما تم على هذا الصعيد، كما زار بعض المسؤولين في السفارة المريض بالمستشفى في أوقات مختلفة وسألوا عن حاله .وأكد أن تكاليف علاج المواطن الذي يرقد في أحد المستشفيات المتقدمة وصلت - حتى إعداد هذا الرسالة – إلى 133 ألف ريال سعودي، وليس كما ذكر ابن المريض من أنها وصلت إلى 200 ألف ريال.

أمانة المدينة: مالك "الياسمين" لم يراجعنا.. الوابصي: راجعتهم وحولوني لمكتب مسوف

المصدر: جريدة الوطن الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=41620&CategoryID=5

المدينة المنورة: خالد الجهني، الوطن 2011-02-13 1:45 AM

أكد المتحدث الإعلامي لأمانة المدينة المنورة المهندس عائد البلهشي أن أمانة المدينة ليس لديها خطاب أو طلب تقدم به أحد ملاك المخططات الثلاثة للحصول على إجراءات تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية، فيما يؤكد مالك مخطط "الياسمين" أن الأمانة رفضت استقبال طلب الاعتماد، وأنها أجبرته على التعامل مع مكتب هندسي معين تسبب في تعطيله لأكثر من 6 أشهر.

وذكر المتحدث الإعلامي لأمانة المدينة المهندس عائد البليهشي أنه بالرجوع لسجلات الأمانة لم يثبت لديها أن تقدم مالك مخطط الياسمين إلى أمانة المدينة لطب تحويله إلى سكنى أو تجاري، وأشار إلى أن الأمانة تابعت الإعلانات التي تمت بالصحف واستغربت من تدنى السعر في تلك الأراضي المعلن عنها لبيعها خاصة مع وجود أراضٍ معتمدة داخل مدينة الصويدرة "70 كيلومترا شرق المدينة المنورة" وتبلغ أسعارها ضعف أسعار قطع المخططات المعروضة، وأضاف البليهشي أن أمين المدينة المنورة المهندس عبدالعزيز الحصين وجه بالتأكد من وضع المخططات حيث تم البحث بالسجلات والأقسام المختصة ولم يعثر على طلب رسمي لها، مؤكدا أن من واجب الأمانة توضيح حقيقة تلك المخططات للمواطنين، وأنها بصدد مخاطبة فرع وزراه التجارة بالمدينة لتوضيح موقفها من تداعيات المخططات الوهمية .

من جهته ذكر مدير مجموعة عبدالله حامد الوابصي للاستثمار والتسويق العقاري عبدالله الوابصي "مالك المخطط "أنهم تقدموا للأمانة بطلب اعتماد موقع زراعي وتحويله لمخطط سكني، مملوك له بموجب الصك عدد 22 صحيفة 62 جلد بتاريخ 16 / 6 /1415هـ ومفرغ له بتاريخ 1/10/ 1430هـ، إلا أن الأمانة رفضت قبول الطلب إلا بعد المرور على مكتب " أحد" الهندسي.

وأضاف الوابصي أنهم قاموا بمراجعة المكتب أكثر من مرة، كما وجهتهم الأمانة، ولمسوا تسويفه وتعطيله لأكثر من 6 أشهر، مؤكداً أنه لم يغرر بالمواطنين بل هم على علم بأن الأرض زراعية، مبدياً التزامه بالإفراغ عند انتهاء الإجراءات الخاصة بذلك.

وتعهد الوابصي، بحسب بيان تلقته "الوطن"، بتنفيذ جميع الاشتراطات التي تتطلب تطوير المخطط من زفلته وإنارة وبنية تحتية.

وكانت أمانة المدينة المنورة قد أعلنت، في بيان لها، تحذيرها من مخططات وهمية أطلق عليها الياسمين بمنطقة "دثير" لتؤكد أنه لا يوجد مخطط معتمد بهذا الاسم، الأمر الذي أثار ردود فعل واسعة من المجتمع المدني.

دخل تخصصي الدمام لعلاج الغدد وخرج بحروق غامضة

المصدر: جريدة الوطن الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=41622&CategoryID=5

الدمام :ماجد الشبركة 2011-02-13 1:46 AM

اتهم مواطن مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام بإعطائه إبرة عن طريق الخطأ نتجت عنها إصابته بحروق غامضة في ذراعه الأيمن، بعد أن دخل المستشفى لإجراء عملية جراحية في الغدد الدرقية. مطالبا من خلال شكوى قدمها للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية بالتعويض ومحاسبة المسؤول عما حدث له بعد أن أكد له الطبيب المعالج الخطأ الطبي.

من جهتها، أكدت الشؤون الصحية على لسان مدير العلاقات العامة والإعلام بالشؤون الصحية في المنطقة الشرقية سامي السليمان لـ"الوطن" أمس، تلقيها شكوى المواطن والنظر فيها حاليا..وأوضح المواطن خالد سلمان عبد رب الرسول " 42 عاما "لـ"الوطن" أمس، أنه دخل غرفة العمليات في مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام لإجراء عملية جراحية في الغدد الدرقية والمثانة لتهيئته لعملية زراعة كلى، وخرج منها بحروق غامضة في ذراعه الأيمن بعد أن تم إعطاؤه إبرة بالخطأ حسب قوله. متهما الطاقم الطبي الذي أجرى له العملية قبل 6 أسابيع بالتسبب في إصابته بحروق غامضة في ذراعه ومعاناة مستمرة لا يعلم متى ستنتهي. وأضاف: أن الطبيب المعالج أكد له أن الإبرة أعطيت له عن طريق الخطأ. متهما المستشفى بالإهمال وعدم علاج ذراعه والاكتفاء فقط بإعطائه "شاش "ليغطي به الحروق التي تسبب بها، مما اضطره إلى تحمل تكاليف العلاج على حسابه الخاص، الأمر الذي دفعه لتقديم شكوى للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية. مطالبا بالتعويض ومحاسبة المتسبب.

وفاة الطفل اللهيبي دماغياً .. والصحة تتعهد بالتحقيق لتحديد حجم الخطأ الطبي

المصدر: جريدة المدينة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 17462
http://www.al-madina.com/node/288094

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة

توفى دماغياً ظهر أمس الطفل عبدالرحمن بندر اللهيبى الذى دخل في غيبوبة تامة منذ الأربعاء قبل الماضى بعد إعطائه محلولا طبيا بالخطأ وهو بكامل وعيه يلهو مع من حوله وأسرته تنتظر أمر الطبيبة لإخراجه من المستشفى. واستدعى مستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة أمس جد الطفل وعند مراجعته لقسم العناية المركزة أبلغوه بأنه توفي دماغياً لكنه رفض مبرراتهم وقال إنه متوفى دماغياً منذ إعطائه المحلول لكنهم لم يبلغوه حتى لا يتحملوا المسؤولية كاملة، وطالبت أسرة الطفل وزارة الصحة والجهات المسؤولة بفتح ملف للتحقيق مع كافة المتسببين فى وقوع الخطأ الطبي الذى أدى لوفاة ابنهم البالغ سنة وثلاثة أشهر على حد قولهم. وقال والدالطفل الضحية إن ابنه توفى دماغياً نتيجة إهمال واضح من المستشفى. وطالب بالتحقيق لإعطائهم كامل حقوقهم التى تضمن معالجة الطفل في أي مركز داخل أو خارج المملكة حتى تعود إليه الحياة والصحة. من جانبه قال الناطق الإعلامي بمديرية الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة فايق حسين إن لجنة المخالفات الطبية بالمديرية ستواصل التحقيق في ملف القضية موضحا انه لا علاقة للتحقيقات بالتطورات التى حدثت أمس في حالة الطفل الصحية. وقال إن التحقيقات ستكشف نسبة الخطأ وهل هو خطأ طبى نتيجة إهمال أو عن مضاعفات طبية وأعرب عن حزنه العميق لتدهور حالة الطفل سائلاً الله تعالى أن يرزق أسرته الصبر ويكتب لهم الخير فيما جرى.

لجنة حكومية تقر منع استيراد أغذية طيور تحوي بذور الحشيش

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233826

جدة - منى المنجومي

علمت «الحياة» أن لجنة حكومية توصلت إلى قرار يمنع استيراد بذور تستخدم كعلف للطيور تحوي حبوب «القنب» و«الخشخاش» (الحشيش) القابلة للإنبات.

وقال مصدر مطلع لـ«الحياة»: «إن اللجنة أقرت أيضاً وضع مواصفة قياسية سعودية إلزامية (لائحة فنية) خاصة بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في أعلاف الطيور المستوردة والمتداولة محلياً وعالمياً في الأسواق تتضمن جميع متطلبات الجهات الحكومية»، مشيراً إلى أن الإلزام بها سيكون بعد ستة أشهر من تاريخ الإعلان عنها في الصحيفة الحكومية (أم القرى).

وتضمنت المواصفة القياسية السعودية 10 بنود، هي: أن يكون لأعلاف الطيور الشكل المناسب لها، وأن تكون جميع المواد المستخدمة في تلك الأعلاف مطابقة للمواصفات القياسية السعودية الخاصة بها، وأن يكون المنتج خالياً من المواد الضارة والمواد الغريبة، كما استوجبت المواصفة خلو أعلاف الطيور من بذور القنب والخشخاش وأي بذور مخدرة أو ضارة أخرى، وألا تزيد بقايا المبيدات على الحدود القصوى المسموح بها في المواصفة السعودية، التي حرصت كذلك على اقتصار بيع هذه المنتجات على المحال المرخص لها، وعدم السماح بتداول الأعلاف الخاصة بالطيور ما لم تحتو على البيانات الإيضاحية الخاصة بالمواصفة السعودية، وعند استخدام الإضافات العلفية البيطرية يجب الرجوع إلى الجهة المختصة في الهيئة العامة للغذاء والدواء.

وشملت بنود المواصفة القياسية السعودية، مراعاة تعبئة أعلاف الطيور في عبوات مناسبة تحافظ على سلامتها وخواصها، على أن توفر تلك العبوات الوقاية اللازمة من الحشرات والتلوث، وأن تكون ظروف النقل ملائمة بحيث توفر الحماية من التغيرات الجوية أو الإصابة بالحشرات والقوارض أو التلوث.

وشددت المواصفة على أن لا يكون قد سبق استعمال وسيلة النقل في نقل مبيدات الحشرات أو مبيدات الفطريات أو أية مواد سامة أو ضارة، وأن يتم التخزين بحسب المواصفة القياسية السعودية، على أن يتم أخذ العينات وإجراء الفحص والاختبار طبقاً للمواصفة القياسية التي ستعتمدها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

وأكدت البنود الجديدة أهمية كتابة البيانات الإيضاحية على بطاقة المنتج باللغة العربية على أن تشمل اسم المنتج «أعلاف الطيور»، وأسماء الحبوب المكونة للغذاء ونسبة كل نوع، وجميع الإضافات الأخرى في حال استخدامها، مع وضع اسم بلد المنشأ وأنواع الطيور المستهلكة لهذا المنتج من الحبوب.

وكانت «الحياة» نشرت خبراً حول توجيه الجهات الرقابية في السعودية بسحب أغذية طيور ثبت احتواؤها على بذور القنب (البانغو) والخشخاش المخدر (الحشيش)، بعد أن اكتشفت وجودها في أسواق (الرياض والمدينة المنورة وجدة وتبوك والقطيف وحائل).

وخلصت لجنة بعد تكليفها بالعمل على سحب أغذية الطيور، التي تثبت احتواؤها على بذور القنب والخشخاش إلى تشكيل فريق عمل من وزارة الزراعة ومندوبي المديرية العامة لمكافحة المخدرات والأمانة أو البلديات التابعة للمدن والمحافظات، التي سبق أن اكتشف وجود هذه البذور فيها، على أن يتولى فريق العمل تنفيذ الآلية والبرنامج الزمني الذي أقرته اللجنة أخيراً لسحب البذور من المدن الست، والعمل على سحب ومصادرة وإتلاف ما يتم ضبطه .

كما أقرت اللجنة توصيات وزارة الشؤون البلدية والقروية القاضية بأن تتولى المديرية العامة لمكافحة المخدرات والأمانات التعميم على الجهات التابعة لها في هذه المدن والمحافظات، لتسهيل مهمة الفريق والتعاون معه لتنفيذ المهمة المكلف بها، وإبلاغها بالبرنامج الزمني الذي تم الاتفاق عليه.
وأوصت اللجنة بأن يتم الاتفاق على البدء في تنفيذ المهمة في المدن والمحافظات وفق جدول معين يحدد المدة اللازمة لإنجاز المهمة، على أن ينفذ البرنامج خلال ثلاثة أشهر.

إحالة معنف زوجته في المدينة إلى الادعاء العام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400426.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة
أحالت شرطة المدينة المنورة أمس ملف قضية معنف زوجته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، إثر تلقيها بلاغا من أشقاء لمواطنة يفيدون بتعرضها للضرب على يد زوجها ما نتج عنه ثقب في طبلة الأذن اليسرى.
وأبلغ «عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة العميد محسن الردادي أن مركز الشرطة الذي استقبل البلاغ، تمكن من إحضار الزوج في غضون 24 ساعة.
وقال العميد الردادي إن شقيق المعنفة جانبه الصواب حين اتهم الشرطة بالإهمال في التعامل مع البلاغ، مشيرا إلى أن محضر البلاغ يبين أن حالة الاعتداء وقعت ليل الخميس 1432/3/3هـ، فيما تقدم شقيق المرأة ببلاغ لمركز الشرطة يوم الثلاثاء الماضي بعد أربعة أيام من الحادثة، فيما أحضرت الشرطة الزوج في اليوم التالي من تلقيها البلاغ وأحالت القضية من مركز الشرطة المعني إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال إجراءاتها النظامية.
وكان شقيق المرأة رمى باللوم على شرطة المدينة، ولجنة الحماية من العنف الأسري، بعدم الجدية والتهاون مع بلاغين تقدم بهما للجهتين «عكاظ ـ 1432/3/7هـ» ، مشيرا إلى أنه اتصل بالرقم 1919 والمخصص لتلقي حالات العنف الأسري فأجابه موظف مختص في اللجنة عارضا دور الإصلاح بين الزوجين المتخاصمين، بدلا من تدوين البلاغ وتمريره للجنة الفرعية في المنطقة لحماية شقيقته المعنفة.

أشباه الرجال تركوها تعاني أمام أبواب المحاكم

إهمال حقوق المرأة المطلقة والمعلقة.. والله حرام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/2011/02/14/article604335.html

الرياض، تحقيق - سحر الشريدي

تواجه المرأة المطلقة والمعلقة والمعنفة تحديات كبيرة في الحصول على حقوقها، وإثبات دعواها تجاه الظلم الذي وقع عليها، وعلى أطفالها، ويبقى الواقع شاهداً على كثير من القصص والمواقف التي انتهت فيها المرأة إلى المحاكم بحثاً عن من ينصفها، ويلملم جراحها .

"تحقيق الرياض" يرصد هذا الواقع، من خلال قراءة حجم التأثيرات النفسية والمادية والاجتماعية على المرأة المطلقة والمعلقة، إلى جانب تقديم جملة من المقترحات للخروج من هذا المأزق .

تحمل المرأة

في البداية كشفت "د.لطيفة بنت عبدالعزيز العبداللطيف"- أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب بجامعة الملك سعود- عدداً من الأسباب والمبررات التي تدفع المرأة إلى الاستمرار في حياتها الزوجية، منها عدم وجود قوانين تحمي المرأة وتعطيها حقوقها كاملة، إضافة إلى الصعوبة التي تجدها في مراجعة المحاكم للمطالبة بحقوقها وإنصافها من ظلم زوجها، مؤكدة على صعوبة إثبات المرأة لعنف الرجل؛ لأن القضية تستغرق مدة طويلة لإثبات ذلك، كما أن العنف يكون داخل المنزل وبعيداً عن الآخرين .

وقالت:"إن حرص المرأة على أسرتها يجعلها تتحمل عنف الرجل وإيذاءه لها، حفاظاً على سمعة وخصوصية أسرتها وحمايتهم من الانحرافات السلوكية، إلى جانب خوف المرأة لعدم وجود موارد مالية أو بديلة أمامها؛ فتنقص المهارات لديها، كما أن عدم حصولها على شهادات علمية لا يمكّنها من العمل والحصول على دخل مستقل، مما يجبرها على البقاء مع زوجها وتحمل عنفه والصبر على إيذائه، مؤكدة على رغبة المرأة في عدم ترك الأبناء وحدهم مع والدهم المرتكب للعنف، والخوف المستقبل المجهول، مما يضطرها إلى الصبر في سبيل حماية أبنائها .

وأشارت إلى أن مراعاة اعتبارات القرابة والحفاظ على وحدة العائلة أمر هام، فهو يجبر المرأة على التعايش مع العنف والاستمرار في الحياة الأسرية، خاصة إذا كان الزوج أحد أقاربها، موضحة أن المرأة قد تستطيع تعديل سلوك زوجها؛ فتتحمل وتصبر على أمل أن يتغير وتتحسن طباعه فتستسلم للعنف والإيذاء .

إهدار حقوق الزوجة

وقال "د.محمد العقيل" -المستشار المعتمد للحوار الأسري بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني- أن الله تعالى أعطى الزوج حقوقاً، ولكن يجب عليه أن يستعمل الحق بوجهٍ مشروع وفقاً لما أمر به الشرع وأذن به، مشيراً إلى أن الرجل ليس له ممارسة حقه على نحو يترتب عليه الإضرار بالزوجة، سواء أقصد الإضرار أم لا .

وأضاف أن الشريعة الاسلامية حرمت التعسف، ونهى الشرع عن استعمال حق المراجعة بقصد الإضرار كما كان يفعل في الجاهلية، حيث يطلق الرجل زوجته ثم إذا قاربت عدتها على الانتهاء راجعها، ثم طلقها، فنهى الشرع عنه، والنهي يفيد التحريم، فيكون تعليقها حراماً، ولا يحرم الله شيئاً إلا وفيه مضرة. وأورد "د.العقيل" عدة آثار سلبية على تعليق المرأة، منها: تفويت حقوقها الزوجية، وعدم استقرار وضعها الاجتماعي إذا كانت زوجة فتطالب بحقوق الزوجات، أو مطلقة فتعتد للطلاق، مشيراً إلى أن بعض السلف فسّر المعلقة بالمسجونة من شدة ما هي فيه من الإيذاء والإضرار، والأهم من ذلك تفويت فرصة الزواج من غير الزوج المعلق؛ لأنها لم تطلق فتعتد عدة المطلقة ثم تنتظر الخطّاب .

نتائج بحثية
وبينت "د.لطيفة العبداللطيف" أن هناك علاقة ضعيفة بين المستوى التعليمي للمرأة والمعرفة بحقوقها؛ لأن مناهج التعليم تأثيرها قليل في التوعية الحقوقية للمرأة السعودية، إلى جانب ضعف العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة والحصول على حقوقها؛ فليس هناك اختلاف واضح بين المتعلمات ومتوسطات التعليم وغير المتعلمات في الحصول على حقوقهن، مؤكدة على ضعف العلاقة بين عمر الزوج وإعطاء الزوجة حقوقها، إلى جانب وجود علاقة طردية بين عمل المرأة وحصولها على حقوقها، فالمرأة العاملة تحصل على حقوقها أكثر من غير العاملة، كما أظهرت الدراسة أن سكان البادية اقل استخداماً للعنف مع زوجاتهم من سكان القرية والمدينة. وأشارت "د.لطيفة العبد اللطيف" إلى أن الآثار السلبية للطلاق كبيرة على الأبناء، أهمها: التأثيرات النفسية كضياع الأبناء واختلاطهم بأصدقاء السوء، والتأثيرات المادية كشعورهم بعدم الاستقرار، إلى جانب التأثيرات البدنية، والتأثيرات السلوكية في طريقة التعامل مع الآخرين، إضافة إلى الآثار السلبية على الزوجة نفسياً وعاطفياً ومادياً وصحياً وبدنياً واجتماعياً وتعليمياً .
مساعدة الطفل
وذكرت "د.أسماء الحسين" -الباحثة النفسية والتربوية- عدة طرق لاجتياز محنة الطلاق عند الأطفال، أهمها: ذكر الحقائق دون كذب، مثل: "والدك مسافر في عمل للخارج"، مشيرة إلى أن الطفل ذكي فطن يدرك مايجري حوله، وماذا تحاول الأم إخفاءه عنه، وحتى إذا كان هدفها عدم جرح مشاعره؛ لأن الطفل بحاجه لإجابات صريحة وبسيطة حتى يفهم دون تعقيد، مؤكدة على أهمية إبداء الطفل رأية في الطلاق ومعرفة ردة فعله .
وقالت: "كثير من أطفال المطلقين يخفون مشاعر الحزن والأسى والغضب والحيرة؛ لأنهم يخشون التعبير عن هذه المشاعر"، داعية إلى طمأنة الطفل على سلامته الشخصية؛ لأن أغلبية الأطفال يشعرون عندما يتم الطلاق بين والديهم أنهم سيحرمون من الطعام والمأوى والمدرسة وسيفرض عليهم التشرد، ولذا يجب على الأم إزالة كل الأفكار الخاطئة العالقة في ذهنه، مشددة على عدم تشويه صوره الأب لدى الأبن، وعدم نقل رسائل أو مؤشرات إليه، لأن ذلك سيدفع الطفل إلى الانكماش على نفسه، وتصبح مشاعره غير صادقة، أو قد يصاب بالاكتئاب، إلى جانب ضرورة إشعاره بالأمان والاطمئنان بوجود آخرين يحبونه ويحيطونه برعايته .
نظرة سلبية
وقال "د.حاتم الغامدي" -مستشار اجتماعي- أن البعض يرى المرأة في مجتمعاتنا العربية بنظرة سلبية مهما كانت ظروف طلاقها أو تعليقها، مما يسبب لها نوعاً من المعاناة النفسية، وكذلك فرض القيود المجتمعية التي تفرض على المطلقة أو المعلقة من قبل الأسرة والإخوان الذين يعاملونها بحذر ويراقبونها، بسبب خوفهم عليها .!
وأضاف:"أن أزمة المطلقة هي أكبر من نظرة المجتمع لها، حيث تشعر بالوحدة دائماً، وتجد أن المجتمع لا يدين الرجل المطلق نهائياً وإنما يدينها هي فقط"، مؤكدة على أهمية إشعار المرأة المطلقة أو المعلقة بأن نهاية زواجها ليست نهاية العالم، فتجربة فاشلة لا تعني حياة تعيسة، مطالباً الأسرة والمجتمع تقبل المرأة المطلقة أو المعلقة لعدة أسباب من أهمها أنها الحلقة الأضعف دائماً في الصراع الزواجي، فمجتمعاتنا تتقبل زواج الرجل المطلق مثلاً في حين أن هناك أكثر من علامة استفهام تدور حول المطلقة للراغب الارتباط بها .
وأشار إلى الأثر السلبي للمرأة المطلقة والمعلقة بأنها تعيش نظرة مؤلمة من المجتمع وأنها مُدَانة، أو أنها سبب الطلاق، كذلك شعورها أن العيون تراقبها أينما ذهبت، وأنها محل "للقيل والقال"، مؤكداً على أن هذا الأمر يجعلها تخشى مواجهة المجتمع، وتفضل العزلة، وتشعر أنها ضحية مظلومة خاصة ممن كانوا سبباً في زواجها أو طلاقها من زوجها السابق، وقد تشعر بأنها كانت تستحق أفضل مما نالت، ويدفعها هذا الشعور لرفض الكثيرين ممن يتقدمون لها؛ لأنها تبحث عن رجل مثالي.. رغبة منها في تجنب تكرار الفشل .
وقال: "إن الشريعة الإسلامية كفلت للمرأة حقوقها كاملة كما كفل للرجل حقوقه، ولكننا للأسف الشديد نقحم الزوجين دائماً في "الزواج الشكلي" دون معرفة كل طرف بواجبات وحقوق كل طرف في الحياة الزوجية، داعياً إلى التوعية والتثقيف لكلا الطرفين المقبلين على الزواج، وإلى معرفة كل طرف واجباته ومسؤولياته المناطة به داخل إطار الأسرة، كذلك معرفة كل طرف حقوقه وكيفية المطالبة بها وطرق تحقيقها .
مقترحات وتوصيات
وكشفت "د.لطيفة العبد اللطيف" أن نسبة العنف الأسري والطلاق والهجر وتضييع حقوق المرأة تزداد؛ مما يتطلب وضع برامج لمواجهة هذه المشاكل والتعامل معها وطرق الوقاية منها، إلى جانب الفهم والتطبيق للحقوق الشرعية في التعامل بين أفراد الأسرة .
وقالت:"إن الإشكالية التي يواجهها المجتمع تتمثل في الفهم الخاطئ في تشريعات الحقوق والقوانين، والقصور في تطبيقها؛ مما يخلق فجوة بين الجانب النظري والتطبيقي"، داعية إلى تشجيع المؤسسات الدينية والمدنية على أداء دور

فعال يساهم في معالجة المشاكل الأسرية، وعدم هضم حقوق المرأة، وإدخال مادة التربية السلوكية والحقوق الزوجية في المناهج الدراسية، إلى جانب العمل على منح المرأة حقها الاجتماعي والثقافي والتأكيد على أهميتها في حقوقها المالية والقانونية. وأضافت:"إن الحاجة ماسة إلى إنشاء محاكم أسرية متخصصة في المشاكل الزوجية، والمحافظة على الخصوصية الأسرية، وإنشاء لجان ومؤسسات للإرشاد الأسري وإصلاح ذات البين.

الطاعون يهدد 480 طالبة في الهفوف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 3534
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110214/Con20110214400595.htm

عبد الهادي السماعيل ـ الأحساء

أغلقت المدرستان التاسعة الابتدائية والمتوسطة للبنات في الهفوف، مختبرهما احترازيا بعد تحولهما إلى مصدر رئيس للفئران عبر أنابيب الصرف الصحي الذي تآكلت لقدمها.

وأوضح لـ «عكاظ» مصدر (فضل عدم ذكر اسمه) أن «إدارة المدرستين أكدت لأمهات الطالبات اللواتي يصل عددهن إلى نحو 480 طالبة أنه تم إرسال العديد من الطلبات لإدارة التربية والتعليم تطالب بحل جذري، خصوصا أن الفئران تصعد إلى الأدوار الثلاثة وأصبحت جميع الفصول والمكاتب الإدارية لا تخلو من وجودها».

وأفاد المصدر ذاته أن «المشكلة الرئيسة تكمن في أن البنية التحتية للمدرستين منهارة وهي بحاجة لرصد ميزانية لتغيير أنابيب الصرف الصحي بالكامل».

وفيما أبدى عدد من أهالي الطالبات مخاوفهم من تكاثر الفئران في المدرستين مطالبين بتدخل الأمانة، أكد رئيس مكافحة الحشرات في أمانة الأحساء إبراهيم البدر أن «الأمانة ليست جهة مسؤولة عن مكافحة الحشرات في المدارس» وشدد البدر بضرورة التخلص منها عبر شركات متخصصة وعدم استعمال أنواع البودرة أو الحبيبات لأنه سيؤثر سلبا على الطالبات في حالة لمسها أو الاحتكاك بها أو ملامسة الأكل خصوصا أن الطالبات في المرحلة الابتدائية لا يعرفن مدى الأضرار.

برفض من الشورى... لا مكافأة لأعضاء إدارات الشركات إلا من الوزير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234276

الرياض - رياض المسلم

رفضت الغالبية من أعضاء مجلس الشورى الموافقة على أحد مواد نظام الشركات الجديد الذي ينص على تحديد نسبة المكافأة والمزايا التي تمنحها الشركة لأعضاء مجلس الإدارة، وأوضح المعترضون في مداخلاتهم أن «تحديد المكافأة يجب أن يكون من وزير التجارة»، فيما طالب بعضهم بأن «يتم التحديد من الجمعية العمومية للشركة.«

وواصل مجلس الشورى خلال جلسته التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ التصويت على مشروع نظام الشركات، بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن آراء الأعضاء وملحوظاتهم على مشروع النظام التي أثيرت خلال مناقشة النظام .

من جانبه، أوضح الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد الغامدي في تصريح عقب الجلسة أن «المجلس واصل التصويت على مواد مشروع نظام الشركات ابتداءً من الباب الثالث، بعد أن وافق المجلس على البابين الأول والثاني في جلسة سابقة .«

وأفاد أن مشروع النظام الجديد للشركات يقع في 226 مادة تتوزع في 12 باباً، وهو يحل محل نظام الشركات الذي صدر عام 1385هـ، ويهدف إلى وضع نظام شامل للشركات يوضح الأحكام الواجبة الاتباع في تأسيسها وفي مزاولة نشاطها وعند انقضائها وتصفيتها، وحدد ضوابط جميع أنواع الشركات ومنها الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن وشركات المحاصة، موضحاً أن المجلس لم يوافق على أحكام المادة 76 الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وستقوم اللجنة بدرسها والتقدم للمجلس في جلسة مقبلة .

وتابع: «النظام سيعمل على تعزيز دور الشركات السعودية والعاملة في المملكة بمزيد من الإسهام في النمو الاقتصادي المحلي عبر ما يقره النظام من إجراءات وضوابط لأداء الشركات»، وسيستكمل المجلس التصويت على مواد النظام في جلسة مقبلة. وتضمنت المواد الجديدة للنظام (اطلعت عليها «الحياة») أن لوزارة التجارة والصناعة حق الرقابة على الشركات في ما يتعلق بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام ولائحته التنفيذية أو في عقد الشركة ونظامها الأساسي، ولها في ذلك أوسع الصلاحيات في التفتيش على الشركة وفحص حساباتها وطلب ما تراه من بيانات من مجلس الإدارة أو المديرين، وذلك بواسطة مندوب أو أكثر من منسوبيها أو من خبراء تختارهم لهذا الغرض. كما ينص النظام على الأخذ بمبدأ شركة الشخص الواحد بحيث أصبح بإمكان الشخص ذي الصفة الطبيعية والشخص ذي الصفة الاعتبارية تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة بمفرده

بمشاركة خبراء الأمم المتحدة ومختصين دوليين
جامعة نايف العربية تفتتح ورشة عمل تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/2011/02/14/article604405.html

الرياض - واس

بدأت أمس أعمال الورشة العلمية "تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب "التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بفيينا خلال الفترة من 10 1432/3/12هـ الموافق من 2011/2/1315م بمقر الجامعة بالرياض .

ويشارك في أعمال الحلقة مختصون من العاملين في مجال مكافحة الإرهاب من خبراء الأمم المتحدة ومن الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب في الدول العربية وعدد من الدول الآسيوية والأوروبية .

وحضر افتتاح الورشة نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا يوري فيدوتوف .

وفي بداية حفل الافتتاح ألقى مدير العلاقات العامة والإعلام بالجامعة الدكتور خالد بن عبدالعزيز الحرفش كلمة أكد فيها خطورة الظاهرة الإرهابية وما يترتب عليها من آثار سالبة، وأهمية التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة ومعالجة آثارها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، كما استعرض في كلمته جهود الجامعة باعتبارها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذ الاستراتيجيات العربية المتعلقة به، وأهداف الورشة ومحاورها .

بعد ذلك ألقى أمين عام الجامعة الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الشاعر كلمة رحب فيها بالمشاركين، ونوه بالتعاون الايجابي والمتطور بين الجامعة وهيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي بمفهومه الشامل، مؤكداً أن هذه الورشة العلمية تنفذ في إطار جهود الجامعة لتطوير التعاون الدولي للتصدي لهذه الجريمة التي أولتها الجامعة أهمية وعناية خاصة حيث نفذ لمكافحتها العديد من المناشط العلمية فكانت الجامعة سباقة في مكافحة هذه الظاهرة التي تشكل تعدياً بشعاً على حقوق الإنسان وتهدد الأمن الدولي .

وتمنى أن تحقق هذه الورشة التي يشارك في أعمالها نخبة من الخبراء العرب والدوليين أهدافها المرجوة وأن تسهم توصياتها ونقاشاتها في مكافحة هذه الظاهرة .بعدها بدأت أعمال اليوم الأول للورشة حيث قدمت مدير فرع مكافحة الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة سيسيليا روتروم روين ورقة عمل عن "دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تفعيل الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب"، ثم قدم الدكتور رئيس هيئة الادعاء العام بمملكة تايلند تورساك بورانا روافروج ورقة تناولت "التعاون الدولي في قضايا الإرهاب والاحتياجات" أعقبتها ورقة بعنوان "الجهود القانونية والقضائية للمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب" قدمها الدكتور إبراهيم بن يحيى الزهراني من هيئة التحقيق والادعاء العام .

بعد ذلك ألقى نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا يوري فيدوتوف كلمة قدم فيها الشكر لجامعة نايف على تعاونها وجهودها المقدرة لمكافحة الإرهاب والجريمة ونوه بالشراكة الإستراتيجية بين الجامعة والأمم المتحدة في القضايا ذات الاهتمام المشترك .

ثم اختتمت أعمال اليوم الأول بمناقشة ورقة عن "التجارب القانونية في قضايا الإرهاب" قدمها خبير مكافحة الإرهاب من روسيا الاتحادية الدكتور الكساندر سوكيلين .وستناقش الورشة على مدار اليومين القادمين مجموعة من أوراق العمل

تتناول الغطاء القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب وآليات التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة، واستعراض لتجارب عدد من الدول العربية والآسيوية والأوربية في مجال التعاون الدولي في قضايا الإرهاب والممارسات القانونية، وأدوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بتسهيل التعاون الدولي في المسائل الجنائية، والتشريعات السعودية الخاصة بمكافحة الإرهاب، ومناقشة واقتراحات لتعزيز التعاون الدولي في المجالات الجنائية خاصة في حالات الجرائم الإرهابية. وغيرها من الموضوعات ذات الصلة .

وتهدف الورشة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها إكساب المشاركين مهارات متقدمة في مجال مكافحة الإرهاب، والعمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحته، والتعريف بالجهود القضائية والعدلية في مجال مكافحة الإرهاب، واستعراض التجارب الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب .

يشار إلى أن نائب الأمين العام للأمم المتحدة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة يزور المملكة في إطار زيارة خاصة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لافتتاح أعمال الورشة العلمية ولبحث سبل توطيد التعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة حيث التقى خلال الزيارة معالي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي، ونائب رئيس الجامعة جمعان رشيد بن رقوش، كما قام بجولة شملت مرافق الجامعة العلمية المختلفة، ونوه بما وصلت إليه الجامعة من تطور وما تزخر به من إمكانيات مادية وبشرية وخبرة متميزة في مجال تخصصها .

يذكر أن جامعة نايف نفذت في مجال مكافحة الإرهاب (270) دورة تدريبية وحلقة علمية و(23) ندوة علمية وأجرت (22) دراسة علمية و(47) إصداراً علمياً محكّماً وناقشت (70 (رسالة ماجستير ودكتوراه ونظمت (90) محاضرة ثقافية شملت مختلف الدول العربية وأمريكا وبريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا والتشيك وشاركت في (70) منشطاً علميا في مؤتمرات وندوات علمية عربياً ودولياً.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

40 اختصاصياً نفسياً يبحثون العلاج الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 3534
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110214/Con20110214400623.htm

حسين هزازي - جدة

شارك 40 اختصاصيا نفسيا في ورشتي عمل منظمة إدارة مستشفى الأمل في جدة تحت عنوان «العلاج الأسري وأسس العلاج الجماعي والسيكو دراما» أمس الأول.

وقال المشرف العام على برنامج مستشفى الأمل في جدة الدكتور أسامة آل إبراهيم إن إدارة المستشفى وضعت خطط لإقامة مثل هذه الورش والمحاضرات على مدار السنة، وتسعى دائما إلى تطوير أداء الموظفين في التخصص والظهور بنتيجة أفضل، وفي نهاية الورشة كرمت الإدارة الدكتور محمد رياض على حضوره وتعاونه في تقديم ورش العمل والمحاضرات.

الملحق الثقافي بمصر يرجح تأخر عودة السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234233

الرياض - رياض المسلم و حسين النعمي

رجّح الملحق الثقافي في السفارة السعودية لدى القاهرة محمد العقيل أن تؤجل السفارة عودة الطلبة السعوديين إلى مصر أسبوعاً، كإجراء احترازي، للتأكد من هدوء الأوضاع واستعداد المرافق التعليمية هناك لاستقبالهم، مشيراً إلى أن وزارة التربية والتعليم المصرية أعلنت استئناف الدراسة في جميع مرافقها السبت المقبل.

وقال العقيل لـ «الحياة» أمس: «السفارة تراقب وضع الشارع المصري واستقراره بحذر، خوفاً من عودة الفوضى من جديد للشارع، وقد نلجأ إلى تأخير رجوع الطلبة إلى مقاعد الدراسة أسبوعاً إضافياً كإجراء احترازي للتأكد من جاهزية الجامعات هناك والمرافق التعليمية الأخرى لاستقبال الطلاب والطالبات»، مؤكداً أن الملحقية ستنتظر اجتماع مجلس الوزراء للحكومة الانتقالية في مصر اليوم (الاثنين)، وعلى ضوئه ستقرر إما التأجيل أسبوعاً آخر، أو العودة للدراسة في وقتها المقرر.

من جهة أخرى، أكدت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر (أنها تتابع حال الأسر الموجودة في مصر حالياً، وتقدم لهم مساعدات مالية وعينية، وأن هناك تنسيقاً مع الجهات المختصة من أجل إعادة الأسر التي تنوي العودة إلى المملكة، واستمرار دعم الراغبين في البقاء هناك بالمساعدات، مشيرة إلى أنها سجلت 600 أسرة سعودية مقيمة في الخارج.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السويلم أن الجمعية بادرت بالتواصل مع العائلات والمواطنين السعوديين في جميع المدن المصرية للاستفسار عن رغبتهم في المغادرة، وما إذا كانت هناك عوائق تحول دون ذلك، مشيراً إلى انه بالتعاون مع السفارة السعودية في القاهرة تم تخصيص رقم هاتفي لتلقي طلبات الراغبين في العودة على موقعها الالكتروني www.awasser.org.sa وعلى الفاكس الدولي 0096612402349 وعلى الفاكس الداخلي 920005959 وعلى هاتف الجمعية الموحد 920004949، كما تمت تهيئة كل ما يلزم من إسكان وإعاشة للأسر، وتولت الجمعية العمل على تصحيح أوضاعهم النظامية واستخراج الأوراق الثبوتية.

وأشارت المواطنة نجلاء محمد فور عودتها من القاهرة إلى أن أفراد جمعية أواصر كانوا بمثابة طوق نجاة لها ولأسرتها في ظل الأوضاع التي مرت بها مصر، بسبب صعوبة مغادرة البلاد وتكدس المسافرين في المطارات وقرارات حظر التجول، وقالت: «تم نقلنا إلى الفنادق وتدبير كل حاجات المعيشة، حتى ساعة مغادرتنا، وكذلك القيام بكل الإجراءات النظامية، إذ إن أحد أطفالي لم يكن لديه جواز سفر، فتم على الفور عن طريق السفارة عمل شهادة مرور له، ولم يستغرق ذلك كله أكثر من 24 ساعة فقط.»

وذكرت أم رائد التي تعيش في القاهرة مع ابنتها، أنها فوجئت باتصال من السفارة السعودية، تستفسر عن رغبتها في مغادرة مصر والعودة إلى المملكة، ولكنها أخبرت المسؤولين بأنها لا تستطيع التحرك بسبب الزحام الشديد وقرارات حظر التجول، وقالت» :في اليوم الثاني من الاتصال استطعت الوصول إلى السفارة والإخوة في الجمعية، ولم أتمكن مع ابنتي من حمل أي مبالغ مالية أو حتى حقيبة ملابس، فتكفلوا بحجز تذاكر السفر، ووجدتهم أيضاً في استقبالنا عند وصولنا إلى أرض الوطن .«

وقالت ابنتها ليلى: «توقفت الدراسة تماماً في مدارس القاهرة منذ بداية الأحداث، ولم تستطع والدتي أن تحضر لي أوراقي التي تثبت أنني طالبة في الصف الأول المتوسط، فأحضرت الجمعية لنا كل ما يلزمنا من ملابس وغيرها ليتم بعدها أخذنا إلى مطار القاهرة.«

الخوف من المطر.. الفوبيا الجديدة

10 % نسبة مراجعي العيادات النفسية خلال الأسابيع الأربعة الماضية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=41852&CategoryID=3

الدمام :علي آل فرحة 2011-02-14 3:12 AM

نزول المطر وما يصاحبه من أصوات الرعد، يشكل هاجساً لدى البعض، ويصيبه بالقلق والتوتر الذي لا يفارق صاحبه حتى انتهاء سقوط المطر، دون علم الآخرين من حوله بما يعانيه، مما ينعكس سلبا على تصرفاته وانفعالاته في تلك اللحظات. حيث أكد أخصائي طب نفسي في المستشفى الجامعي التعليمي بالخبر أن نسبة عدد المراجعين للعيادة النفسية وحدها ممن يعانون من "مرض الخوف من المطر" بلغت 10 % من مراجعي المستشفى، وذلك منذ بداية سقوط الأمطار على المنطقة الشرقية خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

وقال الشاب فهد عبدالرحمن أحد سكان مدينة الدمام، لـ"الوطن" أمس، إن "القلق والتوتر يجتاحني عند تشكل السحب في السماء، وأحاول البقاء في المنزل عند سقوط الأمطار، لأن قلقي يزيد حينها، ولا يزول عني حتى ينتهي هطول المطر، دون أن يعلم الآخرون من حولي بذلك، وعندما يُطلب مني عمل أي شي في هذه اللحظات ألاحظ زيادة في انفعالي، ولا أستطيع إلا أن أرفض ذلك الطلب، وأحاول عدم إشعار من حولي بقلقي وخوفي."

وأكد أخصائي الطب النفسي في المستشفى الجامعي التعليمي بالخبر الدكتور فيصل القرشي لـ"الوطن"، صباح أمس أن نسبة المراجعين للعيادة النفسية بالمستشفى منذ بداية سقوط الأمطار على مدار الأسابيع الأربعة الماضية في المنطقة الشرقية وصلت إلى 10 % من المراجعين، وذلك بسبب الخوف من الرعد والبرق المصاحب للأمطار، مشيرا إلى أن الأطفال ومنهم في سن المراهقة، هم الأكثر مراجعة للعيادات النفسية في هذه الحالات.

وقال الدكور القرشي إن: "حالة القلق والتوتر والخوف من المطر، تسمى بـ"مرض المطر"، كغيره من الأمراض الشائعة والمعروفة مثل مرض"الأماكن المغلقة"، ومرض "الإزعاج"، والمطر كذلك يدخل ضمن مرض الإزعاج، إذ إن البعض يخاف من البلل من الماء."

وأضاف أنه ليس لهذا المرض إلا علاج واحد، هو مجابهة هذه المشكلة بالعزيمة والتحدي، والمواجهة المباشرة لها أثناء هطول المطر أو دخول الماء، وذلك لكسر حاجز الخوف، مشيراً إلى أن الحديث إلى الاستشاري النفسي والاستفادة منه في هذه الحالات يساعد على اجتياز المشكلة.

وأكد وجود دراسات أثبتت بشكل استثنائي خوف بعض الأشخاص من أصوات الرعد والبرق لأنها تسبب لهم عدم الأمان وعدم الراحة النفسية، وأيضا بعدهم كل البعد عن الواقع الذي يعيشون فيه وبعدهم عن أهلهم في الغربة، مؤكدا أن الدراسات تختلف بمعدل درجات سقوط المطر في قوته وغزارته، وأن هناك في المقابل أناس يحبون المطر، معتبراً أن الخوف من المطر والماء لدى البشر يعتبر حاله استثنائية، بحكم أن الحالة السائدة هي حب المطر حتى لو سقط بشكل كبير.

وأوضح أن الأطفال الصغار من عمر الشهرين إلى عمر السنة والنصف يخافون من المطر بشكل كبير، وهذه تعتبر حالة طبيعية لدى الأطفال، وأن أكثر الإصابة بمرض "المطر" هم الأطفال ومن هم في سن المراهقة، مشيراً إلى اعتماد هذا على التنشئة منذ الصغر.

وأضاف قائلاً إن: "مرض "الأماكن المغلقة "والخوف منها، يرجع إلى عدم تعويد الأطفال على الخروج من المنزل، وهو الحال نفسه بالنسبة للخوف من "المطر" والأماكن العامة، وهذا يعود إلى أن الأسرة لم تعود أو تسمح للأبناء بالخروج من المنزل."

وعزا الدكتور القرشي سبب المرض لدى الكبار إلى بعض العادات والتقاليد في بعض الأماكن، إذ إن هناك من يتشاءم من سقوط المطر، قائلا إن أباً وأماً لديهما 4 أبناء يعانون من نفس المرض، كانا يريان أثناء مراجعة العيادة النفسية، أن سقوط المطر في أشهر معينة من السنة يعتبر بالنسبة لهم نقطة سوداء، موضحاً أن علاج هذا المرض وغيره من الأمراض كالاكتئاب وعدم القدرة على التعبير الشخصي، يتم بعدد من الجلسات لدى الاستشاري النفسي، فالتحدث إلى الاستشاري نقطة مهمة جدا لعلاج مثل هذه الحالات، وهو الأضمن والأسلم والأسرع لتفادي العلاج بالأدوية، والمشاكل الكبيرة التي قد يعاني منها المريض في هذا الجانب.

إمام مسجد يقاضي "هيئة" حفرالباطن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=41858&CategoryID=5

الدمام :حامد الشهري 2011-02-14 5:05 AM

اتهم إمام مسجد سابق، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحافظة حفر الباطن، بالإساءة إليه واتهامه بالنصب وانتحال شخصية أحد أعضائها، مطالباً من خلال دعوى قضائية بتعويضات معنوية ومادية في القضية التي دخلت رسمياً أروقة المحاكم، صباح أمس، من خلال الدائرة الثالثة في المحكمة الإدارية بالدمام، والتي شهدت غياب ممثل الهيئة .

وقال إمام المسجد السابق فواز الشمري ل "الوطن" أمس، إن مقيماً عربياً تقدم بشكوى لهيئة الأمر بالمعروف بحفر الباطن مدعياً علي واتهمني بأنني أخذت مبلغاً مالياً منهمقابل توظيف زوجته في المحافظة وأنني أمتلك نفوذاً وأعمل في الهيئة .وأضاف الشمري أن الهيئة خالفت النظام وأرسلت - دون تثبت منها - خطابا إلى الشرطة تتهمني فيه بانتحال شخصية عضو هيئة، وبممارسة النصب والاحتيال على بعض الأشخاص .

وأكد أنه فوجئ بالتعميم عليه لدى الجهات الحكومية، إذ راجع مكتب الأحوال المدنية بحفر الباطن لتسجيل ابن له في دفتر العائلة، فأخبره موظف الأحوال بأنه مطلوب
لدى البحث الجنائي .

واتصلت "الوطن" بمدير الهيئة في حفر الباطن الشيخ حسن محسن، إلا أنه رفض الإفصاح عن أي معلومات، وطلب الاتصال بالناطق الإعلامي الدكتور عبدالمحسن القفاري، الذي تعذر الاتصال به، إذ كان هاتفه مغلقاً طوال الوقت، ولم تتمكن "الوطن" أيضاً من الاتصال بمدير الإدارة القانونية في الهيئة الدكتور خالد الشافي الذي لم يرد على الرسالة النصية التي أرسلت على جواله.

التربية: منح المشرفين صلاحية درس القضايا المرورية للمعلمين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234244

الرياض - ظافر الشعلان

منحت وزارة التربية والتعليم مشرفي قضايا المعلمين في إدارات التعليم صلاحية درس القضايا المرورية الخاصة بالمعلمين عند وصول بلاغ رسمي بالإيقاف، وذلك شرط عدم صدور قرار شرعي بها واستكمال ما تحتاج إليه.

وأوضح مصدر تربوي لـ«الحياة» أن الوزارة أكدت على جميع إداراتها من خلال الدليل الإجرائي لقضايا شاغلي الوظائف التعليمية، بإعداد محضر للقضية وعرضها على لجنة قضايا المعلمين لدرسها وإبداء الرأي التربوي، مع عرض رأي اللجنة على مدير التربية والتعليم وعلى إدارة المتابعة للتعامل مع القضية وفق الاختصاص وبحسب مرحلتها.

ونبهت الوزارة بحسب المصدر مدراء المدارس إلى أهمية الرفع مباشرة لمدير مكتب التربية والتعليم حال وصول بلاغ رسمي بإيقاف المعلم في قضية مرورية، مشيرةً إلى أنه عند غياب المعلم ووصول بلاغ رسمي إلى مدير المدرسة بأنه موقوف في قضية، فإن ذلك يتطلب التحقق من الأمر، «وإذا ظهر أن غياب المعلم سيزيد عن 15 يوماً فتتخذ الحلول المناسبة لمعالجة أثر ذلك على المادة الدراسية.«

وشددت على أنه في حال كان غياب المعلم أقل من 15 يوماً، فإنه تتم مساءلته عن غيابه، ويرفع بذلك لمدير مكتب التربية والتعليم، فيما إذا زاد غيابه عن 15 يوماً يعامل معاملة المنقطع، «وعليه أن يطلب تأمين معلم بديل إذا استدعى الأمر ذلك، مع إبداء رأيه في المعلم عند تعبئة استمارة القضية.«

ولفت المصدر إلى أن إجراءات مكتب التربية والتعليم في التعامل مع القضايا المرورية الخاصة بالمعلمين تتمثل في فتح ملف للقضية، وضمها لملف المعلم في حال وجود سابقة في قضايا المعلمين، مع متابعة سير القضية حتى انتهائها، ومعالجة الآثار المترتبة على الطلاب والمدرسة، إضافة إلى الاطلاع على التقارير، وإبداء المرئيات ورفع الأوراق كاملة إلى مدير التربية والتعليم.

وزير العدل يستقبل نائب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات

د. العيسى : القضايا الجنائية في المملكة تحدث في نطاق ضيق مقارنة بغيرها من الدول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/14/02/2011/article604474html

الرياض – أسامة الجمعان

استقبل وزير العدل الدكتور محمد العيسى بمكتبه صباح أمس نائب الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة السيد يوري فيدوتوف والوفد المرافق له .

وجرى خلال اللقاء تناول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، التي أوضح فيها الوزير العيسى للضيف ومرافقيه أن القضايا الجنائية في المملكة تجري في نطاق ضيق، مقارنة بغيرها من الدول ، وان الإحصائيات المنشورة توضح بجلاء هذا الفارق، وأعاد الوزير السبب في ذلك إلى تحكيم الشريعة الإسلامية وفق مفاهيمها الوسطية المعتدلة على ضوء مقاصدها وغاياتها من تشريع أحكامها العادلة التي استوعبت الزمان والمكان ومتغيرات الأحوال، إضافة إلى وعي المواطن السعودي ونشأته في محاضن تربوية صالحة ، يَسْتمد معانيها الرفيعة من وعيه الراسخ بتعاليم دينه الإسلامي الذي حرم الجريمة والوسائل المفضية إليها، كما يَسْتمدها من لُحْمته الوطنية التي يستشعرها ديناً يدين الله به قبل كل شيءٍ، في سياق الوازع الأخلاقي الذي ينطوي عليه وجدانه الإيماني والوطني .

وقال إن لهذا أثراً ملمُوساً في التقليل من نسبة الجريمة، وهو ما ترجمه الأمن والاستقرار الذي تعيشه المملكة العربية السعودية منذ تأسس كيانها على يد جلالة الملك عبد العزيز طيَّب اللهُ ثراه .

الركائز التي قامت عليها الدولة تكفل وجود مجتمع مدني متحضر ينعم بالأمن والاستقرار

وقال إن الركائز التي قامت عليها الدولة من أقوى الضمانات وأرسخها التي تكفل وجود مجتمع مدني متحضر ينعم بالأمن والاستقرار، واستشهد على هذا بتاريخ المملكة الاجتماعي والأمني والسياسي الذي استطاع بهويته الشرعية، وثوابته العدلية والحقوقية المستمدة من دينه، وبلُحْمته الوطنية المتماسكة تجاوز العديد من المشاهد المعتادة في التاريخ الإنساني، ومن ذلك قدرة المملكة على ملاحقة جرائم الإرهاب وكذا المخدرات التي لا تقل خطورة عن الإرهاب بما للجميع من آثار سلبية على المجتمع في أمنه واستقراره وسلامة أفراده .

وأوضح الوزير بأن قضاء المملكة يفرق بين العمل المدني الضار، والعمل الإجرامي، فهو يرى أن الأول يولد خوفاً له بعد خاص، وتنشأ عنه مسؤولية مدنية بحتة، فيما يرى أن الثاني يولد خوفاً له بعد عام، ويُرَتّب مسؤولية جنائية، وهو يعاقب على الجريمة الإرهابية بعقوبة جسيمة، آخذا في اعتباره ظرفها المشدد، وانطواءها على جرائم عدة حسب التوصيف الشرعي الذي استقر عليه النظر القضائي ، وذلك نظراً لأبعادها الخطيرة التي تَصِمُها بالجريمة الفوقية في التدرج الإجرامي .

وتحدث عن جريمة تمويل الإرهاب وقال: بأنها جريمة ذاتية، بمعنى أنها تقع ولو لم يرتكب من جرائها عمل إرهابي، وأن ركنها المادي يتحقق بتقديم المال أو جمعه وإدارته، وبين أن هيئة كبار العلماء بالمملكة جرمت تمويل الإرهاب، وأصَّلت ذلك بأسانيد شرعية ما يدل على محاربة الشريعة الإسلامية لهذه الآفة والسبل الموصلة أو الداعمة لها .

القضاء السعودي استطاع التصدي لجرائم الإرهاب بإجراءات قضائية كفلت للجميع الحصول على محاكمة عادلة

وأضاف بأن القضاء السعودي استطاع التصدي لهذه الجرائم بإجراءات قضائية كفلت للجميع الحصول على محاكمة عادلة لدى القضاء الطبيعي، حيث لا يوجد لدى المملكة قضاء استثنائي، كما كفلت المبادئ القضائية المستقرة الحصول على أحكام شرعية عادلة تسري على الجميع، ولا تختلف أحكامها مع اتحاد وقائعها، كما لا تزدوج معاييرها مع أطراف الدعوى تحت أي ظرف أو طارئ، فالادعاء والدفاع على منصة القضاء على حد سواء .

وحول الدفوع القضائية بمخالفة النظام الدولي أو النظام المحلي، قال الوزير بأنه يحق للمتهم الدفع بمخالفة النظام العام في أي مرحلة من مراحل الدعوى، وأن هذا من الضمانات المهمة له، وفيما يتعلق بحجية الاتفاقيات الدولية أمام القضاء السعودي، قال الوزير: إن حجيتها في نفس درجة حجية أنظمة المملكة، بل إنها تقدم عليها عند التعارض ما لم تخالف دستور الدولة، على أنه لا يتصور أن تصادق المملكة على اتفاقية تخالف دستورها، وهذا لم يرد فيما بين أيدينا من اتفاقيات مصادق عليها .

وعن طبيعة الأحكام القضائية في جرائم الإرهاب وإمكانية نشرها، قال: إن الأحكام الصادرة في هذا تعتمد التسبيب القوي من المحكمة الابتدائية، وأنه لا يمكن أن تحكم محكمة الاستئناف أو تجيز المحكمة العليا حكماً يخلو من أسانيده الشرعية والنظامية، ويدخل في ذلك الأحكام التي لا تتفق مع المبادئ القضائية المستقرة، وأضاف بأننا مُلزمون بنشر الأحكام القضائية عموماً، ومن بينها الأحكام الصادرة في الجرائم الإرهابية، وفي حال الانتهاء من جمعها وتصنيفها ستكون بيد الجميع إن شاء الله، وبين أن انحسار الجريمة الإرهابية في المملكة يدل على حالة الرفض والعزلة الذي تعيشه هذه الآفة، ومحاصرتها فكرياً، وأضاف بأنها في حال تراجع واندحار، بفعل الجهود المتضافرة، خاصة الضربات الأمنية الاستباقية لها، ورفض المجتمع لها بوصفها عنصراً غريباً على مفاهيمنا الإسلامية، علاوة على نجاح فكرة المناصحة التي أخذت بها وزارة الداخلية في سياق اضطلاعها بواجب المحافظة على الأمن الفكري، فجهازنا الأمني يقوم بعدة أدوار ويتجاوز المفاهيم الضيقة في أدائه .

مُلزمون بنشر الأحكام القضائية الصادرة في الجرائم الإرهابية لحظة الانتهاء من جمعها وتصنيفها

وقال إن التشريع الجنائي الإسلامي كما حارب الجريمة، فقد حرم الوسائل المفضية إليها، وشرع إجراءات وقائية تمنع من حصولها، وأن هذا ما يميز التشريع الإلهي حيث يجمع بين الوقاية والعلاج .

، وبين أن المادة الجنائية في القضاء السعودي تحكمها مبادئ قضائية مستقرة، إضافة إلى مواد نظامية عالجت العديد من قضاياها، وهو ما يدل على مرونة القضاء السعودي في اختيار المنهج الإجرائي في ضبط الأحكام وعدم تعارضها في الواقعة الواحدة، وأنه ليس بالضرورة أن يختار منهجاً واحداً، اما التقنين أو السوابق القضائية، متى انتفى احتمال التعارض بينهما، لاسيما أن المبدأ القضائي لا يمكن أن يخالف نصاً شرعياً أو نظامياً ، وحول جرائم الاتجار بالبشر قال الوزير ان المملكة تحارب هذه الجرائم وتُصدر بشأنها أحكاماً قضائية قوية وعادلة ولدى الوزارة اهتمام علمي بهذا الشأن مشيراً إلى نيتها عقد ملتقى في هذا الخصوص .

وفي مقابل ما أبداه الضيف أكد الوزير على أن المملكة مع كل خطوة إيجابية من شأنها تحقيق العدالة وإسعاد البشرية .

فيما عبر نائب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات السيد يوري فيدوتوف عن شكره وتقديره العميق على جهود المملكة في محاربة الجريمة ، مشيراً إلى ان لها دوراً إقليمياً ودولياً مهماً يتطلع لأن يسهم في مساعدتهم على أداء مهمتهم كما ثمن دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله في محاربة الجريمة وفاعليته في الاتفاقيات الدولية .

انحسار آفة الجريمة الإرهابية يدل على حالة العزلة والرفض الذي تعيشه وهي في تراجع واندحار

حضر اللقاء مدير عام مكتب الوزير الشيخ عبدالعزيز بن محمد المفلح، ومدير عام إدارة التعاون الدولي الأستاذ أحمد اليوسف، والمستشار الشيخ أحمد بن سلطان شير، والمستشار الدكتور علي الشهري، ومدير إدارة الإعلام والنشر الأستاذ إبراهيم الطيار، والأستاذ يزيد المعيقل من إدارة التعاون الدولي بالوزارة .

إحالة المتهمة بتعذيب خادمتها إلى السجن .. فاطمة داود لـ عكاظ:

تصنيف سوء معاملة العمالة المنزلية من العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 3534
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110214/Con20110214400632.htm

أيمن الصيدلاني ـ المدينة المنورة

أودعت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة أمس التربوية المتهمة بتعذيب خادمتها وحرقها في أنحاء متفرقة من جسدها السجن العام، وجاءت إحالة المتهمة إلى السجن بعد انتهاء المحققين من التحقيقات الأولية في انتظار ما تسفر عنه نتائج التحقيقات النهائية للتأكد من ادعاءات الخادمة التي أدلت بها في بداية الحادثة، تمهيدا لرفع كامل أوراق القضية للمحكمة.

من جهتها، علقت رئيسة فريق الحماية من العنف الأسري في الشؤون الصحية في المدينة المنورة الدكتورة فاطمة داود عبد الحميد على القضية بقولها «قضية إساءة معاملة العمالة المنزلية أصبحت تلاحق الأسر في المملكة حول طريقة معاملتهم للعمالة».

وأضافت «تتركز الانتقادات في الكثير من الحالات في أمور تتعلق بظروف العمل الصعبة للعاملة، والاعتداءات على البعض منهن بالشتائم، كثرة العمل، قلة النوم، الضرب، الاتهامات بالسرقة، ضربهن من الأبناء، تدني ما يحصلن عليه من رعاية صحية والتأخير في دفع رواتبهن»، وبينت رئيسة فريق الحماية من العنف الأسري أن «وجود العاملة المنزلية في المنزل السعودي أصبح أمرا مألوفا سواء كان وجودها كمالية اجتماعية أم حاجة فعلية لمساعدة الأسرة، فمنحها هذا التواجد صفة أنها فرد من تلك الأسرة بسبب تواجدها الدائم داخل المنزل واحتكاكها مع جميع أفراد الأسرة واطلاعها على أدق التفاصيل ومعرفتها لأسرار تلك الأسرة، لذلك أصبح العنف ضد العاملة المنزلية أو لجوء العاملة لممارسة العنف ضد أحد أفراد الأسرة يصنف من العنف الأسري».

وذكرت رئيسة فريق الحماية من العنف الأسري أن سوء المعاملة في العنف الجسدي تحدث بعدة طرق إما بالضرب، الطعن، الكي، الحجز، منعها من الطعام، تكليفها بكامل الأعمال والأعباء في المنزل مما يسبب الإرهاق بسبب قلة النوم. واحتمال تعرضها للعنف الجنسي من قبل أحد أفراد الأسرة. وعدم إعطاء العاملة أجرها أو المماطلة في ذلك أو معاقبتها بخصم مبالغ من راتبها. عدم توافر العناية الصحية اللازمة أو سوء التغذية.

مسؤولة اجتماعية: معظم حالات العنف بسبب التفكك الأسري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234191

الدمام – ياسمين الفردان

كشفت مسؤولة لجنة التنمية الاجتماعية الأسرية في «لجنة العطاء الخيرية النسائية «مليحة أبو السعود، أن «أغلب حالات العنف، تعود إلى التفكك الأسري»، لافتة إلى عدم تمييز المجتمع بين أنواع العنف وأساليبه». وأكدت على أهمية «إيجاد الثقة بين المعنفات وأعضاء اللجان المتخصصة في التعامل مع الحالات.«

ولفتت أبو السعود، في تصريح إلى «الحياة»، إلى دراسة أجراها فريق متخصص في لجنة التنمية، شملت عينة من مرضى فقر الدم المنجلي، وكشفت إجابات المستطلع آراؤهم، أن » أغلب أفراد المجتمع لا يميزون بين أنواع العنف وأساليبه»، مضيفة أن «الدراسة توصلت إلى أن أحد أسباب العنف التفكك الأسري». وأشارت إلى تنوع وسائل العنف، بين «الجسدي واللفظي»، مضيفة أن «مجمل قضايا العنف، المنتشرة في المنطقة الشرقية، تعود إلى رغبة الذكور في فرض سيطرتهم على الإناث، من دون النظر إلى درجة تعلمهن، أو وضعهن الاجتماعي.«

وأبانت أن «كثيراً من أفراد المجتمع، يترددون في الكشف عن العنف الذي مورس ضدهم»، موضحة أن البعض «يشعر أن اعترافه بالأمر، يعد هدراً إلى كرامتهم، ويعرضهم إلى الإساءة المعنوية من قبل أفراد المجتمع»، مؤكدة أهمية «تواصل النساء المعنفات مع اللجان الخيرية، ليتم توجههن إلى الجهات المختصة، فكثير من الحالات المعنفة، لا تشعر بمدى حاجتها إلى العلاج، والتوجه إلى الجهات المعنية.«

وأشارت إلى الحالات التي ترد إلى اللجنة، التي تتمثل في «عنف ضد الأطفال، أو الزوجات بسبب تفكك الأسرة، ونادراً ما ترد حالات عنف زوجات ضد أزواجهن، أو استيلاء أزواج على رواتب الزوجات»، لافتة إلى أن آخر حالة وردت إلى اللجنة، «سيدة مطلقة، تعرضت إلى العنف والإيذاء من قبل طليقها، الذي يتعاطى المخدرات، ويعاني من مرض الصرع»، مضيفة أن «الزوج اقتحم منزل طليقته، وأخذ أطفاله، وحرمها من رؤيتهم لمدة أربعة أشهر.«

ومن بين ضحايا العنف الأسري، مريم عبدالله، التي خرجت منه بكسور وكدمات متفرقة على أنحاء جسدها، ولم تكن تنوي التقدم ببلاغ إلى الشرطة، إلا أن الطبيب المعالج أصر على ذلك. وتقول: «تقدمت بشكوى إلى الشرطة، بناءً على طلب الطبيب، بعد أن كشف عن كسور وكدمات متفرقة في جسدي، وعرف أنها بسبب عنف زوجي». ومضى على زواج مريم 20 سنة، قبل أن تحصل على الطلاق. وتضيف «علقت وعانيت من هجر زوجي، وعنفه في التعامل معي خلال فترة زواجي به»، مضيفة «يضربني على أبسط الأمور، وحتى أطفالي الثلاثة، لم يسلموا من إيذائه»، مضيفة «تمنيت لو أن زوجي يتعاطى المخدرات، حتى أعذره وأقدر ظرفه.«

وتذكر أن «اللجوء إلى القانون أمر لم يكن منه مفر، على رغم تهديدات زوجي، بورقة الطلاق»، مطالبة بـ «وقوف القانون إلى جانب المرأة في حالات العنف بشكل واضح«، مضيفة أن «عدم طلبي للطلاق طوال السنوات الماضية، لعدم وجود مأوى آخر ألجأ إليه مع أبنائي»، وذكرت «التجأت أخيراً إلى لجنة، وجهتني إلى جهات حكومية، لتساعدني في حل قضيتي». يُشار إلى أن نسبة العنف المُسجلة ضد المرأة، بلغت في العام الماضي، 60 في المئة. وكشفت رئيسة وحدة الحماية في فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية طرفة إبراهيم، عن «ارتفاع حالات العنف في الشرقية، مقارنة في الأعوام الماضية»، مضيفة أن «لجنة تضم جهات حكومية، تعمل على معالجة جميع قضايا العنف ضد المرأة». وقالت: «إن أساليب معالجة القضايا تختلف بحسب نوع القضية.«

وأبانت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي في الشرقية لطيفة التميمي، أن أسباب العنف ضد المرأة «متعددة، وإن كان القاسم المشترك بينها الاختلاف الثقافي والاجتماعي، بين جيل الآباء وجيل الأبناء، الذين يريدون ممارسة حياتهم، وفق الحياة العصرية الجديدة، ما يصطدم مع توجهات الآباء.«

استبدال المدارس الصغيرة بالمجمعات المدرسية.. قريباً التربية لا تمانع في تقليص عدد أيام الحضور للمعلمات المتنقلات للحد من حوادث الطرق

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/14/02/2011/article604484.html

الرياض - أسمهان الغامدي

كشف ل"الرياض" مدير عام شؤون المعلمين بوزارة التربية والتعليم الدكتور سليمان الكريدا أن الوزارة لا تمانع في تقليص عدد أيام الحضور والحصص للمعلمات المتنقلات إذا رأت في ذلك جدوى نحو تقليص حوادث الطرق المستمرة، كما أنها لن تتردد في طرق جميع القنوات الرسمية لتحقيق ذلك طالما تحقق المصلحة العامة .

وأبان أن الوزارة تعمل حاليا على تقليص المدارس الصغيرة من خلال استحداث المجمعات المدرسية وستوفر فيها النقل المدرسي الذي يساعد في انتقال الطالبات إلى تلك المجمعات للحد من تناثر المدارس وبعدها عن بعضها، مضيفا أن وزارة التربية والتعليم سبق وأن تبنت فكرة تأمين سكن خاص بالمعلمات المغتربات حيث أوجدت وحدات سكنية لهن ووفرت بها كافة وسائل السكن المريح والمناسب بحراسات آمنة ووسائل اتصال ومواصلات، إلا أن هذه التجربة لم يكن عليها إقبال من قبل المعلمات بسبب البعد الاجتماعي والارتباطات الأسرية لديها وارتباطها بالمنزل والأسرة الذي يجعل منها تتحمل عناء السفر ومشاقه لقضاء ساعات عند أسرتها وأولادها، مؤكدا أن الوزارة لا تألو جهداً في توفير البيئة المناسبة للمعلم والمعلمة لكي يقوم بدوره المناط به على أكمل وجه وبإقبال منه لاسيما وأنه يقوم بأعظم رسالة إضافة لتربية وتعليم الناشئة .وزاد د. الكريدا أن الوزارة تسعى سعيا حثيثا حول وضع الحلول لتقليص حوادث المعلمات فتبنت عددا من الأفكار والمقترحات التي تساعد المعلمة على الاستقرار في مكان العمل وتجنبها قطع المسافات الطويلة وبالتالي تعرضها لتلك المخاطر، ويأتي من ضمن هذه الأفكار تنفيذ تجربة السكن للمعلمات بالقرب من مكان العمل، إضافة إلى اشتراط الوزارة على المعلمات إثبات الإقامة في نطاق جغرافي لا يزيد على 80 كلم سعيا لتقليص المسافة والتنقل اليومي بين المنزل والمدرسة .

»الهلال الأحمر» يطالب بإيجاد عقوبة على من يغير مواصفات مركبته ويحمل الجهات الرقابية المسؤولية

في الجهة الأخرى كشفت إحصائية اللجنة الوطنية للسلامة المرورية أن معدل حوادث المعلمات البالغة 6.2 حادث لكل مئة معلمة متنقلة خلال الثلاثة أعوام الماضية والتي تعد أكبر من نسبة عموم الحوادث للعامة والبالغة أربعة حوادث لكل مئة فرد خلال الفترة نفسها .

وعن خلفية تلك الإحصائية قال مدير الإدارة العامة لهيئة الهلال الأحمر السعودي بمنطقة الرياض الأستاذ سعود العثمان ل"الرياض": أهم أسباب حوادث المعلمات والطالبات المتنقلات هي انفجار الإطارات، والسرعة الزائدة، وسوء الحالة الجوية إضافة لأخطاء المركبات الأخرى وتغير مواصفات المركبة التي دخلت بها المملكة كنزع المقاعد الخلفية واستبدالها بجلسة شعبية ووضع فرش أرضي في السيارة وإركاب المعلمات أو الطالبات فيها دون التحسب لوسائل السلامة مما يجعل الأجساد حرة تتقاذف داخل المركبة أو خارجها وقت وقوع الحوادث ويسهل ارتطامها بقوة مما يؤدي لإصابات بليغة تصل للوفاة نتيجة ارتطامها بأجزاء السيارة الداخلية أو ببعضها البعض لعدم وجود وسائل السلامة)الكراسي وحزام الأمان) إضافة إلى الإصابات الشديدة التي تحصل إذا حدث انقلاب، مؤكدا أن أغلبية حوادث المعلمات التي باشرتها هيئة الهلال الأحمر بهذا السبب .

وحمل العثمان المسؤولية على عاتق أمن الطرق، إدارة المرور، التربية والتعليم، وزارة الصحة والهلال الأحمر بسبب غياب الرقابة على تلك المركبات وإصدار العقوبات الرادعة بشأن كل من يغير من مواصفات مركبته التي بها دخلت المملكة إضافة إلى عدم توفير وسيلة مواصلات آمنة للمعلمات تتبناها وزارة التربية والتعليم، مطالبا من تلك الجهات تشكيل لجنة أمنية نظامية تفتيشية لمحاولة تقليص تلك الحوادث، موضحا في نفس السياق أنه لا يوجد نظام صارم يطبق على تلك التجاوزات الحاصلة التي من شأنها تقليص الحوادث والخسائر بشكل واضح حين تطبيقها، مهيبا بالمسؤولين عن وسائل النقل، وبإدارات المدارس تحري الدقة والمتابعة على وسائل السلامة في مركبات النقل عند التعاقد معها ومنع الاستهتار والتهاون لتدارك تلك الظاهرة المؤلمة التي أصبحت تؤرق الجميع

الصحة تدين طبيب تخدير بالتسبب في وفاة معلمة بنجران

زوج المعلمة: استغرب من استمراره في ممارسة العمل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=41799&CategoryID=5

نجران :مانع آل مهري 2011-02-14 2:49 AM

دانت اللجنة الطبية الوزارية المشكلة من وزير الصحة في تقرير رسمي -حصلت "الوطن "على نسخة منه- اختصاصي التخدير بمستشفى الملك خالد في منطقة نجران، لارتكابه خطأ طبيا وعلميا يتنافى مع القواعد والأعراف الطبية المتعارف عليها، وذلك لقيامه بعمل التخدير أثناء إجراء عملية الزائدة الدودية للمعلمة المتوفاة أروى مانع النجراني، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالتها الصحية ووفاتها.

واتهم زوج المعلمة المتوفاة فيصل منصور المكرمي، صحة نجران بالتهاون في كشف ومحاسبة المتسبب في وفاة زوجته، مشيراً إلى أن زوجته أدخلت إلى طوارئ مستشفى الملك خالد قبل أكثر من عام إثر التهاب بسيط أسفل البطن في الجهة اليمنى، وبعد أن تم إجراء الكشف عليها، أفاد الطبيب بأن الزائدة الدودية ملتهبة، وتستدعي إجراء عملية جراحية عاجلة للحفاظ على صحتها.

وقال الزوج: حرصا على سلامتها وافقت على إجراء العملية، وبعد مرور ساعة من إجرائها أبلغني أحد الأطباء بأن حالة زوجتي تدهورت وأنها مريضة بالقلب. وأكد المكرمي أن زوجته لم تكن تعاني من أي مرض مزمن قبل دخولها المستشفى بل تمارس الرياضة بانتظام على سير كهربائي لأكثر من ساعتين يوميا وعمرها أقل من 34 سنة .

وأضاف أن زوجته توفيت الثلاثاء 13 / 12 / 1430 وأصدرت صحة نجران التقرير الطبي رقم 101357 المتضمن إيضاحا لأسباب الوفاة وهي توقف القلب والتنفس واوزيما بالرئة والتهاب رئوي وقصور شديد في وظيفة البطين الأيسر، مما أدى إلى وفاتها.

وقال المكرمي: بعد أن وافق وزير الصحة على تشكيل لجنة للتحقيق، دانت اللجنة اختصاصي التخدير بالتسبب في وفاة المريضة، مبديا استغرابه من استمرار الاختصاصي المدان في ممارسة عمله، حيث لم تكف يده أو تتم محاسبته على القصور المنسوب إليه، مطالبا المسؤولين في وزارة الصحة بالتدخل والبت في القضية التي مضى عليها أكثر من عام وهي حبيسة الأدراج .

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي بصحة نجران صالح بن علي آل ذيبة في تصريح صحفي أمس، أنه تم التحقيق من قبل لجنة وزارية في موضوع شكوى المواطن، وأوصت اللجنة بتحويل المعاملة للهيئة الطبية الشرعية بمنطقة عسير لدراستها وإصدار القرار المناسب. وتم إرسال المعاملة للهيئة الصحية بتاريخ 24 / 6 / 1431، ولم يصلنا ما يفيد اتخاذ أي قرارات حول الموضوع، وما تم اتخاذه من الهيئة، ولم توص لجنة التحقيق بإيقاف الطبيب المتهم عن العمل.

متى نرى المرأة في أقسام الشرط تباشر القبض والتحقيق مع بني جنسها؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/14/02/2011/article604552html

الرياض- غزيل العتيبي

أسهمت المرأة السعودية في خدمة مجتمعها من خلال مجالات متعددة كالتعليم والصحة والإعلام، ولكن يبقى المجال الأمني هو الأقل من ناحية مشاركة المرأة، فهل نحن بحاجة لوجود أقسام نسائية بالشرطة من أجل تلقي شكاوي النساء بدون أن يشعرن بالخجل؟، وكذلك فض الاشتباكات في المدارس والجامعات؟، وفي حال وجود ذلك لابد من تساوى النساء بالرجال من حيث الرتب العسكرية ..»الرياض» كانت لها وقفة مع عدد من النساء لمعرفة آرائهن، تقول «نجاح الدحيم- «أخصائية اجتماعية -: «يحدث لدينا الكثير من المشاجرات بين الطالبات وتتدخل المشرفات وأحيانا المعلمات لفض الاشتباك؛ لذلك أرى بأن وجود الشرطة النسائية أفضل للدخول إلى المدارس وممارسة صلاحيات القبض والتحقيق ..أما «نجد الحارثي» –معلمة مرحلة الثانوية- فتقول: «كثيراً ما نسمع عن العنف الأسري وهناك طالبات يتعرضن للضرب المبرح من آبائهم أو أشقائهم أو حتى تحرش جنسي ولا يستطعن الذهاب إلى أقسام الشرطة، حيث لا يوجد من يوصلهن ولكن وجود الأمن النسائي يساعد في إنهاء معاناتهن .«

وتتمنى «موضي البلوي» -طالبة جامعية- تبني تلك الفكرة فهناك الكثير من الخريجات الجامعيات العاطلات عن العمل وهذه فرصة لتوظيفهن بعد تأهيلهن من خلال الدورات الأمنية؛ لأنّ هناك قضايا تتحرج المرأة من ذكرها لمسؤولي الشرطة خاصة إذا كان الخصم هو الأب أو الأخ ..وتشير «البروفيسورة. ليلى صالح زعزوع» -باحثة متخصصة في الجريمة جامعة الملك عبدالعزيز- إلى أننا أصبحنا في هذا العصر وبعد دخول النساء مجال العمل في أمس الحاجة لها في القطاع الأمني، ولنعطي مثال لطبيعة عملها في القطاع التربوي فكل هذا العدد من المدارس والجامعات بكلياتها تحتاج لضبط الأمن فيها ولم يعد العدد بسيطاً يعد على الأصابع وغير كاف الاستعانة بالمستخدمة أو المشرفة، بل لابد من نساء مدربات على أعلى المستويات للتعامل مع كل هذه الحالات. وأوضحت أن هذا لن يتم إلا باستخدام كفاءات نسائية مؤهلة حاصلة أقل شيء على درجة دبلوم أمني ومدربة على حمل سلاح واستخدامه، ولا يكفى جهاز اتصال فقط أو هاتف وتعطى دورات تدريبية في استخدام الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق وعمليات الإنقاذ ولها معرفة بأصول السلامة حتى لا يحدث مالا يحمد عقباه، مضيفةً: أما موضوع أننا نحتاج للنساء في أقسام الشرطة والمباحث فهو أمر لا أعلم لماذا التأخير في تطبيقه، ولننظر لحال الكثير من النساء لو أرادت أن تذهب لأقسام الشرطة فكم رجل ستقابل وهي أساساً مزدحمة بالمراجعين فكيف بوجود النساء يزاحمن الرجال. وقالت»د.زعزوع»: «لقد حدث معي موقف اضطررت فيه للذهاب لقسم الشرطة لتقديم شكوى ضد عاملة المنزل فرد علي الضابط بأن أحضر بنفسي، فهذا الموقف مخجل والمراجعين الرجال يقفون بجواري، وأنأ أقدم شكواي في نية العاملة التي لدي بأقدامها على الانتحار لعلمها من رسالة تلقتها من أهلها بأن قريبها قد سرق نقودها المحولة، حينها تمنيت أن تنشق الأرض وتبتلعني، وقلت لو الموظفات من النساء لكان أفضل حال»، داعيةً إلى النظر في المطارات وتجربتها النسائية الناجحة فما المانع من ذلك. وأشارت إلى أنّ جامعة نايف للعلوم الأمنية لديها دراسات أمنية للنساء وهي بادرة يشكرون عليها، فلم يعد هناك أي مبرر يمكن تفصيل البرامج والدراسات في تخصصات مختلفة، والمهم أن تعامل الرجال والنساء معا بحقوق وواجبات وحده وبدل عسكرية وغير ذلك، وتتابع لقد تأخرنا في البدء فالبطالة أصبحت تمثل مشكلة اجتماعية واقتصادية والمرأة في حاجة للعمل، وطالما نحن مجتمع له خصوصيته وتشريعه، وعلينا أن نضع ماينا سب مجتمعنا السعودي وهي فرصة لخلق عمل فلو كل مدرسة بها واحدة على الأقل من النساء لفتحنا باب العمل واستوعبنا الكثير واني أجد في جامعة عبدالعزيز مشرفات الأمن موجودات ومسؤلات عن الدخول والخروج تحت أشراف الأمن والسلامة فلنوسع ولنبتعث وندرب.

متحدث السفارة السعودية في القاهرة لـ عكاظ: اعترضنا على إعدام مواطن بدعوى التعسف

التحري عن تعذيب 10 سجناء سعوديين في 3 سجون مصرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 3534
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110214/Con20110214400452.htm

محمد طالب الأحمدي ـ القاهرة

تتحرى سفارة خادم الحرمين الشريفين في القاهرة عن حقيقة تعذيب 10 سجناء سعوديين في سجون مصر، ترددت أنباء وشكاوى عن تعرضهم للضرب المبرح واستخدام وسائل للتعذيب قبل نحو أسبوعين، أثناء الأحداث التي شهدتها مصر جراء الحركة الاحتجاجية التي أطاحت بالنظام.

وأبلغ «عكاظ» المتحدث الرسمي في سفارة خادم الحرمين الشريفين ورئيس الشؤون الإعلامية، حسن بن محمد البحيري أن السفارة كثفت جهودها من أجل نقل السجناء إلى المملكة، والتواصل مع الجهات المعنية في الحكومة المصرية.

وبين أن عدد السجناء القابعين في السجون المصرية 10 أشخاص موزعين على ثلاثة سجون منهم ثمانية في سجن القناطر في العاصمة القاهرة، وآخر في سجن الطور في سيناء، شمال شرقي مصر، وآخر لا زالت التحقيقات تجري معه في أحد أقسام الشرطة في العاصمة القاهرة.

إعدام سعودي

وأقر البحيري بوجود سعودي يواجه حكم الإعدام، ما يعرقل إتمام إجراءات نقله إلى المملكة، موضحا أنه مواطن قدم بحرا إلى ميناء نويبع المصري عن طريق ميناء العقبة الأردني، وتم القبض عليه بتهمة «تهريب المخدرات»، وتم سجنه قبل أن يصدر عليه حكم بالإعدام.

وزاد «درست السفارة من خلال قسم شؤون الرعايا الحكم، ورأت أن الحكم الصادر في حق السجين تعسفي، حيث اعترضت على الحكم جملة وتفصيلا، ورفعت إلى النائب العام مذكرة رسمية تفيد أن الحكم فيه تعسف، وطالبت باستئنافه وعرضه على المحكمة من جديد، وأوكلت محاميا ومستشارا قانونيا لمتابعة ذلك».

اختراق السجون

من جهة أخرى، التقت «عكاظ» بسجناء سعوديين يقبعون خلف القضبان منذ 35 عاما، وحصلت على صور لمناطق متعددة داخل الغرف المخصصة للأجانب والسعوديين، تعكس سوء المعيشة.

وروى لـ «عكاظ» السجناء ما تعرضوا له يوم السبت قبل الماضي عندما بلغت الحركات الاحتجاجية بوابات السجون، واقتحامها لتحريرها وإخراج السجناء منها.

وأضافوا «نقبع في سجن مخصص للأجانب، ولم يتم اقتحامه لإخراجنا، غير أن المحتجين تمكنوا من فتح بوابات الأقسام المخصصة للمصريين». في هذه الأثناء ـ والحديث هنا للسجناء السعوديين ـ دخل أفراد الأمن المركزي بعبارة «الشر يعم» وألقوا علينا بوابل من أدخنة طفايات الحريق، وما أن تعثرنا في الرؤية محاولين النجاة مما نحن فيه، إذ بالقنابل المسيلة للدموع تطلق في كل جانب في السجن، عندها تمنينا الموت ورأينا أنه أفضل لنا من الحياة.

وبحسب السجناء فإن عددا من رجال الأمن دخلوا إلى السجن وفي أيديهم هراوات لردع السجناء الذين حاولوا الفرار، بدأ الضرب من الوجه والرأس وحتى القدمين، دون مراعاة لكرامتنا وإنسانيتنا. وزادوا «سقط سجين سعودي يبلغ من العمر 65 عاما مغشيا عليه، نتيجة اختناقه بالغازات المسيلة للدموع»، ونبه السجناء إلى أنهم فوجئوا في وقت لاحق بالمياه تنهمر من نوافذ السجن ما جعل النوم في تلك الليلة مستحيلا.

ويصف السجناء الوضع داخل السجن بأنه قاس وأن الظروف المعيشية لا تطاق، ويصعب أكل الأطعمة المقدمة من السجن، ما يضطرنا لشراء معلبات من الخارج عن طريق العاملين في السجن، مثل التونة والجبن والمربى ونحو ذلك،

وبأسعار باهظة للغاية، فالمشروبات الغازية التي تباع في الخارج بـ 75 قرشا، نشرتيها داخل السجن بـ 3 جنيهات.
وأوضحوا أن العاملين في السجن يستغلون ظروف السجناء ويعملون على بيع شرائح الاتصال بأسعار خيالية فالهاتف المحمول البدائي، المجرد من الكاميرا والإنترنت، والمزود بإضاءة «كشاف»، يباع في السجن بمبلغ ألفين و 500 جنيه، بينما لا يتجاوز سعره في الخارج 150 جنيها. ويقطن إلى جوار السجناء السعوديين آخرون من الجزائر، الأردن، البوسنة والهرسك، سورية، تونس، والمغرب، وتتنوع القضايا والأحكام الصادرة في حق السجناء السعوديين في مصر، بين الإعدام والسجن لفترة محددة مرورا بالسجن المؤبد مدى الحياة، في قضايا توظيف أموال، إصدار شيكات، حيازة مخدرات وتجارتها أو تهريبها.
ويؤكد بعض السجناء أن سعوديين قضايا قبل عامين داخل سجن القناطر ونقل جثمانهما إلى المملكة، لكبر سنهما ومعاناتهما مع ظروف صحية عصيبة.

جامعة الملك عبدالعزيز تنفي خسارتها أمام موظفيها... وتؤكد التزامها بعقودهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234212

جدة – أحمد الهلالي
أكد مدير الإدارة القانونية في جامعة الملك عبدالعزيز عاطف بن لطفي موسى، أن الجامعة لم تخسر أمام المدعين عليها من الموظفين المفصولين، مشيراً إلى أن كل ما في الأمر أن 70 مدعياً من العاملين في الجامعة على بنود مختلفة تقدموا من طريق وكيلهم المستشار القانوني خالد عبدالقادر حلواني بدعاوى يطالبون فيها بمطالبات مختلفة لم ترد «صراحة أو ضمناً» في عقودهم.
وقال في توضيح بعث به إلى «الحياة»: «إن من ضمن ما يطالب به المدعون بدل سكن وبدل تأثيث وصرف علاوات سنوية وصرف بدل غلاء معيشة، وقد دافعت الجامعة بأن العقد لم يحو مثل هذه البدلات، كما أن نظام العمل المطبق عليهم لم يوجب صرفها لهم، وكانت المبالغ المطالب بها تتراوح ما بين 100 ألف و 500 ألف ريال.«
ولفت إلى أن الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في محافظة جدة أصدرت قراراتها برفض الإجابة لهذه الطلبات، لخلو نظام العمل من قواعد آمرة تلزم صاحب العمل بصرف مثل هذه البدلات، كما أن العاملين ارتضوا بحقوقهم التي يحصلون عليها طوال مدة عملهم السابقة.
وأضاف أن الجامعة سبق أن أعدت مشروع لائحة داخلية لتنظيم العمل للعاملين على البنود كافة ولم يتبق سوى اعتمادها من الإدارة العليا بالجامعة، تمهيداً لإرسالها إلى وزارة العمل لاعتمادها ودخولها حيز التنفيذ، وفي ظل عدم وجود لائحة فإن نظام العمل يقتضي أن ما جاء بالعقد هو واجب التطبيق.
ومضى ممثل الجامعة بالقول: «إن ما يدعيه وكيل الموظفين بأنه اكتشف وجود لائحة داخلية معتمدة وأن الجامعة تحاول التنصل منها، فإن هذا زعم غير صحيح، وإذا كان كذلك لماذا لم يقدم هذه اللائحة المزعومة أمام الهيئة الابتدائية؟، إلا أنه يريد أن يغطي به على موقفه أمام موكليه وفشله في الحصول على قرار لمصلحتهم، بعد أن أوهمهم بأن لهم حقوقاً لدى الجامعة تتجاوز مئات الآلاف.«

وأوضح أن قرار «الهيئة» تضمن رد طلبات المدعين إلزام الجامعة بقيد المدعين عليها لدى التأمينات الاجتماعية عن كامل مدة عملهم، على اعتبار أن هذا الأمر سبق أن طبقته الجامعة من تلقاء نفسها بتسجيل العاملين كافة على البنود المختلفة في نظام التأمينات، وذلك من تاريخ موافقة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أما تسجيلهم عن فترات عملهم السابقة فهذا أمر يعود للمؤسسة في ضوء الأنظمة واللوائح المطبقة.

وجاء خطاب مدير الإدارة القانونية في الجامعة بعد أيام من صدور حكم الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في منطقة مكة المكرمة بإلزام جامعة الملك عبدالعزيز بتسجيل 67 موظفاً وموظفة في التأمينات الاجتماعية بأثر رجعي من تاريخ تعاقدهم مع الجامعة، ودفع جميع المستحقات المالية الخاصة بالموظفين غير السعوديين المتعلقة بالرسوم الحكومية، مثل تجديد الإقامة ورسوم التأشيرات الحكومية وتذاكر السفر وغيرها من الرسوم التي كانت الجامعة تلزم الموظف الأجنبي بدفعها سنوات طويلة.

د. القصيبي يفتتح ندوة الحماية من العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/15/02/2011/article604975.html

الرياض / خالد العوفي ، خالد بخش

تحت رعاية المشرف العام على مدينة الملك سعود الطبية الدكتور / نبيل بن عبد العزيز القصيبي تقيم لجنة الحماية من العنف والإيذاء الأسري غداً الندوة العلمية التوعوية التثقيفية للحماية من العنف بقاعة المحاضرات الكبرى بالبرج الأكاديمي ذكرت ذلك منسقة لجنة الحماية من العنف والإيذاء الأسري الأخصائية الاجتماعية منيرة المبارك التي أوضحت أن برنامج الندوة يتضمن عرض مشهد تمثيلي لحالة عنف أسري تحت إشراف و تنسيق لجنة الحماية من العنف بمدينة الملك سعود الطبية وعقب ذلك تنطلق الفعاليات العلمية للندوة والتي تتألف من أربعة محاضرات للدكتور هيثم بن محمد الفلاح (رئيس لجنة حماية للكبار) بمدينة الملك سعود الطبية تتحدث عن (آلية التعامل مع الحالات التي تستقبلها مدينة الملك سعود) ومحاضرة د. عبدالله بن عبدالعزيز الجذيلي (استشاري أطفال ونائب فريق الحماية من العنف الأسري بالشؤون الصحية)

ومحاضرة د /عبدالله بن محمد الشرقي (استشاري الطب النفسي وطب الإدمان) عن (الأمراض النفسية والإدمان وعلاقتها بالعنف)

كذلك محاضرة للعقيد الدكتور / عبد الكريم الحربي(مدير حقوق الإنسان وعضو لجنة حماية العنف الأسري بمنطقة الرياض) عن (دور الأجهزة الأمنية في حماية الطفل(

اللجنة الوطنية للاستقدام تقرر تعليق تعاملاتها مع اتحادات العمالة الإندونيسية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/2011/02/15/article604920.html

الرياض - محمد الحيدر

قررت اللجنة الوطنية للاستقدام بمجلس الغرف السعودية تعليق جميع تعاملاتها ونشاطاتها مع اتحادات العمالة الاندونيسية اعتباراً من أمس الاثنين وذلك بسبب عدم التزام الاتحادات الاندونيسية بتنفيذ مذكرات التفاهم التي وقعتها اللجنة معها والتي تنظم العلاقة بين الجانبين.وأكدت اللجنة بأنها كانت دائمة ملتزمة بما وقعته من اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع اتحادات العمالة الاندونيسية غير أن هذا الالتزام كان من جانب واحد، وأضحت بان وقف التعامل مع الاتحادات الاندونيسية سيستمر لحين إيجاد اتحاد اندونيسي خاص بإرسال العمالة الاندونيسية للمملكة يكون ملتزماً بما يتم الاتفاق عليه من بنود تحفظ حقوق جميع الأطراف. كما نصحت اللجنة المواطنين بعدم استخراج تأشيرات استقدام جديدة على اندونيسيا بسبب عودة الأسعار إلى الارتفاع المبالغ فيه وقلة توفر العمالة مما عطل تدفق العمالة إلى المملكة، كما نصحت مكاتب الاستقدام عدم استقبال تأشيرات حتى لا يقعوا في إشكالات معلومة للجميع. علما بأن اللجنة ستحيط الجهات المختصة بواقع الأمر لاتخاذ ما تراه مناسبا في ظل ما يحدث.

إنشاء مكتب (إعادة الروابط الأسرية) في مكة لتسهيل التواصل

الهلال الأحمر السعودي يمكن ست أسر من الاتصال بأبنائها في غوانتنامو

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/15/02/2011/article604778.html

جدة – ياسر الجاروشة

تم تمكين ست أسر من الاتصال المرئي بأبنائها لمحتجزين في غوانتنامو وذلك ضمن مشروع لم شمل أسر المعتقلين مع ذويهم داخل المملكة والتي تقوم به هيئة الهلال الأحمر السعودي متمثلة في الإدارة العامة للشؤون الدولية وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

صرح بذلك الدكتور خالد بن سالم الحبشي مدير عام الإدارة العامة بمنطقة مكة المكرمة الذي أشار أنه تم تنفيذ عدد من الاتصالات المرئية خلال الخميس والجمعة الماضية في مدينة جدة لعدد من الاسر بأبنائها في غوانتنامو ، حيث تحرص هيئة الهلال الأحمر على تفعيل دورها في نشر القانون الإنساني ، وذلك بتفعيل تواصل المعتقلين بأهاليهم داخل المملكة ولهذا تم إنشاء مكتب متخصص بمسمى مكتب (إعادة الروابط الاسرية) في منطقة مكة المكرمة وهو معني بتواصل المعتقلين بذويهم داخل السعودية عن طريق الرسائل المكتوبة أو الاتصالات الهاتفية أو الاتصالات المرئية ، وأيضاً يُعنى هذا المكتب بإيصال الرسائل السريعة و الاخبار العائلية المهمة للمعتقلين، كما يهتم المكتب بالبحث عن الأبناء المفقودين وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. موضحاً الى انه تم تخصيص فريق من الأطباء المتخصصين للتواجد أثناء إجراء الاتصالات وذلك للحفاظ على صحة الأسر وعلى سلامة بعض الأمهات خصوصاً أن بعضهن لم يرين أبناءهن منذ عشر سنوات الماضية ، ففي يوم الجمعة الماضية و عند بداية الاتصالات و مشاهدة بعض الأمهات لأبنائهن لأول مرة أصيبت سيدتان بحالة من الإغماء والتشنج مما اضطر فريق أطباء الهلال الأحمر للتدخل وإسعاف المصابين لتجاوز هذه الصدمة النفسية والعودة للتحدث مع الأبناء المعتقلين .

إصابة سيدتين بحالة من الإغماء بعد رؤية أبنائهما لأول مرة منذ عشر سنوات

وتجدر الإشارة الى ان مكتب هيئة الهلال الأحمر السعودي بمنطقة مكة المكرمة قد أجرى ما يقارب 18 اتصالاً لعدد من المعتقلين بأسرهم داخل منطقة مكة المكرمة وبمعدل تجاوز ال 30 ساعة اتصالاً تقريباً خلال أقل من عام واحد ، بالإضافة الى إيصال العديد من الرسائل من والى المعتقلين في غوانتنامو والعراق وأفغانستان .

وقد ثمن أهالي المعتقلين تلك الجهود وما تقدمه هيئة الهلال الأحمر السعودي من خدمات إنسانية واهتمام بالمعتقلين ورفعوا أيادي الشكر والدعاء لمن ساهم في تفعيل هذه الخدمة التي لا تقدر بثمن، والتي جعلتهم متواصلين مع أبنائهم لمعرفة آخر المستجدات والاطمئنان عليهم .

محكمة الدمام تطلب فصل الحق العام عن الخاص في قضية سم الفئران

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234512

الدمام – ناصر الكري

قررت المحكمة الكبرى في الدمام، أمس، تأجيل النظر في قضية العاملة المنزلية الآسيوية، المتهمة بدس سم الفئران للطفل مشاري البوشل، ما أدى إلى وفاته قبل أشهر .وأعادت المحكمة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، «لفصل الحق العام عن الخاص» فيها. فيما أنكرت العاملة تهمة القتل.وقال والد الطفل أحمد عبد الرحمن البوشل، في تصريح لـ «الحياة»، أمس، بعد خروجه من القاعة: «طلبت المحكمة إرجاع القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لفصل التحقيق في الحق العام عن الخاص«، مضيفاً ان الجلسة، وهي الأولى للنظر في القضية، «عُقدت بحضوري، والعاملة المتهمة والمترجم، وتم التداول في مجريات القضية. ثم اتخذ القاضي قراراً بإرجاعها إلى هيئة التحقيق لفصل الحق العام عن الحق الخاص بي وبأسرتي، بعد ان رفضت وضع الحقين في ملف واحد». وكانت الهيئة أنهت نهاية العام الماضي، تحقيقاتها في القضية، التي وقعت قبل نحو ستة أشهر. وتوقع البوشل، ان تُعيد هيئة التحقيق، القضية إلى المحكمة، بعد أسبوع. فيما تم تحديد موعد الجلسة الثانية بعد ثلاثة أسابيع»، مضيفاً ان «العاملة المُتهمة كانت متوترة الأعصاب، وبحسب ما فهمته من الترجمة أنها أنكرت التهمة .«وأبان أنه وكل أفراد أسرته يعيشون «معاناة نفسية حادة، ما ان نتذكر مشاري، وزوجتي وأطفالي يتخيلون أنه موجود أمامهم، يبتسم لهم»، مؤكداً طلبه بتنفيذ «شرع الله) القصاص) على المتهمة، بعد ثبوت التهمة عليها». يُشار إلى ان العاملة (إندونيسية الجنسية)، مُتهمة بدس سم الفئران ممزوجاً بأدوية لتسكين الآلام في رضاعة حليب الطفل مشاري البوشل، الذي كان يبلغ عمره حينها ثلاثة أشهر، ما أدى إلى تدهور صحته. وعلى رغم محاولات الأطباء في مستشفيات عدة في المنطقة الشرقية والرياض، إنقاذ حياته، إلا انه لفظ أنفاسه الأخيرة منتصف شهر رجب من العام الماضي، بعد نحو شهر ونصف الشهر من المعاناة، إثر إصابته بـ «زيادة الإنزيمات في الكبد»، و«حموضة»، و«سيلان شديد جداً «في الدم، إضافة إلى «اضطرابات في القلب.«

جامعة الدمام تنفذ دراسة عن واقع الأيتام وظروفهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234581

الدمام – «الحياة»

وقعت الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في المنطقة الشرقية «بناء»، أمس، مذكرة تفاهم مع جامعة الدمام، تقوم من خلالها الأخيرة بإعداد خطط الجمعية وأنشطتها، وإتاحة المزيد من الفرص للأيتام للالتحاق بالجامعة، إضافة إلى إجراء بحث ومسح كامل للأيتام في المنطقة، وسيتم تمويله من موازنة البحوث في الجامعة. ويشمل واقع الأيتام وأعدادهم وظروفهم الاجتماعية، ووضعهم الأسري.

وأوضح مدير الجامعة الدكتور عبدالله الربيش، أن المذكرة، التي مثل الجمعية فيها رئيس مجلس إدارتها الأمير تركي بن محمد بن فهد، «تمثل إطاراً عاماً للتعاون بين الجامعة والجمعية»، مبيناً أنه سيتم «عقد ورش عمل، وتأهيل مجموعة من الأيتام لدخول سوق العمل، لينفعوا أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم، إضافة إلى تخصيص منح دراسية لهم، وفق ما يحدده مجلس الجامعة. فيما تقوم الجمعية والجامعة بالتعاون في مجالات العمل المشتركة بينهما، من طريق الاتفاق مع الجامعة في الاستفادة من مراكز التميز العلمي والبحثي، والكليات والأقسام الأكاديمية ذات العلاقة في مجال عمل الجمعية، وبما يتفق مع لوائح الجامعة وأنظمتها.»

وأبان الربيش، أن «المذكرة تنص على عمل الأبحاث والدراسات في المجالات التي ترغب الجمعية في بحثها ودرسها، وتقترح حلولاً علمية وعملية لها. كما تقدم الجامعة برامج تعليمية وتدريبية (غير مرتبطة في مؤهلات علمية) لمنسوبي الجمعية عند الحاجة، والمشاركة في الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة. وتبادل المعلومات والبيانات التي يتم الاتفاق عليها ضمن نطاق عمل الطرفين، من خلال التعامل بسرية تامة مع البيانات والمعلومات المتبادلة، للأشخاص المسؤولين فقط، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والأدبية في الأنشطة.»

إلى ذلك، ترأس رئيس مجلس إدارة شركة الخدمات التعليمية نائب مجلس أمناء جامعة الأمير محمد بن فهد، الأمير تركي بن محمد بن فهد، أمس، اجتماعاً لمجلس إدارة الشركة، ناقش التقرير السنوي للجامعة. كما اطلع المشاركون على تقرير لجنة الاستثمار، وسير العمل في مشاريع الجامعة وتنمية الموارد المالية، من خلال استثمارها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وأيضاً تقرير إنشاء الجامعة معهداً متخصصاً لتقديم برامج تدريبية في اللغة الإنكليزية، كأحد أنشطة الجامعة في خدمة المجتمع والتعليم المستمر، وعرض عن إنجازات تقنية المعلومات، والبدء في تنفيذ البرمجيات المتخصصة، إضافة إلى مركز مصادر التعليم، وتركيب المصادر الإلكترونية وقاعدة البيانات المكتبية.

بعد 12 عاماً من الوعود .. مستشار قانوني يؤكد أحقيتهن في تقديم الشكوى

9 آلاف خـريجة يقـاضين وزارة التـربية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 3535
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110215/Con20110215400658.htm

حسين هزازي ـ جدة

تعكف تسعة آلاف خريجة من الكلية المتوسطة التربوية في مختلف التخصصات العلمية، بعد 12 عاماً من الانتظار، لتقديم شكوى للمحكمة الإدارية، ضد وزارة التربية والتعليم، بعد وعود أطلقتها قبل شهور لتعيينهن ـ دون أن ترى النور حتى الآن ـ على حد قولهن، مطالبات باستحداث وظائف حقيقية.

وفيما أكد المتحدث الرسمي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، أن قضية طالبات الكلية المتوسطة لا تخرج عن كونها مسألة فنية، وتحتاج إلى مختصين للرد على استفساراتهن، بين لـ «عكاظ» المستشار القانوني المحامي فهد محبوب، أنه يحق للخريجات التظلم ضد وزارة التربية والتعليم في المحكمة الإدارية، إذا ثبت رسمياً أن هناك وعودا من قبل مسؤولين لتوظيفهن، وكانت مجرد مسكنات لهن خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن هذا الإجراء يسبقه تقديم شكوى رسمية داخل الوزارة مدعومة بثبوتيات عن تصريحات سابقة، ووعود بالتوظيف، وإعطائهن 30 يوماً للرد، ثم تقديم شكوى في المحكمة الإدارية.

الخريجات أكدن لـ «عكاظ» أن هناك تصريحا لمصدر مسؤول في وزارة التربية والتعليم يؤكد فيه أنه لا نية للوزارة لتوظيف خريجات الدبلوم، وأنها ـ أي الوزارة ـ لن تسمح بتوظيف معلمات دون المستوى الخامس باعتباره مشغولا بالكامل، وقالت الخريجات «نحن نعلم أنه لا توجد وظائف للدبلوم، ولا توجد نية لتوظيفنا».

وأكدن أنهن حصلن على دبلومات لمدة عامين في تخصصات القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، لغة عربية وعلوم اجتماعية، علوم ورياضيات، اقتصاد منزلي وتربية فنية ورياض أطفال.

وبين أن الجهة المشرفة على هذه الكلية كانت الرئاسة العامة لتعليم البنات «حسب ما هو مدون في شهادات التخرج»، وأكدن أنهن مؤهلات للتدريس في المرحلة الابتدائية، وبعض التخصصات في المتوسطة.

وأوضحن أن معاناتهن بدأت بعد تحويل هذه الكلية إلى كلية التربية المطورة «أربع سنوات دراسة»، وخصصت لتدريس المرحلتين المتوسطة والثانوية، وقالت إحداهن «على الرغم من أن بعض خريجات هذه الكلية لديهن الخبرة للعمل معلمات على بند محو الأمية، وجرى التعاقد معهن، إلا أنهن لا يزلن يعملن على نظام الساعات، ولم تشفع لهن أقدميتهن في التخرج والخبرة في الحصول على وظائف رسمية، إذ رفضت وزارة التربية والتعليم إعطاءهن الأولوية في التدريس في المرحلة الابتدائية، وفضلت الوزارة عليهن خريجات البكالوريوس التربوي.

واستغربن أن يكون سلم الأولوية للتقديم الحالي للوظائف بعيداً جداً عن تعيينهن، بعد أن خصصت خريجات كلية إعداد المعلمات لتدريس المرحلة الابتدائية، وخريجات الكلية الجامعية التربوية لتدريس الثانوي والمتوسط، ودبلوم كلية متوسطة لتدريس الابتدائية، وأكدن أنهن كخريجات دبلوم فقدن بهذا التصنيف فرصة الحصول على وظيفة بسبب كثرة أعداد خريجات البكالوريوس، مشيرات إلى أن أملهن في الحصول على وظائف أصبح ضعيفاً.

برامج التربية الخاصة في وزارة التربية تخدم37 ألف طالبة

هيا العواد: نحتاج إلى تكثيف التدريب على اختبارات التشخيص للتعامل مع الحالات بدقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/15/02/2011/article604899html

الرياض، حوار- سلطان العثمان

أكدت "د.هيا عبد العزيز العواد" -مديرة إدارة التربية الخاصة للبنات في وزارة التربية والتعليم- على أن الوزارة تهتم بخدمة جميع فئات التربية الخاصة عدا ذوات فرط الحركة وتشتت الانتباه؛ بسبب حداثة هذا المجال وندرة المتخصصات فيه، مشيرة إلى أن عدد الطالبات المخدومات من ذوات التربية الخاصة يتجاوز (37 ألف) طالبة، ويشرف على تعليمهن أكثر من(1900) معلمة .

وقالت إن مؤسسات التعليم العالي في المملكة توسعت في استحداث أقسام في مجال التربية الخاصة؛ لتخريج العديد من الكوادر البشرية المتخصصة، وسد احتياج الميدان التربوي من جميع تخصصات الإعاقة، مرجعةً أسباب قلة الاختبارات التشخيصية والمقاييس المقننة على البيئة في المملكة؛ إلى مستوى التدريب للكوادر البشرية المعنية بتطبيق هذه الاختبارات والمقاييس ليكون التشخيص أكثر فاعلية، وفيما يلي نص الحوار :

مختلف الفئات

*تخدم الإدارة العامة للتربية الخاصة "بنات" عدداً من فئات ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام، ما هي؟ .

-تهدف الإدارة العامة للتربية الخاصة إلى تقديم الخدمات التربوية والتعليمية لمختلف الفئات من ذوي الحاجات الخاصة وفق منظومة التعليم العام أو ضمن برامج خاصة، وهم: ذوو العوق السمعي، والبصري، والعقلي، واضطراب التوحد، وصعوبات التعلم، بالإضافة إلى المعوقات جسمياً وحركياً، ومتعددات العوق، وذوات الاضطراب السلوكية والانفعالية، إلى جانب ذوي اضطرابات النطق والتواصل في جميع مناطق ومحافظات المملكة، وفق آليات منظمة تكفل إيصال هذه الخدمة بشكل مناسب وفعال .

انتظار الكوادر

*ما الفئات التي لم تصلهم خدمات التربية الخاصة؟، وما مصيرهن؟

-جميع الفئات تصلها خدمات التربية الخاصة، ما عدا ذوات فرط الحركة وتشتت الانتباه؛ بسبب حداثة هذا المجال وندرة المتخصصات فيه، ولكن حالياً هناك برامج توعوية للميدان التربوي، توضح كيفية التعامل مع هذه الفئة، وفي انتظار توفر الكوادر البشرية المتخصصة التي يمكن من خلالها تقديم البرامج التربوية الخاصة بهن .

زيادة الوعي

*كم يبلغ عدد طالبات ذوي الإعاقة وفقاً لفئاتهم؟، وكم تقدرين نسبة الزيادة السنوية؟ .

-يتجاوز عدد طالبات التربية الخاصة في جميع البرامج والمعاهد (37 ألف) طالبة يشرف على تعليمهن أكثر من (1900) معلمة، بمعدل نمو سنوي يتراوح بين (4 – 6%)، حسب نوع الإعاقة، وهذه النسب تعني الزيادة في نسب الالتحاق بالتعليم الناتجة في معظمها عن زيادة وعي أولياء الأمور بأهمية تعليم أبنائهم المعوقين، وليست نسب زيادة العوق في المجتمع .

مؤسسات التعليم العالي

*التوسع الملحوظ في برامج الدمج يحتاج إلى معلمات متخصصات في التربية الخاصة، كم تقدرون احتياج الوزارة مستقبلاً من المعلمات؟ .

-تعمل وزارة التربية والتعليم على استمرار التوسع في برامج الدمج، باعتباره أكثر الأساليب فاعلية في خدمة ذوي الحاجات التربوية الخاصة، آملين التحول التدريجي نحو التعليم الشامل لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وهذا بالتأكيد يتطلب

عدداً من المعلمات المتخصصات والمؤهلات تأهيلاً علمياً وتربوياً للتعامل مع هذه الفئات، وإذا قارنا بين أعداد الطالبات وأعداد المعلمات، ستلاحظ مدى الحاجة للمزيد من المعلمات، وبخاصة أن عدداً كبيراً من الطالبات من مختلف فئات التربية الخاصة بحاجة لخطط تربوية فردية، ونأمل في هذا الصدد أن تعمل مؤسسات التعليم العالي في المملكة على التوسع في استحداث برامج لإعداد الكوادر البشرية في مجال التربية الخاصة، وخاصةً في مرحلة الدراسات العليا، لدعم الوزارة بالمعلمين والمعلمات المؤهلين تأهيلاً عالياً للتعامل مع الفئات الخاصة .

الدمج الجزئي والكلي

*يعد الدمج البيئة السليمة لطالبات ذوات الإعاقة، فما الآلية المتبعة في دمجهن في المدارس العادية؟ .

-أظهرت نتائج الدراسات العلمية أن دمج ذوي الحاجات الخاصة في مدارس التعليم العام مع أقرانهم من الطلاب العاديين، يعد من أفضل الأساليب التربوية والاجتماعية للتعامل معهم وإعدادهم للعمل والاندماج في المجتمع مع العاديين، وتختلف أساليب الدمج حسب نوع الإعاقة ودرجتها، بدءاً من الدمج المكاني في فصول خاصة بمدارس التعليم العام، حيث يتم تدريسهن وفق مناهج وبرامج خاصة بهن مع إتاحة الفرصة لهن للمشاركة في الأنشطة والطابور الصباحي والفسحة، مروراً بالدمج الجزئي، حيث تشارك الطالبة زميلاتها بالفصل العادي لفترة من اليوم الدراسي مع معلمة الفصل للتعليم العام، ومن ثم تتلقى جلسات فردية في بعض المواد الدراسية من قبل معلمة التربية الخاصة، وانتهاءً بالدمج الكلي، حيث تلتحق الطالبة بالفصول العادية طوال اليوم الدراسي، ويطبق عليها منهج التعليم العام مع توفير ما يخدم حاجاتها التربوية الخاصة، ويتم ذلك وفق ضوابط تتعلق بالطالبة والهيئة التدريسية والإدارية بالمدرسة، ومواصفات للمبنى المدرسي .

خطط مستقبلية

*ما هي خططكم المستقبلية فيما يتعلق بدمج ذوات الإعاقة في المدارس العادية؟ .

-ستبنى خططنا المستقبلية بإذن الله على تقييم واقع برامج الدمج في المدارس، ومعرفة ما يواجهها من معوقات، حيث ستكون تطويراً لهذا الواقع، سعياً لتبني أنجح النماذج التي تخدم هذه الفئة .

صعوبات التعلم

*لماذا لم يتم تفعيل قرار التوسع في افتتاح برامج صعوبات التعلم في المرحلة المتوسطة والثانوية للطالبات حتى الآن؟، وما هي رؤيتكم بهذا الصدد؟ .

-يتم التوسع في برامج صعوبات التعلم بالتدريج وبشكل مدروس، فبناء على قرار من وزير التربية والتعليم عام 1425ه، تم التوسع في مدينة الرياض لمدة عام حسب آلية محددة تتيح تقديم الخدمة للطالبات اللاتي سبق تقديم الخدمة لهن في المرحلة الابتدائية، أو اللاتي يتم اكتشافهن في المرحلة المتوسطة، وبعد تقييم التجربة تم التعميم على بقية المناطق تدريجياً مع التقييم المستمر من أجل التطوير، ويتم حالياً تقديم برامج صعوبات تعلم للمرحلة المتوسطة في أكثر من(7) إدارات تربية وتعليم، وسيتم تقييم هذه البرامج تمهيداً للانتقال للمرحلة الثانوية .

»حداثة المجال» و«ندرة المؤهلات» تعيقان الإهتمام بالمصابين بفرط الحركة وتشتت الانتباه

المرحلة الثانوية

*صدر قرار الوزارة بافتتاح المرحلة الثانوية لطالبات وطلاب التربية الفكرية بعد ثلاث سنوات من الإيقاف لكن بآلية مختلفة، حدثينا عن البرنامج بشكله الجديد؟، وما منهجيته؟ .

-البرنامج يهدف إلى قبول طلاب وطالبات التربية الفكرية بعد المرحلة المتوسطة، بهدف إتاحة الفرصة لهم لتلقي خدمات تربوية وتأهيلية، حسب قدراتهم وإمكاناتهم، وبما يساعدهم على الاندماج في المجتمع والشعور بالاستقلالية والاعتماد على النفس، ويركز على تنمية مهاراتهم الاجتماعية والوظيفية والمهنية، ومهارات التعامل مع التقنيات الحديثة وتوظيفها في الجوانب المهنية، إلى جانب تنمية المهارات البدنية والحركية والفنية، وبصفة عامة تهيئة الطلاب والطالبات للانتقال من المدرسة إلى الحياة العملية، ويقدم البرنامج التأهيلي للتربية الفكرية في برامج التربية الفكرية المدمجة دمجاً مكانياً في مدارس التعليم العام أو بمعاهد التربية الفكرية .

16برنامجاً

*كان من ضمن بنود الخطة العشرية المنتهية استحداث برامج لذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية، ماذا تم بهذا الخصوص؟ .

-تتم معاملة ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية، كغيرهم من ذوي الحاجات الخاصة، وفق ما ورد في القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، ويندرج تحت برامج ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية عدة اضطرابات، منها التوحد واضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة؛ وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (4277) وتاريخ

13/9/1423ه بشأن تفعيل ما يخص وزارة التربية والتعليم للتعامل مع التوحد واضطرابات النمو الشامل، فقد تم تفعيل البرامج واستقبال الحالات، ويتم حالياً تقديم أكثر من (16) برنامجاً للبنات ذوات اضطراب التوحد في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وبناءً على القرار رقم (4) بتاريخ 1431/1/18ه بشأن تفعيل المشروع الوطني للتعامل مع الأطفال ذوي اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة، يتم حالياً إقامة ورش عمل ومحاضرات تثقيفية للتوعية بكيفية التعامل مع هذه الفئة .

المقاييس والاختبارات

*ينقص ميدان التربية الخاصة اختبارات تشخيصية مقننة على فئات ذوي الإعاقة، لماذا لم تتبن الوزارة ذلك؟ .

-مما لا شك فيه أن تطبيق المقاييس والاختبارات التشخيصية المقننة من أهم عوامل نجاح برامج التربية الخاصة، وتسعى الوزارة إلى توفير المقاييس والاختبارات المقننة الموائمة للبيئة في المملكة، إلا أن الأمر بحاجة إلى المزيد من التدريب للكوادر البشرية المعنية بتطبيق هذه الاختبارات والمقاييس، ليكون التشخيص أكثر فاعلية .

مؤسسات التعليم العالي مطالبة بالتوسع في خططها المستقبلية لتخريج الكوادر المُتخصصة

تجويد العمل

*ما أهم ملامح الخطة المستقبلية قصيرة المدى للإدارة العامة للتربية الخاصة بنات؟ .

-ستركز الخطة المستقبلية بإذن الله، على تجويد العمل في ميدان التربية الخاصة؛ لتمكين الطالبات من ذوات الحاجات الخاصة من التمتع بحقهن في التربية والتعليم وفق إمكاناتهن، وهو ما تكفله لهن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بذوي الحاجات الخاصة التي تمثل المملكة أحد أطرافها .

فريق عمل مؤهل

*ماذا تودين إضافته في نهاية اللقاء؟

-أود أن أشكر لكم حرصكم على نقل صورة واضحة لما يتم داخل الوزارة من جهود وما يقدم من خدمة لهؤلاء الطلاب والطالبات، كما أود الإشارة إلى أنه يقف خلف هذه الجهود فريق عمل مؤهل ومتخصص سواء في الإدارة العامة للتربية الخاصة أو في إدارات التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات، وأسأل الله أن يبارك في جهود الجميع، وأن يمكننا من الوصول بالخدمة التربوية المقدمة لذوي الحاجات الخاصة إلى المستوى الذي يستحقونه.

500قضية متوسط إنجاز القاضي سنويا في محاكم المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/15/02/2011/article604906.html

تقرير - حمد الجمهور

كشف تقرير صادر عن وزارة العدل أن متوسط ما ينجزه القاضي في العام على مستوى المحاكم بالمملكة بلغ 493 قضية سنويا، ما يشير إلى إنجازه 41 قضية في الشهر الواحد في حين أن أعلى متوسط إنجاز القاضي في العام بلغ 678 قضية سجلتها محاكم الحدود الشمالية تليها محاكم منطقة مكة المكرمة وبلغت 622 قضية في العام في حين أن أدنى متوسط لإنجاز القاضي سجل في محاكم منطقة الباحة وبلغ 296 قضية في العام .

وتشهد محاكم المملكة كثافة متزايدة من القضايا سنويا بفعل تزايد المعاملات القضائية التي تختص بالبيوع والتعاملات الاقتصادية والقضايا الاخرى المتنوعة إضافة للزيادة المطردة في أعداد السكان والحراك الاقتصادي المتنامي.

فرحة لم تكتمل... مريض ماليزيا يعود إلىالوطن ملفوفاً بكفن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234534

الرياض - بندر المزيد

لم تكتمل فرحة مواطن يرقد في أحد المستشفيات الماليزية بتكفل فاعل خير بتسديد فاتورة علاجه وتوفير طائرة إخلاء طبي لنقله إلى السعودية، إذ وافته المنية صباح أمس بعد 18 يوماً من مناشدة ابنه الجهات المعنية بإيجاد حل لمشكلته عقب تهديد المستشفى بطرده في حال عدم تسديد نحو 133 ألف ريال.

وبصوت حزين ذكر ابن المتوفى لـ«الحياة»، أن حالة والده الصحية انتكست بشدة صباح أمس، وتوقف قلبه، ولم تفلح محاولات المسعفين في إنقاذه.

وتابع: «البيروقراطية» حرمت والدي من العودة إلى وطنه حياً، إذ تأخرت الجهات المعنية في تسهيل إجراءات عودته إلى البلاد، ما أدى إلى تفاقم حالته، ما جعلني أكثف الاتصالات مع جميع الجهات المعنية لتسديد المبلغ المتراكم عليه في المستشفى، وتوفير طائرة إخلاء طبي تؤمن عودته إلى المملكة في أسرع وقت ممكن لاستكمال العلاج، ولكن لم أجد أي تجاوب يذكر سوى من فاعل الخير الذي سعى جاهداً ولكن بعد فوات الأوان.«

وأضاف أن القائم بأعمال السفارة ومسؤول الرعاية زاراه في المستشفى وأبلغاه أن السفارة سددت المبالغ المستحقة على والده، وسهلت إجراءات نقل جثمانه إلى مكة المكرمة صباح اليوم.

وكان المواطن تعرض لوعكة صحية نتيجة لإصابته بالتهاب حاد في الرئة وضيق في التنفس أثناء وجوده في ماليزيا، فأدخله ولده الذي كان برفقته المستشفى لكنه عجز عن سداد فاتورة العلاج، ما دعاه إلى طلب مساعدة السفارة السعودية هناك، حتى تكفل فاعل خير بذلك بعد فوات الأوان.

تأجيل الحكم في دعوى استشاري ضد المباحث

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234396

جدة – أحمد الهلالي

قررت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة أمس تأجيل الحكم النهائي في القضية المرفوعة من استشاري سعودي في مستشفى حكومي ضد «المباحث الإدارية» إلى الخامس من شهر جمادى الأولى المقبل.

وجاء قرار المحكمة بعد تأخر ممثل «المباحث» عن حضور الجلسة التي كان مقرراً عقدها يوم أمس (الإثنين)، إذ تأجل النطق بالحكم في مطالبة «الاستشاري» بتعويضات تصل إلى 30 مليون ريال عن فترة سبعة أشهر قضاها مسجوناً جراء اتهام طاوله في قضايا لم تتم إدانته فيها.

وجاءت الجلسة التي تقرر فيها رفع القضية إلى الشهر المقبل، بعد اكتفاء ممثل » المباحث الإدارية» بما قدمه خلال الجلسات السابقة التي أكد فيها أن عملية القبض على «الاستشاري» حدثت بناء على أوامر الجهات المختصة في أعقاب تلقيها دعوى من أشخاص تتعلق بالاستشاري وبناء عليها تم إيقافه سبعة أشهر.

بدوره، اكتفى المدعي (الاستشاري) بما قدمه في الجلسات الماضية التي خلت من تقديم قرائن أخرى في القضية، الأمر الذي جعل ناظرها يقرر رفع الجلسة الخاصة بالحكم في التهم المتضمنة اللواط، وانتحال شخصية عامة، والنصب، والاحتيال، والمتاجرة بالوظائف، وبيع الشهادات العلمية، والزنى، واستغلال السلطة، والاشتغال بالتجارة، إذ أكد الاستشاري أنه طالب «المباحث» على مدار التحقيقات بالتثبت من هذه الوقائع وإجراء تحليل فني لصوته، لكنها أصرت على اتهامه وتشويه سمعته، على رغم أنه من أبسط حقوقه الشرعية ما طالب به من إجراء فحص فني، إذ إن هذه التسجيلات اتخذت كدليل ضده.

وأشار إلى أن «المباحث» عمدت إلى سحب جميع الأوراق التي وزعتها على عدد من الجهات الحكومية المختلفة بعد القبض على المتهم الأصلي، وأرسلت لإدارته خطاباً يفيد أنه لا يوجد ضده أي اتهام ويمكن إرجاعه إلى عمله بعد تعرضه لتشويه سمعته بين أقرانه وعائلته، وأردف قائلاً: «تم تشويه سمعتي ومكانتي العلمية ومركزي في المستشفى الذي أعمل فيه، لا سيما أن طبيعة عملي كطبيب تحتم علي حسن السيرة، إضافة إلى تشويه مكانتي كرب أسرة، فضلاً عن عدم صرف جميع رواتبي ومميزاتي الوظيفية منذ توقيفي، خصوصاً أن راتبي الشهري يصل إلى 43 ألف ريال شهرياً».

المحكمة تنظر دعوى تعويض مواطن 480 ألفاً ضد أوقاف جدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234390

جدة – أحمد الهلالي

تنظر المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة الأسبوع المقبل دعوى قضائية جديدة رفعها مواطن ضد فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، جراء اعتدائها على «محال تجارية» وتصنيفها على أنها «وقف» لم تسجل حتى الآن، ويطالب بتعويضه 480 ألف ريال من «أوقاف جدة.«

وبحسب دعوى المواطن عبدالله الشعلي فإنه تم توقيع عقد تأجير مع أوقاف جدة على أن المحال التجارية عبارة عن أوقاف، بيد أنه تم إيقافه من ممارسة نشاطه التجاري فيها من قبل وكيل شرعي لمالك المحال يدعي عدم تسجيلها كوقف، بسبب وجود خلافات بين الورثة.

وطالب المواطن في تظلمه بإنصافه من الوزارة وتعويضه وتقدير الأضرار التي لحقت به خلال المدة الماضية التي وصفها بـ «العصيبة» بسبب تأجير الوقف على شخص آخر من قبل وكيل شرعي من دون الرجوع إليه.

وقال في لائحة الدعوى التي قدمها إلى المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة) حصلت «الحياة» على نسخة منها): «ظللت أعمل في محلي التجاري منذ أكثر من 10 سنوات لتوفير متطلبات الحياة لأسرتي وأبنائي وبعد هذه الفترة حضر مندوب وزارة الأوقاف في جدة وأفادني بأن المحل أصبح تابعاً لفرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في جدة ودعاني لمراجعتها، وطلب مني أن أبرام عقداً مع الوزارة.«

وأضاف: «رضخت للواقع وأبرمت العقد مع الوزارة، لكن لم تمر أيام حتى حضر لدي الوكيل عن صاحب المحل يطالبني بدفع الإيجار فأخبرته أن «الأوقاف» أوضحت لي أن المحل تابع لها وبموجب ذلك تم إبرام العقد»، وأشار إلى أنه فوجئ بتأجير الوكيل محله على شخص آخر وتم فتح المحل والعمل فيه، لا فتاً إلى أنه ذهب إلى قسم الشرطة وسجل بلاغاً بالاعتداء على محله بموجب العقد الذي وقعه مع الوزارة وتم إغلاق المحل مرة أخرى.

وتابع: «ذهبت إلى أوقاف جدة (وهي صاحبة الشأن) وطلبت منها إيقاف الاعتداء الذي تم على الوقف (المحل)، بيد أننـي فوجئت بتقاعس المسؤولين فيها وبطئهم في طلباتها للجهات المسؤولة، الأمر الذي جعلني أتجه إلى إمارة المنطقة والشرطة والمحكمة الكبرى لاسترداد حقي شرعاً وقانوناً.«

وأردف: «قضيت ستة أعوام من المطالبة من دون جدوى والآن أطالب وزارة الأوقاف بتعويضي عن كل عام 80 ألف ريال، وهو معدل دخلي السنوي من المحل، إضافة إلى تعويضي عن إلحاق الضرر النفسي بأسرتي من خلال تراكم الديون ومتطلبات تأجير المنزل التي أدت إلى ملاحقتي من الأجهزة الأمنية بسبب عدم تسديدها، وإيداعي السجن على خلفية هذا الوقف.«

النظر في قضية 12 مواطناً ضد أمانة العاصمة المقدسة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 3535
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110215/Con20110215400816.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

تنظر المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة شكوى 12 مواطنا ضد أمانة العاصمة المقدسة في السابع من جمادى الأولى المقبل، متظلمين من عمليات الإزالة في قرية الصعيد شرقي المحافظة، ومتهمين الأمانة بتهديدهم بإزالة أراضيهم ومنازلهم المملوكة بموجب صك شرعي.

وأوضحت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن المنطقة المستهدف إزالتها تبلغ مساحتها أكثر من ألف متر، ويملك نصف سكانها صكوك ملكية على الأراضي التي يقطنونها منذ أكثر من خمسة عقود، فيما توارث البقية الأراضي عن طريق آبائهم وأجدادهم الذين لم يستخرجوا وثائق تملك.

وقالت المصادر إن عددا من المنازل في المنطقة تم إيصال خدمة الكهرباء إليها منذ سنوات قليلة «بعد أن قدموا ما يثبت تملكهم للأراضي، بينما لا تزال تهديدات أمانة العاصمة المقدسة تثير مخاوفهم».

من جهته، أفاد وكيل أصحاب الشكوى محمد حامد القرشي أن القضية نظرت ثماني مرات من ديوان المظالم دون الفصل فيها، مضيفا «من المفترض ألا تزيل البلدية منازلنا إلا بعد انتهاء الدعوة المقامة في ديوان المظالم، لكنها تصر على الإزالة، ولا نعرف ما هي دوافعها بالرغم من وجود مستمسكات شرعية لبعض سكان المنطقة».

الصندوق العقاري في مرمى الشورى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234621

الرياض - رياض المسلم

عادت قضية الإسكان لتلهب مداولات أعضاء مجلس الشورى أمس (الاثنين)، خصوصاً بعدما تكشف لهم أن عدد الطلبات في قائمة الانتظار لدى صندوق التنمية العقاري يقارب 585 ألفاً. وقال أحد الأعضاء في مداخلة إن قائمة الانتظار قد تطول إلى 100 عام، خصوصاً بعد إلغاء شرط تملك الأرض للتقديم إلى برنامج التمويل الذي يوفره الصندوق. ووصل النقاش إلى درجة مطالبة عضو باستضافة وزير المالية تحت قبة المجلس لإلقاء الضوء على الجوانب المتعلقة بقضية الصندوق العقاري.

واقترح العضو محمد رضا نصر الله ضم صندوق التنمية العقاري إلى الهيئة العامة للإسكان، وتحويلها من ثم إلى وزارة، وتمكينها من القيام بخططها في مشاريع الإسكان، متسائلاً لماذا لا يتم التوجه إلى بناء أبراج سكنية لائقة وتوزيعها على مستحقيها من المواطنين الذين يشكلون نسبة 70 في المئة من المواطنين الذين لا يملكون سكناً؟ وذكر العضو اللواء عبدالله السعدون أن عدد الطلبات السنوية يبلغ 66 ألفاً، ويتم تمويل 33 ألفاً منها سنوياً. وطالب باستضافة وزير المالية لسؤاله عما تم بشأن زيادة رأس مال الصندوق، والخطط لحل أزمة الإسكان،

السعودية تعفي المسافرين من رسوم استرداد تذاكر جدة.. القاهرة.. بيروت

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/15/02/2011/article604911html

جدة - صالح الرويس

تقديراً من الخطوط السعودية لمسافريها وتفهماً للصعوبات الناتجة عن الظروف التي مرت مؤخراً والتي تعد خارجة عن الإرادة، وحيث أن هناك العديد من المسافرين لم يتمكنوا من السفر خلال التواريخ المحددة ، قررت "السعودية" ما يلي :

-إعفاء المسافرين حاملي التذاكر الدولية الصادرة بتاريخ 25 يناير 2011م من رسوم استرداد التذاكر على خط السير بين المملكة وجمهورية مصر العربية لكل من الوجهات التالية القاهرة والإسكندرية وشرم الشيخ .

-إعفاء المسافرين حاملي التذاكر الدولية الصادرة بتاريخ 10 يناير 2011م من رسوم استرداد التذاكر على خط السير بين المملكة وبيروت .

-إعفاء جميع المسافرين حاملي التذاكر الداخلية الصادرة خلال الفترة من 25 إلى 29 يناير 2011م من والى جدة وذلك نتيجة لهطول الأمطار .

صرح بذلك مساعد مدير عام الخطوط السعودية للعلاقات العامة عبدالله بن مشبب الأجهر، موضحاً بأنه يمكن للمسافرين استرداد التذاكر إذا أرادوا دون دفع أي رسوم، مشيرا في نفس الوقت إلى أن هذا الإجراء يأتي في إطار حرص المؤسسة على التواصل مع المسافرين واتخاذ أي إجراء من شأنه التخفيف من آثار مثل هذه الظروف الخارجة عن الإرادة فالخطوط السعودية حريصة دائماً على الوفاء برسالتها ومسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها صرحاً وطنياً قبل أن تكون شركة طيران عالمية.

جدة: 22 ألف دعوى تؤكد أزمة ثقة بين الملّاك والمستأجرين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234618

جدة - فهد الحسني

»أزمة ثقة» بين مالكي العمارات السكنية والمكاتب العقارية من جهة، وبين المستأجرين السعوديين. ذلك هو «توصيف» رئيس اللجنة العقارية في جدة عبدالله الأحمري للمشكلة التي أدت إلى إحجام 60 في المئة من الملاك عن تأجير عقاراتهم للسعوديين، وأدت هي بدورها إلى رفع أكثر من 22 ألف دعوى قضائية الشهر الجاري لاستحصال إيجارات عقارية سكنية تقدر جملتها بثلاثة بلايين ريال.

وعزا الأحمري «أزمة الثقة» إلى عدم وجود نظام واضح لتحصيل الإيجارات من المستأجرين من المواطنين. وأضاف: «هذا الأمر دفع الملاك إلى تنبيه المكاتب العقارية إلى عدم تأجير عقاراتهم لسعوديين». وقال الأحمري لـ«الحياة»: إن ذلك ناجم أيضاً عن صعوبة استحصال تلك المستحقات منهم، وعن طول إجراءات إخلائهم من العقارات المستاجرة.

وأشار إلى أن عدد القضايا أمام المحاكم واللجان الابتدائية وصل في شباط (فبراير الجاري إلى أكثر من 22 ألفاً، لاسترداد مبالغ تصل إلى ثلاثة بلايين ريال .

ورأى أن الحل الجذري يتمثل بتبني وثيقة عقد موحد يضمن للمالك والمستأجر حقوق كل منهما. وقال إن عدد الوحدات السكنية التي يرفض مالكوها تأجيرها يتجاوز 15 ألفاً.

التربية تطارد سيد قطب والبنا ... وتمنع الكتب التحريضية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234617

جدة - منى المنجومي

أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً بسحب كتبٍ تعتبر أنها تحوي «فكراً مخالفاً وتحريضياً» من مكتبات المدارس. ومنعت مدارسها من قبول أي إهداءات أو تبرعات بالكتب إلا بموافقة وكالة الشؤون المدرسية التابعة للوزارة. وقال مصدر مطلع لـ«الحياة» إن الخطوة تأتي بعد ملاحظة كتب في مكتبات المدارس تحوي تحريضاً وفكراً مخالفاً، وضرب مثلاً لذلك بمؤلفات حسن البنا وسيد قطب .

وشددت الوزارة في توجيهاتها على أنها ستقوم بجولات مكثفة للتأكد من خلو مكتبات المدارس من الكتب المخالفة التي من شأنها تشويش أفكار الطلبة في مرحلة مبكرة من حياتهم. وعلمت «الحياة» أن إدارات تعليمية في عدد من المحافظات عمدت إلى تشكيل لجان فرعية لإجازة الكتب الثقافية في مكتبات المدارس .

وصدرت تعليمات للمدارس بتفعيل آلية تنظيم دخول الكتب للمكتبات المدرسية، والتأكد من أن الكتب المعنية تم فسحها من وزارة الثقافة والإعلام. وفي حال تلقي المدرسة كتباً مهداة أو متبرعاً بها يجب الرفع بها إلى وكالة الشؤون المدرسية التابعة للوزارة لتقرر في شأنها.

غياب الوعي أدى إلى إفلاس شركات التأمين.. والمواطنون لم يستوعبوا الدرس

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/15/02/2011/article604919.html

الرياض - فهد الثنيان

قال رئيس اللجنة الوطنية للتأمين في مجلس الغرف السعودية الدكتور عمر حافظ إن شركات التأمين في جدة استوعبت الدرس جيدا جراء سيول العام الماضي الذي كبدتها خسائر كبيرة بامتناعها حاليا عن التأمين على الممتلكات والأصول الواقعة في الأماكن الخطرة في جدة سواء كانت محلات أو مصانع، بعد تكبد إحدى شركات التأمين صرف تعويضات تقدر بنحو 20 مليون ريال لصالح احد المصانع المحلية المتضررة جراء سيول جدة الأخيرة .

وأشار ل"الرياض" الى أن شركات التأمين لا تغطي جميع الممتلكات العامة للمواطنين التي تلفت وتكبدوا على أثرها خسائر فادحة جراء سيول جدة العامين الأخيرين وسيول العاصمة في الموسم الماضي، مؤكدا أن أكثرية الممتلكات والموجودات والأصول الخاصة للمحلات التجارية والمعارض في المملكة غير مؤمن عليها وإنما المؤمن عليها فقط هي السيارات .

وتوقع حافظ ان تلتزم شركات التأمين في جدة بصرف تعويضات ومستحقة تقارب 200 مليون ريال غالبيتها تعويضات للمصانع الوطنية ومحلات السجاد والمؤسسات والمحلات والمعارض التجارية. وقال "من المتوقع أن يزيد هذا الرقم خلال الفترة المقبلة لعشرات المحلات التجارية والمصانع التي تقوم حاليا بمراجعة شركات التأمين بعد أن التزمت خلال العام الماضي بصرف تعويضات تجاوزت 500 مليون ريال ."

وأوضح ان أكثر من 5 آلاف سيارة تضررت جراء سيول جدة الاخيرة، وكثير منها غير مشمولة بوثائق التأمين، اضافة إلى مطالبات متعددة من قبل أصحاب الأعمال والمحلات التجارية التي تسببت الأمطار في إتلاف موجوداتها وأصولها .

وأبان رئيس اللجنة الوطنية للتأمين أن عدم وعي المواطنين بالمخاطر المستقبلية واهمية التأمين ادى الى افلاس بعض الشركات العاملة في مجال التأمين حيث إن التأمين الشامل ووثائق التأمين التي تغطي الفيضانات والسيول محدودة في الوقت الذي بلغ حجم سوق التأمين في المملكة آخر عامين 15 مليار ريال .

وعلى صعيد متصل طالب حافظ بأهمية وجود أنظمة تلزم المواطنين بالتأمين كما هو الحال في التأمين على السيارات والتأمين الطبي، مبديا أمله برفع سقف الوعي لدى المواطنين وأصحاب الأعمال الحرة للتأمين على الانشطة والمحلات التجارية والمصانع المحلية التي تقارب استثماراتها ملايين الريالات من الأصول لعدم تضررهم في حالات الأمطار والتي أدت بكثير منهم في جدة للإفلاس .

وكشف عن توجه شركات التأمين المحلية الفترة القادمة الى دراسة ومراجعة الانظمة التي تخولهم الدخول إلى التأمين على المشاريع الحكومية التي كانت تقتصر على شركة واحدة فقط.

تجربة مفتشي وزارة العمل ناجحة وتنتظر التعميم من جميع الجهات

قَسَم المهنة يوقظ إغراء الضمير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/2011/02/15/article604731.html

بريدة، تحقيق– منصور الجفن

هناك أعمال رقابية وإشرافية يقوم عليها موظفون يكون لهم دور كبير في اتخاذ قرارات مصيرية وهامة في أغلب الأحيان، مثل أنشطة الرقابة البلدية، وحماية المستهلك في وزارة التجارة، والجمارك، ومثلها إدارة مناقصات المشروعات، وغيرها الكثير من المهن والأنشطة التي تجعل بعض الموظفين؛ خاصة «ضعيفي الأمانة والإرادة» أمام الكثير من المغريات والسلوكيات الخاطئة، مثل:»الرشوة» أو «الاختلاس» أو «التقصير» في أداء المهام الوظيفة، حيث لاحظنا أن هناك الكثير من جرائم الرشوة والاختلاس التي أعلنت عنها هيئة الرقابة والتحقيق في تقريرها الأخير، كذلك رصد بعض حالات الإخلال بواجبات الوظيفة على مختلف أشكالها المنظورة أمام دوائر هيئة التحقيق والإدعاء العام تحت ما يعرف ب «قضايا الفساد الإداري .«

ونظراً لأهمية هذه الوظائف الرقابية والإشرافية على الصحة العامة والأمن الأخلاقي؛ فإن الوضع يتطلب ضرورة تعميم تجربة «تأدية القَسَم الوظيفي» لكل شخص يعمل في تلك المهام، كما هو معمول به مع مفتشي وزارة العمل الذين يؤدون القسم قبل أداء مهمة التفتيش على منشآت القطاع الخاص، والتأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات، بل نتمنى أن يكون أداء القسم «ثقافة وظيفية» لمثل هذا النوع من الوظائف، حيث تعد محفزة على الأمانة، وليست تشكيكاً في نوايا أحد، أو إساءة لجهة ما، وإنما القصد أن يكون «ضمير الموظف» حياً، وسداً منيعاً أمام المغريات التي قد يتعرض لها، ونحن نرى كثيراً من الجهات الحكومية كرمت موظفين امتنعوا عن تلقي رشى لتخليص معاملات خاصة، أو إنجاز مناقصات لطرف ما، وهذا الإحساس بالمسؤولية الوطنية هو الذي ننشده في هذا التحقيق، مع القناعة التامة بأن من لم يردعه دينه وإيمانه وأخلاقه عن ارتكاب مثل تلك الجرائم؛ فإن كل وسائل المنع لن تكون قادرة على معالجة هذا المرض والآفة، وبالتالي يأتي «أداء القسم» في هذه الحالة كزيادة في التعزير عند الإخلال به ورادعاً عن أي تصرف مشين .

ما المانع أن يؤدي القسم مراقب البلدية وحماية المستهلك وموظفو الجمارك و«مناقصات المشروعات»؟

ظاهرة خطيرة

في البداية قال «سلطان بن عبدالرحمن العثيم» -الباحث في قضايا الفكر الإسلامي -إن تعميم تجربة القسم قضية في غاية الأهمية في عصرنا الحالي، حيث تفشت ظواهر خطيرة أصبحت تهدد مصالح البلاد والعباد، وتسيء إلى الوطن والمواطن من فساد سلوكي وإداري ومالي أضحى يطل علينا بعينه «الوقحة» في مرافق عدة خدمية وغير خدمية، خاصة وعامة، صغيرة وكبيرة في وطننا الذي نغار عليه جميعاً، ونسعى في مصلحته ومصلحة مواطنيه .

وأضاف:»من هنا أجزم أن وضع آلية القسم كأحد أبرز الآليات الرادعة للفرد والجماعة من أي انحراف يطرأ على المسار الوظيفي أو الأدائي في أي مستوى من المستويات الإدارية يعتبر أمراً ملحاً، وضرورياً لا يمكن أن نغفل عنه، كما أنه يعتبر من ضرورات العصر الحالي التي أصبح الفساد والمحسوبية والتجاوز والتقصير أحد أبرز تحديات التنمية الآنية والإستراتيجية للدولة في محافل عدة من هذا البلد الطاهر؛ الذي يجب أن يعتبر نموذجاً إدارياً وتنظيمياً وإنتاجياً مميزاً بكل تأكيد نظير المنطلقات الإسلامية والشرعية التي ينطلق منها الفرد والمؤسسات العامة والخاصة؛ فهو قبلة المسلمين ومهد النبوة الشريفة، وحاضن حضارة الإسلام الخالدة؛ ناهيك عن اعتبارات محلية وقومية أخرى لها وزنها، حيث إن المملكة بلد قيادي ومحوري في الخليج والمنطقة العربية والشرق الأوسط وهو قدوة للجميع وينظر إليه دوماً نظرة مختلفة .«

العثيم: خطوة مهمة ننتظرها لحماية الأرواح والممتلكات

وقت العلاج
وأشار إلى أنه حان الأوان لسن تشريعات هامة وبارزة لعلاج هذه الظواهر ومسبباتها وانعكاساتها السلبية الكبيرة على البيئة العامة للإدارة والأعمال والمصالح الشعبية والرسمية، وأزعم هنا أن الإنتاجية والأداء الوظيفي للأفراد سوف يتغير إيجاباً بشكل كبير، خصوصاً الوظائف الحساسة مثل المفتشين والمراقبين، وجميع المسؤولين عن الممارسات المالية أو التنفيذية الحساسة في الوزارات والإدارات الفرعية، وهو أمر مهم إذا عمل كجزء من منظومة التوعية والنظام والتي أطالب بها، والتي ترتكز على تعميق روح المسؤولية والأمانة والوطنية، واحترام حقوق الآخرين ومكتسباتهم العامة والخاصة، والخوف من الله وعقاب الدنيا والآخرة، واعتبار كل ذلك خيانة لله تعالى وللمواطن والوطن والأمة، وبغي كبير وفادح بحق من اؤتمنوا على هذا المرفق أو هذه الخدمة أو هذا المال، ولا ننسى خصوصاً إذا كان الأمر متعلقاً بأرواح أو قضايا مصيرية أو مالية أو حقوق شخصية أو ممتلكات عامة أو خاصة، أو تعطيل لمصالح الناس وإعاقة حركتهم وتعطيل أعمالهم وتهديد مستقبلهم .
د.العبيري: تقليد دولي متبع في سلطات ومهن أي دولة
تجربة وزارة العمل
وأوضح «د.سليمان بن إبراهيم العبيري» -رئيس لجنة المحكمين بالغرفة التجارية الصناعية بالقصيم- أن «أداء القسم» أمر عظيم الأهمية المسؤولية، كما أن الأداء الوظيفي الراقي المخلص هو سمة طبيعية لإنسان طبيعي ملتزم بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وتوجيهات ولاة الأمر حفظهم الله، حيث من أهم عناصر اختيار الموظف هي القوة والأمانة «إن خير من استأجرت القوي الأمين .«
وقال:»إن الأمانة مهمة في حسن التعامل وإنجاز العمل في الوقت المحدد والمساواة بين المراجعين أي إنجاز المهمة دون النظر إلى قدرة أو قوة أو نفوذ صاحبها من عدمه، حيث إن الإنسان بطبيعته كائن بشري، يؤثر ويتأثر بمن حوله سلبياً أو إيجابياً ومع وجود التوازن وتشابك المصالح وتقاطعها يحصل لا شك من الموظف العام كغيره من البشر أخطاء وتجاوزات واستغلال البعض لوظيفته؛ إما لجلب مصالح شخصية أو مادية أو معنوية أو تحقيق أغراض خاصة أو خدمة مقابل خدمة، وهذا كله مناف للأخلاق والأمانة وتعاليم ديننا الحنيف ونشوء أخلاق إدارية سلبية مثل الرشوة والواسطة، ولذا أرى لزاماً تطبيق أداء القسم على عدد من المهن التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين أو المشاريع أو المناقصات الخاصة بالمشاريع، وأداء القسم تقليد متبع في رأس هرم أي دولة أو السلطات التابعة لها، وكذلك للأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين والمحكمين والرياضيين في العديد من دول العالم، وكل القضايا الحساسة التي نعتمد على بعضنا، ولذا فإن وزارة العمل أصدرت قراراً بإلزام المفتشين أداء القسم قبل مباشرة العمل، وهذه سنة حسنة أتمنى لو يتم تطبيقها في أمانات المدن وإدارات المشاريع والجمارك وشئون الموظفين والإدارات المالية وعلى المهندسين والمحاسبين .
الوابلي: لماذا لا تشترط الخدمة المدنية « وثيقة قسم» عند الترقية والتعيين ؟
شرف المهنة
وقال «عبدالله بن محمد الوابلي» -عضو مجلس منطقة القصيم رئيس اللجنة الاقتصادية -إن أخلاق الموظف هي مؤهله العالي وحصانته المانعة، وكان حري بديوان الخدمة المدنية أن يطلب من كل موظف جديد أو مرقى على مرتبة جديدة (بغض النظر عن نوع الوظيفة وطبيعتها) أن يرفق مع مباشرته «وثيقة قسم» أن يحافظ على ما اؤتمن عليه وأن يتأدب بآداب المهنة وأخلاقها، وأن يعلم بأن الوظيفة ليست مجرد مغنم مادي بل هي تكليف للمساهمة في بناء الدولة وإعمار الحياة فيها .
وأضاف: أن المتأمل في واقعنا المعاش يصاب بالدهشة والدوار عندما يرى شتى صنوف الممارسات الخاطئة للوظيفة أو المسؤولية، وأنا ضد مطالبة فئة محدودة فقط من الموظفين بتأدية «قسم المهنة»، فجميع الوظائف والمسؤوليات بلا استثناء عند موت الضمير أو مرضه عرضة للفساد، والمصيبة أننا لم نترجم ما اكتسبناه من علوم ومعارف في مدارسنا إلى سلوك مهني، فالصدع كبير بين ما نطلقه من شعارات براقة عند الحديث ومانقدمه من ممارسات خاطئة عند التطبيق .
وأشار إلى أن للفساد أشكالا ومظاهر شتى ولا حاجة لاستعراضها؛ فالكل يدركها ويحفظها عن ظهر قلب حتى أصبع الكثير منها مستساغاً ومقبولاً ولا اعتراض عليه أو تبرم منه، فمن أشكال الفساد المستشري في أغلب الإدارات الحكومية هو اقتطاع وقت ليس قصيراً من الدوام للإفطار الجماعي الذي يستغرق مدة لا تقل عن نصف ساعة يومياً (على مسمع ومشهد من المديرين) خلال فترة الإفطار التي اعتبرها الموظفون حقاً مكتسباً لهم،حيث تجد المكاتب شبه خاوية، وهذا شكل واحد فقط من أشكال الفساد والتسيب، مشيراً إلى إن الجميع مطالبون بأداء القسم المقترح وليس فئة أو فئات محدودة من الموظفين .

التزام وتوعية
وأكد «العثيم» على أن لا يكون هذا القسم مجرد إجراء إداري فقط بدون إي زخم أو توعية، بل يجب أن يتم تعظيمه في نفوس المسؤولين، وأصحاب العلاقة، حيث نسير في مشروع واحد؛ لرفع الوعي بالمسؤولية العظيمة الملقاة على أصحاب هذه الوظائف أين كان موقعها، وفي أي مرتبة أو درجةٍ وظيفية بدون أي تميز أو تصنيف .
وقال:»إن زيادة هذه الإجراءات في القيادات الوظيفية والمهنية والإدارية هام جداً؛ فالقيادات هم القدوة كما يعرف الجميع، وعليهم مسئولية كبيرة في هذا الجانب، وفيما نرجوه من تنقية البيئة الإدارية والتنظيمية للوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة من أي تجاوز أو تقصير .«
تقصير مهني
وأضاف:» إنني أذهب بعيداً عن ذلك، وتحديداً في قضية رفع روح المسؤولية لدى الموظف، حيث تؤكد الدراسات الرسمية أن الموظف الحكومي في المملكة لا ينتج أكثر من ثلاث ساعات يومياً -حسب إحصائية هيئة الرقابة والتحقيق- فقط وباقي الوقت ضائع في الإفطار وقراءة الجرائد و»المشاوير الجانبية» والأحاديث الجانبية أثناء وقت الدوام، وهذا بكل تأكيد يعتبر عبئاً لا يحتمل على أي مشروع تنموي أو نهضوي لأي دولة، حيث تنخفض إنتاجية الموظفين وينتشر التسيب والفوضى وتتحول الوظيفة الحكومية إلى ما يشبه الضمان الاجتماعي والبطالة المقنعة، كما تحتشد الحشود في المكاتب ولا نرى أي قوة إنتاجية دافعة إلى الأمام أو سرعة في الانجاز أو إتقان في التنفيذ .«!
منظومة إصلاح
وقال»العثيم» إننا بحاجة إلى منظومة من الإصلاحات الإدارية على بيئتنا الوظيفية والإدارية العامة والحكومية تعالج كل هذا الخلل، وتتعامل بكل جد وحزم مع كل تجاوز أو تطاول على المصالح العامة والخاصة؛ مع الحرص الكامل على ألاّ تكون هذه الأنظمة حبيسة الأدراج، بل لوائح جديدة ومعاصرة وشفافة ومعلنة تنقل بيئتنا الإدارية والعملية إلى المعالي، وتحقق طموحاتنا وتطلعات القيادة والشعب، فتضميننا للقسم وتفعيلنا له يكون عبر تفعيل أنظمة المراقبة والمحاسبة والمعاقبة والتشهير بالمتهمين ومحاكمتهم، والتعاطي مع كل هذه المنظومة بشكل عملي وفعال وراق يحقق مصالح المواطن والوطن والقيادة، وينقل الأوضاع إلى ما يطمح إليه الجميع؛ فلنركز على الحلول بدلاً أن نضيع الوقت في تركيزنا على المشكلة.

ابن حميد: مكاشفاتنا مع القضاة مفتوحةباستمرار

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234529

الرياض - أحمد غلاب

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد أن أبواب المحاكم في المملكة مفتوحة للفصل في قضايا الفساد في حال ورودها إليها من المدعي العام، مشيراً إلى أن تلك القضايا لها قنواتها، وأدواتها، والمحاكم تفصل فيها حينما تصلها.

وأضاف بعد توقيع مذكرة تفاهم مع مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله العثمان »: المكاشفات مفتوحة مع القضاة بشكل مستمر، وعلاقتنا معهم تتميز بالشفافية، ونستقبل مقترحاتهم، وجميع ما يتعلق بأمورهم، لكن المواضيع الإدارية لدى وزارة العدل، ولا توجد محاكم من دون رؤساء، كون هذه المسألة غير دقيقة، لأن عدم وجود رؤساء يكون في فترة انتقالية لا تزيد على أسبوعين فقط، بيد أنها لا تمثل مشكلة أبداً، ولا يتعطل فيها العمل.«

وشدد على عدالة توزيع القضاة في مناطق المملكة، إذ إن هناك 1500 قاضٍ استطاع مجلس القضاء أن يعزز من وجودهم في المحاكم بعد دراسات مسحية وسكانية، لافتاً إلى أن انشغال بعض القضاة بالأعمال المكتبية مسألة غير دقيقة تماماً، كون الأعمال المكتبية جزءاً من أعمالهم، مشيراً إلى أن رئيس المحكمة الذي يرأس 10 قضاة، لا يفصل في القضايا، كون العمل الإداري يحتاج إليه في المجلس.

وحول عدم توقيع اتفاق مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المعنية بشؤون عدة من الجوانب القضائي، أوضح لـ«الحياة» أن التواصل مع جامعة «الإمام» موجود من خلال معهد القضاء، وترشيح القضاة، إذ إنه ليس هناك مانع في التواصل مع الجامعات.

ولفت إلى أن جامعة الملك سعود لها بصمات واضحة، وهذه المذكرة تأتي في توجهات المجلس لتوقيع مذكرات مع جهات عدة مليئة بالخبرات العلمية والمتخصصة، مشيراً إلى أن الاتفاق يتعلق بالاستشارات فيما يتعلق بطبيعة المجلس والمرفق العدلي والاستفادة من المؤهلين في الجامعة بما يهم المجلس وأعماله، وتقديم الاستشارات المتخصصة والكراسي المتعلقة بالقضاء والدراسات المسحية الميدانية.

من جانبه، قال مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله العثمان لـ«الحياة» نشكر مجلس القضاء الذي أتاح لنا فرصة تقديم إمكانات لمرفق مهم في البلد، خصوصاً أن الجامعة تضم جميع التخصصات، ما يفرض عليها التعاون مع جميع المؤسسات الحكومية، لافتاً إلى وجود خدمات مباشرة لمجلس القضاء، منها كلية متخصصة بالحقوق، وقسم للدراسات الإسلامية، ما يصب في مصلحة أعمال المجلس، إضافة إلى وجود حقائب تدريبية.

وذكر أن هناك تعاوناً وثيقاً بين جامعة الملك سعود والجامعات السعودية الأخرى بما فيها جامعة الإمام، وعميد كلية الطب في جامعة الملك سعود هو عضو هيئة تدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

يذكر أن معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك سعود سيقوم وفقاً لهذه المذكرة بتقديم الدراسات والاستشارات في جميع مجالات عمل المجلس الأعلى للقضاء، وتزويده بالكفاءات المؤهلة للإسهام في تطوير أعماله، وتقديم الاستشارات المتخصصة له، وإعداد حقائب تدريبية في المجالات التدريبية التي يحتاج إليها المجلس، فيما يدعم الأخير كرسي الأبحاث والدراسات القضائية في الجامعة.

الهلال الأحمر لم تحقّق في إجبار سيارة إسعاف على تغيير مسارها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234532

الخرج - نورا الحناكي

بعد مضي أكثر من أسبوعين على نشر «الحياة» شكوى موظفين في هيئة الهلال الأحمر السعودي من توقيف مواطنين سيارة الإسعاف التي ينقلان بها مصاباً جراء حادثة وإجبارهما على تغيير وجهتهما التي كانت نحو مستشفى الملك خالد في الخرج إلى مستشفى تابعة لـ«الحرس الوطني» في الرياض، وعلى رغم وعود مسؤول العلاقات العامة في » الهيئة« أحمد باريان بالتحقيق في الأمر، إلا أن شيئاً لم يتحرك حتى الآن، بحسب مصدر إسعافي (تحتفظ «الحياة» باسمه.(

وأضاف المصدر الذي يعمل في مركز حرض (170 كيلومتراً شرق مدينة الخرج (لـ«الحياة»، أن مسؤولي هيئة الهلال الأحمر لم يحققوا حتى الآن في المشكلة التي حدثت للفرقة الإسعافية وقال: «عادة ما يعمد مكتب التحقيقات التابع لرئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الأمير فيصل بن عبدالله إلى التواصل مع المركز الإسعافي مباشرة في حال حدوث إشكالات من هذا القبيل، ومطالبة الفرقة الإسعافية بالحضور إلى الرياض فوراً للتحقيق في الحادثة، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك، ولكن هذا الأمر لم يحصل بتاتاً.«

وحاولت «الحياة» مراراً الحصول على تعليق من مسؤول العلاقات العامة في هيئة الهلال الأحمر أحمد باريان عن سبب تأخر التحقيق في هذه القضية، لكنه لم يجب على هاتفه النقال.

وكان المصدر الإسعافي ذكر لـ«الحياة» وقت حدوث المشكلة، أن فرقة الإسعاف المكوّنة من مسعف وسائق تفاجأت أثناء نقل المصاب من حرض إلى مستشفى الملك خالد التابع لمحافظة الخرج بمحاصرة 3 سيارات لسيارة الإسعاف قرب مدخل المحافظة، ونزل على إثرها عدد من ذوي المصابين ادعوا أنهم ضباط وفقاً لبطاقات هوياتهم، وأجبروا الفريق الإسعافي على نقل المصابين إلى مستشفى يتبع لـ«الحرس الوطني» في العاصمة الرياض.

وأكد باريان لـ«الحياة» حينها، أن «الهيئة» ستتأكد من حقيقة الواقعة عن طريق مخاطبة الفرقة الإسعافية التي تعرضت لهذا الأمر، وكذلك مدير المركز، ثم ستطلع بدورها على المحضر، وتتواصل مع العمليات المركزية في الرياض ومدير الخدمات الإسعافية، وفي حال ثبوت الحادثة ستتم مطالبة إدارة الفرع برفع تقرير إلى رئيس» هيئة الهلال الأحمر» الأمير فيصل بن عبدالله، وبالتالي مخاطبة مرجعية الأطراف الأخرى التي تجاوزت.

عقود الباطن تضيع حقوق المقاولين الشرقية: انتقادات حادة للتواجد الأجنبي في قطاع المقاولات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/2011/02/16/article605242.html

الدمام – عبدالله الفيفي

انتقد مقاولون بالمنطقة الشرقية التواجد الأجنبي بداخل قطاع المقاولات وخصوصا الشركات المتوسطة والصغيرة، موضحين أنها لا تضيف أي فائدة للقطاع سوى إشغال الوظائف بالعنصر الأجنبي، مؤكدين حاجة القطاع الماسة للعمالة السعودية .

وقد شهد قطاع المقاولات بالمنطقة الشرقية حركة كبيرة بلغت على حد قول المتعاملين فيه 100% خلال العام المنصرم من إنشاء البنى التحتية والوحدات السكنية الصغيرة والتي نشطت مؤخرا بسبب الإقبال الكبير من قبل المواطنين عليها وكذلك العمائر السكنية، وحول ذلك قال رجل الأعمال سعد العتيبي الرئيس التنفيذي لشركة أنساب للمقاولات إن القطاع شهد حركة كبيرة بالمنطقة الشرقية خلال 2010م، شملت عدة نواح خدمية وإسكانية وغيرها، حيث ان نشاط المقاولات في إنشاء البنى التحتية بلغ 45% في المنطقة الشرقية شملت المخططات وشوارع المدن وبداخل الأحياء السكنية، وكذلك قطاع التعليم من مدارس وجامعات وكذلك القطاع الصحي الذي كان له نصيب من الحركة الإنشائية في المنطقة .

وأضاف العتيبي ان الوحدات السكنية خاصة الصغيرة شهدت نشاطا كبيرا بلغ 50% نظرا للإقبال عليها من قبل المواطنين، أما شقق التمليك فقد بلغت 30%، وعزا العتيبي هذه الارتفاعات إلى المصارف المحلية والتي بدأت مؤخرا تشهد تنافسا فيما بينها في خفض الفائدة من أجل استحواذ أكبر عدد من العملاء مما أسهم في زيادة مبيعات شقق التمليك مما انعكس إيجابا على نشاط حركة قطاع المقاولات .

وتوقع العتيبي أن يستمر نشاط القطاع في 2011 وستضخ المليارات بدليل المؤشرات الإيجابية كالميزانية التي كانت قوية بفضل الله، والتركيز من الحكومة على إقامة المشاريع التنموية بكافة التخصصات إلى جانب القطاع الخاص الذي يشارك وبقوة في هذا المجال وكل هذا ذو صلة مباشرة بقطاع المقاولات في استمرارية نشاطه في الفترة القادمة .

وانتقد العتيبي الوجود الأجنبي بداخل القطاع وخصوصا المقاولين المتوسطين والصغار الذين لا يضيفون أي فائدة للقطاع سوى إشغال الوظائف بالعنصر الأجنبي، ونحن الآن بحاجة ماسة لدخول السعودة للقطاع كي نساعد في إيجاد حلول لمشكلة البطالة والتي بدت إحدى المشاكل المجتمعية في المملكة .

وفي ذات السياق قال معدي الهاجري رئيس مجلس إدارة مجموعة ماني للصيانة والتشغيل أن قطاع المقاولات يفتقد إلى الآليات التي تقوم بحفظ الحقوق ومنها عقود الباطن التي تشكل ظلما كبيرا لمقاول الباطن بشكل كبير، إضافة إلى انتفاء الجودة المطلوبة في المنتجات العقارية، وأعتقد أنه من الإنصاف إلغاء عقود الباطن لكون الضرر الناتج عنها أكبر من فائدتها .

ووصف الهاجري التنافس بين المقاولين في الوقت الراهن بالشرس ولكن ما يعاب على القطاع هو تأخر تسليم المشاريع عن مواعيدها الافتراضية والسبب يعود لكون المقاولين يقومون باستلام أكثر من مشروع في نفس الوقت مما يفوق ملاءتهم المالية وقدراتهم ولذلك أعتقد أن دراسة ملاءة المقاول المالية قبل تسليمه أي مشروع لتنفيذه من الأمور المهمة التي يجب النظر إليها بجدية .

وحول التحالفات بين المقاولين قال الهاجري ان المقاولين في المنطقة الشرقية لا يسعون إلى إيجاد تحالفات فيما بينهم لخوفهم على رأس المال، بالإضافة إلى سمعة شركاتهم لأن التحالفات باعتقادهم قد تضعف من جودة الانشاءات وجودة المنتج النهائي .

من جهة أخرى قال عادل العييري رئيس شركة عادل العييري للمقاولات إن حركة المقاولات الإنشائية شهدت نشاطا ملموسا بدأ منذ 2009 وبلغ ذروته منتصف 2010م، حيث بلغ نشاط القطاع 100% نظرا لزيادة الطلب على المنتجات العقارية وخصوصا الصغيرة وشقق التمليك والتي كانت تسوق قبل اكتمال المراحل الإنشائية، مبينا أن 95% من العملاء كان يقومون بشراء المنتجات العقارية عن طريق التمويل البنكي مستثنيا 5% منهم لكونهم لديهم الملاءة المالية الجيدة والتي تؤهلهم للشراء بدون قنوات التمويل البنكية أو أي برامج أخرى .
وتوقع العييري أن تزداد نسبة الإنشاءات في الوحدات السكنية 15% في العام 2011 وهذا يدل على تواتر النشاط بقطاع المقاولات بشكل عام .
على صعيد آخر قال مصلح الصالح الرئيس التنفيذي لشركة الجميرة للمقاولات ان العام 2010 شهد حركة كبيرة بلغت 90% نظرا للنشاط الإنشائي الكبير في العمائر السكنية والذي بلغ 60%، وكذلك الأبراج السكنية والإدارية والتي بلغت نسبة نشاطها في 2010م20% ، مبينا أن الوحدات السكنية ذات الحجم الصغير شهدت حركة إنشاءات كبيرة نظرا لكثرة الطلب عليها .
يذكر أن قطاع المقاولات شهد جفاف حديد التسليح حسبما أوضحه متعاملون في السوق نظرا للحركة الكبيرة التي مر بها القطاع في 2010 وامتنع موردو الحديد عن امداد المقاولين إلا بكميات قليلة مما أثر في سرعة إنجاز المشاريع وتسليمها من قبل المقاولين.

خادمة (آسيوية) تختطف طفلة السنتين من أسرتها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 17465
http://www.al-madina.com/node/288775

عواض الخديدي - الطائف

اختطفت خادمة آسيوية مغرب أمس طفله في السنة الثانية من العمر من أسرة سعودية كانت في زيارة لدى أقاربهم منذ 4 أيام في الطائف واختفت بها إلى جهة غير معلومة، في الوقت الذي أكد فيه مصدر أمني لـ"المدينة" أن الجهات الأمنية بالمحافظة تكثف من جهودها للبحث عن الخادمة الهاربة والوصول إليها بأسرع وقت ممكن وذلك بعد تلقيها البلاغ من الأسرة بعد اختفاء الخادمة والطفلة مباشرة .. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها "المدينة" فإن الطفلة" رسيل " ووالدتها وأشقاءها كانوا في زيارة لدى أقاربهم بحي الشطبة بالطائف قادمين من جازان منذ 4 أيام ولديهم خادمة من جنسية آسيوية وأثناء ذهاب والدة الطفلة للمستشفى عصر أمس وبقاء الطفلة لدى جدتها ومع الخادمة التي بيتت نيتها لاختطاف الطفلة مستغلة غياب والدها ووالدتها واتجهت بها إلى جهة غير معلومة رغم حسن معاملة الأسرة للخادمة وتسلمها كامل مرتابتها الشهرية لتفاجأ الأسرة مغرب أمس باختفاء الخادمة والطفلة من المنزل، وبعد البحث عنها داخل المنزل ولدى جيرانهم لم يتم العثور عليها .
تم بعدها إبلاغ عمليات الأمن التي باشرت دوريات الأمن والبحث والتحري الجنائي عمليات البحث والتقصي وجمع المعلومات اللازمة عن الخادمة للوصول إليها في أسرع وقت ممكن وذلك بمتابعة وإشراف من مدير شرطة المحافظة اللواء مسلم الرحيلي

تأثيرات حرب العملات خليجياً نتيجة السياسة النقدية الأميركية والانخفاض الاسمي للدولار

زيادة الرواتب تنعكس على القوه الشرائية وتحد من معدلات التضخم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/2011/02/16/article605208.html

الرياض - فهد الثنيان

أشعلت معدلات التضخم إشكاليات كبيرة برزت آثارها على الاقتصاد السعودي في ظل عدم رغبة الدولة في تعديل أسعار الصرف في الوقت الحالي ما يزيد المطالب بزيادة معدلات الرواتب للمواطنين كأحد الحلول الفاعلة لهذه المشكلة وبالتالي انعكاس ذلك على القوة الشرائية، ما سيخفف من معدلات التضخم على المواطنين .

يأتي ذلك بعد أن ظهرت مخاوف جديدة تتعلق بتأثير محتمل على دول مجلس التعاون الخليجي في سياق حروب العملات العالمية نتيجة السياسة النقدية الأميركية والانخفاض الاسمي لقيمة الدولار وما قد ينجم عنها، ما قد ينسحب على أسعار النفط وحركة التجارة ومعدل التضخم العام والتدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات المنطقة، ويحتمل أن تؤثر هذه العوامل وخاصة التضخم على الاقتصاديات الخليجية لدرجة قد تستوجب تحركا من واضعي السياسات في المنطقة .

وأشار تقرير اقتصادي إلى أنه في سياق حروب العملات، قد يتم اللجوء لدول المنطقة للعب دور بناء في معالجة اختلالات التوازن العالمية، التي تعتبر الأساس في التوترات العالمية بين العملات، وسادت هذه الاختلالات والفوائض في الحسابات الجارية على التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية أخيرا، وتحظى بموقع بارز في جدول أعمال الدول الصناعية العشرين .

وأضاف التقرير "مما لا شك فيه أن أداء الدولار خلال النصف الثاني من 2010 وخلال التحضير لبرنامج التسهيل الكمي قد ألقى الضوء على دور أسعار الصرف الثابتة في الأوضاع الاقتصادية لمنطقة مجلس التعاون، وذلك لأن معظم عملات مجلس التعاون الخليجي مربوطة بالدولار الأميركي (باستثناء الكويت التي تربط دينارها بسلة غير معلنة من العملات يعتقد أن حصة الدولار فيها تراوح بين 70 في المائة إلى 80 في المائة(، وبالتالي سيؤدي الانخفاض الاسمي في قيمة الدولار إلى انخفاض أسعار صرف العملات الخليجية .

وتابع كمثال على ذلك، اتبع أداء الريال السعودي مسار الدولار الأميركي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية على مدى الأشهر الستة الماضية، حيث تراجع بنسبة 8.2 في المائة مقابل اليورو، و5.7 في المائة مقابل الجنيه الاسترليني، و 9.1 في المائة مقابل الين (يحتسب على أساس متوسط الأسعار الفورية لكل شهر .(

وبين التقرير الذي أصدره بنك الكويت الوطني أنه إذا ما نظرنا إلى مؤشر سعر الصرف الاسمي الموزون بحسب التعاملات التجارية للريال في الأشهر الثلاثة التي سبقت سبتمبر2010 م نجد أن العملة السعودية قد تراجعت بأكثر من 3 في المائة .

من جهته قال ل "الرياض" المحلل الاقتصادي خالد الجوهر تعليقا على التقرير أن أسئلة كثيرة بدأت تثار مؤخراً حول مدى نجاعة سياسة تثبيت سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي خاصة في ضوء التغيرات الأخيرة مثل ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي رفعت نسبة التضخم، والاختلاف الواضح في الوضع الاقتصادي الأمريكي عنه في المملكة،

وتباين متطلبات السياسة النقدية وسعر الفائدة بين الدولتين وغيرها من الظروف والمعطيات التي تضع سياسة التثبيت محل نقاش، وبالرغم من كل ذلك لا بد أن نعترف أن هناك معطيات أخرى بالمقابل تدفع إلى المضي بسياسة التثبيت منها أن أغلب صادرات المملكة هي من النفط والمشتقات البترولية، وهي مركزة إلى دول تعتمد الدولار الأمريكي كعملة تسعير أهمها الولايات المتحدة والصين والهند، لذلك تكون قيمة الصادرات أكثر استقراراً عند تثبيت سعر صرف الريال مع الدولار .

وأفاد أن هناك مصالح عليا للدولة بنيت على مدى عقود من العلاقات الراسخة والمستقرة التي يمثل الجانب الاقتصادي أحد أركانها وليس الكل .

وقد أكد المسؤلين الاقتصاديين للدولة نجاح هذه السياسة على مدى العقود الماضية، وأن المصالح الكلية للملكة تميل لصالح الاستمرار بسياسة التثبيت مقابل الدولار، كما أن السياسة النقدية للمملكة استطاعت التصرف بمرونة كبيرة وبما يخدم الاقتصاد المحلي دون الحاجة لاتباع خطوات "الفدرال ريزيرف" الأمريكي بحذافيرها، ما جعل مبرر فك الارتباط من هذه الناحية غير مبرر .

وأبان الجوهر أن الاقتصادات الأوروبية لا زالت تمر في مراحل صعبة وتواجه تحديات كبيرة تتعلق بمتانة الوضع المالي والاقتصادي لكثير من الدول المنضمة إليه، وقد لمسنا خلال الفترة الماضية تذبذب كبير لسعر صرف اليورو قياساً بتذبذب أسعار العديد من السلع والمعادن النفيسة ما يؤكد سياسة المملكة للمضي بسياسة تثبيت سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي .

من جهته قال الاقتصادي الدكتور بندر العبدالكريم أن الانخفاض المستمر للدولار سيزيد من معدلات التضخم بالمملكة وانخفاض القوة الشرائية، إضافة إلى انخفاض قيمة الاستثمارات السعودية داخل المملكة وخارجها المقيمة بالدولار، متوقعا قيام الدولة بعمل العديد من الخطوات لمعالجة التضخم الداخلي الناشئ عن الإنفاق الحكومي الكبير خلال السنوات الأخيرة .

وقال إن أبرز السياسات الخارجية لكبح التضخم المحلي هو تعديل أسعار الصرف مما يظهر عدم رغبة الدولة في اتخاذ مثل هذا الإجراء في الوقت الحالي ويبقى الحل بيد الدولة عن طريق زيادة معدلات الرواتب لموظفي الدولة وبالتالي انعكاس ذلك على القوة الشرائية ما سيخفف من معدلات التضخم على المواطنين .

وأشار إلى أن دعم المواد الغذائية الأساسية من قبل الدولة وإيجاد حلول عملية لمشاكل الإسكان الذي يستنزف بين 30 و40% من دخل المواطن السعودي سيساهم في التقليل من تأثيرات التضخم في المواطن السعودي جراء هبوط الدولار أو التأثر بحروب العملات العالمية.

آل الشيخ لـ الحياة: العمل الدعوي السعودي تعافى من وعكة 11 سبتمبر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234966

الرياض – مصطفى الأنصاري

أعلن وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ أن وزارته بدأت أخيراً إعادة هيكلة عملها الدعوي خارج السعودية، بعد تراجع في نشاط الملحقيات الدينية التابعة لها بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) التي أصابت النشاط الإسلامي بـ«وعكة» استغرق التعافي منها عقداً كاملاً. وأكد آل الشيخ لـ«الحياة» أن «أعمال الملحقيات الدينية في السفارات لم تتوقف، باستثناء ملحقية أميركا التي أغلقت، ولم يعد هناك نشاط إسلامي يتبع الوزارة، أما بقية الدول فمكاتبنا فيها مغطاة، إما بنفسها وإما بمكتب مجاور.«

لكنه أقر بأن واقع تلك المكاتب قبل هجمات «سبتمبر» ليس كواقعها بعده، «فقبل الأحداث كان هناك نوع من الانفتاح على جميع النشاطات الإسلامية والاتجاهات والمراكز الفاعلة في كل الدول، وبعد الأحداث اقتضى الأمر من الوزارة إعادة النظر في أمر الدعاة من جهة، والمؤسسات والمراكز الإسلامية التي نتعامل معها من الجهة الأخرى.«وشرح الوزير الخطوات التي قام بها رجال وزارته للتصالح مع عالم ما بعد 11 سبتمبر. وأكد لـ«الحياة» أن الدعاة المحسوبين على الشؤون الإسلامية في الخارج، تمت إعادة تأهيلهم وتقويم أعمالهم، وتم استبقاء الذين تعتقد «الشؤون الإسلامية» انسجام توجهاتهم مع نظرتها للأحداث والأعمال الإسلامية، والخطاب العصري الذي تقتضيه المرحلة الراهنة.

وبالنسبة إلى المراكز الإسلامية، قال آل الشيخ: «عمل الملحقيات الدينية مع الجهات الفاعلة في الدول الإسلامية من مفتين ومؤسسات ومراكز إسلامية، بقيت العلاقة معهم على ما هي عليه، خصوصاً إذا كانت المراكز مصرحاً لها في دولها، والعلاقة التي ظلت مستمرة، كانت في مد الجسور معهم وإقامة الدورات التي يرغبونها في دولهم، وفي قدومهم للمملكة وفتح المجالات والآفاق لهم، بينما خضعت المساعدات لضوابط أكثر دقة عبر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، فأي تبرع من السعودية يدرس من المجلس قبل أن يذهب للجمعيات المرخص لها في أي بلد، سواء كان المستفيد مساجد أم كليات أم قنوات، أو سائر أنواع المشاريع التي تسهم فيها السعودية.«

وحول الاستراتيجية التي غدت منطلق آل الشيخ ورجال وزارته في إدارة العمل الدعوي الخارجي، أضاف: « بعد الانفراج في الوضع العالمي نحو التحرك الإسلامي نرى أنه لا بد من وضع الأمور في نصابها وعدم المبالغة في الخوف من التقدم إلى الأمام في نشر الدعوة الإسلامية، أو في التعامل مع أفراد المسلمين في الخارج دعاة كانوا أو جهات، وهذا يقتضي وضع البرامج وفق ما يناسب كل بلد، فنحن سابقاً نقوم بما يريدون من دورات ومؤتمرات وبرامج تأهيلية وتعليمية، أما اليوم فإن تلك النشاطات تقوم بها الجهات المرخصة في بلدانها ونحن بالكوادر والخطط والموازنات المالية، وهذا يختلف عن الطريق السابق، إذ كنا نعمل، أما الآن فنتركهم يعملون ونحن نشرف على التنفيذ.«

عودة العمالة المخالفة أمام قنصلية إندونيسيا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 3536
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110216/Con20110216401034.htm

عيد الحارثي ـ جدة

احتشد أكثر من ألفي وافد إندونيسي من مخالفي أنظمة الإقامة والعمل أمام قنصلية بلادهم في حي الرحاب شمالي جدة، مطالبين بترحيلهم إلى بلادهم مجانا كالعادة.

وافترش المجتمعون الأرصفة برفقة أسرهم وأطفالهم، فيما لجأ بعضهم ممن تمكن من الحضور باكرا إلى الساحات المحيطة بأحد المساجد القريبة من القنصلية، للاستفادة من ظلال الأشجار، والقرب من دورات المياه التابعة للمسجد، ما أدى إلى مضايقة الذين يأتون للوضوء وأداء الصلوات نتيجة الزحام الذي تسبب فيه المخالفون.

وبحسب ما جاء في أحاديثهم أنهم أتوا إلى هذا الموقع لإيصال صوتهم إلى قنصلية بلادهم، طلبا للمساعدة في إيجاد وسيلة تسهل مهمة سفرهم إلى بلادهم، وبالأخص في ظل أوضاعهم المادية السيئة.

وأوضح لـ«عكاظ» مدير إدارة الوافدين في منطقة مكة المكرمة العقيد حسين الحارثي أن المتواجدين أمام القنصلية الإندونيسية من المخالفين لنظام الإقامة والعمل «ويجري التنسيق مع قنصلية بلادهم لإصدار وثائق توضح هويتهم الشخصية، وسيتم بعد ذلك من خلال التنسيق مع الجهات المعنية في شرطة جدة ودوريات الجوازات إتمام بقية الإجراءات».

وقال الحارثي إن إدارته أنهت، بالتعاون مع الدوريات الأمنية في شرطة جدة، مشكلة المتواجدين أمام مبني القنصلية الفلبينية من مخالفي نظام الإقامة والعمل أمس، مشيرا إلى أن جميع المخالفين الذين يتم ضبطهم تتم لهم إجراءات تسجيل البصمة للأصابع والعينين، إضافة إلى التأكد من عدم وجود ملاحظات أو بلاغات عليهم قبل ترحيلهم.

التربية تحرم 30 ألف معلمة من اختبار القدرات

40ألف طالبة في أول أيام التسجيل السبت الماضي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42078&CategoryID=5

الرياض :فاطمة باسماعيل 2011-02-16 1:41 AM

تأخرت وزارة التربية والتعليم في رفع أسماء أكثر من 30 ألف معلمة لاختبار القدرات، فألغى المركز الوطني للقياس اختباراتهن.

وقال رئيس وحدة العمليات بالمركز الدكتور عبد السلام الشقير، لـ"الوطن" أمس، إن اختبارات المعلمات الجدد هذا العام أجلت للعام المقبل، فيما سيتم اختبار 29 ألف معلم في الفترة ما بين 26 و27 من الشهر الحالي .

وأضاف أن هناك آلية للترشيح يجب على الوزارة العمل بها، لأن مركز القياس لا يمكنه اختبار كل المتقدمات، وكان على الوزارة فرز المتقدمات أو ترشيح من تريد منهن، لكن عدم ورود الأسماء للمركز أدى إلى إلغاء الاختبار، مشيراً الى أن التوظيف في الوزارة مستمر دون أداء الاختبار.

وأوضح الشقير أنه للعام الثاني على التوالي تعطى الفرصة للطالبات لخوض اختبار القدرات، وفتح المجال لأداء الاختبار مرتين لمن ترغب، وقيد في أول أيام التسجيل التي بدأت السبت الماضي 40 ألف طالبة .ووصل عدد المسجلات حتى أمس إلى 100 ألف من مجموع 170 ألف طالبة يتوقع أداؤهن للاختبار هذا العام .

ألغى المركز الوطني للقياس اختبارات القدرات لأكثر من 30 ألف معلمة مرشحة للانخراط فى السلك التعليمى هذا العام، وذلك بسبب تأخر وزارة التربية والتعليم في رفع أسماء هؤلاء المعلمات إلى المركز.

صرح بذلك إلى "الوطن" أمس، رئيس وحدة العمليات بالمركز الوطني للقياس الدكتور عبدالسلام بن عبدالمحسن الشقير، مؤكداً أن اختبارات المعلمات الجدد هذا العام أجلت للعام المقبل، فيما سيتم اختبار 29 ألف معلم في الفترة ما بين 26 و27 من الشهر الحالي.

وقال الشقير "هناك آلية للترشيح يجب على الوزارة العمل بها، لأن مركز القياس لا يمكنه اختبار كل المتقدمات، وكان على الوزارة فرز المتقدمات أو ترشيح من تريد منهن، لكن عدم ورود الأسماء للمركز أدى إلى إلغاء الاختبار"، مشيراً الى أن التوظيف في الوزارة مستمر دون أداء الاختبار .وأوضح الشقير أنه للعام الثاني على التوالي تعطى الفرصة للطالبات لخوض اختبار القدرات، وفتح المجال لأداء الاختبار مرتين لمن ترغب، وسجلت أول أيام التسجيل التي بدأت السبت الماضي 40 ألف طالبة. ووصل عدد المسجلات حتى أمس إلى 100 ألف طالبة من مجموع 170 ألف طالبة يتوقع أداؤهن للاختبار هذا العام، وهو ما وصفه الشقير بأنه ممتاز للغاية، مشيداً بسرعة تجاوب الطالبات وتسجيلهن لأداء الاختبار..وأشار الشقير إلى أن مركز القياس عمد إلى حل مشكلة بطاقة الهوية التي كانت أحد أسباب عرقلة أداء الطالبات لاختبارات القياس، وذلك بإصدار 124 ألف بطاقة ذكية تحمل بصمات الطالبات في مناطق المملكة، ومن لم تحصل على البطاقة في المناطق النائية سيتم توفير مركز إصدار بطاقة لهن في مراكز الاختبار قبل الموعد بأسبوع .

وأوضح أن عدد مراكز أداء الاختبار زاد بواقع 15 مركزاً، حيث كان عدد المراكز العام الماضي 68 مركزاً في جميع مناطق المملكة، وأصبح 83 مركزا.

وحذر من المعاهد التي تدعي إعطاء دورات لتجاوز اختبارات القياس. وقال "على الطالب معرفة طبيعة الاختبار ونوعية الأسئلة من الكتاب المتواجد في المكتبات وأصدرته قياس، وأن هذه المعاهد تستنزف أموال الطلاب والطالبات مستغلة تخوفهم من دخول الاختبار."

إلى ذلك، حاولت "الوطن" الاتصال بالمتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، للتعليق على تأخر الوزارة في رفع أسماء المعلمات، إلا أنه لم يرد.

نظام موحد يضمن تنظيم وشفافية التبرعات .. الهدلق ل الرياض:

الشؤون الاجتماعية تطلق مشروع الخير الشامل لتنظيم التبرع الخيري .. قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/2011/02/16/article605093.html

الدمام – عبدالمحسن بالطيور

تبدأ وزارة الشؤون الاجتماعية قريبا في البدء تطبيق مشروع الخير الشامل وهو مشروع يهدف إلى تعزيز دور التقنية في إدارة عمليات قطاع العمل الخيري التابع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية بعد صدور الأمر السامي الكريم بوضع خطة شاملة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً، ولحاجة القطاع الخيري إلى تطوير آليات مشروعات العمل الخيري،

وأكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق ل « الرياض » بأن فكرة مشروع الخير الشامل تكمن في تطوير نظام آلي (حاسوبي) على الشبكة العنكبوتية ترتبط فيه جميع الجهات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بحيث يتيح هذا النظام العديد من العمليات منها: تفعيل وإدارة التبرعات إلى الجهات عبر وسائط الدفع التقنية المتنوعة منها بطاقات الفيزا وبطاقات المستر كارد ونظام سداد المصرفي بالاضافة الى إدارة الإجراءات الفنية المتنوعة في الجهات بأسلوب آلي معياري والمتابعة والإشراف على مسار صرف التبرعات الواردة للجهات. وإدارة توزيع الإعانات المالية للجهات الصادرة من الوزارة والمؤسسات المانحة .

المشروع يؤسس لقاعدة بيانات شاملة تشمل جميع التبرعات الواردة والصادرة

وذكر الهدلق بان تدشين المشروع سيكون بعد الانتهاء من الأعمال الإجرائية مع الجهات الرسمية ذات العلاقة ومن أهمها مؤسسة النقد العربي السعودي موضحا بان المشروع سيكون عبارة عن وسيلة من احدى وسائل التبرع الخيري او الاجتماعي المعروفة ولكن سيكون عبر نظام موحد سيضمن تنظيم وشفافية التبرعات باعتبار ان آلية تنفيذ المشروع سيضمن استخدام التقنية في العمل الخيري من خلال تنمية موارد الدخل) التبرعات) إضافة إلى الرقابة والإشراف على المشروعات لضمان تحقيقها لأهدافها المعلنة وعدم إساءة استغلال أموال التبرعات والتوفير والاستغلال الأمثل للموارد التشغيلية المادية والبشرية مشيرا بأن المشروع سيساهم في تنظيم وحفظ بيانات المنشآت، وسهولة الوصول إليها

ويبين الهدلق بأن الهدف من المشروع هو بناء قاعدة بيانات شاملة للوزارة تشمل جميع التبرعات الواردة والصادرة من وإلى مختلف الشرائح العاملة في القطاعات التابعة للوزارة وتحقيق التطوير والتوحيد والمرونة للأنظمة الآلية في الجهات والجهات المستفيدة، والمبنية على احتياجات هذه الجهات. بالاضافة إلى تسهيل ومماثلة (توحيد (أسلوب وإجراءات المؤسسات الداعمة (المانحة) من خلال نظام حاسوبي متميز يفي بجميع احتياجاتهم ويلغي التداخل بين المؤسسات المانحة .

إضافة الى الدقة في القيام بتسجيل الإيداعات البنكية نظراً لارتباط المؤسسات المانحة والجهات بالمصارف (البنوك) ضمن هذا النظام المراد قيامه وبث روح المشاركة بين أفراد المجتمع لتبني مشروعات وطنية من خلال الاطلاع المباشر لمشروعات الجهات، أو المشروعات المراد دعمها لكي ترى النور وذلك عبر بوابة الكترونية. وسرعة التواصل بين جميع الجهات والشرائح المستفيدة من خلال الترابط الالكتروني (الموثق) لهذا النظام (الرسائل القصيرة SMS النظام

على الانترنت ...) بعيداً عن نمطية الاتصال) الفاكس، الخطابات اليدوية) بالاضافة الى التوثيق الكامل لجميع تفاصيل التبرعات والمشروعات والبرامج وباختلاف أنواع المواد التوثيقية (مقروءة، صوتية، مرئية (وإرفاقها في إطار المشروعات والبرامج المنفذة، والرجوع إليها عند الحاجة (أرشيف إليكتروني) بيسر وسهولة. واكد الهدلق بأن تطبيق المشروع سيمكن من إصدار تقارير إستراتيجية ودورية تسهم في تحقيق رؤية ورسالة الوزارة المرتبطة بالعمل الخيري مما يُسهم في اتخاذ القرار وبناء وتطوير الخطط الإستراتيجية والتنفيذية. وصناعة الشفافية الكاملة للمشروعات والبرامج وزيادة ثقافة الجهات المستفيدة تجاه ذلك من خلال نشر جميع البرامج والمشروعات وجعلها متاحة لجميع أفراد المجتمع (سواء متبرعين، أو إعلاميين، أو غيرهم) ورغبة في زيادة الثقة بهذه الجهات، ومحاربةً لثُهم الإرهاب وغسيل الأموال . وعن الجهات المستفيدة من المشروع قال الهدلق يتكون النظام من أربعة مكونات أساسية في مقدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة الجهات والمؤسسات .والمؤسسات الداعمة (المانحة). والجهات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. اضافة الى المتبرعين. الجدير بالذكر بأن نظام مشروع الخير الشامل يعتمد على عدد من وسائل الدفع التقنية المتاحة، والتي يمكن من خلالها للمتبرع القيام بإجراء عملية التبرع بكل سهولة وموثوقية. ومن أبرز هذه الوسائل التي سيتم تطبيقها في المراحل الأولى لعمل النظام التبرع عن طريق «نظام سداد للمدفوعات»، و»البطاقات الائتمانية. اما عن مسار عملية التبرع فستكون الانظمة المتبعة في التبرع سواء أكانت بطاقات فيزا أم ماستر كارد أم نظام سداد تضمن تحويل مجموع مبالغ التبرعات إلى حساب «الخير الشامل.» يقوم «نظام الخير الشامل» بتحويل مبالغ التبرعات الواردة إلى «حساب الخير الشامل البنكي» لحسابات الجمعيات الخيرية.

خيرية الطائف تقدم مليون ريال لتسديد إيجارات منازل الأيتام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/2011/02/16/article605129.html

الطائف - هلال الحارثي

صرفت الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمحافظة الطائف إيجارات منازل عدد من أسر الأيتام المحتاجين المسجلين لدى الجمعية لعام 1432ه . وأوضح مدير فرع الجمعية بالطائف عابد الصحفي أن عدد الأسر المستفيدة 100 أسرة بلغ إجمالي ايجار منازلهم مليون ريال، مشيراً إلى أنه يتم صرفه سنوياً لأسر الأيتام المحتاجة للدعم والمساعدة للسكن، إضافة إلى ترميم بعض المنازل وبناء البعض الاخر لافتاً النظر إلى أن هناك مشروعا ثالثا لتأثيث المنازل . وقال إن الجمعية تكفل أكثر من 3 آلاف يتيم ويتيمة تصرف لهم إعانات مالية شهرية بحدود 800 ألف ريال .

من جهة ثانية دعت جمعية البر الخيرية في قرى بلاد ثمالة جنوب محافظة الطائف الشباب المدرجين ضمن برنامج مساعدة الشباب على الزواج ممن تنطبق عليهم الشروط التي حددتها الجمعية إلى تقديم طلباتهم في مقرها الرئيس، حيث أعلنت عن بدء تنفيذ مشروع مساعدة الشباب الراغبين في الزواج مادياً وتقديم العون لهم وتحمل بعض التكاليف المترتبة على ذلك.

محكمة الطائف تنظر قضية مديرة وصفت موظفتين بـ بنات الشوارع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 3536
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110216/Con20110216401016.htm

عناد العتيبي ـ الطائف

تنظر المحكمة الجزئية في محافظة الطائف في الرابع والعشرين من الشهر الجاري قضية قذف مديرة جمعية خيرية في المحافظة ضد اثنتين من موظفاتها وصفتهما بـ«بنات شوارع».

وذكرت لـ«عكاظ» إحدى الموظفتين المتقدمتين بالشكوى للمحكمة أنها تقدمت وزميلتها بدعوى قضائية للمحكمة الجزئية في الطائف، يطالب فيها بمحاكمة المديرة شرعا وإقامة حد القذف عليها «أطلقت المديرة علينا ألفاظا غير سوية أمام زميلاتنا وذلك أثناء نقاشنا معها لمعرفة أسباب قرار فصلنا ونطالب بإقامة حد القذف على المديرة

جزئية القطيف تنظر مشاجرة نزلاء السجن

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42062&CategoryID=5

القطيف :ماجد الشبركة 2011-02-16 1:56 AM

بدأت محكمة القطيف الجزئية أمس، نظر قضية مشاجرة جماعية تورّط فيها 14 نزيلاً في سجن المحافظة. وكانت المضاربة قد وقعت قبل أسابيع بين النزلاء، وخلّفت إصابات بسيطة ومتوسطة، واستدعت تدخلاً طبياً لبعض المصابين في مستشفى القطيف المركزي.

وأفاد مصدر قضائي مطلع على القضية في المحكمة بأن سبب المشاجرة دوافع شللية، مشيراً إلى أن المشاحنات بدأت داخل أحد عنابر السجن بين طرفين، وسرعان ما تطور الأمر من ملاسنات كلامية إلى مشاجرة جماعية، أسفرت عن إصابة بعضهم بإصابات بسيطة، وسيطر عليها الأمن داخل السجن.

من جانبه، ذكر مصدر طبي في مستشفى القطيف المركزي لـ"الوطن "أمس أن المستشفى سبق أن استقبل عدداً من المصابين من نزلاء سجن القطيف، وأن الإصابات تراوحت بين بسيطة ومتوسطة، مبيناً أن المصابين وفور وصولهم للمستشفى تلقوا العلاج من بعض الجروح والكدمات وغادروا المستشفى.

الرياض زارت مدارس التدريب بدولة الإمارات وشاهدت عن قرب تجارب ممتعة

سعوديات نجحن في اختبار قيادة السيارة" دربكم خضر"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/16/02/2011/article605112html

دبي، تحقيق - عطاف الشمري

فضّلت كثير من المواطنات الزائرات لدولة الإمارات أو المتواجدات للدراسة أو العمل الالتحاق بمدارس التدريب على قيادة السيارة، وذلك في خطوة استباقية للتمكن من مهارة القيادة، وإزالة شعور الخوف من التجربة، إلى جانب الاعتماد على ذواتهن في إنهاء احتياجاتهن دون انتظار سيارة أجرة، أو التعاقد مع سائق بمبلغ وقدره .

وعلى الرغم من أن هذه الخطوة تعد في نظر البعض ملفتة وربما مغرية وبحاجة إلى قرار وثقة معاً، إلا أنها في نظر البعض الآخر تمثّل «فرصة» للانضمام إلى جيل من السعوديات ممن حصلن سابقاً على رخصة قيادة من مراكز تعليم القيادة في عدد من دول العالم، وينتظرن «فرصة أخرى» للتطبيق .!

»الرياض» زارت عدداً من المراكز النسائية لتعلم قيادة السيارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتقت بعدد من مدربات قيادة السيارات؛ اللاتي قمن بتدريب عدد من الفتيات والسيدات السعوديات المقيمات هناك، كما التقت ببعض المتدربات السعوديات؛ وكان لها هذه اللقاءات المتنوعة حول تجربتهن الأولى في تعلم قيادة السيارة، ونظرتهن المستقبلية للتطبيق .

التدريب على القيادة

في البداية أكدت السيدة «فاطمة بشر» - مدربة قيادة سيارات للنساء منذ عشر سنوات في دولة الإمارات - أنها التقت بالكثير من السعوديات اللواتي تدربن على قيادة السيارة تحت إشرافها .

أم عبدالله: تعلمت لأكون جاهزة في الحالات الطارئة

وقالت:»في السنوات الأخيرة زاد عدد المتدربات السعوديات في الإمارات، وحالياً لدي ثلاث متدربات سعوديات، إحداهن متزوجة وهي أم لثلاثة أطفال وعمرها 40 سنة، والأخرى مقيمة مع أهلها في دولة الإمارات وعمرها 28 سنة، والأخيرة طالبة في جامعة الشارقة في الإمارات وعمرها 23 سنة»، مشيرة إلى أن السعوديات سريعات التعلم لدروس قيادة السيارة، ولديهن الحماس للحصول على رخصة القيادة بشكل لافت للنظر أكثر من الجنسيات الأخرى، مرجعة السبب لكونهن يمتلكن الرغبة والحماس للتجربة أكثر من غيرهن، ولذلك تكون استجابتهن أسرع من الأخريات لتعلم قيادة السيارة .

إشادة وانضباط

وتؤيدها في الرأي المدربة «حمدية حسين»، وقالت:»لقد دربت العشرات من السعوديات خلال فترة عملها في مجال التدريب على قيادة السيارات، وأغلبهن طالبات في الجامعات الإماراتية، حيث أشادت بأسلوبهن في التعامل مع الآخرين، وشدة انتباههن وتركيزهن العالي أثناء قيادة السيارة .«

مدربات: يمتلكن الثقة وحب التجربة وفرحتهن كبيرة

وأشادت المدربة «هند كمال قباني» -التي قامت بتدريب ما يزيد على مائة متدربة سعودية- بأخلاق وسلوك وانضباط السعوديات، وحرصهن الملحوظ على ذلك أثناء القيادة، وقالت:»من خلال تعاملي مع السعوديات في مجال قيادة السيارة لاحظت أنهن ملتزمات دينياً، وصبورات، وقليلات التذمر مقارنة بالمتدربات من الجنسيات الأخرى، وإذا حدث وأن أخطأت في أي تصرف فهي تعتذر مباشرة دون تردد، مما يدل على ثقتها بنفسها إلى أبعد الحدود .«

قضاء احتياجات الأسرة

والتقت «الرياض» عدد من المتدربات السعوديات في مدارس تعليم قيادة السيارة في دبي، وقالت السيدة «أم نواف»- من محافظة جدة، وتبلغ من العمر 45 سنة، وأم لخمسة أطفال، وتقيم مع زوجها الذي يعمل في الإمارات- إن زوجها هو الذي شجعها على الالتحاق بمدرسة تعليم قيادة السيارات النسائية؛ لكي تتعلم قيادة السيارة، وتساعده في قضاء بعض الأعمال والاحتياجات الأسرية، مثل توصيل الأولاد إلى المدرسة .

وأضافت:»لقد منحني زوجي الثقة الكاملة ولله الحمد، وهذا ما يجب أن تكون عليه العلاقة الزوجية بين كل زوجين، وهو ما دفعني وشجعني لتعلم قيادة السيارة، فأعباء الحياة كثيرة ولا يستطيع الرجل القيام بكل شيئ لوحده، بل يجب أن تساعده الزوجة في ذلك، وهذا ليس على مستوى دولة الإمارات فقط، بل في جميع الدول حتى عندنا في المملكة، ولكن للأسف، لا يسمح هناك للمرأة بقيادة السيارة، ويستعاض عن ذلك بالسائقين رغم مشاكلهم الكبيرة والمعروفة .«

أم نواف: مللت «السائقين» وانتظار «سيارات الأجرة !«

ترحيب عائلي

وأشارت «فاطمة حوكل» -من مدينة الرياض، وتبلغ من العمر 24 سنة، وتقيم مع أسرتها في الإمارات، وتدرس في جامعة الشارقة- إلى أنها وجدت كل الدعم والترحيب لفكرة تعلمها لقيادة السيارة من قبل والديها وحتى أخوانها الشباب.

وقالت:»الجميع اليوم مشغول بعمله وحياته اليومية، وبصراحة (محد فاضي لحد) -حسب تعبيرها-، فوالدها يعمل في مكان بعيد عن منزله، وإخوانها يدرسون في كليات مختلفة ومتفرقة ولا يستطيعون القيام بتوصيلها كل يوم إلى الجامعة وإرجاعها إلى المنزل»، وتضيف: «أنا كفتاة أحتاج الذهاب إلى الأسواق وزيارة صديقاتي، وغيرها من الاحتياجات التي لا يستطيع الأهل تغطيتها؛ بسبب مشاغلهم الكثيرة والالتزامات الملقاة عليهم، كما أن والدتي ترفض استقدام سائق، حيث كانت لها تجربة مريرة مع السائقين عندما كنا نعيش في المملكة؛ لذلك كان الحل الوحيد أن أتعلم قيادة السيارة، واعتمد على نفسي، وأعين أهلي في قضاء حاجيات البيت .«

اعتماد على الذات

وقالت السيدة «مريم» -من الخبر، وعمرها 32 سنة، وتعمل في شركة خاصة في الإمارات -حضرت بداية للإمارات للعمل برفقة أخي الصغير بعد أن رفض أن يكمل دراسته الثانوية، ووجدت عملاً محترماً في شركة خاصة وبراتب جيد، وكانت المشكلة الوحيدة التي تقف في وجوهنا هي مشكلة السيارة، خاصة وأن عملي كان على فترتين، صباحاً ومساءً، ولم يسمح لأخي بالحصول على الرخصة لصغر سنه، فكان لزاماً علي أن أتعلم قيادة السيارة، خاصة بعد تشجيع أخي ووالدتي في المملكة لي، ولأعتمد على نفسي في شق الطريق إلى الحياة بكل حشمة والتزام .

وأضافت:»البداية كانت صعبة؛ لكن مع الأيام أصبح أمر قيادة السيارة سهلاً علي، وأحببت هذا الأمر كثيراً، وأتمنى لو تستطيع كل فتاة سعودية تجربة قيادة السيارة، فهو أمر ممتع للغاية، وفيه شعور بالاعتماد على النفس، والارتقاء بالذات، فالسعوديات لسن بأقل من النساء الأخريات .«!

بدون خوف !

وتقول المواطنة «أم عبد الله» -التي التقتها «الرياض» في الإمارات، وهي متدربة ولكنها تقود السيارة قبل حصولها على الرخصة- «رغم عدم حصولي على الرخصة، إلاّ أنني تعلمت القيادة منذ زمن بتشجيع من زوجي الذي دعمني لتعلم القيادة، واستخدم السيارة في الحالات الطارئة والضرورية؛ لا سيما عند حدوث طارئ وعدم وجود زوجي في المنزل، مشيرة إلى أن كثيراً من بني جنسها نجحن في قيادة السيارة دون شعور بالخوف، وتسير حياتهن بشكل طبيعي جداً.

اختصاصي يدعو إلى فحص العاملات المنزليات نفسيا

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234942

دعا الاختصاصي الإكلينيكي النفسي وليد الزهراني إلى إخضاع العاملات المنزليات لفحص نفسي قبل السماح لهن بالعمل في المنازل، مؤكداً أن معظم العاملات يواجهن ضغوطاً نفسية في بلادهن بسبب الفقر والحروب، وهو ما يجعلهن يفرغن تلك الضغوط على الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم خمسة أعوام.

وقال لـ«الحياة»: «نادراً ما تكون عاملات المنازل متعلمات، ولا يكون لديهن خبرة في كيفية التعامل مع الأبناء، ولا سيما الأطفال، لذلك نحن بحاجة إلى إعادة تأهيل العاملات من خلال مكاتب الاستقدام التي لها دور كبير في إيصال ما تريده الأسرة من العاملة، وعقد دورات تدريبية للعناية بالأطفال.»

وأشار إلى أن المسؤولية تقع على الأسرة ومكتب الاستقدام في جلب العاملة المناسبة، إذ إن بعض الأسر تسيء معاملة العاملات، وبعض المكاتب لا تشرح الدور المطلوب، في حين أن بعض العاملات تأتي محملة بالعقد النفسية بسبب الفقر والمسؤولية الكبيرة التي تكون على عاتقها.

وتحدث عن قصص لعاملات مارسْن العنف على الأطفال، إذ إن أحد الأطفال يبلغ من العمر 3 أعوام كان يعاني من الضعف والصداع، وبعد الفحوص تبين أن رأس الطفل مليء بالدود، لأن العاملة كانت تضع الدود في أنفه، مشيراً إلى أن شخصاً لاحظ على طفلته التوتر والخوف الدائم من العاملة المنزلية، وعندما راقبها لاحظ أن العاملة كانت تصعق طفلته بالكهرباء.

من جهتها، قالت الاختصاصية الاجتماعية نوال الراشد لـ«الحياة»: «لو رجعنا إلى الجهات ذات الاختصاص باستقدام العاملات لوجدنا أن بعض العاملات جرى إعادتهن بسبب عدم كفاءتهن»، مشيرة إلى أن بعضهن يأتين محملات بمشكلات أسرية، إما بسبب الفقر أو هجر زوجها وترك أبنائها، وهو ما ينعكس سلباً على معاملة أبناء الأسر التي يأتين للعمل لديهن.

وأضافت أن بعض المشكلات تحدث للأسر التي تكون فيها ربة المنزل عاملة ولديها أطفال، إذ لا تدرك بعض العاملات كيفية التعامل مع الأطفال، وهو ما يجعلها تمارس العنف عليهم.

اعتمدت 350 مليوناً لبناء مجمع لمعالجة الإدمان

الصحة تواجه تزايد المرضى النفسيين بـ16 مستشفى جديداً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 3536
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110216/Con20110216400863.htm

نواف عافت ـ الرياض

قررت وزارة الصحة مواجهة تنامي ظاهرة المرضى النفسيين ومفترشي الشوارع بإنشاء 16 مستشفى تبلغ طاقتها نحو ستة آلاف سرير.

وأبلغ «عكاظ» أمس متحدث وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني أنه تم اعتماد إنشاء مستشفى الصحة النفسية ومعالجة الإدمان في منطقة الرياض بسعة 500 سرير بتكلفة إجمالية 350 مليون ريال، ليكون رديفا لمجمع الأمل والصحة النفسية الحالي وليرتفع عدد الأسرة المخصصة للصحة النفسية في مدينة الرياض إلى 1000 سرير.

وأوضح أن الوزارة اتخذت خطوات تنفيذية لمضاعفة عدد أسرة علاج الأمراض النفسية والإدمان، حيث تبلغ عدد الأسرة القائمة 2811 سريرا، فيما يبلغ عدد الأسرة الجاري تنفيذها ضمن المستشفيات الجديدة 4150 سريرا بهدف استيعاب نسبة كبيرة من المرضى ومعالجتهم من خلال تنفيذ مشروعات جديدة منها 16 مستشفى للصحة النفسية ومعالجة الإدمان موزعة على مختلف مناطق المملكة سعتها ما بين 200 إلى 500 سرير لكل مستشفى، وسيتم الانتهاء من بعضها خلال الفترة القصيرة المقبلة

وأفاد أن هناك 20 مستشفى قائما للصحة النفسية ومعالجة الإدمان في مناطق المملكة بسعة 2811 سريرا موزعة بين المرضى من رجال ونساء من ضمنها ثلاثة مراكز متخصصة لعلاج الإدمان و 94 عيادة للنفسية ومعالجة الإدمان ملحقة بالمستشفيات العامة، ويبلغ عدد القوى العاملة فيها حسب التخصص 627 طبيبا نفسيا و 406 أخصائيين نفسيين و 724 أخصائيا اجتماعيا و 3025 ممرضا نفسيين.

وأكد أن الخدمات المخصصة للمرضى النفسيين لا بد أن تأخذ مسارا اجتماعيا بهدف تقليل شعور المرضى وأسرهم وذويهم من الوصمة الاجتماعية التي قد تلحق بهم من دخول العيادات النفسية، مشددا على أهمية شراكة وسائل الإعلام في التوعية والتثقيف وذلك لمواجهة تلك المفاهيم الخاطئة وتعريف المجتمع بالمرض .

التدريب المهني تحرم منسوباتها من الإجازات خلال الأسبوع الماضي!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234929

الرياض - رياض المسلم

حرمت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني - ممثلة في إدارة التدريب التقني للبنات - منسوباتها من الحصول على إجازة مرضية، أو طارئة، خلال الأسبوع الماضي الذي صادف إجازة منتصف العام.

ولم تصدق المدرّبات التعميم الذي وزع عليهم من الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية وحمل توقيع نائبة المحافظ للتدريب التقني للبنات الدكتورة منيرة العلولا) حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إذ أكدت فيه أنه عند قبول احتساب الغياب ليس في الإجازات المرضية أو الاضطرارية بل في رصيد التعاون خلال الأسبوع الماضي، مطالبة من عميدات المعاهد العليا التقني للبنات والقائمات بأعمالهن بمنع تلك الإجازات للمدربات في الأسبوع المحدد الذي صادف إجازة منتصف العام.

وقالت مدربة (فضلت عدم ذكر اسمها) لـ«الحياة»: «هل يعقل أن يطلب منا عدم التعرض للمرض أو الظروف الطارئة؟ وفي حال الغياب للمرض أو الظروف الطارئة يتم الحسم من مرتباتنا وإنذارنا»، مشيرةً إلى أن هناك عدداً كبيراً من الموظفات والمدربات من مناطق مختلفة يسافرن في أوقات الإجازة، خصوصاً أن من بينهن أمهات، وأخريات لديهن ظروف عائلية.

وأضافت أن النظام يكفل لهن تقديم إجازة مرضية في حال الغياب بسبب المرض أو عند تقديم الإجازة الاضطرارية.

وما أثار دهشة المدربات أن التعميم حصلوا عليه بعد الانتهاء من إجازة منتصف العام، كون المعاهد العليا التقنية للبنات لا تشملهن إجازة منتصف العام المعلنة من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.

وذكرت مصادر مقربة في «التدريب المهني» أن المدربات اللاتي تغيبن بسبب مرض أو ظروف خاصة، تم الخصم عليهن، لكن المتضررات سيرفعن شكوى للجهات المختصة ضد مصدري التعميم لحفظ حقوقهن. من جانبه، أوضح المستشار القانوني سعود بن طالب لـ«الحياة» أن التعميم الذي صدر من نائبة المحافظ للتدريب التقني للبنات بعدم قبول احتساب الغياب من الإجازات المرضية، أو الاضطرارية، أو رصيد التعاون هو قرار خاطئ، إذ إن الموظفات يحق لهن الغياب بسبب المرض أو الظروف الطارئة ولا يحق للمؤسسة منعهن على الإطلاق، لكن في حال الإجازات الاعتيادية فمن حق الجهة الحكومية أن ترفض الإجازة.

وأضاف: «التعميم مخالف لأنظمة ولوائح وزارة الخدمة المدنية التي تؤكد أنه من حق الموظف الغياب في حال المرض أو التقديم على إجازات اضطرارية، وبالطبع يكون لديه ما يثبت أنه مريض»، لافتاً إلى أنه في حال تعرض منسوبات تقني البنات للخصم من مرتباتهم بسبب غيابهن لداعي المرض أو الظروف الطارئة عليهن التقدم بشكوى لمحافظ المؤسسة العام للتدريب التقني والمهني وفي حال عدم حصولهن على حقوقهن يحق لهن تقديم دعوى لدى ديوان المظالم.

المظالم يحدد موعداً للنظر في فصل قريتين عن بارق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234939

أبها - يحيى جابر
حدد ديون المظالم في منطقة عسير يوم 1432/5/5هـ موعداً للنظر في شكوى رفعها شيوخ قبائل وأعيان في مركز بارق (140 كيلومتراً شمال غرب مدينة أبها) بسبب قرار إداري) رقمه 51401 في 20-11-1431هـ) بضم قريتين تتبعان لـ«بارق» إلى محافظة المجاردة، ما قد يسبب حساسية شديدة.
واعتبر عضو المجلس المحلي في مركز بارق عامر البارقي لـ«الحياة»، أن قبول الدعوى في ديوان المظالم تأكيد على اكتمالها من الناحية القانونية تمهيداً للنظر فيها وإذابة خلافات ومشكلات لقبيلة ظلت متماسكة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.
وذكر أحد شيوخ قبيلة بارق محمد بن سلطان أن الهدف من الشكوى هو المحافظة على مصالح المواطنين وتلافي حدوث خـــلافات أخوية فيما بينهم.
وأكد المستشار القانوني عبدالله الهنيدي لـ«الحياة»، أن قبول القضية بداية لتحقيق الــجانب القانوني منها وإلزام الأطراف التي تجاوزت الأنظمة واللوائح بالعودة عن قرارها ورفع الضرر.

عصابة الـ 18 يخطفون سعودياً في سورية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 3536
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110216/Con20110216400882.htm

نواف عافت ـ الرياض
اضطرت أسرة سعودية إلى دفع 400 ألف ريال فدية لتحرير ابنها الذي اختطفته عصابة من 18 شخصا في سورية، وأبلغ «عكاظ» عم الشاب المختطف عتيق العنزي أن الشاب سافر إلى سورية الشهر الماضي للعلاج بعد مرض ألم به، وعند تواجده في العاصمة دمشق استأجر شقة وبدأ يخضع لبرنامج علاجي قبل أن يختطفه أفراد العصابة.
وأضاف «بعد أن فقدنا الاتصال معه، تلقينا اتصالا من جوال مجهول من شخص سوري يبلغنا أنه موجود لديهم وأن ثمن الإفراج عنه 400 ألف ريال».
وزاد «أبلغنا سلطات الأمن في المملكة كما أبلغنا وزارة الخارجية السعودية، وتوجهنا إلى سورية حيث هدد الخاطفون بقتل الشاب إن أبلغنا الأمن السوري أو السفارة السعودية هناك، ولم يكن أمامنا إلا أن ندفع الفدية ثمنا لتحرير الشاب المختطف والعودة به إلى محافظة تيماء في منطقة تبوك».
وخلص خال المختطف إلى القول إن القضية منظورة الآن لدى إمارة تبوك ويجري التنسيق مع سلطات الأمن في سورية لتعقب الجناة والقبض عليهم.

وكيل موظفي الجامعة يتهم إداراتهاالقانونية بـ مغالطة الحقائق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234887

جدة - أحمد الهلالي
كشف وكيل موظفي جامعة الملك عبدالعزيز في جدة المستشار القانوني خالد عبدالقادر حلواني صدور حكمين ضد الجامعة، أولهما من المحكمة الإدارية الملزم لها بتعيين وترسيم الموظفين السعوديين (المجموعة الأساسية في القضية) على وظائف رسمية.
وتعليقاً على حديث مدير الإدارة القانونية في الجامعة عاطف بن لطفي موسى الذي أكد فيه أن الجامعة لم تخسر أمام موظفيها، قال حلواني لـ «الحياة»: «إن الحكم الثاني الذي يتعلق بالعلاقة العقدية وما ينص عليه نظام العمل، ألزم الجامعة بتسجيل الموظفين السعوديين (43 موظفاً) في التأمينات الاجتماعية بأثر رجعي من تاريخ التعاقد معهم، الأمر الذي لم تلتزم به الجامعة مع موظفيها وموظفاتها منذ أعوام طويلة، إذ إنها سجلت بعض الموظفين في التأمينات الاجتماعية ولكن بتاريخ حديث من عام1430 وتركت الأعوام التي قبل ذلك غير محتسبة في التأمينات للموظفين ولا شك أن هذه مخالفة قانونية.»
وأضاف: «في ما يتعلق بالموظفين غير السعوديين (24 موظفاً) فهؤلاء كانت تلزمهم الجامعة بدفع الرسوم الحكومية من تجديدات الإقامات ورسوم التأشيرات وتذاكر السفر وقد حكم ضد الجامعة لهم بإلزامها دفع هذه المبالغ عن كامل سنوات خدمتهم، أما بالنسبة للوائح التنظيمية الداخلية وكون الجامعة تزعم أنه لا توجد لديها لوائح تنظيمية فهذا غير صحيح، بل توجد لوائح تنظيمية ومطبوعة في كتاب كامل ومسجل رسمياً في وزارة التعليم العالي وبه تفاصيل كاملة عن حقوق الموظفين والموظفات السعوديين وغير السعوديين وأعضاء هيئة التدريس والأكاديميين والزائرين وجميع موظفي الجامعة في جميع الأقسام والمرافق والكليات، وقد أشرت أثناء مرافعاتي وجلسات التقاضي إلى هذه اللوائح وما التزمت وما لم تلتزم به الجامعة من حقوق في هذه اللوائح.»
ولفت إلى أن لديه لوائح في مرحلة الاستئناف لاطلاع الهيئة الابتدائية عليها وكذلك الهيئة العليا، منوهاً بأن هذه اللوائح منحت موظفي وموظفات الجامعة حقوقاً وبدلات كثيرة وحوافز.
وأوضح حلواني أن غالبية العقود التي وقعها الموظفون والموظفات تعتبر مخالفة تماماً لنظام ولوائح وزارة العمل وكذلك للوائح الجامعة الموجودة لديه، مشيراً إلى أن هنالك مغالطات كبيرة وردت في تصريح مدير الإدارة القانونية في ما يتعلق بهذه العقود وبقوله: «إن الموظفين ارتضوا طوال مدة عملهم السابقة بذلك». وأردف: «رداً على هذه المغالطة نقول إن الموظفين والموظفات وقعوا على هذه العقود وهم لا يعرفون الكثير مما كفله نظام وزارة العمل من حقوق وبدلات وكذلك لم يطلعوا عند توقيعهم لهذه العقود على اللوائح التنظيمية الداخلية للجامعة، مع أن هذه المغالطة ليست حجة قانونية للجامعة لإسقاط حقوق المتظلمين.»
وأكد أن نظام وزارة العمل ينص في المادة الثامنة من نظام العمل على التالي» :يبطل كل شرط يخالف أحكام هذا النظام ويبطل كل إبراء أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام أثناء سريان عقد العمل ما لم يكن أكثر فائدة للعامل.»
وأبان أن الحد الأدنى من الحقوق والبدلات التي نص عليها نظام العمل حتى إن لم تذكر في العقد تظل مكفولة ومضمونة بموجب النظام للموظف والموظفة ويحق لهما المطالبة بها حتى ولو بعد سنوات طويلة.
وقال وكيل موظفي الجامعة: «إن بيان مدير الإدارة القانونية في الجامعة أكد أنه تم إعداد مشروع لوضع لائحة داخلية لتنظيم العمل وهذه مخالفة كبيرة واضحة «، مستغرباً: «كيف تعمل جامعة بهذا الحجم وهذا العدد الكبير من الموظفين

والكوادر طوال عشرات السنين وتوظف مئات الموظفين من دون أن تكون هنالك لائحة داخلية لتنظيم العمل وتوضيح المكافآت والجزاءات؟، فهل يمكن أن يعقل هذا الأمر عن جامعة بهذا الحجم؟ وهل يمكن أن يغض الطرف عن هذه المخالفة من الأجهزة الرقابية؟.«

مجمع الأمل بالرياض يطلق تقنية جديدة للاستشارات عبر الانترنت

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/2011/02/16/article605189.html

الرياض - فاطمة الغامدي

أطلق مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض الخدمات التقنية الجديدة لتطبيق التعاملات الالكترونية وتقديم خدمة ميسرة للمرضى والمراجعين والزوار الراغبين في الاستفادة من خدماته وما يسهم في تسهيل الإجراءات لهم، وفي مقدمتها الاستشارات التي يقوم عليها نخبة من المختصين في الطب النفسي وفي علاج الإدمان وأخصائيين نفسيين واجتماعيين وأخصائيات، بهدف ايضاح كيفية التعامل الأمثل مع الشخص الذي يعاني من هذه المشكلة من أفراد الأسرة والإجراءات التي يجب إتباعها للحد من الأضرار الناتجة عنها .

وتعد خدمة الاستشارات الهاتفية التي يقدمها المجمع للأشخاص الذين يعانون من مشاكل نفسية أو اضطرابات إدمان أو مشاكل اجتماعية من الخدمات الرائدة والفعالة مع الخصوصية التامة والحفاظ على سرية المعلومات التي يقدمها المريض ويحتاجها مقدم الخدمة حيث يستقبل قسم التوجيه والإرشاد هذه الاستشارات على الرقم الموحد 4903322 01 – أو سنترال المجمع 4804548-01 تحويلة 8888 من الساعة التاسعة صباحا وحتى الثالثة عصرا من السبت إلى الأربعاء .

كما قام المجمع بتدشين نظام الترميز الآلي (الباركود) لجميع الأدوية بقسم الرعاية الصيدلية كمشروع رائد في مجال السلامة الدوائية على مستوى مستشفيات وزارة الصحة حيث يعتبر الأول على مستوى الوزارة في تطبيق هذا النظام.

شدد على سرعة إنهاء مشروع التقاعد الجديد.. الشورى

دراسة توصي بالاستمرار في صرف معاش التقاعد للذكور حتى بلوغ 26 سنة أو الوظيفة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/16/02/2011/article605190.html

الرياض عبدالسلام البلوي:

يخضع أداء المؤسسة العامة للتقاعد للمناقشة تحت قبة مجلس الشورى الاثنين المقبل من خلال عرض التقرير السنوي للعام المالي 301431 وتوصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأنه، كما يناقش المجلس تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع نظام المناطق البحرية للمملكة .

وقالت مصادر" الرياض" ان المجلس يتجه لتأكيد قراره بشأن المطالبة بالإسراع في إنهاء دراسة مشروع النظام الجديد للتقاعد، و أشار تقرير لجنة الإدارة إلى مضي ثماني سنوات على رفع مشروع النظام الجديد لأول مرة وتمت دراسته ومراجعته من قبل العديد من اللجان والجهات المعنية .

وترى اللجنة أهمية أن يأخذ النظام المقترح باعتباره المتغيرات الحياتية المختلفة في المجتمع ، ولوجود تأخر واضح في الجهود المبذولة لاستكمال إصداره فقد رأت لجنة الإدارة التأكيد على قرار المجلس الصادر عام 1426 .

وأوصت لجنة الإدارة بدراسة الاستمرار في صرف المعاش للمستفيد من الذكور حتى بلوغ سن السادسة والعشرين أو الحصول على وظيفة، وترى اللجنة ضرورة إعادة النظر في هذا الأمر بما يضمن تحقيق العدالة والإنصاف بين فئة المستفيدين من المعاش التقاعدي .

من ناحية أخرى زاد العدد المتوقع للمحالين من موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين إلى التقاعد 10 الاف مواطن عن الرقم الذي ذكره تقرير مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد الذي يترأسه وزير المالية إبراهيم العساف للعام المالي 291430، وأصبح المتوقع حسب التقرير السنوي 301431 إحالة 266 ألف موظف وموظفة من مدنيين وعسكريين خلال العشر سنوات القادمة.

عمره 13 عاماً وعثر عليه في دارٍ للأيتام

ترحيل فتى سعودي خطأً إلى اليمن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 3536
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110216/Con20110216400856.htm

عبد العزيز الربيعي، عبد العزيز معافا ـ ضمد

خرج للعب مع أقرانه عصر يوم فوجد نفسه بعد نحو أسبوع داخل دار رعاية الأيتام في اليمن، هذه خلاصة قصة طفل سعودي لم يتجاوز عمره الـ 13 عاما.

يقول جده عبد الله شراعي (54 عاما): خرج خالد مع أقرانه عصر يوم إلى الملعب المجاور للقرية غير أنه لم يعد كعادته اليومية، وظننا في بادئ الأمر أنه موجود لدى الأقارب إلا أن ظننا كان في غير محله، فقد بحثنا عنه في كل مكان دون أن نعثر عليه.

ويضيف «لم نترك مستشفى أو مركزا للشرطة أو سجنا إلا وفحصناه دون أن نجد له على أثر، وبعد مرور ثمانية أشهر من البحث المتواصل وصلتنا معلومة عن وجود طفل في إحدى دور رعاية الأيتام اليمنية».

وتروي جدة الطفل شريفة شراعي رحلة اكتشاف وجوده في اليمن قائلة «عاد إلى القرية بعض أبنائها الذين يترددون على اليمن، وأخبرونا أن خالد موجود هناك، وهو دائم السؤال عن أسرته حتى أن بكاءه قطع نياط قلوب كثير من العاملين في الدار اليمنية».

وزادت «تعرف أبناء القرية على خالد والتقوه وحاولوا جاهدين إعادته إلى المملكة، غير أن العاملين في دار الإيواء أصروا على ضرورة حضور والده أو والدته وهو ما لا يمكن تحقيقه في الوقت الحالي بسبب ظروف مالية وعدم الحصول على جواز السفر».

وعن ظروف نقله إلى اليمن، أوضحت أن هناك شبهة لم يتم تأكيدها أنه تم ترحيله مع مخالفين لأنظمة الإقامة وعندما اكتشفوا في اليمن أنه مواطن سعودي أودعوه دار الرعاية لصغر سنه.

وناشدت شراعي سفارة خادم الحرمين الشريفين بضرورة التحرك والوقوف على حالة الطفل وإعادته إلى المملكة سريعا، كما طالبت بمعاقبة المتسبب في ترحيل ابنهم إلى اليمن مع عدد من المخالفين دون التدقيق أو الاستماع لصرخات الطفل الذي لم يتجاوز الـ 13 ربيعا.

وفي الوقت الذي تعذر الحصول على تأكيد أو نفي من جوازات منطقة جازان حيال القصة، أوضح لـ «عكاظ» سفير خادم الحرمين الشريفين لدى صنعاء أحمد الحمدان أنه ستتم مباشرة ملف الطفل خالد قريبا للتأكد من رواية الأسرة السعودية.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي في حرس الحدود في منطقة جازان العقيد عبدالله بن محفوظ أن المقبوض عليهم من المتسللين يتم تسليمهم إلى إدارة الوافدين لتتولى ترحيلهم وفق الطرق النظامية.

وجزم الناطق الإعلامي في شرطة جازان النقيب عبدالله القرني بأنه لا يتم ترحيل أي شخص إلا عن طريق الجوازات.

جهات حكومية تتجاهل تنفيذ الأحكام القضائية

المصدر: جريدة الرياض الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 15570
http://www.alriyadh.com/10/02/2011/article603216.html

أسامة الجمعان

قرأت ان الأحكام الإدارية التي تتعلق بالدعاوى التي تقام ضد الأجهزة الحكومية ويصدر بشأنها أحكام إدارية فإن إمارات المناطق ليست جهة مختصة بتنفيذ تلك الأحكام، وإنما يتم تنفيذها من قبل الجهات التي تصدر هذه الأحكام ضدها، وللمحكوم له أن يتقدم لمسؤول تلك الجهة بطلب إنفاذ الحكم الصادر له، وفي حالة امتناع تلك الجهة عن تنفيذ الحكم فله أن يتقدم بدعوى أمام إحدى المحاكم الإدارية المختصة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء امتناع تلك الجهة عن تنفيذ الحكم القضائي الصادر ضدها كما أن له أن يتقدم بدعوى ضد المسؤول الذي يمتنع عن تنفيذ الحكم إلى هيئة الرقابة والتحقيق باعتباره إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة، كما أن بإمكانه الرفع بتظلمه للمقام السامي في حال عدم تنفيذ ما صدر له .

النص واضح ولكن مسؤولي الجهات الحكومية يرفضون التنفيذ.. بل ويصرون وبإصرارهم هذا يسيئون بشكل عام على سمعة البيئة الاستثمارية في السعودية فعندما يعلم المستثمر او المقاول انه ليس هناك قضاء يحميه او ان هناك أحكاما لن تنفذ فلن يتقدم للمشاريع الا المقاول السيئ أما المقاول الماهر والمستثمر الكبير فيريد قضاء وقانونا يحميانه .

سمعت أن الأمير سلمان بن عبدالعزيز - أمير منطقة الرياض- الحاكم الإداري أعطى الأوامر للجهات المختصة بالامارة بالتنفيذ الفوري والمتابعة وعدم التأخير للأحكام القضائية . تطبيقا للمادة الخمسين من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية، وأن من اختصاصات أمير المنطقة المنصوص عليها في المادة السابعة من نظام المناطق تنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها صفتها النهائية .

بينما كثير من القياديين في الوزارات لايزالون يتهربون من تنفيذ الأحكام القضائية !

بعض الجهات الحكومية لا يوجد بها ادارة قانونية ! لذلك يفترض على كل وزير او رئيس جهة حكومية تفعيل الإدارات القانونية لديه ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة والتأكيد على سرعة تنفيذ أحكام القضاء وعدم اكل حقوق الناس بالباطل .

رأيت تذمر المواطنين والمقيمين من سوء تنفيذ عدد من المشاريع ومنها مشاريع الخدمات ومشاريع الطرق والجسور والأنفاق وبعض المباني الحكومية التي لا تخلو من سوء التخطيط والتوقيت وتأخذ وقتا طويلا .

وعبر عدد من المسؤولين الحكوميين عن عدم رضاهم عن بعض المشاريع التي تنفذ سواء في التنفيذ او غيره وجميعهم يتهم المقاول .

فهذا طبيعي جدا لأن الشركات الكبيرة وكذلك المقاولين المحترفين يتجنبون الدخول في مشاريع الوزارات الحكومية لعلمهم في حال الاختلاف في العقد فإنهم سيذهبون الى ديوان المظالم وسيصدر لهم حكم وبعد فترة من الزمن سيصبح الحكم مكتسب القطعية. وفي النهاية لن ينفذ هذا الحكم.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

التقاعد.. والحقوق الإنسانية

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110211/rj8.htm

د. ممدوح بن محمد الشمري

شعور المتقاعدين اليوم يكتنفه الأسى بسبب إهمال وتجاهل مؤسسة التقاعد لمقترحاتهم وآرائهم.. سيما وأن بعضهم أكثر خبرة من موظفي المؤسسة نفسها.. لكن المؤسسة لا تستفيد من تلك الخبرات والتجارب.. كما لا تسمح لأي من المتقاعدين بالمشاركة في الاجتماعات الدورية التي تناقش مصيرهم.. بل وحتى لا تكلف المؤسسة نفسها بعقد ندوات أو لقاءات لاستطلاع الرأي والتواصل مع المتقاعدين.. هذا بالإضافة إلى أن المتقاعدين ليس لهم تمثيل يذكر في مجلس إدارة المؤسسة!! وهناك تهميش لدور جمعية المتقاعدين التي تسعى جاهدةً لإيصال معاناة المتقاعد إلى المؤسسة خصوصاً أن الإدارة الجديدة للجمعية تعمل دون كلل من أجل ذلك دون جدوى من قبل المؤسسة.. كل ذلك يحدث في زمن تحرص فيه المؤسسات الأخرى على رضا العميل عن مستوى خدماتها المقدمة له.. لكن المؤسسة لا تحرك ساكناً في اتجاه التطوير والتحديث ومواكبة الزمن والمتغيرات في علم الإدارة الحديث.. سيما ونحن نعيش حالياً ولله الحمد في عهد الإصلاح الزاهر الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين في جميع المجالات التي تحقق خدمة ورفاهية المواطن تحت شعار الإنسان أولاً.. وقد تم تفعيل ذلك من خلال العديد من البرامج الإصلاحية مثل برنامج خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام وكذلك مشروع تطوير نظام القضاء وغيرها من البرامج والمشاريع الإصلاحية التي تهم المواطن أولا. وأقترح أن يكون على غرارها (برنامج إصلاح نظام التقاعد) حيث المتقاعدين هم الشريحة الكبرى من شرائح المجتمع.. الذين أفنوا زهرة شبابهم في خدمة الوطن الغالي.. ومن الوفاء أن يجدوا الخدمات الجيدة والمناسبة التي تعوضهم عن خدماتهم الجليلة السابقة.. مع الحرص على الاستماع إلى شكاواهم وهمومهم وتطلعاتهم ومقترحاتهم ومنها ما يلي:

1- إصدار كتيب عن حقوق المتقاعدين.
2- إعطاء فرصة للمتقاعدين ذوي الخبرة للمشاركة بعضوية مجلس الإدارة بنسبة ثلثي أعضاء المجلس.
3- وضع سقف للراتب التقاعدي بحيث لا يقل عن خمسة آلاف ريال تمشياً مع ارتفاع مستوى المعيشة.
4- منح علاوة سنوية تكفل للمتقاعد حياة كريمة بنسبة تحقق العدالة لجميع المتقاعدين.
5- تأمين الحق في التعليم لبنات وأبناء المتقاعدين الذين لم تقبلهم المعاهد أو الجامعات.
6- تأمين الحق في العلاج والرعاية الصحية للمتقاعدين المدنيين وأسرهم.
7- تأمين الحق في السكن المناسب للمتقاعد.
8- منح تسهيلات للمتقاعدين بالمرافق العامة التي يحتاجونها.
9- تصميم برامج لخدمة المتقاعدين في جميع المجالات ذات الصلة.
10- إنشاء أندية ترفيهية خاصة للمتقاعدين في كل مدينة في بلادنا الغالية.
11- إنشاء صندوق خيري للمتقاعدين لتلبية احتياجاتهم وظروفهم الإنسانية.
12- تأسيس هيئة خاصة لشؤون المتقاعدين معنية بوضع قاعدة بيانات للراغبين بالعمل للاستفادة من خبرتهم بالتنسيق مع القطاع الخاص ومراكز الأبحاث والاستشارات ومؤسسات المجتمع المدني.
13- منح المتقاعدين ذوي الخبرة والاختصاص فرصة العمل في مؤسسة التقاعد نفسها كمستشارين ومشرفين على البرامج المستقبلية التي تخدم المتقاعدين.
14- وضع خطط مدروسة لخدمة المتقاعد لتشعره بالرعاية والعناية والاهتمام.. وتواكب احتياجاته المستقبلية.
15- المطالبة بوضع أقسام لخدمة المتقاعدين في فروع الوزارات الحكومية ذات العلاقة بالخدمة العامة.
16- إعفاء المتقاعدين من الرسوم الحكومية مثل رسوم العمالة المنزلية والتأشيرات وغيرها.
17- إيجاد برامج تخفيضات مناسبة في تذاكر الطيران والنقل الجماعي وخدمات البنوك والفنادق وغيرها.

18- العمل على تطوير وتحديث وإصلاح نظام التقاعد بما يخدم مصلحة المتقاعد أولاً.
19- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.
والله الموفق..

تخاذل جهاتنا في حماية حقوقنا

المصدر: جريدة الرياض السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م العدد 15572
http://www.alriyadh.com/12/02/2011/article603817.html

عبد الرحمن ناصر الخريف

التحذير الذي أصدرته أمانة المدينة المنورة من إعلانات بالصحف عن بيع مخططات غير موجودة على الطبيعة وغير معتمدة منها وإيضاحها الصريح لأسماء المكاتب العقارية ومواقعها واعتبار ذلك تغريرا بالمواطنين وسلبا لأموالهم، يؤكد الفهم الخاطئ لحدود مسئولية جهاتنا في حماية المواطنين الذي أتاح الفرصة لمزيد من اختلاس الأموال واللامبالاة بحقوق المواطنين والمقيمين ...فالأمانة وفق التحذير المنشور تعلم بان المخططات وهمية وتعلم بأسماء الأفراد والشركات العقارية المعلنة وان هناك ضحايا قد اشتروا أراضي غير معتمدة ومع ذلك اكتفت بالتحذير المتأخر واعتبرت أنها بذلك قد أخلت مسئوليتها! في حين كان يجب عليها الإسراع بإبلاغ إمارة المنطقة فور أول إعلان بكامل المعلومات عن تلك المخططات، لتقوم الجهات الأمنية بإيقاف الاستيلاء على أموال المواطنين كإجراء وقائي، والاهم قيامها بالتحقق من ذلك وكيفية إعداد المخططات! ومن المؤكد أن ذلك سيكشف حقائق جديدة تدعم لجان التحقيق مع جميع من استهدف سرقة أموال المواطنين سواء أصحاب تلك المكاتب او آخرين قد يكون لهم دور في الفساد وكما اكتشف في قضايا أخرى بالمنطقة! ومادام أن التلاعب مكشوف فالأمر يتطلب التحرك مبكرا لتلافي تورط المواطنين في مخططات وهمية او مشاكل تشغل جهاتنا سنوات طويلة وتتسبب في ضياع الحقوق والتشجيع لتلك الممارسات ..وإذا نظرنا الى أنشطة أخرى يتم التحذير منها مثل ظاهرة التقسيط التي يعلن عنها بالصحف وعلى أجهزة الصرف الآلي او تشغيل الخادمات الهاربات فإننا نجد أنها تمارس علنا منذ فترة طويلة ولو كانت هناك جدية في إيقافها لتم طلب ذلك من الجهات الأمنية خاصة وانه من السهل الوصول لمرتكبي تلك الممارسات التي تسببت في ضياع أموالنا وهروب خادماتنا وسائقينا وأعطت انطباعا بالفوضى لدينا! والمشكلة عندما تكبر يبرر مسؤولونا بأنه سبق التحذير! فأصبح التحذير هو مجرد إجراء لإخلاء المسؤولية وكأن المتضرر ليس مواطن يجب حمايته من جهله..كما انه في المخالفات والتجاوزات التي يتم ضبطها وتنشر العقوبات بصحفنا نجد أنها تُشجع على ممارستها بسبب عدم تناسب العقوبة مع المخالفة التي تعتبر في حقيقتها جريمة مثل الغش في حليب الأطفال او تعديل تاريخ الصلاحية للأغذية او مخالفات المطاعم ..الخ ، ولاتقارن قيمة العقوبة مع أرباحه! وهناك عقوبات تكتفي بتسفير الأجنبي مرتكب الجريمة وكأن الإقامة ببلدنا حق يتمتع به كل أجنبي وليس لأداء العمل !والمؤسف أن تهاون جهاتنا في تطبيق العقوبات الرادعة بمختلف المجالات تسبب في استهتار كبير في معظم الأعمال ووصل الأمر إلى الاستهتار بأرواح وصحة المواطنين بتشغيل أطباء وفنيين مزيفين او ممن ارتكب أخطاء طبية فادحه ولم تتم معاقبته بما يستحقه وقد دعم ذلك عدم الاهتمام بالحق الخاص للمتضرر، بل انه لاتتم معاقبة من يتواطأ مع الأطباء المتهمين بالخطأ الطبي بتسفيرهم للخارج بعقوبة تؤكد الحرص على صحة المواطن ...فالمشكلة أن مسئولي جهاتنا عند مناقشتهم عن أي خلل لدينا يصرون على أنهم يتقيدون بالنظام مع قناعتهم بعدم فاعلية شروط النظام او "عقوبات الدلع" به! ولو كانت روح المسئولية الكاملة متوفرة لأمكن الرفع للمقام السامي لتعديل أي مادة بالنظام لإيقاف الخلل الذي يُمارس ويستغل قدم النظام وضعف مواده! فتضرر المستثمر الوطني من سلبيات الاستثمار الأجنبي يستوجب الإسراع من جميع جهاتنا - وليس فقط هيئة الاستثمار- في تدارك سلبياته وفق نظرة شاملة لمصلحة المواطنين، كما أن إعاقة عمل المواطن وخصوصا باللموزين لمجرد اشتراط نظام المرور للرخصة العمومي اجبر مقدم برنامج "الثانية مع داود" بالتساؤل بحرقة عن أسباب الإصرار على ذلك وعدم تفهم مسئولي المرور بان الحاجة تتطلب فقط تعديل النظام لتسهيل العمل في نشاط يحقق دخلا جيدا للمواطن، خاصة وان الجميع يشاهد واقع السائق الأجنبي الذي يمارس هذه الخدمة وهو أساسا عامل او طباخ او سباك! ويبقى أن جهاتنا عندما ترى مشاكلنا بعين المسئولية الوطنية العليا وضرورة تكاملها ستواكب أنظمتنا واقعنا وستتغير حياتنا للأفضل، ولكن إذا تم الاستمرار على نظرة المسئولية المحدودة لجهاتنا الحكومية والخاصة فإننا نسرع بخطواتنا للخلف، وبتبلدنا من كثرة المشاكل نوفر الفرصة لمن أراد استغلالنا!

إن للجار الكثير من الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 3533
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110213/Con20110213400328.htm

عبدالله عمر خياط

صديقي الذي ولد وترعرع وتلقى تعليمه الثانوي بمكة المكرمة، ثم غادرها إلى المنطقة الشرقية للعمل هناك على امتداد ثلاثين عاما، ثم انتقل عمله إلى جدة يقول في حسرة وألم: لقد تغيرت بكل أسف أخلاقيات التعاون والتعارف بين الناس، فلقد عشنا في مكة المكرمة التي كان سكان كل حارة عبارة عن أسرة واحدة، كما كان الجميع من أبناء مكة يشكلون وحدة نشأت وعاشت في حضن المحبة والتكاتف، فالجار يرعى حقوق جاره، والصديق يعين صديقه، وحتى ابن الحارة كان شهما في المواقف.

اليوم وبعد مرور ثلاثين عاما عدت إلى جدة واستأجرت شقة في إحدى العمائر السكنية متعددة الأدوار يسكنها مواطنون ووافدون من دول عربية شقيقة فجعت بانقطاع الصلة ليس بين أهل الحارة، وإنما بين سكان العمارة الواحدة.

ثم يمضي وهو يتكلم بحسرة: لقد مضت علي عامان وأنا بالعمارة دون أن أعرف من يسكن معي مواطنا أو مقيما رغم أنني عند حلول رمضان عام 1430هـ وأيضا بحلول رمضان 1431هـ ذهبت لأحد محال بيع أفخم أنواع الحلويات الفاخرة واشتريت بضع علب منها ثم وضعت عليها كرتا عليه اسمي وكتبت على جانبه (من العائدين إن شاء الله) فلم أسمع ولا حتى كلمة شكر من أحد الجيران.

ثم يسأل الصديق: ما بال الناس قد أصابهم جمود العواطف لهذا الحد ولم يقدروا قيمة الجوار وما حض عليه ديننا الحنيف؟.

قلت: لقد شغل الناس بهموم الحياة، وتكاليف المعيشة المرهقة!.

قال: لا أظن أن هذا وحده كاف لعدم التعارف، على الأقل ناهيك عن التعاون والتكاتف فإن للجوار حقوقا، إذ صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في الصحيحين من حديث عائشة ومن حديث ابن عمر «مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»، ولمسلم من حديث عبد الله بن عمر «فليحفظ جاره».

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة «والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه»، ولمسلم أيضا «لا يدخل الجنة».

فقلت لصديقي: وفي القرآن من قبل يقول الحق سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم).

(والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب): قيل في تفسير (الجار ذي القربى): الجار الملاصق، وقال ابن كثير في تفسيره: يعني الذي بينك وبينه قرابة، (والجار الجنب): البعيد غير الملاصق، قال القرطبي رحمه الله: (والجار ذي القربى، أي القريب، والجار الجنب: أي القريب، قاله ابن عباس، وكذلك هو في اللغة) وقالت عائشة: (حق الجوار أربعون دارا من كل جنب).

ومما يقوي المحبة بين الجيران التهادي، لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك، ولذا كان من حق الجار إطعامه في المناسبات ولو بشيء يسير، لحديث أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا طبخت مرقة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك، رواه مسلم. وأحق الجيران أقربهم بابا لما روته عائشة قالت: قلت يا رسول الله، إن لي جارتين فإلى أيهما أهدي؟، قال: إلى أقربهما منك بابا، رواه البخاري.

وقال صلى الله عليه وسلم برواية البخاري أيضا: ليس المؤمن بالذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه. ويترتب على إكرام الجار الخيرية عند الله عز وجل للحديث الذي رواه الإمام أحمد والترمذي بسند صحيح قال: خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران خيرهم لجاره.
وذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة تصلي كثيرا وتصوم كثيرا، ولكنها تؤذي جيرانها، فقال «هي في النار».
وفق الله الجميع لما هو خير.

أنا الموقع أدناه!!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110213/ln19.htm

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:
(ظلم يرتكب بحق شخص واحد هو خطر على الجميع)
- حكمة لاتينية –

ماهي حقوقي كمريض؟ سؤال كبير يتجاوز آلام المرضى ونكباتهم في المستشفيات والأخطاء الطبية...
يقال: إن هناك وثيقة لحقوق المرضى أصدرتها وزارة الصحة قبل 4 سنوات.
ولكن ربما حتى الآن لم تنشرها الوزارة، ولذلك كشفت دراسة في المنطقة الشرقية أن غالبيّة المرضى في المنطقة لا يعلمون بوجود وثيقة رسمية تخصّ حقوق المرضى.
الدراسة كما أشارت جريدة الوطن مؤخرا كشفت أن 62% من المشمولين بالدراسة لا يعرفون أصلاً بوجود الوثيقة التي أصدرتها وزارة الصحة قبل 4 سنوات، والغالبية العظمى من مراجعي المستشفيات والمراكز الصحية ممن أجريت لهم عمليات جراحية يجهلون اسم العملية أو نوعها، أو تشخيصها في بعض الأحيان، على الرغم من أن الإجراء المتبع قبل العملية هو أخذ الموافقة بالعلم بذلك مع شرح الإجراءات ومضاعفاتها وإيضاح الخيارات للمريض.
وأوضحت نتائج الدراسة التي شملت 400 حالة أن 58.9 % من المرضى يجهلون حقوقهم، على الرغم من كثرة مراجعاتهم للمستشفيات .
والسؤال هل يفيدنا أن نعرف حقوقنا كمرضى ام ان نتعلم المطالبة بها؟
نحن كمرضى لا نتجرأ أحيانا على سؤال الطبيب عن اسم المرض وهناك بعض المرضى لا يسألون عن جاهزية الطبيب للمعالجة خاصة في تخصص العلاج السلوكي المعرفي حيث تنتشر في بلادنا العيادات النفسية بمن هم ليسوا مؤهلين لممارسة هذا النوع من العلاج، وبعضهم تخصصه علم اجتماع أو علم نفس صناعي وبعضهم يمارس التشخيص والعلاج في شقة في عمارة ولا يوجد ما يدلل على ممارسته المهنية!!
على ما أذكر أنني قبل بضع سنوات أرسلت ملفا كاملا لوزير الصحة السابق د. حمد المانع فيه وثائق بالاسماء للتجاوزات الممارسة من قبل الدخلاء على العلاج النفسي، وكان رد الفعل مكالمة شكر من الوزير وكأننا ككتّاب حينما نخاطب المسئول نطمح الى الشكر الذي لا أراه الا كفقاعة صابون، فالهدف الاساسي الذي نطمح اليه هو دراسة الوثائق والتحقيق فيها لأجل مصلحة المواطن.
نعود لحقوقنا كمرضى فنحن مساكين لا نعرفها وإن عرفناها لا نطالب بها.
هذا الجهل بحقوقنا كمرضى منتشر بيننا بالرغم من وجود برنامج علاقات المرضى المدشن من قبل وزارة الصحة الذي يلزم رب الأسرة بالتوقيع بعلمه بحقوقه وواجباته كمريض.
ترى كم عدد الذين وقعوا على علمهم بهذه الحقوق؟
هذا ما سنعرفه حينما ترد وزارة الصحة بالعدد كتأكيد بأنها قامت بواجبها على أكمل وجه وأعداد الموقعين تتزايد والوعي يتناقص لأننا حين نعمل لانفكر في الهدف الحقيقي الذي نعمل لأجل تحقيقه.

مشكلة الإسكان.. الواقع والحلول

المصدر: جريدة الوطن الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=4447

فهد بن سعد آل سعود

في المملكة ما نسبته 60% من المواطنين، لا يملكون مساكن، ويعود سبب ذلك إلى الارتفاع الحاد في أسعار الأراضي وبالتالي ارتفاع قيمة الوحدات السكنية المتاحة، حيثُ يبلغ متوسط سعر الوحدة 800 ألف ريال، مما يجعلها بعيدة عن متناول الشريحة الكبرى من طالبي السكن

تواجه حكومات ودول العالم الثالث والنامي مشكلة حقيقية تمثل تحدياً كبيراً وواضحاً. تلك هي مشكلة الإسكان، التي تُعد اليوم إحدى أهم المشاكل الباعثة على الإحباط والتململ لدى الشعوب.

وفي المملكة، فإن ما نسبته 60% من المواطنين وعلى أقل تقدير، لا يملكون مساكن، ويعود سبب ذلك إلى الارتفاع الحاد في أسعار الأراضي وبالتالي ارتفاع قيمة الوحدات السكنية المتاحة، حيثُ يبلغ متوسط سعر الوحدة 800 ألف ريال، مما يجعلها بعيدة عن متناول الشريحة الكبرى من طالبي السكن .

وفي هذا المقال محاولة لإيجاد حل – أرى أنه جذري وسريع- لمشكلة الإسكان في المملكة. وقبل أن أطرح الفكرة التي تستهدف الشريحة الكبرى والأهم، فإنه يمكن تقسيم طالبي السكن إلى الشرائح التالية :

-شريحة ذوي الدخل فوق 10.000 ريال، وهؤلاء يمكنهم شراء الوحدات السكنية ذات السعر 800 ألف ريال فما فوق في حال تطبيق نظام الرهن العقاري .

-شريحة ذوي الدخل من 5.000 آلاف إلى 10.000 آلاف وهؤلاء لا يمكنهم شراء وحدات سكنية حتى وإن تم تطبيق نظام الرهن العقاري .

-شريحة ذوي الدخل الأقل من 5.000 ريال، وهؤلاء لا يمكنهم الشراء إلا بدعم من الدولة، وهم الشريحة المستهدفة من هيئة الإسكان .

إن الشريحة الكبرى والأهم في المملكة هي الشريحة الثانية، وهذه الفئة هي التي يجب أن يوفر لها وحدات سكنية مناسبة بقيمة 400.000 ريال وبقسط شهري لا يتجاوز 1800 ريال، مما سيتضح بيانه في هذا المقال .

وبما أن الأرض باتت تمثل حوالي 50% من قيمة الوحدة السكنية، فإن الحل يكمن في إيجاد أرض لا يتجاوز سعر المتر فيها 100 ريال فقط، فكيف يتم ذلك؟ !

يتم ذلك من خلال تخصيص أرض مناسبة لذلك، تحقق تطلعات المواطنين وتساهم بشكل جذري في حل مشكلة الإسكان . هذه الأرض - التي أقترحها - تقع ضمن حدود مطار الملك خالد الدولي بالرياض، وتبلغ مساحتها حوالي (70 مليون متر مربع) ويحدها من الشمال طريق الطيران الخاص ومن الجنوب طريق الثمامة، ومن الغرب طريق المطار ومن الشرق طريق خزام. وتمتاز هذه الأرض بموقعها المتميّز، حيث تخدمها عدة طرق ومنافذ، كما أن موقعها في شمال شرق الرياض سيجعل من فئات كثيرة من متوسطي الدخل وما فوق يتنافسون على السكن في هذه المدينة السكنية العصرية . هذه الأرض إذا تم تقسيمها وفقاً لما هو متعارف عليه، فسيتم اقتطاع 40% منها للخدمات العامة والمرافق. و 15% للقطع التجارية، وسيكون المتبقي منها حوالي (31 مليون متر مربع)، وإذا افترضنا أن مساحة الأرض المُراد بيعها على المواطن تبلغ (400م) فإنّ هذا يعني توفير (78000) قطعة أرض سكنية .

وبما أنّ سعر تطوير المتر الخام يكلّف حوالي 100 ريال للمتر المربع، فهذا يعني أن تكلفة تطوير الأرض وتجهيزها، تطويراً عصرياً، سيكلف (7 مليارات ريال). وإذا ما تم بيع المتر من الأراضي السكنية بمبلغ 100) ريال) فإن قيمة بيع الأراضي السكنية ستكون بمبلغ (3 مليارات ريال). أما التجاري والبالغة مساحته حوالي (10,5 ملايين متر مربع) فسيتم بيعه وفق مزاد علني، ومن المتوقع أن يبلغ سعر المتر في حده الأدنى (1500 ريال) فبذلك ستكون قيمة بيع الأراضي التجارية (15 مليار ريال). أي إن القيمة الإجمالية لبيع كامل الأرض ستكون 18) مليار ريال). ويتضح أن مبلغاً مقدراه

حوالي (11 مليار ريال) سيتوفر بعد بيع أراضي هذه المدينة، وهذا المبلغ يمكن أن يُستخدم كضمان لدى البنوك التجارية لتتمكن من إقراض المواطنين للشراء في هذه المدينة .

إنه يجب أن يتم تطوير هذه الأرض تطويراً عصرياً يتماشى مع متطلبات الشباب، من حيث توفير كافة الخدمات، من مدارس وحدائق ومرافق حكومية، وغيرها من خدمات البُنية التحتية الذكية العالية والمتطورة .مع مراعاة أن الأرض التجارية عند بيعها في مزاد علني ستكون مخططة مسبقاً ومحدّدا مجال خدماتها، هل هي مجمع تجاري أم محطة أم غير ذلك، وفقاً لحاجة الموقع .

وقبل الشروع في عملية بناء الوحدات السكنية، يتم تأهيل عدد من الشركات لتصميم وحدات مختلفة التوزيع والتصميم حسب معايير البناء الموحدة. كما يتم تأهيل الشركات لبناء هذه الوحدات السكنية ضمن حدود الأسعار السابقة، حسب رغبة وطلب المتملك، مع أخذ الضمانات كافة، وترك الحرية للمواطن لاختيار التصميم والتوزيع المناسب له واختيار الشركة المنفذة لمشروعه .

ولكي يحقق هذا المشروع أهدافه، وحتى لا تكون المسألة تجارة، فإن من الواجب وضع شروط صارمة على المواطنين، من ذلك أنه لا يحق للمواطن امتلاك أكثر من قطعة أرض سكنية، ولا يمكنه التصرف فيها قبل 5 سنوات من تملّكه لها، وأن يكون متزوجاً ولم يستفد من خدمات الصندوق العقاري، وأن يوقع عقداً بتنفيذ وحدته السكنية في مدة لا تتجاوز الشهور الثلاثة من تاريخ استلامه الأرض .

كما يجب اعتماد (كود) بناء موحد لتطبيق الإنتاج والبناء بالجملة، فإن هذا سيُمكّن من تخفيض التكلفة إلى السعر المستهدف .

ولأجل الإسراع في تنفيذ مشروع هذه المدينة السكنية العصرية، وبعيداً عن الإجراءات البيروقراطية، فإنني أرى أن يُعهد بإدارة المشروع والإشراف عليه إلى جهة مستقلة تكون مسؤولة تمام المسؤولية أمام الدولة وأمام المواطن في كل ما يتصل بتنفيذ المدينة، من حيث الجودة والإنجاز وتنفيذ البُنية التحتية .

إنني أرى أنه لو نُفذ مشروع هذه المدينة السكنية العصرية وفق ما تم اقتراحه، فإن المشروع لن يستغرق أكثر من 3 سنوات، وسيجني المواطن والوطن فائدة ذلك سريعاً، وسيكون لهذه المدينة تأثيرها الكبير على قطاع الأعمال وعلى قطاع الأراضي، الذي يشهد ارتفاعاً في الأسعار غير مبرر. كما أن هذه المدينة العصرية وفي حالة نجاحها في مدينة الرياض فإنه بالإمكان تنفيذ مدينة مشابهة لها في مدينة جدة والمنطقة الشرقية، ثم تعمّم التجربة على بقية مدن المملكة الكبرى.

قاضية سعودية تحكم على والدها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=4450

علي عبدالله موسى

استقبلها موظف كانت ترتعد فرائصه منها عندما دخلت بهيبتها وجديتها إلى المكتب ثم مدت يدها لتفتح مكتب القاضي. جلست في مكتبها ومعها الفتاتان وبعد فترة فتح باب المجلس وبدأ يتوافد إليه الرجال والنساء حتى غص بالحضور دخلت المحكمة امرأة محجبة، عليها وقار وحشمة وثبات، ترافقها فتاتان عليهما سمات الرزانة والثقة بالنفس وتحملان حقيبتين مليئتين بالأوراق. سلمت تلك المرأة على من كان في طريقها من الرجال بثقة عالية ومضت بخطى ثابتة حتى دخلت مكتب القاضي .استقبلها موظف كانت ترتعد فرائصه منها عندما دخلت بهيبتها وجديتها إلى المكتب ثم مدت يدها لتفتح مكتب القاضي. جلست في مكتبها ومعها الفتاتان وبعد فترة فتح باب المجلس وبدأ يتوافد إليه الرجال والنساء حتى غص بالحضور. كنت أظنها مناقشة رسالة دكتوراه في جامعة عربية. عندها قررت البقاء لأفهم ما يجري في المحكمة. جلستْ على منصة القضاء وجلس الحضور، مشهد مثير للغاية. فقد بدأ فتح الحقائب والسجلات وأخذت المرأة تفتش في سجلاتها. وأخذت كل فتاة تفتح أوراقها، واحدة تدون الجلسة وما يتم فيها، وأخرى تتابع مع المرأة أوراق القضية ووثائقها. وبدأت المرأة بالبسملة والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه، ثم تلت قوله تعالى: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكمو بالعدل، ثم نادت بأسماء المتقاضين واحدا بعد الآخر، وبعدها طلبت من المدعي الطرف الأول أن يتقدم إلى منصة الادعاء ويتحدث عن دعواه. جلس المدعي وهو رجل كفيف ويبلغ من العمر اثنين وستين عاما، وقد أذهلني هذا الشخص كيف كان يسرد على المرأة دعواه موضحا فيها كل الأدلة على شكل نقاط، والقاضية تصغي إليه وتدون بقلمها بعض الملاحظات، بينما مرافقاتها يدون ويتابعن كل ما يحدث في مجلس القضاء. بدأ المدعي فقال: إن لي ابنة تبلغ من العمر ثلاثة وثلاثين عاما وتحمل درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة وطنية وتجيد لغة أجنبية ولها خبرة كبيرة في التقنية الحديثة .تزوجت ولها أربعة أطفال ثم توفي زوجها وأصبحت هي المسؤولة عنهم وليس لديها عمل .وأنا لا أستطيع أن أقوم برعايتها وأبنائها، وقد رغبتْ أن تعمل في إحدى المؤسسات المختلطة فرفضت لأنها مختلطة. فاختارت إرسال أولادها لدار الرعاية الاجتماعية وتسكن هي في دار الخدمة الاجتماعية فرفضت أيضا. أما أختها الثانية فهي متعلمة تعليما ثانويا ولها خمسة أطفال وقد تزوجت من رجل يعمل في وظيفة دخلها ثلاثة آلاف ريال وهناك متطلبات معيشية كثيرة، فقررتْ أن تعمل في أحد المستشفيات مراسلة، فرفضت أيضا لأنها سوف تعمل في مكان مختلط. أما ابنتي الثالثة فهي طالبة في الجامعة ومتفوقة جدا وحصلت على الامتياز ثم الإعادة، وحصلت على الموافقة بالالتحاق ببرنامج الابتعاث، ولكن من شروطه أن يكون معها محرم. وقد رفضت أيضا التحاقها بالبرنامج لعدم وجود محرم معها والتعليم الغربي مختلط. أما ابنتي الأخرى فقد تزوجت ولها أبناء وبنات وحصلت على أعلى الشهادات في الشريعة وتعينت قاضية وقد غضبت عليها لأنها توظفت في القضاء وكنت أفضل أن تذهب للتدريس أستر لها ولنا، وقد قاطعتُها لأنها عملت في القضاء المختلط الذي يستدعي كشف وجهها. ثم طلب المدعي أن يتم إلحاق ابنتيه المطلقة والأرملة وأبنائهما بالضمان الاجتماعي أسوة بما يتم في بعض البلدان المتقدمة التي تكفل الدخل والضمان الصحي للمواطن حتى يحصل على عمل مناسب. سألت القاضية الرجل هل لديه أولاد ذكور فقال لا. ثم طلبت من الأرملة بنت الرجل الأولى أن تتقدم لمنصة الادعاء فتدلي بما لديها. جلست الأرملة أمام المرأة وأصرت على رغبتها في العمل حتى لو كان مختلطا بحجة أنها مرأة مسؤولة وتحافظ على كرامتها وشرفها. وخاصة أن المجتمع الذي تعمل فيه مسلم ومحافظ وعندهم أخلاق ودين. ثم نادت القاضية على الأخت المتزوجة فتقدمت للمنصة وأصرت على رغبتها في العمل لتوفر الدخل الكافي لأسرتها وتسهم في خدمة المجتمع بدلا من العمالة الأجنبية. ثم دعت القاضية الابنة المعيدة لتدلي برأيها، وأصرت على السفر لتتعلم وليس ذنبها أنها غير متزوجة أو أنه لا محرم عندها. وقالت :إن ولي أمرها هو ولي أمر المسلمين وقد وافق على ابتعاث البنات للخارج. وقالت: لو بقيت لن تتمكن من مواصلة دراستها. انتهت المرافعات وخرجت القاضية إلى مكتبها ومعها مرافقاتها. عادت القاضية وقالت: بعد الاطلاع على دعوى المدعي وعلى إجابات المدعى عليهن، وبعد الفهم لظروف الناس وتعددها

واختلافها وحتى لا يصبح المجتمع عالة على الدولة وعلى الضمان الاجتماعي فقد حكمنا بما يلي :
أولا: الموافقة على التحاق الأرملة بالعمل شريطة الالتزام بالضوابط الشرعية. وقد جعلتها ولية على نفسها وأولادها لرجاحة عقلها وإداركها لمسؤوليتها.
ثانيا: الموافقة على عمل الابنة المتزوجة مع مراعاة الالتزام بالضوابط الشرعية. حتى تسهم في التكافل الأسري وفي الشراكة في الحياة.
ثاثا: الموافقة على التحاق المعيدة ببرنامج الابتعاث بموافقة خطية من والدها دون حاجة لمحرم. إلا إذا كانت بالغة فهي مسؤولة عن نفسها أمام الله والناس. ولا تحتاج لإذن من أحد إلا إذا رأت أن من باب التقدير والاحترام طاعة الوالدين والعمل على رضاهما إلا فيما يخالف الشرع.
رابعا: تتصالح القاضية مع والدها الذي قاطعها ورفض اللقاء بها منذ أن التحقت بالقضاء.
انتهت المحاكمة العائلية بين الأب وبناته.

إزالة مشاعر العائلة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110216/ms6.htm

سعد الدوسري

ينظر ديوان المظالم بعسير هذا الأسبوع، في قضية مواطن من قرية صير بمحافظة فرسان بمنطقة جازان، ضد لجنة التعديات بدعوى إزالة منزله الذي يمتلكه بأوراق ثبوتية، بالقوة الجبرية وترويع نسائه وأطفاله، خلال عملية الإزالة، فضلاً عن توقيفه لستة أيام، تمت أثناءها الإزالة.

لو أتيح لأحدكم الاطلاع على الصور المنشورة للآليات الثقيلة التي تهدم المنزل، ولصور النساء والأطفال وهم يقفون مندهشين أمام هذا المشهد، لقلتم:

لا حول ولا قوة إلا بصاحب القوة العلي العظيم.

الغريب أن المستشار القانوني د. هياف الفويه، الوكيل الشرعي للمواطن، يؤكد أن عملية الإزالة غير قانونية، وأنها تمت دون الرجوع إلى موكله، ودون تدخل الهيئة للحصر على المحارم. والغريب أيضاً أن الأرض ليست داخل النطاقات العمرانية المكتظة بالسكان وبالمرافق الاستثمارية، بل بعيدة كل البعد عنه، فلماذا كل هذه القسوة وكل هذا السرعة في تطبيق الحكم، هذا إذا افترضنا أن الحكم عادل، وليس كما يقول د. هياف ؟!

إننا اليوم في منظومة أمنية عالمية، وسبق لوزارة الداخلية أن أصدرت كتيبات حقوق المتهم، قبل وبعد إدانته، ويجدر بنا أن نعطي لهذا الإنسان حقه الكامل في تلقي التهمة وفي الرد عليها وفي التقاضي حولها وفي التظلم إن لم تثبت عليه. أما أن تتم عملية إزالة مبنى بهذا الشكل، فإن هذا ليس من النظام الحقوقي في شيء.

أكثر من 2 مليون وظيفة متاحة ... من حجبها؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/2011/02/16/article605249.html

راشد محمد الفوزان

لا أبالغ في هذا الرقم وسأكون مسؤولا عنه لكي يطرح للنقاش، وحين نفتح ملف العمل والتوظيف يجب أن تكون المسؤولية مشتركة لا طرف أو جهة دون جهة أخرى ، فأول مسؤول هم الشباب والشابات ، وخاصة الشباب الذين متاح لهم كل الفرص للعمل، والمرأة ظروفها أصعب لعوائق مجتمع وعادات وتقاليد، وليس دينا ، حين تتولد لدينا ثقافة العمل بأي مهنة، ولا يرى نفسه المواطن أنه فوق أي وظيفة سيسهل العمل وتتحسن الظروف إذا إن أول شيء هو ثقافة القبول بالعمل أيا كان ومهما كان ، ورجال أعمال كبار بدأت حياتهم ببائع ماء أو سائق أو بناء ، الآن الشباب خاصة يريد شروطاً ومواصفات للعمل وهذا مرفوض برأيي ، وسأقبل أن يقول: أحتاج راتباً بمستوى مقبول لا أي راتب ، وأيضا بساعات عمل محددة ومنضبطة لا مفتوحة ، وحين نفتح ملف أين ممكن أن يعمل المواطن؟ سأستعرضها كقطاعات لا تفصيلا بالمهن ، وأولها قطاع التجزئة والمبيعات وهذا القطاع أقدر العاملين به بما لا يقل عن مليون عامل والدليل السجلات التجارية الصادرة عن وزارة التجارة بالمملكة لا تقل عن 900 ألف سجل تجاري ، وشركة واحدة فقط توظف ما لايقل عن 70 ألف موظف وبعضها آلاف وبعضها مئات وبعضها عشرات ، فهل يستعصي توفير وظيفتين لكل سجل تجاري كتعبير مجازي ، فهذا سيوظف 1,800 مليون وثمان مئة ألف وظيفة , أيضا محلات تجارية كثيرة لا تصدر سجلاً تجارياً فقط رخص بلدية وهذا بمئات الآلاف فأين المواطن منها ؟ قطاع التأمين مثلا الآن بالسوق ما يقارب 40 شركة رسمية معترف بها كم نسبة السعودة بها ؟ التعليم الأهلي والمدارس، كم نسبة السعوديين بها ؟ القطاع الطبي بكل تفاصليه أطباء وممرضون وفني،ن كم نسبة السعودة به ؟ المهن الحرة من ورش سيارات ونجارة وصيانة وغيرها كم نسبة السعودة بها ؟ سائقو الأجرة وهو السوق العشوائي كم نسبة السعوديين بها؟ رغم أنني في كل دول العالم نادراً ما أجد غير ابن البلد هو من يقود سيارة أجرة إلا لدينا ودول الخليج ؟ سائقو العوائل الخاصون كم نسبة السعودة لدينا عندهم ؟ مندوبو المبيعات في مختلف النشاطات كم نسبة السعودة فيهم ؟ جهات حكومية عديدة وهيئات كم نسبة السعودة بها ؟ بهذا الإحصاء البسيط سنجد أن المواطن والموطنة السعودية مختفين غير موجودين ، ولا يملكون فرصة عمل ، والأسباب تعليم سيئ كمخرجات لأنه غير مؤهل هذا أولا، ولا يعاد تأهيله بعد الجامعة أو الثانوي لكي يستطيع العمل بالسوق والقطاع الخاص ، ويجب أن لا يعول على الوظيفة الحكومية لأن لا ينتهي لمواجهة البطالة ، ثانيا بعد التعليم غير المواكب لحاجة السوق يجب سن قانون عمل جديد للقطاع الخاص أهم بنوده تحديد ساعات العمل كم هو عالميا ، ووضع رواتب جيدة ومقبولة للطرفين صاحب المنشأة والعامل نفسه ، والأهم أن يكون هناك أمان وظيفي بتقاعد وتأمين في نهاية فترة العمل مستقبلا فلا عمل بدون بدلات تقاعد وتأمين للمستقبل ويكون لديه سجل يملكه أينما ذهب ، التوعية للشباب خاصة بالقبول بالعمل بعد سن هذه القوانين والإصلاحات لكي تقنع الكثير بالعمل ، ومنح المرأة فرص عمل أكبر وأوسع وهي كعدد تفوق عدد الشباب فلماذا تتخرج عاطلة ؟ إما تعليم أو طب ؟ فالعمل متوفر وكثير. لا أقتنع بوجود بطالة لدينا لأن سببها نحن سواء أكانت جهات حكومية أولا أم الشباب ثانيا ، والضحية النساء في النهاية فليس لها إلا ما يتاح لا ما تطلب.

قضية سيول جدة

وافق على زيادة عدد اللجان للإسراع بإنهاء ملف التعويضات

أمير مكة: تعويضات مجزية لمتضرري السيول وبأسعار اليوم وخلال مدة لا تتجاوز الشهر

المصدر: جريدة الرياض الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 15570
http://www.alriyadh.com/2011/02/10/article603236.html

جدة - صالح الرويس:

حدّد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة مهلة لا تتجاوز الشهر لإنهاء عمل لجان الحصر والتقدير الخاصة بمتضرري أمطار وسيول جدة التي حدثت مؤخراً وسببت أضرارا على المحافظة، ووافق سموه على زيادة عدد اللجان للإسراع بإنهاء تعويضات المتضررين على أن تكون هذه التعويضات مجزية وبأسعار اليوم .

جاء ذلك خلال اطلاع سموه في مكتبه بجدة على سير عمل اللجان بحضور صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة وعدد من ممثلي لجان الحصر والتقدير من كل من وزارة الداخلية والمالية .

وقال سموه يجب العمل على توفير جميع متطلباتهم، وأضاف أن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية واضحة وصريحة في هذا الصدد حيث أكد سموه أن التعويضات يجب أن تكون مجزية .

وأكد أمير منطقة مكة المكرمة أنه يجب عمل آلية عمل مختلفة عن الآلية التي عملت بها اللجان في مشكلة السيول الأولى، مؤكداً أنه لن يقبل بالتعويضات إن لم تكون مجزية للمتضررين .

وأظهرت الإحصاءات الأخيرة أن عدد الممتلكات المتضررة والتي تم حصرها يبلغ 7702 عقار وممتلكات بالإضافة إلى 5975 مركبة.

المحافظة سجلت رقماً قياسياً في مستوى الأمطار بلغ111 ملم

الفريق التويجري: 10 وفيات و115 مصاباً و3 مفقودين جراء سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس7 ربيع الاول 1432 هـ - 10 فبراير 2011م العدد 15570
http://www.alriyadh.com/2011/02/10/article603239.html

جدة واس:

أوضح مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن عدد المتوفين في أمطار وسيول محافظة جدة التي هطلت يوم الأربعاء 22/2/1432 ه بلغ 10 حالات وهم: (سعد عبدالله الديمامي سعودي الجنسية 18 عاماً) و)محمد أحمد حيدر علي يماني الجنسية 49 عاماً) و(رجب حبيب كراديشي تركي الجنسية 55 عاماً) و (محمد حسنين فوده مصري الجنسية 80 عاماً) و(عبدالمحسن عوض المطيري سعودي الجنسية 12 عاماً) وكان سبب وفاتهم الغرق. و(نيلومات فلبيني الجنسية 57 عاماً) و(أنور علي إدريس بنغلاديشي الجنسية 42 عاماً) و(بارا مود كومار نيبالي الجنسية لم يحدد) و(أميرة آدم محمد اسحاق تشادية الجنسية وعمرها 7 أعوام) و)فاطمة أدم محمد اسحاق تشادية الجنسية وعمرها 4 أعوام). وكان سبب وفاتهم الصعق الكهربائي .

وأفاد معاليه أن المفقودين وهم: (عيشة ولي حكمي سعودية الجنسية 39 عاماً) و) إبراهيم عبدالعزيز الهاجري سعودي الجنسية 80 عاماً) و(شريف فتكالا شيرري هندي الجنسية 38 عاماً .(

وبين معاليه أن عدد المصابين بلغ 115 مصاباً من جنسيات مختلفة وغادروا جميعهم المستشفيات بصحة جيدة .

وأكد معاليه أن هذا هو الرقم الصحيح والمحصلة النهائية لما شهدته محافظة جدة من أمطار مؤخراً تجاوزت (111) ملم وأن هذا رقم لم يسبق أن سجلته المحافظة ، داعياً الله العلي القدير للمتوفين بالرحمة والمغفرة.

جمعية الشقائق تنظم حملة كوني مطمئنة لمعالجة الحالات النفسية من سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعه8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 15571
http://www.alriyadh.com/11/02/2011/article603457.html

جدة - حورية الجوهر

ضمن حملة كوني مطمئنة الثانية للمتضررات في سيول جدة افتتحت جمعية الشقائق النسائية بجدة ثلاث عيادات نفسية جديدة لاستقبال الحالات الطارئة والحرجة في أكثر أحياء جدة المتضررة في حي السامر وحي غليل وحي الربيع تستقبل الحالات كل يوم من الساعة العاشرة صباحاً وحتى العاشرة مساء .

وعن آلية عمل العيادة قالت المشرفة العامة على العيادات النفسية الأستاذة مشاعل عواد: الحمد الله استطعنا الآن افتتاح ثلاث عيادات نفسية لتخفيف الضغط الكبير لمقر العيادة الرئيسي داخل الجمعية وتسهيلاً للحالات النفسية الطارئة حتى يتسنى لهم أخذ العلاج النفسي بصورة عاجلة. حيث تستقبل الأخصائية النفسية الحالة وتأخذ تصورا كاملا عن الحالة بعدها تقوم الاستشارية بالاستماع للمشكلة ووضع العلاج النفسي المناسب للحالة يليها تحديد مواعيد جلسات علاجية للحالات الشديدة وفي النهاية يتم رفع تقرير متكامل عن الحالات النفسية التي زارت العيادة بشكل يومي مع مراعاة خصوصية المرضى .الجدير بالذكر أن العيادات النفسية استقبلت حتى الآن 242 حالة تم علاج 86 حالة علما أن عيادات الشقائق النفسية بدأت مزاولة عملها ابتداء من 27 صفر بحي غليل ثم تبعه عيادة الشقائق النفسية بحي السامر وأخيراً عيادة الشقائق النفسية في حي الربيع خلال الشهر الحالي هذا بالإضافة إلى العيادة النفسية داخل جمعية الشقائق والتي تستقبل على الخط الثابت 026917799

بالتعاون مع الندوة العالمية

مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية تفرش منازل الأسر المتضررة من الأمطار في جدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م العدد 15571
http://www.alriyadh.com/2011/02/11/article603455.html

مكة المكرمة - جمعان الكناني

تقوم مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية بالتعاون مع الندوة العالمية للشباب الإسلامي بتوزيع فرش لمنازل الأسر المتضررة من الأمطار بجدة، إضافة إلى أجهزة منزلية .

صرح بذلك الدكتور سالم الحربي نائب المشرف العام للشؤون التنفيذية بالندوة بمنطقة مكة المكرمة، موضحاً أن الندوة العالمية للشباب الإسلامي بدأت حملة لمساعدة متضرري الأمطار في جدة دخلت يومها الحادي عشر، واستفاد منها حتى الآن أكثر من 3.800 أسرة في عدد من أحياء مدينة جدة .

وكانت شركة للاتصالات قد قامت أيضاً بتقديم مليوني ريال لتلبية احتياجات الأسر المتضررة، ونسقت مع الندوة لشراء موكيت ومراتب وبطانيات، وثلاجات وبوتوغازات، وغسالات ومكيفات، وتوزيعها على هذه الأسر.

حارة البدو تشهد حكايات متضررين أتلفت الكارثة ممتلكاتهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233244

جدة - جمانة خوجة

»ليس لدي إلا عصاي التي أتوكأ عليها، وبيتي الذي يسترني»، هكذا تقول أم عيسى (60 عاماً) التي تعيش في حارة البدو في حي الرحاب، إلا أن بيتها الشعبي الذي ليس لديها غيره بدأت المياه تنهمر من سقفه عند هطول الأمطار الغزيرة قبل أسبوعين على محافظة جدة.

وبدأت في أثناء المطر «تسلم بحكم الله الذي ليس لديها غيره في الدنيا» على حد قولها، وتقول: «أعيش لوحدي في بيتي الصغير، ونزلت مياه الأمطار بقوة على بيتي»، الأمر الذي جعل أثاثي وحاجاتي كلها تبتل، مشيرةً إلى أن «السقف كاد أن يتهدم فوق رأسي من قوة المطر، وأن مياهه غطت أرضية البيت .«

وعلى رغم أن حارة البدو المكونة من حوالى 400 منزل شعبي، والواقعة بين منازل كبيرة وفخمة في حي الرحاب، لم تأته وتجرف منازله السيول، إلا أن الأمطار الغزيرة كانت كافية بأن تلحق الكثير من الأضرار بأملاك ومنازل أصحابها، وأن تزيد من أعباء الفقر الذي يعيشه سكانها، على كاهلهم .

وأم عيسى المصابة بمرض الضغط والسكر وهشاشة العظام وانزلاق في عامودها الفقري، حاولت تنظيف بيتها وتجفيفه من المطر، إلا أنها لم تستطع، وتضيف: «حاولت تنظيفه، لكنني لم أستطع تحريك أثاثي وتنظيفه بسبب مرضي وضعف جسمي، فتركت البيت كما هو، وجلست يومين انتظر في الداخل إلى أن جفت الأرض وحدها«، لافتةً إلى أنها لم تستطع إخراج أثاثها ليجف في الخارج، وبقي كل شيء مكانه. وأم عيسى التي تتسلم مرتباً قدره 800 ريال في الشهر، لا تسطيع أن تشتري غسالة جديدة بدلاً من التي تعطلت بسبب مياه الأمطار، ما سيجبرها على غسل ملابسها بنفسها وهو الأمر الذي لا تقوى عليه بسبب مرضها، ولا تستطيع إصلاح سقف بيتها الذي تضرر من جراء المطر.

وفي الطريق المؤدي إلى بيت أم علي، ترى البيوت الشعبية المكونة غالباً من طابق واحد، تفصلها عن بعضها شوارع ترابية، تشم فيها بين فترة وأخرى روائح كريهة لا تعرف مصدرها، إضافة إلى البعوض والذباب اللذين يملآن المكان، والقاذورات المتكدسة داخل الأزقة الضيقة، وبعض فتحات البيارات المفتوحة التي ألقى عليها سكان الحي الأحجار الكبيرة والألواح من حولها وفوقها حتى لا يسقط فيها الأطفال الذين يحومون حولها .

ويعيش في بيت أم علي 22 شخصاً بين أطفال ونساء، تملكهم الرعب والخوف خلال هطول الأمطار الغزيرة عليهم حتى إنهم أرادوا الخروج من البيت، إلا أن أم علي رفضت وفضلت البقاء. وتقول: « أرادت بناتي الخروج من البيت للاحتماء بأي مكان، لكنني رفضت وفضلت البقاء، بسبب غزارة الأمطار وخوفي مما قد يحصل في الخارج، وجلست كل واحدة منا على فراشها تنتظر ماذا يحصل». وتضيف: «أغرقت مياه الأمطار فناء بيتنا ودخلت إلى غرفنا ومجلسنا الذي وقع سقفه من شدة المطر». وتحكي» :في البداية وضعنا قدوراً وأواني في الغرف كي تتلقى المياه التي تقع من سقف البيت، إلا أننا اكتشفنا أن لا فائدة، إذ ملأت المياه كل شيء». وتزيد: «لم نكن نعرف كيف نُخرج المياه من المنزل، حتى قررنا أن نحدث فتحة صغيرة أسفل الجدار حتى يخرج الماء منها إلى الخارج .«

وأضافت: «غطت مياه الأمطار أرضية البيت وبللت أثاثنا كله، وقد أخرجناه إلى الفناء كي يجف .«

وعن الأسقف التي وقعت والجدران التي انهارت، تقول: «جلسنا على هذه الحال لأكثر من أسبوع، إلى أن ساعدنا شخص من أهل الخير بالمال لكي نبني ما تهدم من جراء المطر .«

وتشير إلى «قلة المال والحيلة، إذ إن مصدر الدخل الذي نتسلمه من الضمان الاجتماعي لا يتجاوز الـ 1700 ريال، ولا نستطيع به إصلاح أي شيء»، لافتةً إلى أنهم «بين الفترة والأخرى يساعدهم أهل الخير». إلا أنها ليست مساعدة ثابتة، إذ

لا يوجد أي شخص يكفلهم شهرياً، ولا يستطيعون الاعتماد إلا على الراتب الذي يأتيهم. وتضيف: «لا نزال في حاجة إلى إصلاح» البوتوغاز» والغسالة وجهاز التكييف التي تعطلت من مياه الأمطار». وتقول عن المساعدات التي تلقتها: «لم تصلني إلا اللحف والبطانيات والمخدات .«

وتصف أم حسن ما حصل لها يوم الأربعاء: «كانت المياه تنزل من السقف بكميات كبيرة وظننت لوهلة أن السقف ليس موجوداً». وتضيف: «غطت المياه أرضية البيت وتبلل أثاثي، واضطررت إلى وضعه في الخارج حتى يجف، ورميت بعضه لأنه لا يصلح للاستخدام بعد ذلك .«

واستغرقت أم حسن وعائلتها المكونة من تسعة أفراد في تنظيف بيتها لمدة يومين، ووضعوا الأثاث في فناء البيت .

وملأت مياه الصرف الصحي الطريق المؤدي إلى بيت القيسي، وهذه المرة ترى دبابير كبيرة تطير في المكان إضافة إلى الذباب والبعوض. وتحتار من أي طريق تسلك بسبب انتشار المياه الملوثة والقاذورات على الطريق. وتستطيع أن ترى على أحد جوانب الطريق باباً مفتوحاً يؤدي إلى أرض تحولت إلى مستنقع تملؤها المياه التي تحول لونها إلى الأخضر، وذلك غالباً بسبب مياه الأمطار وبسبب مياه الصرف الصحي .

وكان أحد شبان منزل القيسي (رفض ذكر اسمه)، قادنا إلى منزل أهله الذين تركوه ليسكنوا موقتاً في إحدى الشقق التي وفرها لهم الدفاع المدني .

ويقول: «تضررنا من غزارة الأمطار التي هطلت علينا»، مشيراً إلى أن» المياه كانت تصب على بيتهم في الداخل من السقف المفتوح من طريق السلالم، إضافة إلى مياه الأمطار التي تنزل عليهم مباشرة». ويضيف: «كما أن طبقة السطح ضعيفة، فينزل المطر من خلاله على الغرف التي تحته». ويزيد: «تضرر أثاثنا وابتل»، الأمر الذي جعلنا نضعه خارجاً ليجف»، مشيراً إلى أن سقف إحدى الغرف وقع خلال هطول الأمطار .

ويضيف: « تعيش عائلتي التي تتكون من 13 فرداً في البيت المكون من ثلاث غرف، ومجموع الدخل الذي يأتينا من عملي وعمل والدي إضافة إلى الضمان الاجتماعي، يقدر بحوالى 3000 ريال .«

ومن الأضرار التي تسبب بها هطول الأمطار والذي يستمرأثرها حتى الآن، هو طفح البيارة التي في بيتهم بمياه الصرف الصحي، وهي المشكلة التي لم يواجهوها من قبل. ويقول» :وضعنا شفاطاً يعمل ساعات عدة في اليوم، ولا أعرف إلى متى سيستمر هذا الوضع .«

والشاب هو الوحيد الذي يسكن في المنزل في حين تعيش عائلته كلها في الشقق المفروشة، وذلك ليتسنى له الاعتناء به، وتشغيل الشفاط ليمنع تسرب مياه البيارة إلى بيتهم .

أمانة جدة تتنصّل من مسببات الفاجعة .. وتلقي باللوم على منسوب البحر

المصدر: جريدة الحياة السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233630

جدة - أحمد العمري

حاولت أمانة محافظة جدة أن تتنصل من المسؤولية الكاملة عن فاجعة الأمطار والسيول، بمحاولة تحميل ارتفاع منسوب مياه البحر مسؤولية فاجعة الغرق التي تعرضت لها المدينة الساحلية. جاء ذلك في تقرير أصدرته إدارة دراسات الأمطار والسيول التابعة للأمانة. وعزا التقرير، الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه، الفاجعة أيضاً إلى عجز شبكة تصريف المياه، وعدم وجود قنوات لتصريف مياه السيول. وأشار التقرير إلى أن الأمطار التي تسببت في الفاجعة الأخيرة راوحت معدلاتها بين 111 و120 ملم، ورافقتها سيول منقولة ضاعفت مخاطرها. وذكر أن أمانة جدة أجرت دراستين لحل مشكلة تصريف مياه الأمطار والسيول. لكنه قال إن أمطار ما أضحى يعرف بـ «الأربعاء الأسود 22/2/1432) «هـ) هطلت بمعدل 114 ملم، ما يعني أن الدراستين المشار إليهما لم تعودا تلائمان الوضع المناخي الراهن.

واقترحت الإدارة مخططاً عاماً لشبكة تصريف مياه الأمطار والسيول تربط بين شرق جدة وغربها. ويشير التقرير إلى أن ارتفاع منسوب مياه البحر أسهم في خفض قدرة تصريف المياه عبره، فضلاً عن ارتداد مياهه إلى الأحياء المتاخمة له. واعتبر أن عجز شبكة التصريف أدى إلى غرق الأنفاق والشوارع، واقتحام المياه المناطق العمرانية.

شقق مفروشة بجدة تخلي متضررين بعدانتهاء عقد إيجار الدفاع المدني

القرني: تمديد فترة إسكان المتضررين أسبوعا ثالثا

المصدر: جريدة الوطن السبت9 ربيع الاول 1432 هـ - 12 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=41507&CategoryID=5

جدة :نجلاء الحربي 2011-02-12 3:02 AM

بعد انتهاء عقد الإيجار الذي دفعته سابقا إدارة الدفاع المدني وعدم التجديد طالبت إدارة إحدى الشقق المفروشة بمحافظة جدة أمين عبده أحمد ووالدته بمغادرة الشقق بعد انقضاء مدة الإقامة التي حددها الدفاع المدني داخل الشقق المفروشة، ليصبح مجبراً على دفع الإيجار بنفسه، فيما لم يتلق تعويضاً من قبل لجنة حصر الأضرار لكي يتمكن من العودة لمنزله مع والدته المقعدة.

تلك هي قصة أمين وأمه تفاحة نعمان القدسي 56 عاما، حيث لا تزال تفاحة متعلقة بالأمل، تتأرجح بين قطاف الموت، أو يد العناية، وهي تقاسي شللاً رعاشياً بجسد متهالك بللته سيول الأربعاء، وأجبرته على الحراك نحو الشتات .

تفاحة من سكان العمارية في جدة تقبع في سريرها منذ 3 أعوام، ولم تتمكن من الحصول على العلاج والتشخيص النهائي لإتمام علاجها، وزاد الأمر سوءا تعرضها مع ابنها لكارثة السيول التي داهمت جدة أخيراً، لتقبع مجدداً في إحدى الشقق المفروشة بلا حراك.

يقول ابنها أمين: داهمتنا مياه السيول في منزلنا المتهالك، ولم أتمكن من درء الخطر عن أمي المقعدة، وأخذت أستنجد بالجيران لإنقاذ أمي، ولكن مياه السيول تمكنت من أمي التي تعرضت للمياه المتدفقة مما أحدث أثرا جسيما أدى لتدهور حالتها الصحية."

وأشار أمين إلى أن أحد الجيران تمكن بمعاونته من حمل أمه على أكتافه ونقلها للدور العلوي، بعد أن دمر السيل منزله بالكامل ولم يبق سوى آثار الدمار من أثاث متهالك وطين يغطي كافة أرجاء المنزل .

ويتذكر أمين معاناته تلك الليلة التي ظل محتجزا مع أمه دون غطاء ولا غذاء، ودموع أمه تنهمر أمامه نتيجة الألم الذي تضاعف عندها .

وأضاف: "بعد أن انخفض منسوب المياه حملت أمي، واتجهت بها إلى شقق مفروشة، لكن ما زالت تعاني من الشلل الرعاشي ولا تجد من يمد لها يد العون."

أمين لم يحتمل معاناة أمه وهي تصارع الموت على سريرها، وذهب إلى مدينة الملك عبدالعزيز الطبية ليفاجأ بمطالبته من قبل إدارة المدينة بدفع مبالغ طائلة مقابل علاجها، حيث جمع ما يقارب 58 ألف ريال من أهل الخير لإدخالها للمستشفى وتلقي العلاج اللازم، لكن حالة أمه ساءت فاتجه إلى إدراة المستشفى ليجد إدارة المستشفى تطالبه بالمزيد، وبمبلغ إضافي 50 ألف ريال مقابل إجراء فحوصات أخرى لتشخيص حالتها .

من جانب آخر، أعلن مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة في محافظة جدة اللواء محمد القرني، الخميس الماضي، تمديد فترة إسكان المتضررين أسبوعا ثالثا، مشترطا مراجعة المتضررين للجان الإسكان للكشف على مساكنهم من جديد، وذلك للتأكد من تأهيلها أو عدمه، حيث سيتقرر على ضوء ذلك استمرار إسكان المتضرر أو عدم استمرار استحقاقه للإسكان.

مساعدة مالية لموظفيها المصريين

عبدالعزيز العذل: قدمنا دعماً بـ٢٠٠ ألف للمواطنين المتضررين من سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م العدد 15573
http://www.alriyadh.com/13/02/2011/article604065.html

أوضح الأستاذ عبدالعزيز بن محمد العذل رئيس مجلس ادارة شركة القسي العالمية للمقاولات وشركة شهية المحدودة للأطعمة ان الشركتين قدمتا دعماً مالياً للمواطنين المتضررين في سيول جدة عن طريق تقديم ٢٠٠ ألف لجمعية البر الخيرية بجدة من الشركتين .

ويأتي ذلك تجاوباً مع التوجيهات الملكية الكريمة بوقوف الحكومة والمواطنين مع اخواننا المتضررين في جدة والتخفيف من مصابهم ومعاناتهم من السيول الأخيرة.. ودعا الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص لدعم ومساندة اخواننا في جدة لأن ذلك يمليه الواجب الديني والاجتماعي لنكون يداً واحدة .

كما أعلن العذل عن تقديم الشركتين ايضاً مبالغ مالية لدعم موظفيها من الجنسية المصرية كمبادرة ومساندة لهم في هذه الظروف التي تعيشها بلادهم وأسرهم هناك بصورة فورية بلغت ١٠٦ آلاف ريال موزعة بالتساوي على منسوبي شركة القسي العالمية للمقاولات وكذلك مبلغ آخر لمنسوبي شركة شهية المحدودة للأطعمة (دان كان) و(دون ات.(

أمير مكة: اختيار أفضل 10 شركات عالمية لإنهاء مشكلات الأمطار

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233837

جدة - عبدالله الزبيدي

أعلن أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أن شركة أرامكو السعودية هي الجهة المشرفة والمكلفة بإدارة مشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول في جدة، مشيراً إلى مشاورات تجري مع الشركة لتشكيل الإدارة الكاملة للمشروع خلال الأسبوعين المقبلين.

وكشف الفيصل اختيار أكثر من 10 شركات عالمية مسجلة بأنها الأفضل، بعضها عملت سابقاً في المملكة، أرسلت لها دعوات لوضع حلول جذرية لمشكلات الأمطار والسيول في جدة، وقال: «سنتصل بهم خلال أيام لمعرفة موافقتهم للمشاركة، لنلتقي بعد أسابيع للنظر في ما يقدمونه من عروض.»

ولدى ترؤسه الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية لمشاريع تصريف الأمطار والسيول في جدة أمس (السبت)، أوضح الفيصل لـ«الحياة» أن درس المشاريع العاجلة لن يستغرق أكثر من ثلاثة أسابيع، لافتاً إلى أن اللجنة توصلت إلى إجماع على استبعاد الشركات المتعثرة في مشاريع منطقة مكة المكرمة سابقاً، وتابع: «بالتأكيد هي ليست من أنجح الشركات، ولن تدعى للحل الكامل للمحافظة وستستبعد من العمل في المشاريع العاجلة.»

وانتهى الاجتماع الذي عقد في إمارة منطقة مكة المكرمة أمس إلى تقسيم المحافظة إلى 16 مربعاً، تنشأ فيها مراكز إسناد لقوات الطوارئ، والأمانة، والشرطة، والمرور، والدفاع المدني، لمواجهة أي حالات طارئة سريعة تواجه جدة في المدة القريبة المقبلة قبل الانتهاء من المشاريع.

وشدد أمير مكة على أن المشاريع المقبلة ستجزأ على عدد من الشركات، وأنه لن يتم اللجوء إلى شركة واحدة لإنهاء المشاريع كافة، مؤملاً أن ينجز العمل سريعاً من ناحية الدرس والتنفيذ، إضافة إلى زيادة عدد لجان حصر الأضرار ليصل عددها إلى 65 لجنة. ونوه الفيصل إلى أن اللجنة التنفيذية حددت عدداً من الأحياء والمواقع وصفت بأنها «حرجة»، وأضاف: «إنها تستحق أن نتعامل معها بصورة عاجلة قبل انتظار الدراسة الكاملة والمشاريع الجذرية، وهناك لجنة ستبدأ بزيارة هذه المواقع، وتنظر في ما يمكن عمله خلال الأيام والأسابيع المقبلة.»

وزاد: «سنبدأ من الأحياء الأكثر تضرراً كقويزة، والسامر، وأم الخير، ولدينا خرائط ودراسات عن مسارات السيول، وقد نلجأ إلى نزع ملكيات في هذه المواقع بحسب ما تخلص إليه دراسة المشروع، بينما ستكلف الشركات المنفذة بتحديد الطريقة الملائمة للتعامل مع السيول والوديان حتى لا تتسبب في الضرر مستقبلاً.»

وأشار الفيصل إلى أنه تقرر تدريب وتأهيل مجموعة من الشبان المهندسين في جدة وإشراكهم في الإدارة لتنفيذ المشاريع في الأشهر والأعوام المقبلة ليكونوا في المستقبل مؤهلين للمساعدة في إدارة أمانة جدة (على حد تعبيره). يذكر أن فريق عمل من اللجنة الفرعية لمعالجة تصريف الأمطار والسيول زار سدي السامر وأم الخير وعدداً من المواقع التي بحاجة إلى حلول عاجلة، من المنتظر أن يرفع نتائجه إلى أمير المنطقة لمناقشته في الاجتماع المقبل.

بلدي جدة يحذّر من كارثة جديدة شرقا...ويطالب الأمانة بالتدخل

المصدر: جريدة الحياة الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/233822

جدة - بدر محفوظ

حذر المجلس البلدي في محافظة جدة من كارثة جديدة ربما تقع مجدداً حال سقوط أي أمطار مقبلة على المدينة الساحلية، بعد كشفه وجود خلل في آلية شفط المياه من أمام سد التوفيق الواقع شرق المحافظة، ما ينذر بانهياره في أي وقت، مطالباً أمانة جدة اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من وقع الكارثة مجدداً ونشر الطمأنينة في قلوب سكان الأحياء المهددة.

وكشف عضو المجلس بسام أخضر تلقيه عدداً من الشكاوى في هذا الشأن وقال: «تلقينا شكاوى من المواطنين في الأيام الماضية عن وجود مخاوف من تآكل جدران السد الاحترازي داخل التوفيق»، لافتاً إلى أن زيارته ميدانياً للموقع برفقة مجموعة من أهالي الحي أبانت له وجود خلل فني كبير بحاجة إلى تدخل عاجل.

وحذر أخضر من التهاون مع المشكلة، كي لا تتكرر المأساة التي حدثت في مخطط أم الخير التي أدت إلى انهيار السد حال استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه، مشدداً على أنه «لا يمكن التهاون مع الأمر حتى لا نتجرع مرارة الندم في المستقبل القريب.»

وأضاف: «إن المواطير التي تسحب المياه المتسربة من أمام السد وتعيدها خلفه كحل موقت، تضخ المياه بكميات كبيرة إلى السد الاحترازي نفسه، ما يؤدي إلى تآكل الجسم» الإسمنتي»، ويسهم في صنع فجوات داخل السد «الترابي»، وهو أمر خطير جداً، خصوصاً حال وصول المياه داخل الفتحات»، لافتاً إلى أن استمرار هذه الطريقة فترة من الزمن سيؤدي إلى تخلخل السد، وجعله عرضة للانهيار مع سقوط أي أمطار غزيرة في الفترة المقبلة.

وأكد أن سد السامر أنشئ العام الماضي عقب كارثة السيول التي ضربت مدينة جدة، وتحديداً بعد ارتفاع المياه في السد الاحترازي إلى 18 متراً، وهو أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه، موضحاً أن من أهم أسباب بناء سد السامر، وصول المياه الموجودة خلف السد الاحترازي في «وادي العسلا» 12 مليون متر مكعب، وعدم القدرة على تصريفها إلا من خلال فتح السد، فكان هناك تخوف من انهيار السد وغرق حي السامر، لذا كان من الضروري البحث عن مكان لنقل هذه المياه، وتابع: «نسقت أمانة جدة مع شركات اختصاصية لإنشاء قناة لتصريف المياه مباشرة نحو سد السامر، تنزل على مجرى ومنه مباشرة إلى السد الموجود في حي التوفيق، وبالفعل أنشئت سبعة مضخات من الجهة الجنوبية تسحب المياه من السد عبر مواسير ترتبط بمجرى السيل الشمالي.»

وأوضح عضو المجلس البلدي أن السد تم بناؤه على حفرة كبيرة تم ردمها بمخلفات البناء، الأمر الذي تسبب (بحسب رأي المختصين) في ارتفاع منسوب المياه الجوفية في حي السامر، ما دفع المجلس البلدي للتحرك والاضطلاع بدور كبير لحماية الأحياء المجاورة، وطرح تساؤلاته على الأمانة وتم استدعاء مختصين من جامعة الملك عبدالعزيز والشركات التجارية والجلوس مع المسؤولين والمقاول، إذ أكدوا جميعاً أن هذا النوع من السدود علمي ومعمول به في جميع أنحاء العالم، وأضافوا أن السد الاحترازي الموجود في وادي العسلا هو الآخر ترابي وكذلك سد أم الخير.

وأشار أخضر إلى أن أمانة جدة أخبرت المجلس البلدي خلال عرضه للمشروع على الأمانة أنه سيتم تركيب مصبات فولاذية تحت السد لحمايته من جذور المياه الجوفية، لكن بعد الانتهاء من بناء السد لم نلاحظ توقف هذه المياه.

مضيفاً «طالبنا خلال التوصيات الرسمية التي رفعناها للأمانة ووزارة الشؤون البلدية بضرورة إقامة مشاريع شاملة لتصريف المياه والسيول في جدة، وأكدنا أن السدود الموجودة شرق الخط السريع ليست كافية لحل المشكلات المـــوجودة حالياً»، ونادى بوضع حلول جذرية لكميات المياه التي تأتي من الأودية وتصب من شـــرق جدة في غربها، مشيراً إلى أن المشاريع الجديدة التي اعتمـــدتها اللجنة الوزارية ووافق عليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

ستنهي هذه المشكلة بشكل جذري، مستدركاً: «لكن الأمر بحاجة إلى تدخل وقتي وعاجل حتى تصب المواطير المياه بعيداً عن جسم السد ولا تسهم في تخلخله وانهياره.»

الدفاع المدني: 114 مصاباً و10 وفيات في سيول جدة.. وإيواء أكثر من خمسة آلاف أسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/14/02/2011/article604435.html

جدة- واس

يواصل الدفاع المدني أعماله الميدانية للبحث عن المفقودين الثلاثة في كارثة الأمطار والسيول التي أصابت جدة مؤخراً ومشاركته مع الجهات ذات العلاقة في معالجة آثار الأمطار ورفع المياه الراكدة حيث وصلت القوى البشرية المشاركة في الأعمال الميدانية الداعمة للموقف إلى 1786 ضابطاً وفرداً باستخدام 205 معدات وآليات .

وأوضح مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بجدة التابع للمديرية العامة للدفاع المدني اللواء محمد بن عبدالله القرني في تقرير أصدره المركز أمس أنه تم إيواء 5775 أسرة و 27142 شخصاً عن طريق لجان الإسكان المكونة من الدفاع المدني ووزارة المالية ولازالت عمليات الإيواء مستمرة على مدار الساعة .

وأشار اللواء القرني إلى أن أمانة محافظة جدة مستمرة في سحب ما تبقى من المياه في بعض الأماكن والأحياء التي يوجد بها تجمعات والناتجة من خزانات مياه المواطنين وطفح المجاري وبدروم بعض العمائر والمياه الجوفية ورفع الدمار والتنظيف والقيام برش مكافحة البعوض ومتابعة السدود .

وأضاف ان شركة المياه الوطنية تواصل أعمالها من خلال سحب المياه من مواقع تجمعات المياه في الشوارع والأحياء وإصلاح أنابيب المياه المتضررة وطفح مياه الصرف الصحي وتنظيف خزانات مياه المواطنين كما لا تزال فرق الهلال الأحمر مهيأة بكامل الاستعدادات وهي تباشر أي بلاغ وتتعامل معه في حينه من خلال 15 فرقة و 23 سيارة إسعاف وطائرتين متمركزتين بمركز الشميسي والقاعدة الجوية .

وأضاف أن وزارة الزراعة مستمرة في رش الأراضي في الأحياء السكنية بالإضافة لأحواض التجفيف بموقع بحيرة الصرف بواسطة الرش الجوي واستمرار مباشرة الشؤون الصحية أعمالها بعدد (20) فرقة ميدانية ومواصلة وزارة التجارة والصناعة أعمالها في القيام بجولات تفتيشية على الأسواق والمستودعات الخاصة بالمواد الغذائية للتأكد من وفرة المعروضات وصلاحيتها والكشف على محطات الوقود والتأكد من خلوها من المياه إلى جانب قيام الجهات الحكومية المشاركة بأعمالها المعتادة في دعم الجهات بما يلزم .

وأفاد أن عدد المصابين بلغ 114 مصاباً و10 وفيات سلم منها 9 جثث لذويهم وإجمالي العقار 10318 عقاراً واجمالي حصر المركبات 7270 مركبة.

إعلام مدني جدة يتصدى للاجتهادات والإشاعات الكاذبة خلال كارثة السيول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين11 ربيع الاول 1432 هـ - 14 فبراير 2011م العدد 15574
http://www.alriyadh.com/14/02/2011/article604392html

نجحت المديرية العامة للدفاع المدني في إيصال المعلومة ونقل الحقائق لكافة المتابعين لكارثة سيول جدة وذلك من خلال استخدام الإعلام الجديد وذلك في إطار متابعة الأحداث وسرعة ايصال كافة المستجدات دون إتاحة المجال للاجتهادات أو إلى إشاعات غير صحيحة تنطلق عبر بعض مواقع الإنترنت والمنتديات، وقد بلغ عدد مشاهدي قناة الدفاع المدني على موقع " يوتيوب " طوال 10 أيام من تعرض محافظة جدة للأمطار والسيول ٣١،٤٥٢ ألف مشاهد من الرجال والنساء، اطلعوا على 117 ملف فيديو مصور تتضمن إرشادات لتجنب المخاطر ومتابعة مستمرة لعمليات الإنقاذ الميدانية في حين بلغ عدد الاستفسارات التي أجاب عليها المركز الإعلامي الالكتروني للدفاع من خلال صفحته على الموقع الاجتماعي " فيس بوك " عن أكثر من 1020 استفساراً، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإخبارية من خلال 99 رابطاً تم عرضها من خلال الصفحة، ونشر أكثر من 860 صورة و 49 ملف فيديو، مقابل 517 صورة فوتوغرافية و 50 ملف فيديو ثم بثها من خلال صفحة الدفاع المدني النت لوك، ومثلها على صفحة الدفاع المدني بموقع " تويتر . "

وأوضح المتحدث الإعلامي بالمديرية العامة للدفاع المدني الرائد عبدالله بن ثابت العرابي الحارثي أن مهام المركز الإعلامي الالكتروني إبان سيول جدة، لم تقتصر على بث التعليمات والإرشادات لتجنب المخاطر، أو عرض جهود رجال الدفاع المدني في أعمال الإخلاء والإنقاذ والإيواء بالتنسيق مع الجهات الأخرى، بل شملت تقديم كافة خدمات المعلومات لمندوبي الصحف ووكالات الأنباء المحلية والعربية والعالمية، لتسهيل مهامهم في متابعة الأحداث، مشيراً إلى أن تجربة الدفاع المدني، من خلال المركز الإعلامي الالكتروني أثناء سيول جدة والتي تعد الأولى من نوعها في الكوارث، أثبتت فاعلية توجه المديرية العامة للدفاع المدني في الاستفادة من وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة السلامة والوصول ببرامج التوعية ضد المخاطر وزيادة التواصل مع كافة فئات المجتمع في حالات الطوارئ، إلى جانب تزويد وسائل الإعلام بكل المعلومات الموثقة، والتغلب على كافة الصعوبات التي قد تحول دون قدرتهم على المتابعة الميدانية للحوادث .

كابوس سيول جدة تدخل ٥٠ مواطناً للعيادة النفسية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/15/02/2011/article604914html

جدة - محسن سالم

شكل تكرار مأساة السيول في جدة اثرا سلبيا على الحالة النفسية للعديد من سكان الأحياء المتضررة من هذه الكوارث، وظهرت هذه الآثار بشكل واضح على الأطفال والنساء الذين شاهدوا وعاشوا تلك المآسي خلال السيول في نهاية عام ١٤٣٠ه والسيول الأخيرة في عام ١٤٣٢ه .

وقال المستشار مطر الزهراني بمركز المودة الاجتماعية بجدة انه قد عمل بالمركز خلال اسبوع الكارثة التي اجتاحت بعض احياء جدة، مشيراً إلى ان المركز وضع خطاً ساخناً لمساعدة المتضررين من الكارثة، وأضاف: تلقينا العديد من المكالمات من أكثر من خمسين شخصاً وكلهم يشتكون من الهلع والخوف وعدم النوم والاكتئاب وقد تعاملنا مع جميع الاتصالات بأسلوب طبي وتم علاجهم، مضيفاً أن زوجة تبلغ من العمر ٣٥ عاماً تطلب من زوجها اخراجها من جدة ولا ترضي البقاء خوفاً مما رأته من سيول وهي لا تستطيع النوم مكتئبة وقد تم علاجها، وآخر يقول: بأن زوجته لا تنام لأنها تشعر بأن المنزل سينهد عليهما، وآخر يقول بأن والدته وشقيقته قد احتجزوا في المنزل لفترة طويلة مما عرض شقيقته للخوف والحمد لله تم علاجهم.

علاقة الهيئة بالسدود الاحترازية استشارية في بنائها

المساحة الجيولوجية: لا خوف على جدة من السيول المنقولة..

والخطر من الأودية المحيطة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 15576
http://www.alriyadh.com/2011/02/16/article605098.html

جدة- سعد بن عبدالله

استبعد رئيس هيئة المساحة الجيولوجية السعودية الدكتور زهير نواب وجود خطر على جدة من السيول المنقولة، وأوضح أن الأودية الكبيرة في منطقة مكة المكرمة مثل وادي فاطمة تصب مياهها في البحر باتجاه القاعدة البحرية جنوباً وشمالاً باتجاه أبحر .

في حين يرى د. نواب أن السيول التي أغرقت بعض الأحياء أتت من مسيل أحد عشر وادياً تشرف على جدة أكبرها وادي غليل وقال إن السدود الخمسة التي أقرت وباشرت الوزارات المعنية تنفيذها سوف تحمي جدة من ثلاثة أودية هي وادي قوس ومثوب وغليل . مشيراً إلى إقرار معالجة كاملة لكافة الأودية المطلة على جدة من خلال اللجنة المنبثقة عن اللجنة الوزارية التي أقرها المقام السامي برئاسة أمير المنطقة. ونفى رئيس الهيئة علاقتهم بالسدود الاحترازية التي أنشأتها الأمانة . مبيناً مشاركتهم في وضع الدراسات لبحيرة الصرف والتي لم تنفذ حسب ما أوصت به الهيئة لظروف مالية . مشيداً في الوقت نفسه بالفائدة التي تحققت من بناء سد بحيرة الصرف والمتمثلة في حماية جدة من الغرق نتيجة وصول كميات المياه المتجمعة خلف السد إلى 25000 م3 من مياه الصرف ومياه الأمطار نهاية عام 1430. ولم ينف د. نواب غياب التنسيق بين الهيئة والجهة المعنية ببناء السدود وهي وزارة المياه والكهرباء ، مؤكداً دورهم الاستشاري وليس الإلزامي .

معايير بناء مقاومة للهزات الأرضية من تبوك إلى الباحة

وتناول رئيس الهيئة الجيولوجية مهام الهيئة الأخرى المتمثلة في رصد الزلازل من خلال 70 مرصدا وطنيا للرصد الزلزالي والتي يتوقع أن تصل إلى مئة مرصد مشيراً إلى رصدهم الهزة الأرضية الأخيرة التي ضربت باكستان ووصلت إلى دولة الإمارات. وقال إنهم في الهيئة يرصدون هزات أرضية خفيفة بشكل يومي سواء كان ذلك في البحر الأحمر أو في الجزيرة العربية والمناطق المحيطة بالمملكة من خلال متابعتهم المستمرة على مدار الساعة للانهيارات الجبلية . وعن جهود الهيئة في رصد التصحر الذي يهدد الرقعة الزراعية في المملكة أوضح د. نواب تأسيس إدارة لدراسات الصحاري تتضمن ثلاثة أقسام الأول منها معني بالدراسات الصحروية مهامه إجراء دراسات وأبحاث عن المصادر الطبيعية ووضع الخطط لكيفية الاستفادة منها والثاني يدرس التصحر. أسبابه ووضع الحلول للحد منه .

في حين يهتم القسم الثالث بالمعالم الجيولوجية ووضع الخطط للمحافظة عليها . وأبان د. نواب دور الهيئة في المطالبة بالتأكيد على مراعاة معايير البناء المقاوم للهزات الأرضية خصوصا في الشريط الزلزالي الذي يمتد من تبوك إلى الباحة ويشمل المدينة وجدة ومكة والطائف وثمن دور اللجنة الوطنية لكود (معايير) البناء المشكلة بأمر سامٍ كريم عام 1421 ه والتي أصدرت كود البناء السعودي عام 1428 ه.

باصبرين لـ الحياة: لا وجود لتعليمات بإزالة مخطط أم الخير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234861

جدة - عبدالعزيز آل صحفان

كشف رئيس لجنة التعديات ومراقبة الأراضي في محافظة جدة المهندس سمير باصبرين، عدم وصول أي تعليمات من الجهات المختصة تفيد بإزالة مخطط أم الخير (شرق جدة)، بعد تضرره من كارثة الأمطار الأخيرة التي اجتاحت المدينة الساحلية كاشفاً ارتباط لجنته بشبكة مع أمانة جدة تزودها بجميع مواقع التعديات، مفيداً تزويد اللجنة بتقارير يومية عن حال الطقس خصوصاً مواعيد هطول الأمطار، تجنباً لحدوث أي مشكلات جراءها للأفراد أو تلفيات للمعدات المستخدمة في عمليات الإزالة.

وتوعد باصبرين المعتدين على الأراضي برفع أسمائهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم، وقال لـ «الحياة»: «رفعنا قائمة على مراحل سابقة لإمارة مكة المكرمة بأسماء 45 معتدياً على الأراضي في مدينة جدة لملاحقتهم واتخاذ الإجراءات القانونية والنظامية بحقهم»، مشيراً إلى أن اللجنة في طور إنشاء قاعدة بيانات لكل المواقع بمصورات جوية، يمكن الرجوع إليها في أي وقت، تحوي بيانات كاملة عن الأراضي المعتدى عليها إضافة إلى الأراضي التي سبق إزالتها من قبل.

وردّ رئيس لجنة التعديات الاتهام عن لجنته كونها تهتم فقط بنزع التعديات عن الأراضي الحكومية والتساهل في التعدي على أراضي المواطنين، مؤكداً أن الأراضي المخصصة للمواطنين التي يرصد فيها التعدي يتم إشراك أمانة جدة فيها لتحديد الملكيات ورصد التعدي قبل أي إزالة لها، «وذلك من مبدأ الحفاظ على حقوق المواطنين وعدم الإضرار بممتلكاتهم، وعند التأكد من صحة التعدي تتم إزالة وتسليم الأراضي لأصحابها.»

ولفت إلى وجود تنسيق مع «الأمانة» لتسريع إنهاء إجراءات الأراضي الخاصة بالمواطنين بعد إنشاء شبكة داخلية توضح المواقع التي يوجد بها تعد، بعد أن ترد شكاوى أصحاب الأراضي للتوجه فوراً للموقع وإزالة جميع أشكال التعدي على الأرض.

وعن خطوات الإزالة في منطقة شرق الخط السريع، أوضح باصبرين أن أعمال الإزالة مستمرة من دون توقف، والعمل جار يومياً لإزالة العقوم من الأودية التي تشكل نسبة كبيرة من التعديات التي بحاجة إلى عمل مضاعف، مبيناً أنه تم الانتهاء من إزالة تعديات من نصف الأودية التي يصل عددها إلى 13 وادياً، وتابع: «مجموع مساحة الأودية في المنطقة كبير جداً يتجاوز الـ300 كيلو متر طولياً، إذ يبلغ طول بعضها 26 كيلو متراً وبعضها الآخر 30 كيلو متراً» الأمر الذي وصفه باصبرين بأنه بحاجة إلى كثير من العمل والجهد للانتهاء من المواقع في المنطقة كافة.

وزاد: «أنهينا إزالة تعديات من 25 مشروعاً متعثراً، بينها مشاريع مسار قطار الحرمين والطريق الدائري، إضافة إلى مشروع يقع بالقرب من الجسر البري». يذكر أن لجنة التعديات تجري عملية الإزالة عقب إشعار أصحابها بثلاثة إنذارات متكررة وتطلب منهم مراجعتها في حال وجود صكوك معتمدة تفيد امتلاكها، وعندما لا يتم التجاوب مع الإنذارات تتم إزالة المواقع المحددة بالكامل، إضافة إلى أن اللجنة كشفت في وقت سابق تحرير ما يزيد على 230 مليون متر مربع مواقع تعديات في مدينة جدة.

خبراء يطالبون بإدراج تعويضات للمرضى المتضررين من السيول

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234884

جدة - أحمد العمري

في الوقت الذي تعكف فيه الجهات المختصة في محافظة جدة على حصر الأضرار التي لحقت بالسكان جراء كارثة «سيول الأربعاء 2» وما أحدثته من أضرار في الممتلكات والمنازل والمركبات وفتك في الأنفس والأرواح، طالب كثير من الأطباء والخبراء الصحيين بتعويض المتضررين صحياً، سواء من جراء الأمراض الناتجة من السيول كحمى الضنك والكبد الوبائي (أ) أو مرض نفسي أو جسدي، مادياً من وزارتي المال والصحة أو التكفل التام بعلاجهم، وأكد استشاري الطب النفسي للأطفال والمراهقين الدكتور جمال الطويرقي أن هناك أمراضاً ستظهر بعد كارثة جدة الأخيرة بخمسة أشهر أو تزيد، لذا من الأولى الكشف على جميع السكان الذين تضرروا في أحداث «الأربعاء 2.«

وقال: «من رأى مناظر السيول وهدم الممتلكات، وحال المصابين في المستشفيات فإنه سيؤكد ضرورة تعويض المتضررين مادياً ومواساتهم حتى يستطيعوا الاندماج مرة أخرى مع المجتمع، إذ إن الصدمات التي تنتج ما بعد الكارثة وحال الرهاب الذي يعيشه المتضررون بحاجة إلى أن نعيد إليهم كيفية التأقلم مرة أخرى مع المجتمع.«

وفيما أكدت إحصاءات المديرية العامة للشؤون الصحية في المحافظة، بحسب مديرها العام الدكتور سامي باداود، أن عدد الفرق الميدانية بلغ 26 فرقه، طالب رئيس لجنة الصحة والبيئة في المجلس البلدي في جدة الدكتور حسين البار، بإدراج بند تعويض مادي أسوة بالعقار والمركبات، كالمصابين بأمراض الضنك وغيرها من جراء السيول، وذلك بزيارة العيادات الخاصة سواء الخاصة بالأطفال أو غيرهم، بغية تعويضهم مادياً أو صرف مبلغ مادي للعلاج في المستشفيات.

ولفت البار إلى أن الضرر الصحي والنفسي هو أخطر الأضرار التي تعرض لها سكان المحافظة سواء من المواطنين أو المقيمين.

وأمَّن استشاري الطب النفسي للأطفال والمراهقين الدكتور جمال الطويرقي على أهمية حديث الدكتور حسين البار، موضحاً أن تعويض الأضرار الصحية التي لحقت بالسكان أياً كان نوع الضرر، هو من صميم أمر الجهات العليا الذي ينص على تعويض المتضررين.

وأشار الطويرقي إلى أن الكوارث والسيول واختلاط مياهها التي تتكون في شكل مستنقعات تزيد من الأوبئة التي تتحمل مسؤوليتها جهات حكومية عدة كوزارتي الصحة والنقل والأمانة والدفاع المدني والمياه، وشدد على أن توافر العلاج لفترة زمنية طويلة هو مسؤولية وزارة الصحة في المقام الأول، مبيناً أن ذلك لا يمنع من إرسال المتضررين للعلاج إلى الخارج، وقال: «إن القصص التي ولدت من رحم الكارثة كفيلة بأن نضم التعويض الصحي إلى جانب تعويض العقار والممتلكات»، مذكراً بتوصيات أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بتنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله حرفياً.

الشرقية:حملة طوق ترسل 156 عبوة لإغاثة متضرري سيول جدة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/234788

الدمام – شادن الحايك

انطلقت مساء أمس، من محافظة القطيف، شحنة مساعدات لإغاثة متضرري السيول في محافظة جدة، بعد حملة «طوق جدة»، التي نظمتها جمعيتا العمل التطوعي في المنطقة الشرقية، و«العطاء النسائية الخيرية» في القطيف. وتكونت الشحنة من 156 عبوة من المواد الغذائية والأثاث المنزلي والملابس. فيما يتوقع إرسال شحنات أخرى خلال الأيام المقبلة. ونشط في جمع المساعدات نحو خمسة آلاف شاب وفتاة، من المتطوعين.

وقالت المشرفة على الحملة في جمعية العطاء أسماء العيد: «انطلقت الحملة مطلع شهر ربيع الأول الجاري، لجمع التبرعات العينية، مثل الأواني المنزلية، والملابس، التي قمنا بفرزها، للتأكد من صلاحيتها للاستخدام، ومن ثم تُصنف، ونقوم بتغليفها»، مبينة ان «العمل يبدأ من الثالثة ظهراً إلى التاسعة مساء، يومياً، ولمدة 10 أيام.«

وأضافت العيد، «استقبلت الحملة التبرعات في مبنى الجمعية، ومجلس أم حسين العوامي. وشاركت فيها طالبات من محافظة القطيف يدرسن في جدة. كما نشط ثلاثة شبان يدرسون في المرحلتين الثانوية والمتوسطة، في الحملة، وتولوا توفير العبوات واللاصق، وهم ماجد ونواف الناجي وعلي السيف»، مردفة «زودتنا إحدى الصيدليات بأدوية تؤخذ من دون استشارة طبيب. فيما وفرت جمعية العمل التطوعي شاحنة، لنقل التبرعات إلى مطار الملك فهد الدولي في الدمام، لتشحن إلى جدة جواً». بدورها، أوضحت المدير التنفيذي في جمعية العمل التطوعي رانيا أبوبشيت، أن «جهات عدة شاركت في جمع التبرعات لإغاثة المتضررين في جدة، منها جمعيات «العطاء الخيرية»، و«سيهات للخدمات الاجتماعية«، و«فتاة الخليج»، و«جود» في الدمام، و«الثقافة والفنون»، و«فتاة الأحساء»، و«الجشة الخيرية»، و«البر» في الأحساء. كما انضمت جمعية «مكة الخيرية» في حائل، ونادي» تراث». وتولت رعاية الحملة إمارة المنطقة الشرقية، والشؤون الاجتماعية، وطيران» ناس»، وقناة «أم بي سي»، إضافة إلى إذاعتي الرياض وجدة. كما شاركت 10 فرق تطوعية، تضم 4500 متطوع، وهو العدد المسجل في قاعدة البيانات، إضافة إلى 170 شاباً، و 200 فتاة غير مسجلين، يضاف إليهم متطوعون في الجمعيات الخيرية. ومن اللافت مشاركة أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، تبلغ أعمارهم ست سنوات.«

وأبانت أبوبشيت، ان حملة «إغاثة جدة» (طوق)، التي انطلقت منذ أسبوعين، «استقطبت جمعيات عدة في الأسبوع الأول، وأخرى في الأسبوع الثاني، وسيكون آخر يوم للحملة غداً) اليوم الأربعاء)، بالتزامن مع انتهائها في جدة، ليبدأ بعدها إصلاح المنازل المتضررة»، مضيفة «وصلت إلى جدة حتى مطلع الأسبوع الجاري، 500 عبوة، تشمل الكسوة والمواد الغذائية التي اشترطنا ألا تقل صلاحيتها عن أربعة أشهر». وعن مهام جمعية العمل التطوعي، أبانت أبو بشيت، أنها «لوجستية، لتقديم الدعم التطوعي للجمعيات في المنطقة، ونطمح إلى افتتاح مراكز للعمل التطوعي.«

نتائج التحقيق في فساد جدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 15575
http://www.alriyadh.com/2011/02/15/article604804.html

فارس بن حزام

من الواضح أن الجمهور ينتظر أي جديد بخصوص أحداث جدة. ولأن تحقيقات الكارثة الأولى لم يعلن عنها أي شيء، فمن الطبيعي ألا يسمع الجمهور أية نتيجة عن الكارثة الثانية. رغم التوجيهات المباشرة في تحقيق العدالة .

هنا، يذهب السؤال إلى السبب وراء البطء في تحقيق العدالة المنشودة. لماذا لم تخرج إلى العلن أية نتيجة من التحقيقات، سوى القول إن "الادعاء العام" ينظر في الملف؟

وللوصول إلى الإجابة، قد نحتاج إلى فهم شيء آخر من صلب القضية، وهو تكرار الكارثة، رغم تأكيد المسؤولين في منطقة مكة المكرمة على تصحيح أخطاء العام الماضي، والتعهد بعدم غرق مدينة جدة مرة أخرى .

غرقت المدينة مرة أخرى، ودخلت البلاد في دوامة جديدة من الندب والصياح على الفساد، ورفعت الأصوات عالياً تنادي بمحاسبة المسؤولين عن الكارثتين. لكنّ فعلاً واحداً لم ير النور حتى الآن، مع التأكيد على إيقاف مجموعة من المتهمين بما حدث .لذا يمكن للمواطن فهم لغة خطاب الملك عبدالله بعد الكارثة الثانية .

ما يحتاجه المواطن اليوم، أن يسمع الأخبار المباشرة عن كل ما جرى في مدينة جدة، عن الكارثة الأولى، وعن الكارثة الثانية، وعن الجدول الزمني الواضح والمحدد لتصحيح الأخطاء، ولضمان عدم تكرار ما جرى في المرتين السابقتين .

وربما استبشر المواطن خيراً في دخول شركة أرامكو على الخط، وتوليها إدارة المشروعات الخاصة بدرء مخاطر السيول في جدة. سمعة الشركة عالية، والذين يعيشون في المنطقة الشرقية يستوعبون أهميتها وقيمتها في توفير بنى تحتية محترمة، ووفق ما هو مطلوب، خاصة في مسألة الجدول الزمني، الذي تحترمه أرامكو جيداً .

لكن المبالغة بالفرح لا يجب أن تغطي على حقائق الأرض، فالشركة لا تملك العصا السحرية للخروج بالمعجزات؛ لأنه لا أحد يضمن تداخل المؤسسات الحكومية المعنية على مسارها. أين ستقف وزارات مثل المالية والمياه والشؤون البلدية، وكذلك أمانة المدينة أمام مشهد أرامكو وهي تحفر الأرض الرخوة؟

ربما، من المفيد سماع الموقف النهائي للمؤسسات الحكومية تجاه دخول أرامكو على الخط، بعد أن تأخرت أوراق المحاسبة في الكارثتين الأولى والثانية، هل ستعينها بعد أن تفسح أمامها الطريق للعمل، أم نعود للفيلم الطويل؛ البيروقراطية وتداخل الصلاحيات، انتظاراً لكارثة ثالثة؟

جدة .. مخاطر صحية وبيئية !

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م العدد 17464
http://www.al-madina.com/node/288494

د. سهيلة زين العابدين حماد

ما حلّ بأهالي جدة بعد كارثة السيول العام الماضي لم يكن متوقعاً البتة أن يحدث مرة أخرى، فتكرار المأساة بشكل أسوأ لم يؤد فقط إلى إحداث وفيات وتلفيات في الممتلكات وهدر للمال العام، وترويع الناس وإحساسهم بعدم الأمان وهم في بيوتهم لمجرد وجود سحب مطيرة في السماء، وإنّما يُعرّض جدة إلى كارثة صحية وبيئية كبرى،فقد حذر عدد من الأطباء والمسؤولين الصحيين من حدوث كارثة بيئية تؤدى إلى انتشار الأمراض في مدينة جدة نتيجة عدم التخلص من بقايا الامطار وما خلفته من آثار ضارة وسط الأحياء، خاصة ما يتعلق بالمياه الملوثة الراكدة إثر اختلاطها بمياه الصرف الصحي والغبار والنفايات، رغم مرور اكثر من أسبوعين على ذلك، فالمياه الملوثة والغبار وتعفّن النفايات يسبب أمراضاً معدية وخطيرة مثل الكوليرا ،أو السنمويللا والتيفوئيد وأمراض الجهاز الهضمي والتسمم الغذائي، وكما قال الدكتور إبراهيم عالم وكيل أمانة جدة السابق في حوار جريدة المدينة معه، وهو متخصص في الكيمياء «حتى الآن لا أعلم مبيداً حشرياً لا يسبب السرطان. ربما تظهر هذه الأمراض في الأطفال مستقبلاً وبعد عشر سنوات»، كما نبّه الدكتور إبراهيم إلى خطورة ما يجري بخصوص التخلّص من النفايات، مؤكداً أنّ التخلّص منها عبر الحرق يمثل خطراً كبيراً بما يسببه من تلوّث للبيئة يؤدي إلى أمراض السرطان، مشيرًا إلى أنّ العلاج الوحيد لها يكمن في مشروع تدوير النفايات، واعترف الدكتور إبراهيم عالم وكيل أمانة جدة الأسبق بخطئه في الموافقة على إحدى شركات التخلّص من النفايات بمدينة جدة، وقصورها في العمل بما أدّى إلى «أزمة النفايات».

إنّ أمانة جدة في مقدمة المسؤولين عن هذه الكارثة وما ترتب عليها؛ إذ كان بإمكانها تلافي الكثير من الأخطاء، وفي مقدمتها حماية الأحياء السكنية المبنية على مجاري السيول من مخاطر السيول، فليس من المعقول أن يُكتفى بعمل سد ترابي، وخرسانة جاهزة في حي» أم الخير» المنكوب لتجنيبه خطر السيول، ويُقال إنّه حل مؤقت؟ فما هكذا تُعالج الأمور في الأزمات والكوارث؟ والسؤال لمَ لم يتم بناء سدود من خرسانة مسلحة في الأحياء المبنية على مجاري السيول، كما كان بالإمكان العمل على تحويل مجاري السيول عن الأحياء السكنية المبنية على مجاريها، والعمل ليل نهار من أجل إنجاز هذه الأعمال بأسرع وقت ممكن، ومد شبكات لتصريف مياه الأمطار والسيول والصرف الصحي في جميع أحياء جدة في آن واحد، والعمل في كل هذا على مدى ال 24 ساعة، ولا حجة لمن يدعي أنّ وزارة المالية لم تصرف المبالغ المطلوبة لإنجاز هذه المشاريع ،فخادم الحرميْن الشريفيْن الملك عبد الله أمر إثر كارثة العام الماضي باعتماد المبالغ اللازمة وتوفير الإمكانات والتعزيزات بشكل فوري لمدينة جدة، لكن الجدية للأسف مفتقدة لدى بعض المسؤولين عن معالجة الأزمة في جدة ،فالضمائر لازالت نائمة لم تستيقظ بعد، فليس من المعقول أنّ مدينة كبيرة كجدة، وتمثل العاصمة التجارية للمملكة لا توجد بها شبكة للصرف الصحي ،ولا شبكة لصرف مياه الأمطار إلا بنسبة 10% ،وهي قديمة وعرضة للتعطيل في أي وقت؟

وأمانة جدة لم تُحاسب الشركة المقاولة التي تولت تعبيد الطرق والأرصفة على ما أصابها من تلف، وعدم صمودها أمام مياه الأمطار، واكتفت بترقيعها ،فقد كشف مدير عام الطرق في أمانة جدة المهندس غسان الزهراني عن هدر 400 مليون ريال على ترقيع الحفر في شوارع جدة دون أن يتم معالجة أوضاعه، فأعمال الترقيع أرهقت ميزانية الدولة بهذه المبالغ على مدار أربع سنوات لم تحل دون تكرار الحفر بنفس الطريقة!

وأتساءل هنا لمَ الترقيع؟ ولم لمْ تُلزم الشركة المنفذة لها أن تعيد تعبيدها من جديد بدون أن تدفع لها الدولة قرشاً واحداً ،لأنّها دفعت لها تكاليف التعبيد كاملة، وهي التي لم تلتزم بالمواصفات التي تم التعاقد عليها.؟

وتساؤل آخر يطرح نفسه ،وهو أين مجلس بلدي جدة بعد إطلاقه أسئلته العشرة النارية إثر كارثة العام الماضي؟ ولمَ سكت وصمت عما يشاهده من إهمال وتجاوزات وتقاعس ممّا أدى إلى تكرار الكارثة؟ ورأيناه يظهر مرة أخرى على مسرح الأحداث بقيامه بجولة عبر طائرة مروحية ليرى بأم عينه تداعيات سكوته ، ولا حجة له عن تخاذله وسلبيته بعدم توفر

صلاحيات لديه تؤهله للقيام بدور إيجابي؛ إذ كان بإمكانه أن يوصل صوته ويكشف كل ما يراه من تجاوزات .
وهناك تساؤل آخر يلح عليّ وهو لماذا غاب الدور الإغاثي للهلال الأحمر مكتفياً بدوره الإسعافي فقط؟ وأحب هنا أن أحيي شباب جدة الرائع العظيم بنين وبنات على الدور المشرف الذي قاموا به في الأعمال الإغاثية والتطوعية والخيرية.
ان بوادر الكارثة ومقدماتها ماثلة أمامنا متمثلة في « أزمة النفايات ، ووجود بحيرة أخرى ممتلئة بمياه الصرف الصحي على غرار بحيرة « المسك»، وممّا يؤسف له حقاً أنّ اللامبالاة لايزال يتصف بها البعض ،فمياه الامطار الراكدة لا تزال في بعض شوارع وأزقة جدة، ولا قيمة لسحبها من الشوارع وسكبها في الحدائق العامة ،ممّا أدى إلى توالد البعوض فيها!!
الآمال معقودة على اللجنة الوزارية التي يرأسها سمو الامير نايف بن عبد العزيز وتوصياتها الهامة التي اعلن عنها مؤخرا

العفو الدولية: حقوق الإنسان في البحرين... على مفترق الطرق

صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3081 - السبت 12 فبراير 2011م الموافق 09 ربيع الاول 1432هـ
http://www.alwasatnews.com/news/read/3081/526785/html1.html

الوسط - محرر الشئون المحلية

أصدرت منظمة العفو الدولية أمس الجمعة (11 فبراير/ شباط 2011) تقريراً من 34 صفحة عن وضع حقوق الإنسان في البحرين تحت عنوان «حملة قمع في البحرين... حقوق الإنسان عند مفترق الطرق».

وأشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها إلى أن حالة حقوق الإنسان في البحرين شهدت تدهوراً منذ منتصف أغسطس/ آب 2010، وشمل ذلك انتهاكات لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وكذلك زيادة القيود المفروضة على جمعيات حقوق الإنسان.

وقالت المنظمة إن البحرين تستعد للاحتفال بعشر سنوات على إقرار ميثاق العمل الوطني الذي كان قد مهد الطريق لأهم الإصلاحات السياسية والقانونية لتحسين حالة حقوق الإنسان، لكن الحملة الأمنية التي شنتها السلطات في صيف 2010 تركت حقوق الإنسان عند مفترق الطرق.

واعتبرت المنظمة أن الوثائق المتوافرة لديها تدل على تدهور في حالة حقوق الإنسان في البحرين شملت اعتقالات وتوقيفاً ومحاكمات لنشطاء المعارضة السياسية، فضلاً عن ادعاءات للموقوفين بأنهم تعرضوا للتعذيب في الحجز. في حين فشلت السلطات لحد الآن في فتح تحقيقات مستقلة في أي من الادعاءات.

وسلط التقرير المطول الضوء على القيود المفروضة على الحقوق الأساسية والحريات العامة، مع ذكره لتفاصيل القضايا التي تشهدها الساحة البحرينية حالياً.

وأوضح التقرير أن البحرين تقف عند مفترق الطرق فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن سنوات من التقدم في مجال الإصلاحات التي تحققت منذ العام 2001 أصبحت الآن في وضع لا يتناسب مع الطموحات التي وضعتها البحرين لتنفسها، ولا يتفق مع مواثيق حقوق الإنسان ولا حتى مع دستور مملكة البحرين.

كما ذكر التقرير تفاصيل لمجريات جلسات محاكمة ما يسمى بـ «المخطط الإرهابي» مع عدد من الأقوال والشهادات التي ذكرها المتهمون داخل قاعة المحكمة وأمام هيئة الدفاع.

النصر مرشح قطر لرئاسة الدورة 66 للأمم المتحدة

المصدر :جريدة الشرق الاثنين14 فبراير 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=229173

طه حسين:
رشحت دولة قطر سعادة السفير ناصر بن عبد العزيز النصر مندوب قطر الدائم في الامم المتحدة لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين.
وعلمت "الشرق" ان اختيار الرئيس سيتم في الانتخابات التي ستجرى في شهر يونيو المقبل بينما يتولى الرئيس المنصب في شهر سبتمبر المقبل موعد انعقاد الدورة السادسة والستين.
والجمعية العامة هي الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وتقرير السياسة العامة في الأمم المتحدة. وهي تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم 192 دولة. وتشكل الجمعية العامة منتدى فريدا متعدد الأطراف تجري فيه مناقشة جميع القضايا الدولية المشمولة بالميثاق. وتنعقد الجمعية العامة سنويا في دورة عادية مكثفة، تمتد من سبتمبر حتى ديسمبر، ثم تجتمع بعد ذلك حسب الاقتضاء.
ويتولى السويسري جوزيف داييس حاليا رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.
وقد قامت دولة قطر، التي قدمت في عام 2002 ترشحها لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين، قامت رسميا بتسمية سعادة السفير ناصر بن عبدالعزيز النصر، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، مرشحا لهذا المنصب.
ولم يأت ترشيح السفير النصر لشغل هذا المنصب من فراغ فقد أسس سعادة السفير النصر طوال الأعوام الاثني عشر التي قضاها في نيويورك صداقات مع زملاء من كل دول العالم، وعلاقات شراكة مثمرة وقيمة مع دبلوماسيين ومسؤولين حكوميين وممثلين للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الأكاديميين وقادة قطاع الأعمال. وقام بالتنسيق مع العديد من الشخصيات الدبلوماسية من معظم الدول الأعضاء بشأن العديد من المساعي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية والقانونية.
وبالإضافة إلى عمله مندوبا دائما لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، فقد تولى السفير النصر العديد من المهام الأخرى، شملت تيسير المفاوضات وتنظيم المناسبات الخاصة والنشاطات الدعوية، فضلا عن المشاركة في المناقشات وفرق الخبراء. وشملت مسؤولياته مناصب قيادية مثل رئاسة مجموعة الـ77 في عام 2004م، فضلا عن عدد من المناصب على مستوى الأمم المتحدة، مثل رئاسة اللجنة الرابعة للجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والستين، ورئاسة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي اختتم رئاسته لها بنجاح بانعقاد المؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب واعتماد وثيقته الختامية المتفق عليها دوليا.
ويعتبر سعادة السفير ناصر بن عبد العزيز النصر دبلوماسيا معروفا على نطاق واسع في أوساط المنظمة الدولية. ويتمتع بالمؤهلات والخبرات المهنية المطلوبة لرئاسة الجمعية العامة. ويمكن استشفاف الالتزام الثابت لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق السلام والأمن الدوليين بوضوح في المواقف المعلنة لدولة قطر وكذلك في المسيرة المهنية الخاصة بالسفير النصر.
وفي حال توليه رئاسة الجمعية العامة، لن يدخر السفير النصر جهداً للإسهام بفعالية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة بالتشاور والتعاون مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. ووفقا لتقرير عن مندوبية قطر بالامم المتحدة سيكرس السفير النصر نفسه لخدمة مصالح البلدان من الدول الآسيوية وكذلك سائر أعضاء الأمم المتحدة.
وسيكون تركيزه على بناء توافق في الآراء بشأن التحديات الكبرى التي تواجه عالمنا اليوم، خاصة الصراع المسلح والجوع والفقر والإرهاب وتغير المناخ والأزمة الاقتصادية والاستجابة الانسانية. ويمثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولوية قصوى للسفير النصر وكذلك تنشيط الجمعية العامة وتعزيز فعاليتها وأهميتها وكفاءتها باعتبارها الهيئة الرئيسية

ذات العضوية الشاملة لجميع الدول. وتعتمد رؤيته على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون والحوار بين شعوب العالم بما يصب في المصلحة المشتركة للبشرية. وفي الفترة المؤدية إلى انتخاب رئيس الجمعية العامة للدورة السادسة والستين في يونيو 2011، سيلتمس سعادة السفير النصر آراء وشواغل الدول الأعضاء، ويأمل في أن يحصل على دعمهم لانتخابه.

وسعادة السفير ناصر بن عبد العزيز النصر من مواليد دولة قطر في سبتمبر 1953. ويتقن العربية والانجليزية. وقد التحق بدراسات عليا في العلوم السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية والإدارة في المعاهد التعليمية العليا في الدوحة بقطر وبيروت بلبنان. وتقلد أوسمة فخرية من دول عديدة، بالإضافة إلى شهادة دكتوراه فخرية في العلاقات الدولية من حكومة الصين عبر جامعة شونغجنغ (نوفمبر عام 2007).

وشغل منذ 11 سبتمبر 1998 حتى الان منصب سفير مفوض فوق العادة، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وفي 15 فبراير 2003 تمت ترقيته إلى رتبة وكيل وزارة بوزارة الخارجية.

أما المناصب التي تقلدها فهي كالتالي:

• فبراير 1993 — 1998:
سفير مفوض فوق العادة لدولة قطر لدى المملكة الأردنية الهاشمية.

• أكتوبر 1986 — يناير 1993:
وزير مفوض بالوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة.

• ديسمبر 1975 — أغسطس 1981:
القنصل العام لدولة قطر في دبي بالإمارات العربية المتحدة.

• مايو 1975 — أغسطس 1975:
انتدب للعمل في سفارة دولة قطر في اسلام آباد بباكستان.

• نوفمبر 1972 — مايو 1974:
عمل بوظيفة ملحق دبلوماسي في سفارة دولة قطر في بيروت بلبنان.

مكون من 180 منظمة غير حكومية تحالف يضغط على الاتحاد الأوروبي لوقف المساس بحرية المعلومات

المصدر: جريدة الاتحاد الاحد13 فبراير 2011
http://www.alittihad.ae/details.php?id=14854&y=2011

أبوظبي (الاتحاد) - طالب تحالف مؤلف من 180 منظمة غير حكومية الاتحاد الأوروبي بعدم المس بقواعد حرية الوصول إلى الوثائق والمعلومات التي سبق وأقرها الاتحاد قبل سبع سنوات، وذلك في محاولة لوقف مشروع قانون يحد من وصول الجمهور إلى وثائق الاتحاد.

وقالت هذه المنظمات، وفق موقع «يوروب أوبزرفر»، إن الاتحاد الأوروبي يعمل على تقييد حرية المعلومات، ودعت البرلمان الأوروبي إلى عدم الموافقة على التشريع الجديد الذي تقدمت به المفوضية الأوروبية وينتظر الموافقة عليه في غضون أسابيع قليلة قادمة. ويضم التحالف نقابات صحفية ومنظمات حقوق إنسان وقوى ضغط تعمل على نشر الشفافية وجمعيات الحفاظ على البيئة.

وقالت المنظمات إن القانون الجديد، المقترح أصلاً منذ عام 2008، سوف «يخفّض بشكل حاد عدد الوثائق المتاحة للعموم، والتي يمكن لأي مواطن الحصول عليها عادة عند طلبها من الاتحاد الأوروبي». وبموجب القواعد الجديدة التي ينص عليها هذا الاقتراح ستكون الوثائق المعتمدة رسمياً فقط متاحة أمام الجمهور. ويخشى التحالف من أن هذه القواعد ستجعل من غير الممكن الوصول إلى آلاف الوثائق والأوراق غير الرسمية التي يتم تداولها بين صانعي السياسات الأوروبيين. كما تسمح القواعد الجديدة لكل من الدول الأعضاء في الاتحاد بمنح السلطات الحكومية الوطنية صلاحيات أقوى في رفض الوصول إلى مراسلاتها مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والحد من الحصول على الوثائق المتعلقة بالخلافات بين المفوضية الأوروبية وعواصم الدول الأعضاء.

أطراف بغداد تحمل إدارة العاصمة تردي واقعها.. وأهالي الرمادي مصرون على إقالة المحافظ

المصدر :جريدة الصباح الاثنين14فبراير 2011
2605http://www.alsabaah.com/ArticleShow.aspx?ID=

المحافظات ـ مراسلو الصباح
اكد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك ضرورة الاهتمام بمطالب المواطنين الذين يتظاهرون سلميا ويعبرون عن آرائهم بشأن النقص الحاصل بمستوى الخدمات، فيما شهدت مناطق من بغداد والانبار وذي قار والديوانية تظاهرات احتجاج تنوعت مطالبها.
وقال بيان صحفي صدر عن مكتب نائب رئيس الجمهورية: «ان المطلك رأس امس الجلسة الثانية للجنة الوزارية المسؤولة عن النهوض بملفي الاعمار والخدمات».
ونقل البيان عن المطلك تأكيده «ضرورة الاستجابة لتلك المطالب بالسرعة الممكنة والنزول الى الشارع والالتقاء بالمحتجين وجها لوجه، والاطلاع عن كثب على المشكلات والاستماع للاراء التي تصدر عنهم، ووضع جداول زمنية للشروع بالمعالجات بعد تشخيص نوع الخدمة وتحديد موقعها وتأمين مستلزماتها».واوضح :» ان المجتمعين ناقشوا ملف التعويضات للمناطق المتضررة في بغداد والمحافظات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة».
وشدد المطلك، بحسب البيان، على «سعي الحكومة الجاد لتجاوز مشكلات تراجع الخدمات»، منوها بان مكتبه «سيأخذ على عاتقه متابعة طلبات المتظاهرين وتقديمها الى مجلس الوزراء واللجنة المعنية، والتعامل بشفافية مع المطالب في امكانية الاستجابة لها او تأجيل بعضها الى وقت آخر لاسباب خارجة عن السيطرة «.ودعا المطلك، الوزارات والمؤسسات الخدمية الى بذل اقصى الطاقات من اجل شعبنا، قائلا :» ان هذا الشعب يستحق منا وصل الليل بالنهار، سعيا للتخفيف عن كاهله المثقل بالعديد من المشكلات وفي مقدمتها مشكلة الخدمات»، معربا عن امله في ايجاد الحلول المناسبة لها في القريب العاجل.
الى ذلك، حمّل اهالي الاحياء السكنية في اطراف بغداد المحافظة ومجلسها تردي الخدمات المقدمة لهم وانعدامها في البعض من هذه الاحياء برغم الوعود الكثيرة والتعهدات التي سمعوها من المسؤولين فيها. وعبّر عدد من ابناء احياء العبيدي والمعامل والحسينية والكمالية في احاديث صحفية اوردتها وكالة «نينا» للانباء عن امتعاضهم وسخطهم للحالة المزرية التي وصل اليها حال الخدمات ومستواها برغم كل ماسمعوه من المسؤولين بالمحافظة ومجالسها البلدية التي باتت لاحول لها ولاقدرة على العمل بسبب الاهمال والتهميش الذي تعاني منه.
وقال المهندس حيدر مزعل من سكنة منطقة العبيدي شرقي بغداد:» ان واقع منطقتنا بائس والمجلس البلدي للمنطقة لا يحرك ساكنا، فمازلنا نعاني من ازمة التنقل حيث ان غالبية الطرق لايمكن ان تسير فيها السيارات نتيجة المطبات والحفر الممتلئة بمياه الامطار. واضاف: «ان المنطقة مازالت غير مخدومة بشبكة المجاري والازبال تتكدس لايام ولا نجد جهدا من المحافظة لمعالجة الموضوع.
في حين اشار المواطن سعيد شويع من منطقة المعامل شرقي بغداد:» ان محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق زار منطقتنا لمرتين بعد تسنمه لمنصبه قبل سنتين، ووعدنا بالارتقاء بواقع المنطقة الخدمي لكننا لم نر اي شيء من هذه الوعود».
وتابع: «ان المحافظ قال ان الماء سيصل الى احياء المنطقة بما فيها الباوية وحي الزهراء كما وعدنا بانشاء مستشفى عام فيها لخلوها من اي مستشفى لكن هذه الوعود ذهبت ادراج الرياح ولابد من تذكير المحافظ بهذه الوعود».
هذا، وتظاهر العشرات من ساكني مجمعي الصالحية وابو نؤاس امس امام بوابة مجلس الوزراء للمطالبة بعدم تنفيذ قرار اخلاء شققهم وتسليمها الى «متنفذين»، بحسب تعبيرهم. وطالب المتظاهرون الذين كان من بينهم نساء وشيوخ، الحكومة

بتمليكهم الشقق التي يسكنونها لعدم امتلاكهم سكن. وكانت تظاهرة مماثلة انطلقت في الثاني من الشهر الجاري في المكان نفسه للمطالبة بعدم اخلاء هذه الشقق المملوكة للدولة.
وفي الديوانية، تظاهر المئات من ابناء قضاء الشامية للمطالبة بتحسين الخدمات المقدمة وتوفير مفردات البطاقة التموينية.
وردد المتظاهرون هتافات تدعو الى الغاء التسعيرة الجديدة للكهرباء كونها تثقل كاهل المواطنين خاصة في المرحلة الراهنة وتوفير مفردات البطاقة التموينية وتحسين الخدمات المقدمة في القضاء.
ودعوا في اللافتات التي حملوها الى اقالة المسؤولين في المحافظة الذين يتلكؤون في القيام بواجباتهم.
اما في الانبار، فقد انطلق العشرات من المتظاهرين امس وسط الرمادي مطالبين باقالة المحافظ وعدم تدخل رؤساء العشائر بقرارات المحافظة.
وقال محمد الدليمي «احد المشاركين في التظاهرة» في تصريح لمراسلة «الصباح» في المحافظة إن «التظاهرة سلمية خرجت من اجل توفير الخدمات والقضاء على الفساد وإقالة المحافظ كونه لا يتمتع بشخصية قيادية، كما طالبنا بعدم تدخل رؤساء العشائر بقرارات المحافظة». وكانت القوات الأمنية فرضت امس إجراءات أمنية مشددة قبيل انطلاق تظاهرة تطالب بتوفير الخدمات.
من جهته، قال امير عشائر الدليم علي حاتم السليمان ان تظاهرات الرمادي سوف تستمر لحين الاستجابة لمطالبنا المشروعة في اقالة محافظ الانبار. واضاف خلال التظاهرة «ان الوضع الامني والخدمي في الانبار صعب للغاية من دون ان يتم معالجته، او توفير الحد الادنى من احتياجات المواطن. ودعا السليمان للاسراع في تشكيل لجنة تقصي الحقائق عن الواقع الصعب للمحافظة وكشفها للراي العام عما يعانيه اهالي الانبار من صعوبة العيش في ظل ارتفاع معدلات البطالة وازدياد معدلات الفساد في الانبار.»
وقدم ممثلو التظاهرة بيانا الى قائد شرطة الانبار العميد هادي رزيج ضم اكثر من عشرة مطالب اهمها اقالة المسؤولين ومنع اقامة اقليم فيدرالي وتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل ومنع الاعتقالات العشوائية ومعاقبة المجرمين وتنفيذ الحكم عليهم واطلاق سراح الابرياء وتوفير مفردات البطاقة التموينية.
وفي الشأن ذاته، طالب العشرات من المتعاقدين مع وزارة الكهرباء في تظاهرة أمام مبنى ديوان المحافظة بتثبيتهم على الملاك الدائم. وقال المهندس وسام علي لمراسل «الصباح» في المحافظة حازم محمد حبيب ان أكثر من 700 موظف يعملون بصيغة العقود المؤقتة والاجور اليومية مع وزارة الكهرباء منذ أكثر من خمس سنوات، يطالبون بتثبيتهم على الملاك الدائم واحتساب مدة خدمتهم الماضية التي قضوها خلال العقد. ورفع المتظاهرون الذين انطلقوا من ساحة الحبوبي بمركز مدينة الناصرية باتجاه مبنى المحافظة لافتات طالبوا فيها بتحويلهم على الملاك الدائم للوزارة كونهم من المؤهلين لهذا العمل.
من جهته، قال مستشار محافظ ذي قار يحيى الناصري خلال لقائه المتظاهرين الذين تجمعوا امام مبنى ديوان المحافظة: «نحن نتفهم مطالب المتظاهرين وسنعمل على تذليلها، مؤكدا ان الحكومة المحلية سترفع بدورها مطالب المتظاهرين الى الحكومة المركزية والجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات بشأنها.
وفي ردود الافعال التي تتوالى بشأن مظاهر الاحتجاج، توقع القيادي البارز في التحالف الكردستاني محمود عثمان ان تتفاقم الاوضاع والتظاهرات الاحتجاجية في حال عدم حل المشكلات الخدمية والكهرباء والبطاقة التموينية والبطالة. وقال عثمان في تصريح صحفي: «ان التظاهرات الحالية التي تشهدها البلاد لها اسبابها، اذ ان هناك سوء خدمات وبطالة وفسادا اداريا وعدم وجود عدالة في عدد من الامور». وطالب بالاسراع بتسمية وزراء الوزارات الخدمية، مشيرا الى: «ان الملاحظ ان اغلب ما يريده المتظاهرون يتعلق بوزارات تدار بالوكالة، فالكهرباء المسؤولة عن التيار الكهربائي والتجارة المسؤولة عن البطاقة التموينية والبلديات المسؤولة عن الخدمات لم تتم تسمية وزرائها».
من جهته، قال عضو مجلس محافظة البصرة عن الحزب الاسلامي عبد الكريم الدوسري ان «تظاهرات اهالي البصرة لن تتوقف دون ان تحقق الغرض منها». واضاف في تصريح صحفي اوردته وكالة «نينا» للانباء: «ان التظاهرات حالة صحية وليست بالمسألة السلبية كونها ممارسات ديمقراطية ربما تحقق غرضها مع الحكومات المحلية بتنفيذ وعودها».
وتابع: «ان المواطنين يريدون ان يتحقق لهم كل شيء في ظرف سنة واحدة او سنتين، وهو حق مشروع لهم، والعمل مستمر برغم ذلك للوفاء ببعض الوعود».

في إجتماع ترأسه رئيس الجمهورية

أحزاب التحالف الوطني ترحب بقبول المشترك بمبادرة رئيس الجمهورية وتؤكد التمسك بالحوارلمعالجة كافة القضايا الخلافية على الساحة

المصدر :جريدة الثورة اليمنيةالاحد13 فبراير 2011 م
1822http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=

الثورة نت /
عقدت احزاب التحالف الوطني الديمقراطي اجتماعا مساء اليوم برئاسة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.
حيث وقف الاجتماع امام البيان الصادر عن أحزاب اللقاء المشترك والمتضمن موقفهم من المبادرة الوطنية الشجاعة لفخامة الاخ رئيس الجمهورية التي أعلنها امام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى في الـ 2 من شهر فبراير 2011م والمتضمنة حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدعوة لاستئناف الحوار عبر اللجنة الرباعية المشكلة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية وعلى قاعدة اتفاق الـ 23 من فبراير 2009م ومحضر الـ 17 من يوليو 2010م، وهي المبادرة التي حظيت بترحيب وطني ودولي.
وأكدت الحرص على الوفاق والتفاهم وتجنيب الوطن الفتنة والفوضى التي تضر بمصالح الوطن والمواطنين والتمسك بالحوار واعتباره اسلوبا حضاريا عقلانيا حكيما لمعالجة كافة القضايا الخلافية والمشكلات القائمة على الساحة الوطنية بين ابناء الوطن الواحد .
وقد صدر عن الاجتماع البيان التالي:
بسم الله الرحمن الرحيم
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُون ،خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم، وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِين، يُخَادِعُونَ اللّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُون، فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ،وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُون،أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ" صدق الله العظيم .
إن احزاب التحالف الوطني تؤكد بأن الشعب اليمني الأبي المكافح والواعي قد شب عن الطوق وصار يمتلك كامل الوعي وليس ملكاً لأحد وهو الأكثر إدراكاً لمصالحه الوطنية العليا ولمن يعبر عنها ويحرص على خدمتها والدفاع عنها..
ومن أجل ذلك وعلى الرغم مما أشتمل عليه البيان الصادر عن أحزاب اللقاء المشترك من لغة عدائية غير مسؤولة ومغالطات وادعاءات باطلة وتضليل للرأي العام وتزييف للحقائق فأن أحزاب التحالف الوطني وانطلاقاً من مسئوليتها الوطنية تؤكد حرصها على عدم الانجرار الى الملاعب الجانبية التي يرهق فيها الوطن نفسه ويهدر جهوده والترفع عن كل عبارات الاتهام والاساءة والنكران والحرص على التمسك بالعناصر الايجابية التي أطلت بصورة باهتة في البيان.
وفي ضوء كل التحديات الراهنة التي يواجهها الوطن فإن المسئولية الوطنية والتاريخية تتطلب من الجميع الارتقاء بالخطاب والممارسة السياسية إلى مايخدم مصلحة الوطن وأمنه واستقراره ووحدته ونهجه الديمقراطي التعددي والسير قدماً في الحوار الوطني بعيداً عن اي تسويف أو مماطلة او إضاعة للوقت.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إذ ترحب بقبول المشترك بما ورد في مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية وتحكيم لغة العقل على لغة الفوضى فإنها ترى سرعة التئام لجنة الأربعة قبل نهاية هذا الأسبوع لمواصلة عملية الحوار على قاعدة اتفاق 23 فبراير 2009م ومحضر 17 يوليو 2010م وتقديم ما تتفق عليه بآليات وجدول زمني محدد ودون وضع شروط مسبقة واشتراطات محددة لاستئناف الحوار والقيام بتفسيرات اجتهادية من أي طرف ضد الطرف الآخر لما يوضحة في اطروحاته، وبحيث أن ما يتم التوصل اليه من خلال لجنة الأربعة يتم تنفيذه فوراً بمافي ذلك تشكيل حكومة إئتلاف وطني تتولى الإشراف على استكمال الإجراءات الخاصة بالتعديلات الدستورية وإجراء الإنتخابات النيابية في مناخات حرة ونزيهة وشفافة وفي إطار الشرعية الدستورية والقانونية التي تؤمن مسيرة الوطن وتصون مكاسبه وتحافظ على السلم الإجتماعي العام.

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب "

صدق الله العظيم.

14 ألف شهيد ضحايا الإرهاب في ديالى

المصدر :جريدة الصباح الاثنين14فبراير 2011

http://www.alsabaah.com/ArticleShow.aspx?ID=2607

ديالى - هادي العنبكي

كشف مدير زراعة ديالى عن ان الارهاب ألحق الضرر بأكثر من مليون دونم زراعي أدى الى هدر 34 مليار دينار، فيما بلغ عدد ضحايا العنف 14 الف شهيد، الى ذلك ذكر مصدر حكومي أن تنظيم القاعدة استغل 200 دونم زراعي كمقابر جماعية ضمت ضحايا التنظيم.

وذكر مدير زراعة ديالى الدكتور ماجد خليل العزاوي لـ"الصباح" ان مليوناً و260 دونما زراعياً تعرضت للضرر والهلاك بسبب أعمال العنف التي شهدتها المحافظة خلال السنوات الماضية.

واوضح ان هذه الأراضي توزعت بواقع مليون و200 دونم زراعي خصصت ضمن الخطط الزراعية الشتوية والصيفية التي اعدتها مديرية الزراعة خلال السنوات الثلاث (2006 و2007 و2008) لزراعة الحنطة والشعير والتي بلغت الصفر جراء الارهاب، اضافة الى 60 ألف دونم زراعي من البساتين.

وأضاف ان الخسائر الاجمالية لمحافظة ديالى جراء الارهاب بلغت 34 مليار دينار بواقع 22 مليار دينار للخطط الزراعية التي اعدتها المديرية و12 مليار دينار حصيلة الضرر الذي لحق بالبساتين لاسيما بعد سيطرة الجماعات الارهابية على المنابع الرئيسة للمياه مع تهجير وقتل خمسة آلاف و(821) فلاحا، وتدمير (173) قرية زراعية.

من جانبه، أعلن مسؤول محلي في المحافظة ان حصيلة اعمال العنف في عموم مناطق ديالى بلغت خلال السنوات الماضية نحو (14) ألف شخص.وأفاد العضو السابق في مجلس محافظة ديالى طالب احمد بأن تنظيم القاعدة ألحق الضرر بـ200 دونم زراعي من البساتين الواقعة في قرية البوطعمة التابعة لناحية السلام في قضاء الخالص بعد سيطرة التنظيم على القرية المذكورة وتحويل بساتينها الى مقابر جماعية لضحايا التنظيم.وبين انه تم العثور في القرية المذكورة على سبع مقابر جماعية تضم (180) جثة لضحايا مدنيين ومنتسبين في قوات الشرطة والجيش، فضلا عن عدد من الاطفال وكبار السن والنساء أغلبهم أعدم بطريقة جماعية خلال السنوات الممتدة من 2005 ولغاية نهاية 2007.

مثلها "المجلس الأعلى للأسرة" بحضور 57 عضوا من منظمة المؤتمر الإسلامي.. قطر تشارك في المؤتمر الإسلامى للطفولة بطرابلس

المصدر :جريدة الشرق الاحد13 فبراير 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=229068&date=13-02-2011

الدوحة-الشرق:
ترأست سعادة السيدة نور المالكى — الامين العام للمجلس الاعلى لشؤون الاسرة — وفد دولة قطر المشارك فى المؤتمر الاسلامى الثالث للوزراء المكلفين بالطفولة الذى عقد فى طرابلس الليبية فى العاشر من فبراير الجاري.
وقد حضر المؤتمر خبراء من 57 دولة اعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى تحت شعار (تعزيز التنمية: مواجهة تحدى تنمية الطفولة المبكرة فى العالم الاسلامي)، حيث استعرض المؤتمر الوثيقة الرئيسية للمؤتمر المتعلقة بالمساهمة فى تسريع وتيرة النهوض بالطفولة المبكرة فى العالم الاسلامى والتى تتضمن المحور الصحي، والتربوي، والاجتماعي، كما تمت مناقشة التشريعات الكفيلة بضمان حقوق الطفل فى العالم الاسلامى واليات تفعيلها ومشروع وثيقة الاطار القانونى لمنتدى (الايسيسكو) لاطفال العالم الاسلامي.
وفى هذا الاطار القت المالكى كلمة امام المؤتمر قالت فيها "يأتى انعقاد مؤتمرنا هذا فى ظروف غاية فى الاهمية، تتطلب منا جهوداً كبيرة من اجل النهوض بالعمل العربى الاسلامى المشترك، فالظروف التى تمر بها الامة العربية تدعونا لان نكون على قدر من المسؤولية تجاه قضايا الاسرة بصفة عامة، والطفولة بشكل خاص، فالتحديات كبيرة والآراء والافكار كثيرة نحو ما ينبغى القيام به من اجل توفير الرعاية والحماية والتنمية للاطفال فى العالم الاسلامى فى الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، وتابعت قائلةً ان العمل الذى تقوم به المنظمات الاقليمية فى مجال الطفولة يستحق اهتمام حكوماتنا حيث ان المنظمات الاقليمية تشكل حلقة الوصل بين المستوى الوطنى والمستوى الاقليمى والدولي، ويوفر الدعم المطلوب لتعزيز دور تلك المنظمات"..
حقوق الطفل
ولفتت سعادتها الى انَّ دولة قطر اخذت على عاتقها وبشكل جدى التزامها بحقوق الطفل على المستوى الوطنى والاقليمى والدولي، وان مشاركة قطر فى هذا المؤتمر يمثل عزمها الدائم على تحسين اوضاع الطفولة والارتقاء بها الى اعلى مستوى مطلوب، كما انَّ الاهتمام بالطفولة هو من اهم اولويات التخطيط التنموى فى دولة قطر، ويشكل محور اهتمام المخططين وصناع القرار بالدولة، وعملت بلادى على الالتزام بتكريس حقوق الطفل كما اقرتها الاتفاقيات الدولية، ونصت عليها المواثيق العربية والاسلامية. وتأكيدا لذلك، تضمنت رؤية قطر الشاملة للتنمية (رؤية قطر الوطنية 2030) التى تم اعتمادها بموجب القرار الاميرى رقم (44) لسنة 2008، محاور مهمة تمس القضايا الرئيسية لحقوق الانسان وحقوق الطفل فى مجالات التعليم والصحة والبيئة. واهتمت بقضايا تمكين المرأة والاشخاص ذوى الاعاقة، مؤكدةً حرص الدولة على تعزيز وحماية حقوق الانسان والارتقاء به.
واضافت المالكى فى كلمتها الى انَّ السياسة السكانية لدولة قطر وخطتها التنفيذية تضمنت محورا خاصا بالطفولة.
ومؤخرا تم اطلاق الاستراتيجية العامة للاسرة بعد اعتمادها من مجلس الوزراء الموقر فى عام 2010 وقد عالجت هذه الاستراتيجية قضايا حقوق الطفل بشكل تفصيلي، هذا بالاضافة الى حرص دولة قطر على تقييم ما توصلت اليه من تحقيق للاهداف الانمائية للالفية، فقد بين التقرير الذى صدر فى 2010، ان دولة قطر قد حققت اغلب الاهداف الانمائية للالفية، وحققت تقدماً ملموساً فى الاهداف المتبقية.

خطوات ايجابية
ولفتت المالكى خلال كلمتها الى جملة من الخطوات الايجابية التى اتخذتها حكومة دولة قطر فى هذا الاطار والتى تهدف الى حماية وتعزيز حقوق الطفل، مثل بناء ونشر شبكة الرعاية الصحية الاولية، ومراكز رعاية صحة الام والطفل، مما ساعد على ايصال الخدمات الصحية لكافة سكان الدولة، وشملت الانجازات فى المجال الصحى على سبيل المثال لا الحصر: تطبيق الزامية الفحص الطبى قبل الزواج بموجب المادة (18) من قانون الاسرة القطرى رقم (22) لسنة 2006، والقرار الوزارى رقم (15) لسنة 2009 بشأن الفحص الطبى قبل الزواج، انشاء « مركز الشفلح للطب الجيني» بدعم من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، حيث يعتبر من اهم المراكز المتقدمة عالمياً فى المنطقة التى تقوم بعمل اختبارات وفحوصات تشخيصية والبحث عن طفرات جينية مسببة لمختلف الامراض الوراثية، وتأسيس مركز السدرة للطب والبحوث الذى يتبع لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وهو مركز طبى اكاديمى سوف يقدم عند افتتاحه رعاية طبية متخصصة للنساء والاطفال، فضلا عن اتساع رقعة التعليم فى جميع المراحل الدراسية لتصبح فى متناول الجميع حيث اتخذت دولة قطر العديد من المبادرات فى مجال تطوير التعليم من اهمها اطلاق مبادرة تطوير التعليم فى دولة قطر « تعليم لمرحلة جديدة» التى تعتبر من اهم الخطوات الاستراتيجية فى تحقيق رؤية قطر 2030، وكذلك انشاء قسم التعليم المبكر فى هيئة التعليم لوضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالطفولة المبكرة، حيث اطلق المجلس الاعلى للتعليم « استراتيجية الطفولة المبكرة» فى 2009 بهدف تعزيز المبادئ الرئيسية لمبادرة تطوير التعليم وتوفير فرص التعليم لجميع الاطفال دون التمييز بينهم.
واضافت المالكى قائلة "ومن جانب آخر حققت دولة قطر تطوراً فى انماط الحياة المعيشية والمزيد من اشكال الرفاه الاقتصادى والاجتماعى لجميع فئات المجتمع. وقد عكست هذه الانجازات تطوراً مهماً وايجابياً فى مؤشرات الطفولة والامومة، كان ابرزها تدنى مستوى وفيات الاطفال، وارتفاع معدلات الالتحاق فى جميع المراحل التعليمية للجنسين، وارتفاع مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية لتحقق الرفاه الاجتماعي، كما اسهم النمو فى الاقتصاد الوطنى الى تحسين مستويات المعيشة لجميع السكان".
واكدت المالكى فى ختام كلمتها التزام دولة قطر بالمضى قدماً فى مساعينا من اجل تعزيز التنمية ومواجهة التحديات التى تواجه الطفولة فى دولة قطر والعالم الاسلامى بمساعدة جهودكم المخلصة، وقالت "نتطلع بشغف لما ستفسر عنه مناقشات ورؤى هذا المؤتمر واملى فى توصلنا الى قرارات وتوصيات لصالح اطفال المنطقة العربية والعالم الاسلامي".
تطوير التشريعات
دعا المؤتمر الاسلامى الثالث للوزراء المكلفين بالطفولة فى العالم الاسلامى فى ختام اعماله الليلة الماضية بطرابلس الى تطوير التشريعات الوطنية الخاصة بحماية حقوق الطفل بما يضمن اشراك هيئات المجتمع المدنى ذات الصلة ويعزز استقلاليتها وقدراتها على المشاركة وتحمل المسؤولية المشتركة فى ضمان حقوق الاطفال وتحقيق التنمية المستدامة ووضع استراتيجية اعلامية تواكب جهود الدول الاعضاء من اجل التعريف بهذه التشريعات وتطويرها.
واكد المؤتمر فى بيانه الختامى ضرورة وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الشاملة الكفيلة بتعزيز الوعى ونشر المعلومات والمعرفة بحقوق الطفل وتضمينها الانشطة والبرامج العملية الهادفة الى تفعيل التشريعات والاجراءات المتعلقة بمحاربة الممارسات التقليدية الضارة كختان الاناث وزواج الاطفال والجرائم المرتكبة باسم الشرف والتمييز بين الجنسين والعنف الاسرى وغيرها وتعزيز التنسيق والتواصل بين الايسيسكو والدول الاعضاء من اجل تحقيق الاستفادة من هذه الخطط والبرامج فى اطار الشراكة مع اصحاب القرار ومكونات المجتمع المدني.
واوصى بتعزيز آليات الرصد والمتابعة لتنفيذ التشريعات الخاصة بحماية حقوق الطفل والتنسيق بشأنها على المستويات الوطنية وتفعيل التضامن الاسلامى فى هذا الشأن من خلال توفير الدعم الفنى والمادى للدول الاقل امكانات وتوثيق الشراكة مع المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدنى ذات الصلة.
ودعا المؤتمر الايسيسكو الى اعداد دليل تشريعى نموذجى شامل لحقوق الطفل فى العالم الاسلامى بالاستفادة من خبرات الدول الاعضاء والمنظمات الدولية والاقليمية فى هذا المجال تبرز فيه الرؤية الاسلامية ازاء تحفظات بعض الدول الاعضاء على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وازاء الممارسات السائدة كالتمييز بين الجنسين والعقاب البدنى وغيرها.
وشدد على ضرورة تمكين المرأة وتوفير الدعم والمتابعة المستمرين للانشطة النسوية التنموية المدرة للدخل فى مجتمعات الدول الاعضاء وتفعيل دور الوالدين فى النهوض بالطفولة المبكرة وذلك فى اطار السعى الى تحقيق الاهداف الانمائية للالفية المتعلقة بالمرأة والطفل.

على ضوء توجيهات فخامة الرئيس:

مجلس القضاء وهيئة مكافحة الفساد يبحثان تحريك قضايا الفساد وتقديم مرتكبيها إلى العدالة

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الاحد13 فبراير 2011 م

1820http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=

الثورة نت ../

عقد مجلس القضاء الأعلى والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد اجتماع موسع اليوم، برئاسة رئيس مجلس القضاء رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي، لمناقشة التنسيق والتعاون المستمر بين السلطة القضائية والهيئة على ضوء توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتحريك قضايا الفساد وتقديم مرتكبيها إلى العدالة لنيل جزائهم العادل.

وفي اللقاء أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى على أهمية التشاور المستمر بين المجلس والهيئة بما يحقق الغرض السامي الذي من اجله أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمتمثل في مكافحة الفساد وفقا للقوانين ذات الصلة.

وشدد القاضي السماوي على حرص السلطة القضائية في تطبيق القوانين النافذة في مكافحة الفساد وسرعة البت في القضايا خاصة المحالة من الهيئة.

من جانبه استعرض رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس احمد الآنسي الجهود التي تقوم بها الهيئة في إطار المسؤوليات الملقاة على عاتقها والدور المعول على السلطة القضائية في سرعة الفصل في القضايا المحالة من الهيئة الى القضاء.

الى ذلك اشار وزير العدل الدكتور عازي الاغبري إلى الجهود التي تقوم بها محاكم الأموال العامة في النظر والفصل في قضايا الاموال العامة، ومنها القضايا المحالة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في نطاق أمانة العاصمة، خلال العام الماضي، حيث فصلت المحكمة في 224 قضية من إجمالي عدد القضايا المنظورة امامها وعددها (522) قضية مال عام محالة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة والوطنية العليا لمكافحة الفساد ومكتب النائب العام، والأجهزة الحكومية المختلفة.

أكد وزير العدل أنه سيتم التركيز أكثر في تأهيل قضاة الأموال العامة، والاهتمام بمحاكم ونيابات الأموال العامة ورفدها بالعدد الكافي من القضاة وأعضاء النيابة بما يكفل سرعة الفصل في القضايا ووفقا للقوانين المرتبطة بذلك.

فيما استعرض النائب العام الدكتور عبدالله العلفي ومحامي الأموال العامة سعيد العاقل، تقريرا مفصلا عن القضايا المحالة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى النيابة العامة، والإجراءات والقرارات التي صدرت في تلك القضايا.

وأوضح التقرير ما تم التصرف فيه من قضايا من قبل النيابة العامة، والقضايا التي تم إحالتها إلى المحاكم، بالإضافة إلى القضايا التي ما زالت قيد النظر.

وفي الاجتماع تم الاتفاق على ان يتولي وزير العدل، تكليف قاض في محكمة الاموال العامة في امانة العاصمة وقاض في محكمة الاموال العامة بمحافظة عدن للنظر في القضايا المحالة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى النيابة العامة، في نطاق اختصاص المحكمتين المذكورتين.

كما اقر الاجتماع استمرار التنسيق في مراجعة واعداد التشريعات الجزائية، الخاصة بمكافحة الفساد بما يمكن الهيئة والسلطة القضائية من مكافحة منابع الفساد.

إلى ذلك أعرب رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن تقديرهم للجهود التي تبذل من قبل السلطة القضائية في مساندة ودعم جهود الهيئة في القيام بمهامها الوطنية في اجتثاث الفساد والتي أثمرت في استعادة حزينة الدولة لمبلغ 11

مليار و 594 مليون ريال، و81 مليون و500 ألف دولار أمريكي فضلا عن إحالة 34 قضية لنيابة الأموال العامة، و30 قضية تم معالجتها إداريا، و200 قضية تم حفظها لعدم توفر الأدلة، أو باعتبارها قضايا كيدية.
كما ثمنوا جهود مجلس القضاء الاعلى ووزارة العدل في إنشاء محكمتين اداريتين في امانة العاصمة ومحافظة عدن، ودعم وزارة العدل في مجال التدريب والتأهيل للعاملين في الهيئة في مجال الفساد وغسيل الاموال.
وكان فخامة رئيس الجمهورية وجه في اجتماع يوم الاربعاء الماضي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بتحريك ملفات قضايا الفاسدين سواء كانوا وزراء سابقين أو حاليين أو رؤساء مؤسسات وهيئات ومصالح حكومية وغيرها أوأي مسؤولين أو أشخاص متورطين في قضايا الفساد المالي والإداري مهما كانوا وفي أي موقع وفي مقدمتهم أولئك الذين يدعون الطهارة وهم غارقون في الفساد وملفاتهم ملئى بالفساد وبحيث يتم إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم على ممارساتهم الفاسدة.
وحث فخامته خلال لقائه رئيس وأعضاء الهيئة، بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى - رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي ووزير العدل الدكتور غازي الأغبري - حثهم على مضاعفة جهودهم في ملاحقة قضايا الفساد والعبث بالمال العام وتقديم المسئولين عن ذلك إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وبما يحافظ على المال العام ويحد من الفساد .

تأسيس حزب الأحرار التونسي لتصحيح مسار المبادئ الليبرالية

المصدر :جريدة الشروق التونسية الاحد13 فبراير 2011 م
http://www.alchourouk.com/detailarticle.asp

خالد البارودي

شهد الحزب الاجتماعي التحرري خلال الأيام الأخيرة انشطارا كبيرا في صفوف منخرطيه بعد انسحاب كتلة هامة من أبنائه وتأسيسهم لحزب جديد تحت اسم حزب الأحرار التونسي رأوا أنه يستجيب إلى تطلعاتهم المستقبلية ويمثل ثورة تصحيحية للمبادئ الليبرالية التي يؤمنون بها.

السيد منجي العامري أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الأحرار أوضح أن فكرة الخروج من الحزب الاجتماعي التحرري لم تكن مطروحة في البداية ولكن اصرار قيادة هذا الحزب على الانفراد بالرأي وتوريط مناضليه في مواقف غير مجمع عليها مثل المناشدات المجانية والاعتماد على العلاقات الشخصية مع رموز النظام السابق في نحت المسار السياسي للحزب وهو ما جعل عددا هاما من المناضلين يرفضون هذا الاختيار ويدعون إلى احداث هيئة تصحيحية مؤقتة للحزب كان دورها الدعوة إلى مؤتمر استثنائي وكرد فعل شكلت قيادة الحزب التحرري مجلسا أعلى لقيادة الحزب ضمت نفس أعضاء المكتب السياسي القديم مع اضافة السادة بوجمعة اليحياوي وحسين الأحمر ومحسن الخالدي.

لكن ذلك لم يمنع قرابة 480 عضوا من المنخرطين في الحزب من الاجتماع يوم 6 فيفري بالعاصمة لحضور فعاليات المؤتمر الاستثنائي المقرر عقده لكن صدور حكم قضائي يقضي بإبطال المؤتمر بعد أن قامت قيادة الحزب برفع قضية استعجالية في الغرض وهو ما دفع المؤتمرين إلى اصدار لائحة صادق عليها الأعضاء بالاجماع وتقضي بتحويل المؤتمر الاستثنائي إلى مؤتمر تأسيسي لحزب الأحرار التونسي أفرز قيادة تتكون من السيد الشاذلي زويتن رئيسا شرفيا والسيد منير بوعتور رئيسا للحزب إضافة إلى عدد من الأعضاء هم منجي العامري وسعيد المقدم وشهرزاد عكاشة ووليد معزوز وفوزي الوسلاتي وأنور العبيدي ومريم الهذيلي ولطفي الداهش وعصام بلدي وقد تم تقديم مطلب لاحداث حزب باسم حزب الأحرار التونسي باسم الهيئة التأسيسية وتم الحصول على وصل الايداع يوم 8 فيفري.

أما عن موقف الحزب من الثورة فيقول السيد العامري لقد شاركنا كقواعد في فعاليات الثورة خاصة أن عددا كبيرا من أبناء الحزب نقابيون والتزمنا بمطالب الشعب التونسي ونددنا بالعنف الذي كان يمارس من طرف الدولة على المتظاهرين العزل.

ونسجل ارتياحنا من بوادر الثقة التي أولاها الشعب التونسي تجاه الحكومة وهي مرحلة انتقالية خطيرة والخروج منها بسلام ضروري وهذا يستوجب فهم الدور المؤقت للحكومة فهي مطالبة بضرورة تأسيس شروط الانتقال للظروف السياسية الفعلية وهو ما يحتم ضرورة التأكيد على تجاوز منطق التصفية الذي يعطل هذا المسار ومنطق المحاكمات.

وأضاف السيد العامري انه لا يشاطر تسمية ثورة الياسمين ويفضل تسمية ثورة المهمشين الذين همشوا من طرف الواقع الاجتماعي الرديء ومنطق الاقصاء وكان يفترض تشريك كل الأطراف السياسية لاثبات حسن النوايا على أساس أنها تلتزم بمشروع ديمقراطي ونقترح أن يكون الولاة منتخبون على الأقل في الفترة اللاحقة.

كما أن التفويض لرئيس الدولة الذي صادق عليه نواب الشعب يجب أن يكون اجرائيا للتشريع في المهام التي تنجزها الحكومة ربحا للوقت وتحقيق الموعود لكن مع الحذر من أن يكون ذلك التفافا على المسألة التشريعية أي أن يوظف بشكل سلبي قد يحيد عن مطالب الديمقراطية.

أما على صعيد حزب الأحرار التونسي فسنقوم بعديد التحركات لتأسيس الفروع والجامعات في الجهات وسنسعى إلى

احداث تحالفات مع بعض الأحزاب التي نلتقي معها في تصوراتنا للحياة السياسية على قاعدة أن تكون هذه الأحزاب لها مصداقية مع منخرطيها ونسعى إلى تجذير الحياة السياسية بما يستجيب مع أطروحاتنا النظرية.

الوسط
يومية سياسية مستقلة

التنمية و البحرينية لحقوق الإنسان تتوصلان إلى تسوية ودّية

صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3079 - الخميس 10 فبراير 2011م الموافق 07 ربيع الاول 1432هـ
http://www.alwasatnews.com/news/read/3079/1/526373.html

الوسط - أماني المسقطي

توصلت وزارة التنمية الاجتماعية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان إلى تسوية ودِّيّة بعيداً عن أروقة المحاكم تنهي قرار حل مجلس إدارة الجمعية، الذي تم في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، وذلك على إثر اللقاء الذي عُقد بين الطرفين أمس الأربعاء (9 فبراير/ شباط 2011)، في مقر وزارة التنمية.

وأكدت مصادر لـ «الوسط» أن الوزارة وافقت على طلب الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بتعيين عضو الجمعية زينب الدرازي مديراً إدارياً مؤقتاً للإعداد لعقد اجتماع الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وذلك خلال فترة لا تتجاوز 45 يوماً.

وفي هذا الصدد، قال الأمين العام للجمعية عبدالله الدرازي: «توافقنا مع وزارة التنمية، يؤكد التوجه الجيد لدى الوزارة للوصول إلى تفاهم مع أهم الجمعيات الحقوقية في البحرين، وخصوصاً أن ملف حقوق الإنسان أصبح يتبع وزارة التنمية، وهو ما يُعَدُّ بداية جيدة ومبادرة من أجل التفاهم على عمل الجمعية، وذلك باتجاه تطوير ملف حقوق الإنسان في البحرين، وتحسين سمعتها الحقوقية على المستوى الدولي».

بعد توصل الطرفين لتسوية ودية

«التنمية» تعيِّن مديراً مؤقتاً من «البحرينية لحقوق الإنسان» لعقد عموميتها

الوسط - أماني المسقطي

أكدت مصادر لـ «الوسط» أن وزارة التنمية الاجتماعية وافقت على طلب الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بتعيين مدير إداري مؤقت من أعضاء الجمعية للإعداد لعقد اجتماع الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

ويأتي ذلك بعد التسوية الودية التي توصلت إليها وزارة التنمية والجمعية، على إثر اللقاء الذي عُقد بين الطرفين يوم أمس الأربعاء (9 فبراير/ شباط 2011)، في مقر وزارة التنمية.

وفي هذا الصدد، قال الأمين العام للجمعية عبدالله الدرازي: «توافقنا مع وزارة التنمية، يؤكد التوجه الجيد لدى الوزارة للوصول إلى تفاهم مع أهم الجمعيات الحقوقية في البحرين، وخصوصاً أن ملف حقوق الإنسان أصبح يتبع وزارة التنمية، وهو ما يُعد بداية جيدة ومبادرة من أجل التفاهم على عمل الجمعية، وذلك باتجاه تطوير ملف حقوق الإنسان في البحرين، وتحسين سمعتها الحقوقية على المستوى الدولي».

وتوجه الدرازي بالشكر إلى الوزيرة فاطمة البلوشي على تفهمها لدور الجمعية المهم في مجال العمل الحقوقي البحريني خلال المرحلة المقبلة.

أما بشأن تفاصيل الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية، فأكد الدرازي أن التفاصيل في هذا الشأن مازالت غير واضحة، مكتفياً بالإشارة إلى أن انعقاد الجمعية العمومية سيتم خلال الفترة القليلة المقبلة.

إلا أن مصادر أكدت لـ «الوسط» أن وزيرة التنمية ستعلن خلال الأيام القليلة المقبلة عن تعيين عضو الجمعية زينب الدرازي مديراً عاماً مؤقتاً للجمعية - بدلاً من المدير المؤقت المعين من قبل وزارة التنمية عبدالله الجودر - خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية، من أجل إشعار أعضاء الجمعية بانعقاد اجتماع الجمعية خلال فترة لا تتجاوز شهراً ونصف الشهر.

كما أكدت المصادر أن الوزارة اشترطت تجديد الرخصة السنوية لمركز الكرامة لضحايا العنف والتعذيب التابع للجمعية.

وجاء في بيان صادر عن الوزارة بعد الاجتماع «إيماناً بأهمية التعاطي بلغة الحوار توصلت وزارة التنمية وممثلون عن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لتسوية في موضوع تصحيح الوضع القانوني للجمعية، بناء على طلب الجمعية المقدم لوزيرة التنمية فاطمة البلوشي، بتاريخ 6 فبراير 2011، والمذيل بتوقيع عبدالله الدرازي، بشأن رغبة الأعضاء القائمين على إدارة الجمعية في التسوية الودية لجميع المخالفات، والتي قامت الوزارة بإحالتها إلى النيابة العامة ضد الجمعية، وتم عقد اجتماع موسع يوم أمس في مقر الوزارة وبرئاسة الوزيرة والمعنيين بالوزارة، وبعض أعضاء الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان».

وأشار البيان إلى أنه تم الاتفاق على تصحيح المخالفات الواردة، بشأن مركز الكرامة لضحايا العنف والتعذيب، والالتزام بصحيح النصوص القانونية، بما ورد في المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989، والنظام الأساسي للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن والأنظمة القانونية المعمول بها في البحرين، وإعداد التقارير الإدارية والمالية اللازمة لانعقاد الجمعية العمومية، وفقاً لما يتطلبه المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 والنظام الأساسي للجمعية والقرار الوزاري الصادر في هذا الشأن.

وأكد البيان كذلك، أنه تم التوافق على اتباع الشروط القانونية في الدعوة إلى عقد جمعية عمومية لانتخاب أعضاء لمجلس الإدارة، وعقد الجمعية العمومية، بما يتفق مع صحيح القانون رقم 21 لسنة 1989، وتشجيع القائمين على إدارة الجمعية، الشباب بجميع طوائفهم للانضمام لعضوية الجمعية وفقاً لنظامها الأساسي.

وتم التوافق بين الطرفين، بحسب البيان، «على أن تقوم إدارة المنظمات الأهلية في الوزارة بمتابعة تنفيذ جميع البنود السابقة، وإعداد تقرير بخصوص هذا الشأن، وأن تقوم وزارة التنمية بمخاطبة النيابة العامة بما ورد بهذا الاتفاق، مع إرفاق صورة من محضر اجتماع الوزارة والجمعية، لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، وأن يتم تنازل الجمعية عن الدعوى الإدارية المرفوعة ضد الوزارة في هذا الصدد».

وكانت وزارة التنمية جمدت مجلس إدارة الجمعية في 8 سبتمبر/ أيلول 2010، وعيّنت مديراً مؤقتاً لإدارة شئون الجمعية، للعمل على إعداد التقارير المالية والإدارية للجمعية، وطالبت بفتح باب العضوية لفئات المجتمع كافة، تمهيداً للدعوة إلى عقد جمعية عمومية، يتم من خلالها انتخاب مجلس الإدارة.

الحرية والقانون والتنمية

المصدر :جريدة الاهرام الاثنين 14 فبراير 2010
http://www.ahram.org.eg/219/62706/4/14/02/2011/443.aspx

عبد المنعم سعيد

يا إلهي كم يبدو الزمن بعيدا للغاية عندما تمت دعوتنا ـ رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف القومية والخاصة ـ للقاء مع نائب رئيس الجمهورية السيد عمر سليمان في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الثامن من فبراير الحالي بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

ولم يكن الطريق سهلا فقد كانت للثورة أحكامها سواء علي جانب الحكم أو المعارضة حيث الأزمنة والأمكنة تعيش ظروفا غير عادية تسمع فيها دقات التاريخ بأسرع من دقات القلب في انتظار انقلاب الدنيا كلها رأسا علي عقب.

وصلنا في النهاية وتقابلنا كما اعتدنا في مناسبات أخري نتبادل آخر الأخبار والشائعات ثم جري اللقاء علي مائدة التففنا حولها. قام نائب الرئيس بعرض ما جري والعقبات والتحديات التي يواجهها، ثم طلب منا لا أن نتداول فيما جري، ولكن نقدم له أفكارنا حول الخروج من الأزمة ـ لم يكن اسم الثورة قد استقر بعد ـ والأهم حول مستقبل مصر. وكما هي العادة فإن الصحفيين المصريين لم يقبلوا الطلب علي علاته، ومن ثم كان لكل منهم رأيه فيما جري حتي تلك اللحظة، وغامرت جماعة بطرح أفكار تحل معضلات مصر كلها. وعندما جاء الدور إلي مكاني، كنت أعرف أنني آخر المتحدثين، ومن ثم وجدت واجبا أن أتعرض لما سأل نائب الرئيس عنه وأقدم إطارا عاما لما أتصوره مستقبلا لمصر تعمل من أجله خلال المرحلة المقبلة يدور حول ثلاثة مفاهيم: الحرية، والقانون، والتنمية. وفيما يلي عرض لما قلته في ذلك اليوم، مضاف إليه مزيد من التوضيح والشرح الذي يناسب ما جري من تطورات بعد ذلك.

الحرية هي أهم منجزات ثورة الخامس والعشرين من يناير، ومن ثم فإنه لم يعد ممكنا أبدا قبول الاستبداد سواء من السلطة السياسية أو من ميدان التحرير، أو الطغيان سواء جاء من فرد أو من الأغلبية حيث لا يمكن لأحد بعد الآن أن يتعدي علي أي من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يستطيع أحد أيا كان، أو اعتمادا علي أي سبب نزعها منه. وفي لحظة دقيقة من تاريخ مصر استرد الشعب السيادة في يده بعد أن سقطت سلطة الدولة، ثم قبل الشعب ذاته بنقل السلطة من الرئيس محمد حسني مبارك إلي المجلس الأعلي للقوات المسلحة باعتبارها المؤسسة الوطنية الباقية علي تماسكها وقدرتها علي التعامل بشرف كامل مع الدولة والسلطة المصرية من ناحية، والشعب المصري وثورته من ناحية أخري. وكان المحور الأساسي الذي احتفل به الثوار هو الحرية من نظام سياسي كان يضع قيودا كثيرة علي الحريات العامة بأشكال مختلفة تمت ترجمتها إلي أشكال قانونية ودستورية.

اقتراحي هنا كان أمرين: أولهما أنه آن أوان إدخال الشعب لممارسة حريته في اختيار النظام السياسي الذي يراه. فخلال الأيام الماضية أصبحنا جميعا خبراء في الدستور وتعديله، والقوانين وأحوالها، وآن الأوان لوضع ذلك كله في برنامج إصلاحي متكامل يناسب العصر الذي نعيش فيه يجري الاستفتاء عليه في استفتاء شعبي تحت رقابة القضاء والرقابة الدولية. هذا البرنامج الإصلاحي الشامل ليس جديدا علي مصر، فللأمر سوابق في التاريخ المصري، ربما كان جزءا منها التوكيلات التي أعطيت لقادة ثورة 1919، وجزءا آخر كان فيما عرف ببرنامج 30 مارس 1968 الذي طرحه الرئيس جمال عبد الناصر عقب هزيمة يونيو 1967 والاحتلال الثاني لسيناء كوسيلة لوضع الشعب علي طريق النهضة والتحرير. هذه المرة لا نريد توكيلات جديدة، ولا برنامجا للإصلاح دون رقابة صارمة علي نتائج الاستفتاء وإنما برنامج واضح يطرح علي الشعب تحت الرقابة حتي يكتسب البرنامج الإصلاحي للمرحلة المقبلة الشرعية اللازمة من الشعب المصري كله.

وثانيهما أنه آن الأوان لوجود دستور جديد لمصر، فقد كان ذلك هو موقفي الذي أفردت له مقالات عدة نشرت بالأهرام وصحف أخري قبل التعديلات الدستورية الأخيرة عام 2005 و 2007، وهو موقفي الآن. وكان ملخص ما رأيته أننا نريد دستورا طبيعيا مدنيا حديثا يماثل ذلك الموجود في الدول المتقدمة تكون فيه السلطة للشعب ومنه تكون كل مصادر

التشريع، ولا يوجد فيه ميزة لا للمرأة ولا للعمال والفلاحين، ولا لأي طائفة أو جماعة. ومن بين النظم الديمقراطية التي استعرضتها في ذلك الوقت رأيت أن النظام الجمهوري الديمقراطي هو الأكثر مناسبة لنا لأسباب أوضحتها آنذاك وسوف أفصلها ساعة أوان النقاش في الأمر..سيادة القانون هي الركيزة الأولي للحرية، فلا حرية دون مساواة أمام القانون وفقا لأصول حددها المشرعون والفقهاء والتراث الإنساني كله وهي التي تقول أن المتهم بريء حتي تثبت إدانته ومن ثم لا يصح إدارة التحقيقات استنادا إلي شائعات وأقاويل وإنما بناء علي أدلة وبراهين ووفقا لقواعد محددة وضعها القانون.
وليس معني ذلك عدم ملاحقة الفساد، وتتبع من قام به داخل البلاد وخارجها، ولكن ذلك أمر والسير وراء ما كان موجودا في عصور الظلام عندما كانت تقام محاكم التفتيش، أو تطلق الاتهامات بالسحر، وتكون النتيجة هي المقصلة أو الحرق، أو في أزمان أخري كان الخلاص من الأشخاص يجري علي طريقة اشنقوهم عاليا. الإعلام هنا صحفا وفضائيات تليفزيونية تتحمل مسئولية تاريخية الآن فهي إما أن تلتزم التزاما حرفيا بالقاعدة المعروفة أن المتهم بريء حتي تثبت إدانته أو تتيح لكل من يجري اتهامهم الفرصة للدفاع عن أنفسهم. في نفس الوقت فإننا نحتاج بشدة إلي لجنة تحقيق قومية تحقق فيما جري من جرائم خلال المرحلة الماضية. لقد كان المبدأ الرئيسي لثورة الخامس والعشرين من يناير والذي أثار إعجاب العالم كله هو أنها كانت سلمية ترفض العنف والإرهاب والتهديد بهما. ومع ذلك فقد مرت الثورة بعدد من موجات العنف، بعضها جاء من أجهزة الدولة باستخدام القوة ضد المتظاهرين في تناقض ظاهر مع ما كانت قد أعلنته الدولة بوضوح أنه من حق الجماهير السير في مظاهرات سلمية. والبعض الآخر جري من جماعات غير معروفة قامت بإحراق أقسام الشرطة، وقتل من فيها بالذبح أو بإطلاق الرصاص، وإحراق المباني والممتلكات العامة سواء تلك التي خصت المحاكم أو الحزب الوطني الديمقراطي. والبعض الثالث قام بالهجوم المسلح الإجرامي علي المتظاهرين يوم الأربعاء وكانت له نتائج فادحة. أعمال لجنة التحقيق الشاملة هذه ينبغي أن تعمل بكل الشفافية والحرفية القانونية تحت قيادة مشهود لها بالحياد السياسي والموضوعية..التنمية في النهاية هي الركيزة التي سوف تستند إليها القدرات المصرية في التعامل مع مشاكلها الآنية والمستقبلية. مثل ذلك يحتاج نقاشا وتوافقا مصريا يقوم علي السؤال: هل نريد العودة إلي النظام الاشتراكي القديم الذي يقوم علي سيطرة الدولة علي عناصر الإنتاج ومن ثم فإنها تقوم بتعيين كل من يدخل سوق العمل سواء كان له عمل أو لا كما جري خلال الأيام القليلة الماضية في المؤسسات العامة المصرية من وزارات وهيئات؛ أو أن الهدف هو اللحاق بالدول التي سبقتنا في ركب التقدم مثل البرازيل وتركيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة والصين والهند وتركيا ومن ثم نعتمد علي اقتصاد السوق وخلق مناخ استثماري يتيح التوسع في الاستثمارات الخاصة المصرية والأجنبية؛ أو أن نقيم نظاما خليطا بين هذا وذاك ومن ثم نحصل علي مساوئ النظامين معا.
ولكن ربما لا نحتاج فورا للإجابة عن هذا السؤال الصعب، وما نحتاجه فورا هو مواجهة خسائر الأسابيع القليلة الماضية. فعلي سبيل المثال، تشير التقديرات إلي أن حجم خسائر هيئة الاستثمار بلغ400 مليون جنيه كمتوسط لحجم تأسيس الشركات خلال أسبوع الإغلاق(أسبوع الغضب) للهيئة الذي بدأ من السبت29 يناير حتي يوم الأحد6 فبراير، ويمثل ذلك قيمة وقف عمل مجمع الخدمات بالهيئة لتأسيس وعمل الشركات بالإضافة إلي خدمات الشركات من انعقاد جمعيات عمومية وتراخيص مزاولة النشاط وتراخيص التجديد للشركات. أضف إلي ذلك تراجع الصادرات المصرية، وفقا لما أعلنته وزارة الصناعة والتجارة، بنسبة6% في يناير الماضي مقارنة بديسمبر 2010، أما في قطاع السياحة، فقد وصلت خسائرها إلي مليار دولار وذلك برحيل مليون سائح، ووفقا لإحصاءات غرفة عمليات وزارة السياحة، فقد تم تسريح211 ألف عامل في أسبوع واحد فقط في فنادق ومنشآت سياحية في عدد من المحافظات مثل الأقصر وأسوان وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر، وهو رقم مرشح للتصاعد وربما يصل إلي نصف مليون في الفترة الحالية. ووصل التراجع في إيرادات السياحة حسب بعض التقديرات إلي80.% بينما شهد حجم إنفاق السياح انخفاضا وصل إلي نسبة80% كما وصلت نسبة الإشغالات إلي ما بين10 و15% وتراجع حجم الإشغالات في مدينتي شرم الشيخ والغردقة إلي40% وتراجعت حركة القادمين من الخارج إلي97% كما قامت شركات السياحة الأوروبية بإلغاء رحلاتها إلي القاهرة، وكانت الإيرادات الخاصة بالسياحة قد بلغت في عام2009 نحو 10.8 مليار دولار، بينما وصل عدد السياح القادمين إلي مصر إلي نحو12.5 مليون سائح في العام نفسه. وأخيرا حققت البورصة المصرية خسائر فادحة وهو ما أدي إلي انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية ووصوله إلي مستويات لم يصل إليها منذ6 أعوام. كما يعد الاستيلاء علي بعض ماكينات الصرف الآلي وتحطيم بعض الفروع أبرز خسائر البنوك العاملة في مصر، ولم يتم التقدير لحجم الخسائر المادية للبنوك، إضافة إلي خسائر توقف التعاملات.
كان ذلك هو ما قلته وأشرت إليه يوم الثلاثاء، وما فكرت فيه وأضفته صباح السبت بعد انتصار الثورة.

ضرورة محاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة ضد المصريين

المصدر :جريدة الاهرام الثلاثاء 15 فبراير 2010
http://www.ahram.org.eg/219/62367/4/12/02/2011/441.aspx

عادل ماجد

هالنا وأفزعنا جميعا ما أطلت به علينا وسائل الاعلام المختلفة من مشاهد وصور وأقوال شهود عيان تتضمن وقائع تنبئ عن استهداف أبناء الشعب المصري بالإيذاء والقتل بطريقة منهجية منظمة علي نطاق واسع مما أسقط منهم عشرات القتلي ومئات الجرحي،

وكما ذكر رئيس مجلس الوزراء المعين حديثا فإنها كارثة حقيقية، ونحن نضيف بأنها كارثة تمخض عنها أفعال جسيمة ترقي إلي مرتبة الجرائم ضد الإنسانية.

ولذلك فقد تعمدت استخدام مصطلحات قانونية دقيقة مثل منهجية ومنظمة وعلي نطاق واسع الواردة في العديد من الوثائق الدولية والتشريعات الوطنية الحديثة لوصف طريقة ارتكاب تلك الجرائم. وتكون الجريمة منهجية إذا تم ارتكابها في إطار سياسة عامة مدروسة، ويعني تعبير علي نطاق واسع الواردة في العديد من الوثائق الدولية والتشريعية الوطنية الحديثة لوصف طريقة ارتكاب تلك الجرائم وتكون الجريمة منهجية منظمة إذا تم ارتكابها في إطار سياسة عامة مدروسة، ويعني تعبير علي نطاق واسع أنها ترتكب ضد مجموعة من الأشخاص المدنيين، وهم في الحالة الراهنة المشاركون في التظاهرات السلمية، بغض النظر عن الحيز الجغرافي الموجودون به، أو هويتهم أو أشخاصهم، وسواء كانوا محددين من قبل الجناة أم لا، ويبدو أن هناك العديد من الدلائل علي استهداف المتظاهرين بالترويع والإيذاء بل القتل بطريقة منهجية علي نطاق واسع، ومنها استخدام أدوات وأسلحة فتاكة بطبيعتها ضدهم، وكذا سيارات تابعة لجهات أمنية وجهات أخري غير محددة بعد في دهسهم، وقتل البعض منهم بدم بارد، وأخيرا وليس آخرا الاستعانة بالبلطجية في التعدي عليهم.

فإذا ثبت أن الأفعال المتقدمة تمت وفقا لسياسة حكومية أو غير حكومية تعين محاكمة المخططين لارتكابها وفقا لقواعد المسئولية المطبقة علي المستويين الوطني والدولي، ولا يمكن للجناة من المسئولين في هذه الحالة التنصل من المسئولية علي أساس أنهم لم يرتكبوا تلك الجرائم بأنفسهم، إذ أن قواعد القانون الدولي الداخلي قد استقرت علي أن القائد العسكري أو الأمني يكون مسئولا مسئولية مباشرة عن الجرائم التي يرتكبها مرءوسوه وتابعوه مادام قد تم ارتكابها بناء علي أوامر أو تحريض أو حث من جانبه، هذا فضلا عن توافر المسئولية التقصيرية في حق هذه الطائفة من المسئولين حتي إذا لم يخططوا أو يأمروا بارتكاب تلك الجرائم، وذلك لامتناعهم عن وقف ارتكابها أو لفشلهم في اتخاذ الإجراءات الضرورية والمعقولة لمنع ارتكابها، ومن المهم بطبيعة الحال أن تركز التحقيقات في هذه النوعية من الجرائم علي تتبع تسلسل المسئولية الجنائية عن الجرائم السابقة وفقا لنصوص قوانين العقوبات المصري المتعلقة بالاشتراك والمساهمة الجنائية يمكن أن تمتد لتشمل المسئولين المدنيين ـ مثل بعض رجال الأعمال المشتبه في ضلوعهم في التخطيط لارتكاب بعض من تلك الأفعال أو تمويلها ـ إذا ثبت بالفعل أنهم قد حرضوا أو اتفقوا أو ساعدوا علي ارتكابها أو أمدوا مرتكبيها بالمال أو السلاح أو العتاد.

ومما يزيد من خطورة الأمر أن هناك العديد من المنظمات الحقوقية الدولية قد بدأت بالفعل في التحرك لرفع دعاوي جنائية ضد الضالعين في ارتكاب الجرائم التي سردنا أمثلة عليها أمام المحاكم الدولية والوطنية الأجنبية التي تطبق مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي، مما يعني إمكانية ملاحقتهم إذا ما غادروا القطر المصري، كما حدث بالفعل مع العديد من الوزراء ورجال السلطة السابقين في العديد من الدول الأخري، وهو الأمر الذي قد يشكل تعديا علي السيادة الوطنية المصرية، ما لم تبادر السلطات القضائية المصرية المختصة ببسط اختصاصها علي تلك الجرائم الجسيمة ومحاكمة مرتكبيها.

لم نكن نتخيل أو يتبادر إلي أذهاننا أن تقع مثل تلك الجرائم التي نقرأ عنها في كتب القانون الجنائي الدولي علي أرض الكنانة ذات التاريخ والحضارة الإنسانية العريقة بأياد مصرية، علي مرأي ومسمع من شعوب العالم أجمع، الأمر الذي

يستلزم التحقيق فيها ومحاسبة ومحاكمة مرتكبيها وفقا لأعلي المعايير الوطنية والدولية المطبقة علي هذه النوعية الخطيرة من الجرائم للقصاص منهم ولتهدئة روع أهالي الضحايا وترسيخ ثقة الرأي العام العالمي في النظام المصري، أيا كان القائم عليه علي أن يتم التحقيق في الأحداث السابقة في أسرع وقت ممكن، بطريقة مهنية عالية، وذلك للكشف عن كيفية ارتكابها وهوية الضالعين فيها، ومن المحبذ أن يتم التحقيق فيها، وما يتصل بها من جرائم أخري جميعا، تحت مظلة النيابة العامة لتحقيق نوع من الانسجام والتناسق بين التحقيقات، خاصة وأن النيابة العامة تضطلع حاليا بالفعل بتحقيق نوع من الانسجام والتناسق بين التحقيقات، في العديد من الوقائع المرتبطة بها، ونحن علي ثقة من إمكان القيام بتلك التحقيقات تحت إشراف النائب العام المصري بشفافية واستقلال بالنظر إلي ما يتمتع به هذا الرجل من مصداقية كبيرة بين طوائف الشعب المصري قاطبة من مؤيد ومعارض، ونشيد في هذا السياق بما أصدره من قرارات بالمنع من السفر وتجميد الأموال لبعض المسئولين المشتبه في تورطهم في جرائم فساد، ومن البادي أن تزاوج السلطة مع الثروة، وما تمخض عن ذلك من فساد، قد يكون من أهم العوامل التي ساعدت علي ارتكاب تلك الجرائم، وهو الأمر الذي حذرت منه العديد من التقارير الصادرة عن منظمات ولجان دولية ووطنية ومنها التقرير الصادر عن لجنة الشفافية والنزاهة التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية.

من الواضح أن مصر تنتقل إلي مرحلة جديدة تسود فيها مبادئ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وثقافة عدم الإفلات من العقاب، وأن استخدام أسلوب العنف والتنكيل لقمع المعارضين أو المتظاهرين يعكس سياسة بائنة ولت من زمن، ليس فقط في الدول المتقدمة، بل أيضا في دول العالم الثالث، وإننا نربأ بمصرنا العزيزة أن يوجد بها من يقومون باتباع مثل تلك السياسات ولذلك لا يختلف أحد علي ضرورة محاسبة من تسببوا في هذه الأحداث، ترسيخا للقيم الوطنية وحفاظا علي السيادة المصرية، حتي لا يحاسبنا التاريخ علي تقصيرنا في هذا الشأن، لقد اثبتت الأحداث الأخيرة ضرورة النظر في تطوير التشريعات الوطنية الداخلية بشأن سياسات التجريم والعقاب، علي النحو الذي حققته دول أخري عديدة، بحيث يتم المعاقبة علي الجرائم الجسيمة، مثل الجرائم ضد الإنسانية، وتكريس أركانها في القانون الداخلي، وهو أمر طالبنا به وطالب به العديد من رجال القضاء وفقهاء القانون من قبل، بحيث يكون ذلك التشريع رادعا لأي من تسول له نفسه ارتكاب مثل تلك الجرائم مستقبلا ضد أبناء الشعب المصري، ولذلك الحين، يمكن أن يتم التعويل علي ما لدينا من نصوص سارية في قانون العقوبات مثل تلك التي تعاقب علي الإيذاء والقتل العمدي والشروع في القتل والحريق واستعمال القسوة وحمل السلاح بدون ترخيص وإتلاف المال العام وترويع الأمنين، وذلك ترسيخا لمبادئ سيادة القانون علي نحو يعيد الطمأنينة لأبناء الشعب المصري، وأن إصدار قرار جمهوري بتشكيل لجنة لتقصي حقائق حول أحداث ومواجهات يوم الأربعاء2 فبراير وإحالة ما تتوصل إليه من حقائق إلي النائب العام لاتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات يشكل خطوة مهمة وجادة لبلوغ هذا الهدف.

الاتحاد

حقوق الإنسان... تطورات إيجابية

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس 10 فبراير 2011
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=57462

ويليام إف. شولز

بعد فترة قصيرة على مغادرتي منصب مدير فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة في 2006، ألقيتُ محاضرة بجامعة "سيركيوز" حول حالة حقوق الإنسان عبر العالم. وفي مأدبة عشاء أقيمت قبل المحاضرة، سأل رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحاضرين حول ما إن كانت حقوق الإنسان اليوم أحسن أو أسوأ حالًا مما كانت عليه قبل 200 عام مضت؛ فأكد كل الأساتذة الحاضرين، باستثناء واحد، على أن حقوق الإنسان باتت في حال أسوأ.

الشخص الوحيد الذي اعترض على ذلك الحكم هو "ديفيد كرين"، أستاذ القانون والمدعي العام السابق في محكمة جرائم الحرب الخاصة بسيراليون، والذي أشار إلى أن فكرة جلب مرتكبي جرائم الحرب للمثول أمام المحكمة كانت ستكون مستحيلة في 1806. وأضفتُ أنا أن مفهوم حقوق الإنسان لم يكن مفهوماً معترفاً به وقتئذ. والواقع أنني كثيراً ما أتذكر هذا النقاش لدى استماعي إلى أشخاص يتأسفون على التقدم البطيء الذي يبدو أن العالم يحرزه على صعيد حقوق الإنسان.

صحيح أن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان مازالت تُرتكب كل يوم، ولا أحد ينكر الحاجة إلى طريقة أكثر فعالية لفرض احترام حقوق الإنسان. ولكنني حين أفكر في كل الأشياء التي تغيرت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لوحده، لا يسعني إلا أن أتفق مع العبارة التي لخص بها "مارتن لوثر كينج جونيور" فكرة ثيودور باركر من: "أن قوس العالم الأخلاقي طويل ولكنه يميل نحو العدالة".

في هذا العقد الجديد، قد يكون الاضطراب في الشرق الأوسط – مَهما كان معقداً في ظل العنف وحالة عدم اليقين – دليلاً آخر على هذا التقدم، وذلك اعتماداً على ما سيأتي بعد كل نظام؛ إذ تمثل موجة الانتفاضات الشعبية التي باتت تهدد الحكام السلطويين اليوم عبر العالم العربي خطوة غير عادية على ما يبدو تجاه قدر أكبر من الحرية وحماية حقوق الإنسان في المنطقة. فقبيل بضعة أشهر فقط، لم يكن أحد يعتقد أن تنحية الرئيس التونسي ممكنة. وفي مصر، ورغم تحرش أنصار النظام بالنشطاء وممثلي حقوق الإنسان والصحافيين والمواطنين، فإن المحتجين ضد الحكومة حافظوا على الرسالة التي جلبت لهم تنازلات غير مسبوقة من الحكومة المصرية.

وفي وقت تتواصل فيه النضالات في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، ربما يجدر بنا تقييم حصيلة قضية حقوق الإنسان في العالم. ولنتأمل هنا هذه التطورات الأربعة التي حدثت خلال العشر سنوات الماضية:

إنشاء المحكمة الجنائية الدولية: قبل الأول من يوليو 2002، كان الأشخاص المدانون بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يعلمون أنه، ماعدا في الحالة النادرة التي يعقد فيها المجتمع الدولي محكمة خاصة، فليس عليهم الخوف من العقاب بسبب ما ارتكبوه من أعمال إجرامية. ورغم أن المحكمة لم تصل بعد إلى إدانة، إلا أن مجرد شبح المتابعة القضائية جلب تغيراً ملحوظاً إلى أماكن مثل غينيا وأوغندا.

استعمال عقوبة الإعدام استمر في التراجع: خلال العقد الماضي، قام 26 بلداً إضافيا بإلغاء عقوبة الإعدام. واليوم، بلغ عدد الدول التي مازالت تستعملها أدنى مستوى لها على الإطلاق (58). وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حكمت المحكمة العليا بأن استعمالها غير دستوري في حالة المختلين العقليين (2002)، والأحداث (2005). ومازال تنفيذ الإعدام في تراجع، وكذلك الحال بالنسبة لوتيرة الإعدامات.

ارتفاع عدد منظمات حقوق الإنسان: أشارت دراسة حديثة أجريت لحساب "متحف المحرقة الأميركي إلى وجود 115 منظمة تعمل على منع حدوث الإبادة الجماعية. ومن بين هذه المنظمات، تأسست المنظمات الرئيسية الاثنتا عشرة كلها خلال الخمس إلى سبع سنوات الماضية. والاتجاه نفسه ينطبق على منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية؛ حيث باتت كل البلدان تقريباً، بما في ذلك بعض البلدان الأكثر قمعاً، تستطيع اليوم أن تفخر بمنظمات محلية ترصد الانتهاكات، وتبلغ عن التجاوزات، وتسعى لدفع حكوماتها إلى التقيد بالمعايير الدولية.

انضمام التكنولوجيا إلى معركة حقوق الإنسان: وعلاوة على ذلك، لم تعد تلك المنظمات المتزايدة مضطرة للاعتماد على تقنيات القرن العشرين فقط؛ حيث باتت المظاهرات التي يتم تنظيمها باستعمال "تويتر" هي القاعدة اليوم، مثلما رأينا في تونس ومصر مؤخراً. كما تقوم تطبيقات متطورة لتحليل البيانات برسم خرائط لجرائم حقوق الإنسان في العالم، من جواتيمالا إلى ليبيريا؛ بينما تحدد صور الأقمار الاصطناعية معسكرات العمل في كوريا الشمالية وتحمي قرى مهددة في دارفور بالسودان.

ومما لا شك فيه أن معسكر حقوق الإنسان مازال يعاني من عدد من الانتكاسات؛ حيث أعلنت منظمة "فريدم هاوس" أن عدد الديمقراطيات الانتخابية بلغ أدنى مستوى له منذ 1995؛ ولكن انتصارات حقوق الإنسان على المدى الطويل تعتمد على تغيير القواعد والمعايير السياسية والثقافية العالمية، وذلك يستغرق وقتاً. وصبراً. وعلى أي حال، فعندما رأى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان النور قبل 62 عاماً فقط، كان حتى أشد أنصاره سيسخرون من فكرة أن تأكيده على "الحق في الزواج وتكوين أسرة" سيُطبق حتى على المثليين أيضا في يوم من الأيام. وبالتالي، فرغم صعوبة المعارك التي مازالت أمامنا، من المهم التوقف بين الحين والآخر والانتشاء بحقيقة أننا قطعنا شوطاً طويلًا في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

كاريكاتير

	الحياة المصدر: جريدة الحياة الجمعه8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م http://ksa.daralhayat.co 233266 m/ksaarticle/
	الجزيرة المصدر: جريدة الجزيرة الجمعه8 ربيع الاول 1432 هـ - 11 فبراير 2011م http://www.al- 20110211_jazirah.com/ /cartoon.htm?pic=haged. sms=&هاجد=jpg&nam 6567

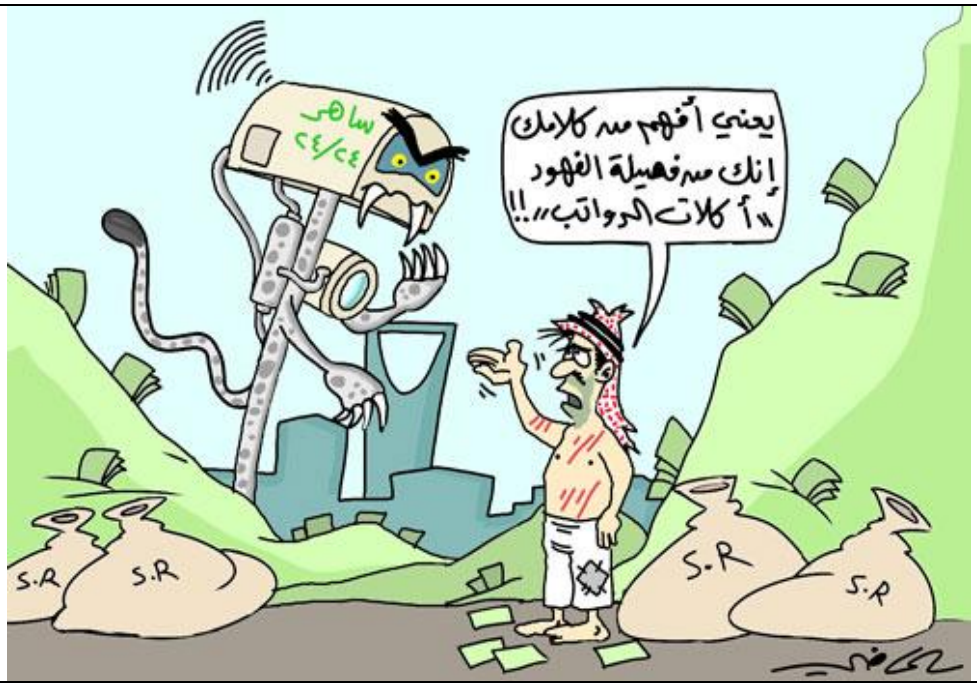

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م

http://www.al-jazirah.com/20110213/cartoon.htm?pic=marالمـرزوق=z.jpg&namsms=6694&

المصدر: جريدة الرياض
الاحد10 ربيع الاول 1432 هـ - 13 فبراير 2011م

http://www.alriyadh.com/2011/02/13/article604188.html

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين11 ربيع الاول
1432 هـ - 14 فبراير
2011م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1467

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين11 ربيع الاول
1432 هـ - 14 فبراير
2011م

http://www.alriyadh.com/2011/02/14/article604627.html

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م

http://www.al-jazirah.com/20110215/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&name=عبدالله%20جابر&sms=7821

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء12 ربيع الاول 1432 هـ - 15 فبراير 2011م

http://www.alriyadh.com/2011/02/15/article604994.html

الجزيرة
AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م

http://www.al-jazirah.com/20110216/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&namsms=7821&برجا%20عبدالله%